

دراسات في التاريخ الأمريكي



أ.د. صلاح أحمد هريدي

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب - فرع دمنهور - جامعة الإسكندرية



لنشر وتوزيع الكتب

٠٤٥٣٣١١٤٩٥ - ٠١٢١١٥١٣٣

دراسات في التاريخ الأمريكي

دكتور

صلاح أحمد هريدي على

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

كلية الآداب بدمنهور

جامعة الإسكندرية

كتب عربي

شراء

2010

رقم التسجيل

مكتبة بستان المعرفة

طباعة ونشر وتوزيع الكتب

٠١٢/١١٥١٢٣٧&٠٤٥/٢٢١١٤٩٥ :٢

بطاقة فهرسة



على، صلاح أحمد هريدي ، دراسات في التاريخ الأمريكي

صلاح أحمد هريدي على

كفر الدوار: مكتبة بستان المعرفة، ٢٠٠٩.

ص: ١٧ × ٢٤ سم

تدملك: ٩٧٧ ٣٩٣ ١٣٩

أ- العنوان:

العنوان	دراسات في التاريخ الأمريكي
اسم المؤلف	صلاح أحمد هريدي على
رقم الإيداع	٢٠٠٩ / ١٧١٠٤
الترقيم الدولي	I.S.B.N. 977 - 393- 139 - 0 -
الناشر	مكتبة بستان المعرفة
	كفر الدوار - الحدائق - ش سور المصنع - أمام أبراج الحلواني ١٢١١٥١٢٣٧ الإسكندرية & ٠٤٥/٢٢١١٤٩٥ Email: bostan_elma3rafa@yahoo.com

جميع حقوق الطبع محفوظة

ولا يجوز طبع أو نشر أو تصوير أو إنتاج هذا المصنف أو أى جزء منه بأية صورة من الصور بدون تصريح كتابي مسبق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، خاتم الأنبياء والمرسلين، وبعد....

يتعرض هذا الكتاب للتاريخ الأمريكي منذ حركة الكشف الجغرافية في الأمريكتين وحتى انتهاء الحرب العالمية الثانية مع دراسة لبعض المشكلات التي نجمت عن هذه الحرب.

وتنقسم الدراسة إلى ثمانية فصول، الأول منها بعنوان الكشف الجغرافية في الأمريكتين وفيه تمت دراسة بعض الحضارات التي وجدت هناك قبل وصول كولمبوس إليها مثل حضارات الأزتك والمايا والشبشا والآنكا، ثم تم التعرض فيها لبعض جهود الأوروبيين في حركة استكشاف القارة.

أما الفصل الثاني فعنوانه "حرب الاستقلال الأمريكية" حيث تمت دراسة الأسباب التي أدت إلى حرب الاستقلال، ثم تطور أحداثها، وتم التطرق في هذا الفصل إلى مسألة وضع الدستور الأمريكي وتقسيم السلطات فيه.

أما الفصل الثالث، فعنوانه "مبدأ منرو والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تم التعرض لهذا المبدأ الذي ينسب للرئيس الأمريكي "منرو"، كما تم التطرف فيه لموقف انجلترا من هذا المبدأ ثم تفسير هذا المبدأ أما الفصل الرابع، فكان عنوانه "أمريكا اللاتينية في أعقاب حرب الاستقلال الأمريكية"، وفيه تم التعرض للموقف الأوروبي وخاصة الأسباني لما لها من مستعمرات كثيرة في أمريكا اللاتينية وموقف شعوب أمريكا اللاتينية في أعقاب حرب الاستقلال الأمريكية ونظرتهم لها على أنه مثال يحتوى به.

ولقد تم الحديث عن بعض الأمثلة للثورات فى أمريكا اللاتينية مثل ثورة فنزويلا وثورة المكسيك وأخيراً ثورة البرازيل.

وتناول الفصل الخامس الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ - ١٨٦٥) وهى الحرب التى عرفت بحرب الأشقاء. وأسباب هذه الحرب ترجع إلى مشكلة الرق بين الولايات الجنوبية التى كانت تبيع الرق وبين الولايات الشمالية التى كانت عكس ذلك. أما المسألة الثانية التى ناقشها هذا الفصل هى مسألة انضمام تكساس للولايات المتحدة ، والتى كانت تتبع المكسيك، ونتج عن ذلك قيام الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك. وكذلك انضمام كاليفورنيا إلى الولايات المتحدة. وقضية تقدم الشمال على الجنوب، والقضايا الاقتصادية أو قضايا توزيع الأرض وقد ناقش هذا الفصل النتائج التى ترتب عن تلك القضايا.

أما الفصل السادس فقد ناقش التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة منذ عام ١٨٦٥ حتى عام ١٩١٤.

وفى الفصل السابع فتم التعرض لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الأولى، فقد تم التعرض لتقوقع الولايات المتحدة الأمريكية فترة طويلة إلى أن خرجت أراء تطالبها بضرورة الانتشار، وتمت مناقشة النتائج التى ترتبت على ذلك.

أما الفصل الثامن فقد ناقش مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب العالمية الثانية ثم تم التعرض فى النهاية لبعض المشكلات التى نتجت عن هذه الحرب.

وبعد،، فإننى أرجو من الله العلى القدير أن أكون قد وفقت...

دكتور
صلاح أحمد هريدى.

الفصل الأول

الكشوف الجغرافية فى الأمريكتين

لا يمكن فهم الأسباب والدوافع التى أدت لاكتشاف القارة الأمريكية دون أن نعرض ولو بصورة موجزة نشوء حركة الاكتشافات التى بدأت فى النصف الثانى من القرن الخامس عشر والتى استمرت مدة طويلة مما سمح لإتسان العالم القديم بالتعرف على جميع بقاع الأرض التى كان يجهل وجودها حتى ذلك الحين حيث تضافرت عوامل عديدة ومتفرقة قادت إلى ظهور تلك الحركة، حيث تطورت الحياة الاقتصادية، ففى أوروبا ازدادت العلاقات الاقتصادية بين كل دول القارة من جهة وبينها وبين باقى بلدان العالم من جهة أخرى مما أدى إلى ازدياد الطلب على المعادن الثمينة وبصورة خاصة الذهب والفضة باعتبارهما وسيلتا التبادل التجارى الوحيدتان المتعارف عليهما والمقبولتان فى العالم آنذاك. ولما كانت موارد الذهب والفضة فى العالم القديم محدودة وقليلة ولم تعد تقى بحاجات التجارة الدولية أصبح البحث عن مصادر جديدة لهذين المعدنين أمراً ملحاً وضرورياً.

بات من الميسور بناء سفن أكبر وأسرع وأكثر قدرة على مواجهة الأنواء والعواصف وعلى تحمل السفر الطويل، مما فتح أمام العاملين فى صناعة النقل آفاقاً جديدة وسمح لهم بالتوغل كثيراً فى البحار والابتعاد لمدة طويلة ولمسافات أبعد عن الشواطئ وعن المناطق المسكونة والمعروفة.

ومع انتشار أفكار جديدة حول كروية الأرض وخصوصاً ظهور كتب التراث اليوناني وما حملته من أفكار ونظريات حول كروية الأرض، ومن أن الاتجاه غرباً من شواطئ أوروبا الغربية يقود حتماً إلى شواطئ الشرق، أخذ الناس يميلون إلى الاعتقاد بأن بحراً واحداً يصل بين شواطئ أوروبا وأفريقيا وآسيا، وإن كان هذا صحيحاً فليس ما يمنع من الوصول بحراً إلى شواطئ أوروبا متجهين غرباً. وهذه الفكرة بذاتها نقطة انطلاق لكثير من المغامرات. وقد زاد اهتمام الناس بصورة خاصة بهذه الأفكار بعد ظهور كتاب Map Mundi لمؤلفه الفرنسي D'alliy في بلجيكا سنة ١٤٨٢م الذي وردت فيه بشكل واضح ومفصل.

وسيطر العثمانيون على الشرق الأدنى

فمنذ أقدم الأزمان كانت تجارة أوروبا مع الشرق وبصورة خاصة مع الهند تتم عبر بلدان الشرق الأدنى. فبضائع الهند وخصوصاً الآفاوية والبهارات المعتبرة في أوروبا من أسباب الرفاه المطلوبة والمتخذة من قبل التجار كمصدر أساسي من مصادر الربح الوفير، كانت تصل إلى أوروبا عن طريق الخليج العربي فالموانئ السورية ومن سوريا كان تجار جنوة والنبدقية يتولون نقلها إلى أوروبا بحراً محققين بذلك أرباحاً كبيرة. ومع ظهور الإمبراطورية العثمانية ونمو قوتها المتزايد أخذت تضع العراقيل أمام تجارة أوروبا مع الشرق الأقصى حتى قضت عليها تقريباً في أواخر القرن الخامس عشر. ومن هنا بدأ الناس في أوروبا يتساعلون عن إمكانية الوصول إلى الهند والاتجار معها مباشرة للتخلص من سيطرة العثمانيين المتزايدة على تجارتهم.

كانت هناك رغبة ملحة لدى الكثيرين وخاصة في الأوساط المتمدينة في أسبانيا والبرتغال للعمل على نشر الدين المسيحي في تلك البلدان التي كانوا يفترضونها وثنية.

بدأت أولى مساعي الاكتشاف في شبه جزيرة ايبريا وبصورة خاصة في البرتغال وهذا أمر طبيعي نظراً لموقع البرتغال وأسبانيا الجغرافي على المحيط الأطلسي وإشرافها على أهم طرق المواصلات البحرية الدولية في ذلك الحين. يضاف إلى ذلك استعداد ورغبة شعبي البلدين في الانطلاق نحو آفاق جديدة واكتشاف بلدان مجهولة. وربما أمكننا أن نضيف إلى ذلك رغبة الشعبين في العمل على نشر المسيحية في أصقاع جديدة نظراً لما عرف عنهما في ذلك الحين من تدين ومن تمسك بالمسيحية.

لقد تنافس الأسبان مع البرتغاليين في حركة الكشوف الجغرافية وفي اكتشاف بلدان جديدة وفي التعرف إلى طرق جديدة للتجارة مع الشرق تحررهم من سيطرة تجار جنوة والبندقية وممالك مصر من جهة والدولة العثمانية بأساطيلها القوية في البحر المتوسط من جهة ثانية على خط التجارة مع الشرق وبصورة خاصة الهند. إلا أن الأسبان كانت تشغلهم طيلة القرن الخامس عشر تقريباً سلسلة من الحروب خاضوها ضد المسلمين للقضاء على آخر ما بقي لهم من معاقل في شبه الجزيرة الأسبانية دولة غرناطة ولم يتم ذلك نهائياً لعرش قشتالة إلا في سنة ١٤٩٢. وبعد هذا التاريخ فقط صار بمقدور فرناند وزوجته إيزابيل الاهتمام بأمور التوسع والاستعمار.

أمريكا قبل كولومبس

هاجر إلى أمريكا سكانها الأصليون، وهم مختلفون فسي صفاتهم البشرية، من آسيا إلى أمريكا الشمالية في موجات بشرية متعاقبة عن طريق مضيق بهرنج. بدأت هذه الهجرات في زمن مبكر جداً. ويبدو أنها استمرت إلى زمن قريب نسبياً. كان المهاجرون عند وصولهم أمريكا في حالة بدائية جداً. أصبحوا في عزلة عن سائر شعوب الأرض، فاخذوا ينتشرون انتشاراً بطيئاً في مختلف أنحاء الأمريكتين الشمالية والجنوبية، وبدأت تقوم لكل فئة ثقافتها المحلية الخاصة. تدرجت هذه الثقافات من الحالة الهمجية إلى درجة عالية نسبياً من الحضارة. بلغ الكثير من هذه الجماعات في زمن مبكر نسبياً مرحلة الزراعة وتوصل الإنكا في بيرو إلى استخدام البرونز، ظل استخدام الحديد وفكرة العجلة غير معروفين. كان الكلب معروفاً لديهم جميعاً وكذلك الديك الرومي والبط، وفي مرتفعات بيرو كان اللاما والأليكا واللاما البرية، هي كل ما عرفوه من الحيوان المستأنس. كان اللاما حيوان الحمل الأوحدهم.

عندما كشفت أمريكا كانت أرقى شعوبها ثقافة وأعظم مجتمعاتها تعقيداً وأعظمها أهمية من الناحية السياسية هم الأزتك، ومركزهم في وادي أناهواك، ثم جماعة المايا سكان يوقطان وأجزاء من بلاد المكسيك وأمريكا الوسطى، والشبشا في هضبة كولومبيا، والآنكا، ومركز إمبراطوريتهم في مرتفعات بيرو. قام بين تلك المدنات الراقية التي نشأت في بلاد المكسيك وفي يوقاطان وأمريكا الوسطى، ومدنات جبال الأنديز تبادل ثقافي على نطاق واسع استمر فترة طويلة، ولربما كان هناك أيضاً تبادل ثقافي بين شعب أمريكا الوسطى والنازلين في إقليم الأنديز. قامت مدنات الأزتك والآنكا على ثقافات سابقة لهما ذات مستوى عال.

الأزتک:

هم أصلاً إحدى القبائل الصغرى فى مجموعة نهوى الكبرى، وهى المجموعة التى قامت على يديها مدينة تولتک الراقية، والتى تسلمت، عن طريق النقل الثقافى بعض المعلومات الرياضية والفلكية فضلاً عن تقويم من إحدى الجماعات النازلة فى المناطق الواطنة، ربما كانت المايا. ثم وصلت إلى ذروتها فى القرن الثالث عشر وأخذت من بعد ذلك فى الاضمحلال وتبعثها ثقافة شيشمک الانتقالية. عندما وصل الأزتک إلى شواطئ بحيرة تزكوكو فى سنة ١٣٢٥ انشئوا فى مستنقعاتها عاصمتهم المنيرة تنوشتلانف، واستطاعوا بفضل تفوقهم السياسى وقدرتهم العسكرية وما عقده من تحالف أن يسيطروا نفوذهم على وسط وجنوب المكسيك من الخليج حتى المحيط الهادى، وأسسوا لهم مستعمرات فى أمريكا الوسطى. فى سنة ١٥١٩ كان عدد أبواب البيوت فى مدينة تنوشتلانف حوالى الستة آلاف، ولربما شملت إمبراطورية الأزتک خمسة ملايين نسمة. كانت الحكومة بها مركزية إلى درجة ما، يعين ملكها بطريق الانتخاب وتعين السلطة المركزية حكام الأقاليم. نظامها القضائى على درجة عالية جداً ولها جيش كفاء كبير وكان لأفراد الجيش مكانة كبيرة فى مجتمعهم تعادل مكانة الكهنة ورجال الدين وأن هذا الشعب كان بطبعه مشاكساً وميالاً للقتال. ولذا فقد عرف بعض التنظيمات التى تتبعها الجيوش الحديثة.

قسموا الجيش إلى محترفين يرسلون إلى المدارس العسكرية حيث يدرّبون لعدة سنوات على تمارين قاسية. وكان يشترط للدخول إلى هذه المدارس مستوى مرتفع من الثقافة. وتفرض الخدمة العسكرية العادية على الجميع فقط أثناء الحروب. أحرز الأزتک تقدماً كبيراً فى الهندسة والمعمار

وفى الفنون والرياضيات والفلك. استخدموا فى تشييد مبانيهم الكبرى الملاط والخراسين يغطيها الجص. كان لهم مجموعة من التراث والتاريخ والفلسفة والشعر يتناقلونها مشافهة. ابتكروا طريقة الكتابة التصويرية وتدرجت هذه فى سرعة نحو الكتابة الصوتية، كما توصلوا إلى معرفة أولى مبادئ الموسيقى أما الزراعة فكانت على درجة كبيرة من التقدم والتجارة والصناعة البسيطة رائجة. بلغ استخراج الذهب والفضة كما بلغت صناعة الفخار ونسج الأقمشة مرتبة عالية، قامت ديانة الأزتك على مبدأ تعدد الآلهة، ورغم ما كان لهم من آراء عالية كثيرة فإن آلهة الحرب هونزلوا يوشتلئ كان أهم معبوداتهم، وأدت عبادته إلى قيام نظام للضحايا البشرية أوسع ما عرف من نوعه فى العالم. ألف الكهنة طائفة لها سلطاتها فى الناحيتين السياسية والدينية دب القلق بين بعض الشعوب الخاضعة لحكم الأزتك مما جعلهم مستعدين لاقتناص أول فرصة للخروج عليهم. كانت تنزل فى تلاكسكالا القوية التى مع احتفاظ باستقلالها كانت تنتظر إلى الأزتك على أنهم أعداؤها المتوارثون. وجد الأسبان فى هذا ظرفاً مواتياً أيام الفتح.

المايا:

نزلوا فيما قبل العصر المسيحى فى شبه جزيرة يوقوطان وفى تيباسكو وسياباز، وفى شمال ووسط وشرق جواتيمالا وغرب هوندوراس. أنشئوا مدينة وصلت أوجها زمناً طويلاً قبل ١٠٠٠م، وكانت من بعض نواحيها الثقافية أرقى ما عرف فى العالم الجديد. انتشرت ثقافة المايا فى عصرها الأول فى معظم أرضيها بطريقة منتظمة، ولكنها أخذت فيما بعد سنة ١٠٠٠م تميل إلى التركيز فى شبه جزيرة يوقوطان. لم يتمكن المايا فى أعز أيامهم من إقامة إمبراطورية موحدة إذ كانت البلاد مقسمة إلى أنواع تعرف

الواحدة منها باسم المدينة الدولة يديرها حكام دينيون وسياسيون أو فئات من أرباب الحكم. بلغ الفن والمعمار والرياضيات والهندسة والفلك فى هذه المدن درجة كبيرة من التقدم وتوصل المايا إلى ابتكار فكرة الصفر والنظام العشريين للأعداد وعمل تقويم أدق من التقويم اليولياني.

شيدوا المعابد والمباني الكبرى من الحجر والملاط وأقاموا على واجهات الأحجار المنحوتة. كانت لديهم شبكة من الطرق المعبدة. كانت لهم مجموعات للقوانين واللوائح المتصلة بالأمور الدينية أو الفلكية، ولكن الكتابة لم تكن معروفة. احتفظوا عن طريق المشافهة بمجموعة من التقاليد الموروثة والتاريخ والنبؤات. قامت ديانتهم على تعدد الآلهة وهى مشربة بالروح الإنسانية. وكانت طبقة الكهنة الذين بيدهم إدارة الشؤون السياسية والدينية سواء بسواء يحتكرون العلم والتعليم هم والهيئات الحاكمة. انتشرت التجارة وتقدم النسيج وعمل الفخار وبلغت الزراعة مستوى عالياً. نشبت حرب أهلية فى القرن الثالث عشر وقامت بعض الجماعات المكسيكية بغزو المايا النازلين فى يوقاطان الشمالية مما نجم عنه دخول بعض المؤثرات الثقافية وخاصة ما يتصل منها بالفن والدين. قام على ما يبدو فى نفس القرن تماسك سياسى أقوى من القسم الشمالى من شبه الجزيرة كانت نتيجة استقرار السلام حتى القرن الخامس عشر وفيه قام الصراع المميت الذى انتهى بتكمير ميابان فى سنة ١٤٥١ والتخلى عن مدينتى شن اتزا واكسمال العظيمتين. كانت مدينة مايا عند مجئ الاسبانين فى دور الاضمحلال من الناحيتين السياسية والثقافية ومع ذلك فإن بعضاً من ولاياتها المستقلة كانت ولا تزال قوية نسبياً من الناحية العسكرية. بلغ تقدير المايا النازلين فى يوقاطان قبيل الغزو الأسبانى بحوالى ٤٠٠,٠٠٠ إلى ٥٠٠,٠٠٠.

الشبشا:

كان التنظيم السياسى لجماعة الشبشا الذين قدر عددهم بحوالى المليون أكثر تماسكاً نسبياً كان الزبا فى باكاتا والزاك فى تجا هم الحكام السياسيون، أما السلطة الدينية العليا فيتولاها رئيس الكهنة ويعرف باسم أراكا. كان للشبشا تقويم على درجة كبيرة من التقدم ولهم نظامهم العددى واستخدموا الكتابة التصويرية. كانت هناك تجارة واسعة النطاق وقامت بعض الصناعات البسيطة بلغت الصناعات الفخارية درجة كبيرة من التقدم. أحرز الشبشا فى بعض النواحي المتصلة بصناعة الذهب درجة لا يدانيهم فيها أحد. استخدموا الخشب والقش فى تشييد مبانيهم.

الانكا

خلفاء تلك الحضارات السهلية والجبلية التى كانت لجماعة شيمو، نسكا، باتشكاماك، تيا هواناكو، والتى أُنعت فى القرون الأولى من العهد المسيحى. استطاعوا وعاصمتهم فى كوزن أن يسيطروا سلطانهم على المنطقة الممتدة من إكوادور حتى وسط شيلي على طول الساحل وفى الداخل حتى الصفوح الشرقية لجلال الأنديز بما فى ذلك هضبة بوليفيا. كان توسعهم سريعاً خاصة فى القرن الرابع عشر وما بعده ومن أكبر قوادهم الفاتحين (هوانىكا كاباك) الذى امتد به العمر إلى ما قبل الفتح الاسبانى. كانت إمبراطوريتهم وسكانها ما بين ستة وثمانية ملايين من النفوس منظمة تنظيمياً وثيقاً على أساس الحكم الأبوى الاشتراكى الإلهى المستبد، تتبعث السلطة كلها من الانكا باعتباره الحاكم والممثل للألة الشمس الذى قامت ديانتهم على عبادته. كان هناك نظام متدرج محكم الأوصال للإدارة الإقليمية والمحلية. لكل فرد مركزه الثابت فى المجتمع والدولة تعطف على الجميع وتعمل ما فيه

الخير للجميع . كان لهم جيش كبير منظم خير نظام وامتدت شبكة من الطرق الحربية والبريدية فى جميع أنحاء الإمبراطورية. لم يصل الانكا إلى ما وصل إليه المايا والأزتك من التقدم فى العلوم الرياضية والفلك ولكنهم بلغوا درجة كبيرة من التقدم فى الهندسة والمعمار وعمل المنسوجات والصناعات الفخارية. لم يتوصل الانكا إلى معرفة الكتابة ولكن كانت لهم وسيلة يستعينون بها على التذكر وهى المعروفة باسم الكيبو وبواسطتها حفظوا السجلات الحكومية وأبقوا على تقاليدهم وأرسلوا الرسائل. بلغوا درجة فائقة من المهارة فى صناعة الذهب وتقدمت التجارة مع ما صاحبها من امتداد للملاحة الساحلية. كان للقوم مجموعة كبيرة من التراث الشفوى من الشعر وكانت الموسيقى متقدمة تقدما نسبياً. أقاموا مبانيها الرئيسية من الحجر.

كان الانكا من الناحية السياسية أكثر شعوب العالم الجديد تقدماً. قسم هوينا كاباك عند موته، على غير المألوف، الإمبراطورية بين هواسكا، ولده من زوجته الشرعية، وانا واليا، ولده من احدى جواريه. وتبع هذا قيام حرب أهلية انتصر فيها آتا هواليا على أخيه لأبيه وسجنه قبل مجئ الأسبان بوقت قصير.

أمريكا قبل استكشاف كولبس

لم تكن محاولات كولبس هى أولى المحاولات لاكتشاف أمريكا بل سبقه أوروبيون آخرون إليها حيث وصلها فى ٧٩٠ م رهبان إيرلنديون إلى جزيرة آيسلندة خلال بحثهم عن أماكن يلجأون إليها للانصراف إلى السنين ولإيجاد مجالات جديدة لمشروعاتهم التصديرية وذلك بعد أن كشفوا جزائر فارو فى القرن السابع. وفى عام ٨٧٤م وصل الشماليون (النورمانيون والنيكنج) إلى آيسلندا و أقاموا فيها، واكتشف الشماليون فى عام ٩٨١ م

بقيادة أرك الأحمر جزيرة جريلند وسكنوها وحينما كان ليف ايركسون عائداً من النرويج في عام ١٠٠٠ م إلى جريلند دفعته العواصف إلى الساحل الأمريكى الذى سماه أرض الكروم إشارة إلى الكروم التى وجدها هناك. من المحتمل أن تكون هى نوبا سكتشيا. وفى الفترة ما بين ١٠٠٣ - ١٠٠٦ م خرج ثورفن كارلسننى فى ثلاث سفن من جريلند ليسكن أرض الكروم.

قضى هو ورجاله ثلاث سنوات كلها شتاء بارد فى القارة الأمريكية. ولم تحدد الجهات التى زارها. وقد وصل مختلف المستكشفين إلى لبرادور وفلوريدا على ما بينهما من بعد المسافة. ولو أن البعض يؤكد أن كارلسننى لم يزر سوى ساحل لبرادور وجانبى الساحل الشمالى لجزيرة نيو فوندلاند ولا بما كان سترادو مفورد على مقربة من خليج هير.

أن الفترة التى استمرت فيها زيارات الشماليين للقارة الأمريكية غير مقطوع بها علماً بأن هناك بعض الأدلة ترجع إلى سنة ١١٨٩م، وهناك احتمال أنهم جاءوا ووصلوا إلى جنوب لبرادور بحثاً عن خشب لسفنهم. أخذت مستعمرات جريلند من بعد ذلك فى التدهور، وإن كانت المستعمرة الغربية (فى جنوب شرقى جريلند) ظلت قائمة حتى منتصف القرن الخامس عشر، ويبدو أن السفن كانت تذهب إليها فى زيارات دورية يرجح أنها للتجارة فى جلود بقره البحر وأنياها.

وشهدت الفترة ما بين ١٤٧٠ - ١٤٧٤ قيام رجالن المانيان هما دريك بايننج وهانس بوشرسى فى خدمة الدنمارك برحلة إلى ايسلندة وبلاد الغرب بناء على طلب ملك البرتغال وقد حكم بايننج ايسلندة فى الفترة من ١٤٧٨ إلى ١٤٩٠ م. ولم يكن هناك من الأسباب ما يحول بينه وبين الوصول على أمريكا، ولكنه لم يتجاوز هو صديته بوشرسى جريلند.

وكتب على خريطة سميث عام ١٥٣٧ م أن مرشداً بحرياً يدعى جوهانس سكولفس وصل إلى لبرادو فى ذلك الحين.

رحلات كولمبس

ولد كريستوف كولمبس فى عام ١٤٥١ بالقرب من جنوة، وهو ابن دومينكو كولومبو وصناعته نساج أقمشة ويكاد لا يعرف شئ قاطع عن شبابه ربما كان كولمبس نفسه نساجاً. وربما لم يخرج إلى البحر إلا فى عام ١٤٧٢ م حينما قام برحلة الى سكيد ثم إلى البرتغال فى عام ١٤٧٦م، وانجلترا فى عام ١٤٧٧م. وخرج فى رحلة أخرى إلى جزائر ماديرا فى عام ١٤٧٨م. وتزوج عام ١٤٨٠م ابنة بارثو لومبو بريستلو القبطان فى ميناء سانتو بالقرب من ماديرا وسمع الكثير عن الاستكشافات البرتغالية والآراء الشائعة فى لشبونة. وفى عامى ١٤٨٣، ١٤٨٤م لجأ كولمبس على ملك البرتغال جون الثانى طالباً تمويل سفره إلى الغرب، وليس من الواضح إذا كانت للبحث عن جزائر جديدة أو عن طريقه إلى آسيا. كان الملك فى ذلك الحين بالذات يأذن للحملات التى يمولها أصحابها بالسفر غرباً (قرمان دولمو ١٤٨٦م). ربما أنه كان يرخص لهذا الأخير لو أظهر استعداداً لتمويل نفسه. يرى آخرون أن البرتغاليين كانوا يعرفون أن آسيا لا يمكن الوصول إليها عن هذا الطريق. الظاهر أن كولمبس، الذى كانت تبدو معلوماته الجغرافية ناقصة كل النقص، كان فى نظرهم مفاخرأ مختالاً، ولهذا رفض مشروعه.

واستطاع كولمبس فى عام ١٤٨٦ م عن طريق وساطة بعض رهبان الفرنسيين من عرض مشروعه على فرديناند وايزبيلا ملكى اسبانيا أثار حماسه الدينى وجاذبيته الشخصية فى الملكة، ولكن المشروع رفض ثانبة من قبل الخبراء. التقى كولمبس فى السنوات التى تلت ذلك بالأخوة نبزرون

الثالثة، وهم تجار أغنياء خبراء بفنون الملاحة وعنهم من غير شك تعلم الشئ الكثير. وأستطاع فى عام ١٤٩٢م بعد أن واستطاع فى عام ١٤٩٢ بعد أن دعى ثانية إلى البلاط أن يقنع الملكة فى النهاية بتمويل حملته، وليس من الواضح انها كانت لاستكشاف جزائر جديدة، أم إن غرضه كان إيجاد طريق إلى الأراضى الهندية. عين أميراً للبحار وحاكماً للممتلكات التى يتم كشفها، ولكنه زود بخطاب للخان الأعظم، مما جعل من المحتمل أن حملته كان لها غرض مزدوج.

قام كولمبس برحلته الأولى فى الفترة من ٣ أغسطس ١٤٩٢ - ١٥ مارس ١٤٩٣ م من بالوس فى ثلاث سفن تولى مارتن نيزون قيادة أحدها والمرشد جوان دى لاكوزا قيادة سفينة ثانية وترك كناريا ونزل إلى الأرض فى بهاما وسماها سان سلفادور واكتشف بعد ذلك كوبا، التى ظنها بلاد الخان الأعظم ثم سانتو دومنجو، انشئت محطة فى سانتو دومنجو. عاد بعد ذلك كولمبس (٤ يناير ١٤٩٣م) معرجاً فى طريقة على الأزورة (١٥ فبراير) ونزل فى لشبونه ٤ مارس وأخيراً وصل بالوس ١٥ مارس. أعلن انه استكشف بلاد الهند. انتشر الخبر فى أوروبا بسرعة فائقة.

وفى ٤ مايو ١٤٩٣ م منح البابا الكسندر السادس، بناء على طلب اسبانيا، التى خشيت أن تدعى البرتغال لنفسها حقوقاً معارضة لها، ملوك الكاثوليك الحق المانع وملكية جميع الأراضى الواقعة إلى الجنوب والغرب فى اتجاه الهند مما لم يمكن فى حوزة أمير مسيحي يوم عيد الميلاد عام ١٤٩٢م، وذلك فيما وراء خط يرسم على بعد ١٠٠ فرسخ على الغرب من الأزورة وجزائر رأس فرد.

وقام كولمبس برحلته الثانية (٢٥ سبتمبر ١٤٩٣ - ١١ يونيو ١٤٩٦م) بسبعة عشر سفينة صغيرة و ١٥٠٠ رجل لإقامة الحكم الأسباني. اكتشف في هذه الرحلة دومينيكا وبورتوريكو وجزائر أخرى من الأنثيلية وجاميكا والساحل الجنوبي لكوبا وطاف حول أسبانيولا حيث أسس مدينة أيزابيلا. عهد بالأمر لأخيه بارثولوميكو الذي نقل المستعمرة في عام ١٤٩٦م عقدت معاهدة تورد سيلاس بين البرتغال وأسبانيا. تحرك خط التحديد ٢٧٠ فرسخاً أخرى إلى الغرب، على أن يكون للبرتغال الحق المانع في جميع الأراضي التي إلى الشرق منه ولأسبانيا تلك التي إلى الغرب منه. أن عقد هذه المعاهدة غير واضح تماماً، وكثيراً ما استشهد بها لاستدلال على أن البرتغال كانت تعرف بوجود البرازيل التي أدخلتها المعاهدة ضمن النطاق البرتغالي.

أما الرحلة الثالثة فقد قام بها كولمبس (٣٠ مايو ١٤٩٨ - ٢٥ نوفمبر ١٥٠٠م) واستكشف جزيرة ترينداد (٣١ يوليو ١٤٩٤م) أمريكا الجنوبية أول أغسطس بالقرب من مصب أورونوكو. قام باستكشاف الساحل غرباً حتى جزيرة مارجريتا. ذهب من بعد ذلك إلى أسبانيولا حيث قاموا بثورة عليّة التمس من الملك أن يبعث قاضياً. أرسلت الحكومة فرنسيسكو دي بويالوا (١٤٩٩) على الأراضي الهندية، وهو الذي أمر بإعادة كولمبس وأخيه سجينين إلى أسبانيا. وأخلى سبيل كولمبس وعومل بكل إجلال، ولكنه رغم الحقوق الممنوحة له من قبل لم يسترد بعد ذلك سلطته الأولى ولا المنح الامتيازيه التي كانت له بدأت الرقابة الملكية المباشرة بمجيئ بويالوا. ثم قام كولمبس برحلته الرابعة (١١ مايو ١٥٠٢ - ٧ نوفمبر ١٥٠٤م) ووصل إلى ساحل هوندراس وسار جنوب إلى بنما ثم عاد بعد أن تكسرت سفينته في جاميكا.

ومات كولمبس فى ٢١ مايو ١٥٠٦م. ومن الواضح المعقول أنه ظل يعتقد حتى آخر أيامه أنه اكتشف اجزاء مترامية من القارة الآسيوية، وذلك رغم الاعتقاد الذى أخذ يسود منذ ١٤٩٣ م بين الخبيرين بالجغرافيا (فاون بيتر مارنر) من أن عالماً جديداً قد كشف وقد نتج عن رحلات كولمبس هذه عدة نتائج مهمة منهما: أثارت رحلاته موجة عارمة من روح المغامرة البحرية إلى حد كبير لدى البحارة البرتغاليين الذين داروا حول القارة الإفريقية ووصلوا إلى الهند عن طريق رأس الرجاء الصالح ولدى غيرهم من الأوروبيين. بدأ الملوك الكاثوليك يثبتون استعمارهم وملكتهم على الأراضي المكتشفة جديداً. شجعت الأسبان أنفسهم على الاستمرار فى عمليات الكشف الجغرافى والتوغل فى القارة الجديدة فى الجزء الجنوبى منها.

وظهر امريجو فزبوتشى وهو من عائلة فلورنسيه عمل فى أول حياته فى السلك الدبلوماسى ثم التحق بخدمة آل مديتشى الذين انتدبوه إلى اسبانيا ليشرف على مصالحها التجارية هناك. وبفضل اتصاله مع رجال البحر إذ كان يتولى تموين سفنهم بدأ يهتم بالعالم الجديد ويجمع المعلومات الكثيرة مما سمح له فيما بعد أن يلعب دوراً خالداً فى هذا المجال. ونال شهرته حين استطاع الوصول إلى ساحل البرازيل عام ١٥٠١م، وأخذ بعد عودته إلى أوروبا بنشر أنباء عن رحلاته بالكتابة عنها وعن الأشياء التى وجدها أثناء هذه الرحلات. وطغت سمعته وشهرته ورعايته على سمعة كولمبس وجهوده. حيث وصل إلى مصب نهر لابلاتا فى الأرجنتين بين عامى ١٥٠١، ١٥٠٢ وأعلن امريجو فزبوتش أن البلاد التى وصل إليها هى بلاد جديدة ليست اليابان أو الصين أو الهند وإنما هى أرض جديدة

مختلفة عنها. وأطلق الجغرافيون ووضعوا الخرائط - بعناية العالم الالزاسى Wadsemuller والدسيمولرز - إطلاق اسمه على القارة الجديدة.

وبعد وفاته بسنة واحدة أى فى عام ١٥١٣م أتى الرحالة بالبويا Balboa بليل جديد على صحة نظرية فيسبوتشى بعد عبوره برزخ بنما واكتشف المحيط الهادى، واثبت أن الأرض الجديدة أمامها بحر وورائها بحر فجاء اكتشافه تصديقاً لنظرية سلفه.

وقام الرحالة كورتيز Cortez وهو مفكر أسباني ينتمى لعائلة ميسورة، بدأ حياته فى دراسة القانون فى جامعة سلنفا إلا أن روح المغامرة فيه دفعته لترك الجامعة والهجرة إلى كوبا حيث التحق بخدمة حكاهما. ولما كان هذا الأخير قد نظم عدة حملات إلى شبه جزيرة يوكاتان فقد أوكل مهمة أحداها إلى كورتيز. ووصل إلى المكسيك مركز حضارة الازتك وقبائلها وكان يرأسها رجل يطلق عليه فنزوما عام ١٥٢١م. وحاول قصارى جهده أن يقضى على حضارة شعبها المسماة بحضارة الازتك. وغدت المكسيك من ذلك التاريخ تخضع للنفوذ الأسباني، وصارت تشكل مستعمرة أسبانية. واحتل كورتيز فيما بعد ١٥٢٤ م ، ١٥٢٥، بلاد الهندوراس التى ضمها إلى أملاك أسبانيا كما أن رجاله أضلوا جواتيمالا وتوغلوا حتى وصلوا إلى كاليفورنيا.

وجاء بعد ذلك فرنسيسكو بيارو ووصل إلى أرض بيرو عام ١٥٣٣ م وقضى الأسبانيون على حضارة شعب الأنكا وضمت بلادهم إلى الاستعمار الأسباني. وتابع الأسبان كشوفاتهم الجغرافية ذات الطابع الاستعماري فى أرض أمريكا الوسطى فى كل من سلفادور وهنداوراس وجواتيمالا ونيكاراجوا وأسماوا فيها مستعمرات أسبانية.

رحلة ماجلان ١٥١٩ - ١٥٢٢م

أرسل ماجلان من قبل ملكة أسبانيا للبحث عن مضيق إلى الجزائر الملقا. وصلت إلى ساحل البرازيل بالقرب من بدنامبوكو واكتشف مصب ريودي لابلاتا. بعد أن أمضى الشتاء في بورت سان جوليان اجتاز المضيق المسمى باسمه دخل البحر الجنوبي الذي أطلق البحر الهادي، وتابع ماجلان سيره في المحيط الهادي حتى وصل إلى جزر في الشرق سميت بجزر الفلبين في مارس ١٥٢١م نسبة إلى الأمير فليب ابن الملك الأسباني شارل الخامس. وفي الفلبين اشتبك ماجلان مع الأهالي وقتل في الاشتباكات، ولكن ترأس ديناكو البحارة وسار بهم باتجاه رأس الرجاء الصالح في جنوبي افريقية وعبره وسار في المحيط الأطلس حتى وصل إلى أسبانيا في المكان الذي غادرت فيه الرحلة وهو سان روكار في سبتمبر ١٥٢٢م. وقد استقبل رجالها استقبالا حاراً على اعتبار أن الناس كانوا قد فقدوا الأمل بعودتهم. وهكذا ثبت للناس عملياً ولأول مرة كروية الأرض في عودة رجال ماجلان.

وهكذا توسع الأسبان في عملياتهم الكشفية في العالم الجديد وشكلوا فيه المستعمرات الأسبانية وظهر استعمار الأسباني في العالم الجديد مركزاً في جنوبه ووسطه وأقل منهما في شماله.

الكشوف الجغرافية في أمريكا الشمالية

كان من نتائج الكشوف البرتغالية والأسبانية أن تضاعفت إلى حد بعيد الأهمية التجارية التي ظل البحر المتوسط يتمتع بها طوال العصور الوسطى، وانتقل مركز الثقل من حوض هذا البحر إلى المحيط الأطلسي الذي غدا يزخر بخطوط ملاحية لأول مرة في التاريخ من أجل التجارة بين أوروبا

وأريكا والشاطئ الشرقى لأفريقية وكذلك الهند وجزر الهند الشرقية وغيرهما من بلدان الشرق الأقصى، فبعد أن كانت إنجلترا وهولندا وغيرها من البلدان الواقعة فى شمال أوروبا تشعر فى ألم وحسرة قبل الكشوف الجغرافية بعدم تكافؤ الفرص أمامها لبعدها عن حوض البحر المتوسط إذ بها تنقز إلى الصف الأول وتترك أنها لا تقل فى امتياز الموقع الجغرافى عن البرتغال وإسبانيا، ومن ثم اتجهت هى الأخرى نحو ميدان الكشوف الجغرافية. ولكن فى ببطء وبعد فوات معظم الفرص.

أما إنجلترا فتدین بكشوفها الجغرافية إلى ايطالى آخر من اهل البندقية يسمى جون كابوت والذى نزح إلى إنجلترا فى عهد الملك هنرى السابع الذى أصدر أمراً فى ٥ مارس ١٤٩٦م. وقد أبحر كابوت من ميناء بريستول عام ١٤٩٧م ووصل إلى شاطئ أمريكا الشمالية عند نيوفونلاند New Found Land. واكتفى برفع الإعلام الإنجليزية على الساحل. وقد أبحر كابوت مرة أخرى فى عام ١٤٩٨م وارتاد الساحل الشرقى لأمريكا الشمالية حتى فلوريدا. وقد أدى ذلك إلى استعمار إنجلترا للأقاليم المعروفة الآن باسم الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية التى شاهدها إنجلترا فى عهد أسرتى آل تويدور وآل ستيورات والناجحة على الجهد الكثير الذى بذله الانجليز فى مجال فصل كنيسهم عن كنيسة روما، وما بذلوه فى مجال الحركة الدستورية أو ما تسمى بالثورة الدستورية، وما نجم عنهما، كل هذا دعا الانجليز إلى التفكير الجاد للقيام برحلات كشفية متلاحقة لاستعمار المناطق التى يصلوا إليها واستيطانها. وكانت أولى الجماعات الانجليزية التى رحب بهذا جماعة الكاثوليك المضطهدين دينياً

لأنهم لم يعتنقوا المذهب الانجليكاني وكذلك جماعة البيورتان أو المضطهدين البروتستانت. إذ وجدت هذه الجامعات أن السبيل الوحيد للتخلص من لاضطهاد الدينى الذى حل بهم فى انجلترا هو الرحيل والمهاجرة إلى مناطق بعيدة عن انجلترا.

ولم يهتم الانجليز بالعالم الجديد حتى النصف الثانى من القرن السادس عشر، حيث قام جون هوكنز (١٥٦٢م) وحمل حمولة من العبيد من أفريقيا وباعها فى أسبانيولا. وقد بذل الأسبان شتى الجهود لوقف رحلته الثانية لتجارة الرقيق (١٥٦٣ - ١٥٦٥م) وفى رحلته الثالثة (١٥٦٧ - ١٥٦٨م) طوحت عاصفة بهوكنز إلى مرفأ فيراكروز، حيث تحطم معظم أسطوله تحطيماً كبيراً. وقام فرنسيس دريك (١٥٧٢ - ١٥٨٠م) ابن اخى هوكنز بحملات انتقامية ضد التجارة الأسبانية فيبحر فى عام ١٥٧٧م واخترق ماجلان إلى الساحل الغربى لأمريكا الجنوبية وشمالاً إلى خليج دريك فى كاليفورنيا. وقد أطلق على الإقليم اسم البيون الجديدة وأعلن امتلاكها باسم انجلترا ثم أبحر إلى جزر الهند الشرقية، وعبر المحيط الهندى، ودار حول رأس الرجاء الصالح، ثم عاد إلى وطنه انجلترا. فكان أول انجليزى دار بحراً حول الكرة الأرضية. وشهدت فى أعوام ١٥٧٦ - ١٥٧٨م وبعد جهود فاشلة قام بها رواد من شركة مسكوفى للعثور على ممر شمال شرقى الصين. تركزت جهود الانجليز فى البحث عن ممر شمالى غربى. وابتحر مارتن فروبشر من انجلترا فى يونيو ١٥٧٦ وارتاد ساحل لبرادور، وعبر مضيق هدسن ثم تقدم على طول لاند بافن ودخل البوغاز المعروف بخليج فروبشر. وفى عام ١٥٧٧ - ١٥٧٨ م قام برحلة ثانية. واستولى همرى جلبرت على نيو فوندلاند باسم اليزابيث ولكنه لقى حتفه فى طريق العودة عم

١٥٨٣م. ثم قام توماس كافندش بإتباع خطوات دريك واستولى على التجارة الأسبانية ودار حول الكرة الأرضية.

شركات الاستيطان الانجليزية فى أمريكا:

أرسل والتر رالى عام ١٥٨٤ م بتصريح خاص (أمداس وبارلو) لى يؤسس مستعمرة، فنزلا بجزيرة رونوك وأطلقا على الإقليم اسم فرجينيا. وقد أرسلت سفن تحمل المؤن عام ١٥٨٦ م لكنها وجبت المستعمرة مهجورة، إذ كان دريك قد عاد بالمستعمرين على انجلترا. وأرسلت طائفة أخرى من المستعمرين بقيادة الحاكم جون هوايت عام ١٥٨٧م، وعند عودته عام ١٥٩١ م لم يجد هوايت سوى اطلال المستعمرة وخرايبها. ونظم عدد من الرحلات فى الفترة من ١٦٠٢ إلى ١٦٠٦ م كان أهمها تلك التى قام بها جورج ديموث عام ١٦٠٤م، وقد توجه ديموث لرؤية ساحل بنوا نجلند وضمن تقريره المرضى ما يثير الرغبة فى تأسيس المزيد من المستعمرات.

وفى عام ١٦٠٦ م منح الحكومة الانجليزية جماعة من أهل لندن تفويضاً بتنظيم شركة لندن يقصد استعمار الإقليم الواقع بين خطى عرض ٣٤ ، ٤١ شمالاً ومنحت طائفة أخرى تضم رجالاً من بلموث وبرستول واكستر، تفويض لى تعمل باسم شركة بليموث فيما بين دائرتى عرض ٣٨، ٤٥ شمالاً، وفى الحال أرسلت شركة لندن فى ديسمبر ١٦٠٦ م ثلاث سفن تحمل مائة وعشرين مستعمراً تحت رئاسة كابتن كرسوفر نيوبورث وتم تأسيس مستعمرة جيمس تون فى مايو ١٦٠٧ م عند صب نهر جيمس وتحقق تماسك أجزاء هذه المستعمرة بفضل جهود جون سميث. وتوسعت شركة لندن ومنحت ميثاقاً جديد خول للحكومة ممثلة فى مجلس الإدارة،

سلطة تعيين مندوبيها. ثم وصل كابتن نيويورك مع ٤٠٠ من المستعمرين الجدد وكان برفقتهم لورد ديلا وير الحاكم الجديد، وظل حاكماً حتى وفاته عام ١٦١٨ م، وحكم المستعمرة من بعده سيرتوماس ديل. وبدأت زراعة الطباق التي أخذت تلعب دوراً حيوياً في الحياة الاقتصادية والحياة الاجتماعية في المستعمرة.

وصدر المرسوم الثالث في عام ١٦١٢ من لشركة لندن والحقّت بها جزر برمودا وأصبحت تخضع لنظامها وإدارتها. ثم منح لكل شخص خمسين فداناً يصل إلى المستعمرة ليستقر فيها وبدأ وصول أول مجموعة من العبيد السود في عام ١٦١٩م. ونتيجة لوصول المهاجرين وازدياد أعدادهم بدأ في تعيين حاكم للمستعمرة، يعاونه مجلس منتخب واجتمع هذا المجلس في ٣٠ يوليو عام ١٦١٩ م بمدينة جيمس تون. وكان ذلك أول اجتماع نيابي في أمريكا. ثم تعدل النظام وأصبح هناك حكومة مسؤولة تتكون من الحاكم، ومجلس الوزراء، ومجلس نيابي يمثل كل منطقة زراعية نائبين منتخبين. ولم يستمر الحال حيث حدث خلاف بين صفوف الشركة ومعارضة الملك الانجليزي لهذا النظام والتوسع في زراعة التبغ، ومعارضة الأسباب على إنشاء هذه المستعمرة. وأصبحت فرجينيا مستعمرة ملكية لها حاكم ومجلس يعين أعضائه من قبل الملك.

أما عن أعمال شركة بليموث فقد كونت مستعمرة في منطقة مين Maine ولكنها فشلت وشهد عام ١٦٢٠ م وصول سفينة الحجاج المهاجرين إلى رأس كد. وكان هؤلاء من المنشقين على الكنيسة الرسمية وهاجروا من سكروبي إلى أمستردام ثم إلى لندن في هولندا وقرروا أن يبحثوا عن وطن جديد يتيسر لهم فيه الاحتفاظ بشخصيتهم الإنجليزية، وحصلوا على تصريح

من شركة لندن، وعينوا جون كارفر حاكماً لهم، وأقلعوا من لندن في سفينة ووصلوا إلى رأس كد الذى وجده خارج نطاق إدارة شركة لندن، وأعلنوا ميثاقهم وتعيين هيئة سياسية، وأصدر القوانين. وأصبح الحكم هنا بناء على إرادتهم لا إرادة الملك. وبدأ وصول المهاجرين الجدد إلى هذه الولاية ماساتشوسس.

وتأسست شركة بيورتيانية انجليزية فى ولاية ماساتشوسس عام ١٦٢٩ م وكان عملها قد انصب على نقل الجامعات البيورتيانية الانجليزية إلى العالم الجديد والعمل على استقرارها وتوطينها هناك بخاصة فى المناطق التى سكنها البيورتان الأوائل فى مدينة بوسطن. واستطاعت الشركة أن تؤسس عدداً من المستعمرات الأنجليزية فى العالم الجديد هى مستعمرات ماساتشوسس وكنتيكت ورود وأبلاند ومين ونيوهامشير وقد جمعت هذه الولايات فى مسمى واحد أطلق عليها مستعمرات نيوانجلاند New England. وقد أقامت جماعة من الكاثوليك الانجليز بزعامة اللورد بلتيمور فى ولاية ماريسلاند عام ١٦٣٤م بعيدة عن مضايقات الجماعات البروتستانت.

وهكذا استطاع الانجليز فى مدة ثمانين عاماً أن يكونوا مستعمرات أوروبية انجليزية بيورتيانية وكاثوليكية وغيرها فى الساحل الشمالى الشرقى من العالم الجديد فى جزئه الشمالى وهو جزء مما يسمى اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية. وصارت ولاياتهم تمتد على ساحل المحيط الأطلسى من ولاية ماساتشوسس حتى ولايتى كارولينا الجنوبية.

نظام الحكم فى المستعمرات الإنجليزية

كان المستعمرون أينما ذهبوا يحملون معهم من الناحية النظرية حقوق البريطانيين الأحرار المولد، وتراثهم من الصراع الإنجليزي من أجل الحرية. ولقد تأكد هذا بوجه خاص فى أول تفويض لتمليك وتعمير فرجينيا، إذ أعلن أن المستوطنين سيحظون بكافة الحريات والحقوق السياسية والحصانات، كما لو أنهم كانوا مقيمين ومولدين فى داخل هذه المملكة "انجلترا" فكان لهم أن يحظوا بحماية "الماجنا كارتا" والقانون العام. وكان هذا مبدا أساس عظيم القيمة على أنه كان لا بد لتنفيذ هذا من أن يبدى المستعمرين يقظة مستمرة، وأن يشنوا صراعا حاميا من أجلها. وقد بدأوا منذ بداية تاريخهم تقريبا يعكفون على نسيج خاص لنظام الحكم الدستورى الذى يسودهم، مكافحين من أجل نظام نيابى أقوى، وإشراف على خزانة الدولة، وضمائمات أكمل للحرية الشخصية.

ولقد شرع المجلس التشريعى لفرجينيا. الذى ولد فى سنة ١٦١٩م. فى سن مجموعة من القوانين المتباينة على الفور. وعندما ألغى "التاج" التفويض الذى كان لشركة فرجينيا؟. وأصل مجلس مندوبى المواطنين ابداء نشاط عارم لم يتضاءل. ولم يلبث أن وضع فى بعض سنوات بعض قواعد جوهريّة بصدد حقوقه. فأعلن أنه لم يكن للحكومة حق فرض أية ضرائب بدون تحويل من الهيئة التشريعية، وعليها استخدام الأموال المحصلة من الضرائب وفقا لتوجيهات الهيئة التشريعية، وأن مندوبى المواطنين معفون من التوقيف والاعتقال. وبعد ذلك بقليل، أعلن المجلس أنه ليس لشيء أن يعترض تنفيذ قانون تشريعى. كما اتخذ خطوات ليكفل عدالة المحاكمات عن طريق المحلفين. ولقد ظل المجلس التشريعى فى فرجينيا قوى السلطات طيلة أمد

احتمال الدولة فى انجلترا ذلك بيد أنه أخذ يضعف بعد عودة آل ستيورات الى العرش غير أن خضوعه للحاكم المعين من قبل الملك لم يلبث أن قوبل برد فعل عنيف وسرعان ما تكون نظام نيابى فى خليج ماسا شوستس كذلك وكانت نصوص وثيقة التحويل تتيح لجون وينثروب وأعوانه الإثنى عشر سلطة حكم المستوطنين. وفى خريف سنة ١٦٣٠م تقدمت هيئة كبيرة من المستعمرين على هذه المجموعة الحاكمة بالمطالبة بجعلهم أعضاءاً أحراراً فى الشركة. وتقرر فى العام التالى الاستجابة للطلب، ولكن "بحيث تقصر هيئة النواب على الرجال الصالحين الأمناء " وبالتالي فلا" يضم لحرية هذه الهيئة السياسية إلا من يسمح بضمهم إلى بعض الكنائس، وفى الحدود التى يقبلون فيها" وهكذا أقيمت دولة دينية أو كنيسة، وقرر المعاونون الإثنى عشر أن يحتفظوا، فى الوقت ذاته، بعضويتهم للهيئة عاماً بعد عام، على أن يقصوا عنها بتصويت خاص من الأحرار (أعضاء المجلس). ولما كانوا يتولون كافة السلطات القضائية والتشريعية فى الواقع، فإن توطد هذه الولاية خلق شيئاً من الاوليجاركية - حكم الأقلية التى لا تحفل بغير استقلال مراكزها لتحقيق مطامع خاصة، وشدد الحاكم والمعاونون ورجال الكنيسة قبضاتهم على المستعمرة.

على أن الوقت لم يطل قبل قيام الثورة. فعندما فرضت على مدينة ووترتاون ضريبة للدفاع فى سنة ١٦٣٢م. جازف المواطنون غير الممثلين فى المجلس، ورفضوا أن يدفعوها. ولتهديئة هؤلاء المتذمرين، لم يلبث أن تقرر أن يسترشد الحاكم ومعاونوه فى وضع الضرائب بمجلس يتألف من مندوبين عن كل مدينة وبهذا تسنى وضع أساس هيئة تشريعية حقيقية. والواقع أن هذه الهيئة من مندوبى المدن كانت باجتماعها بالحاكم ومعاونوه تؤلف هيئة تشريعية من مجلس واحد. وعندما التأم فى سنة ١٦٣٤م،

استولت على زمام السلطة التشريعية، فسنت القوانين، وقبلت ضم أحرار جدد، وأصبحت تتلقى اليمين بالولاء. وبهذا برزت إلى الوجود ثانية الهيئات النيابية في القارة. وظلت ماساشوسيتس جمهورية بيوريتانية يحكمها أعضاء منتخبون من أهلها زهاء نصف القرن. وعندما جعلت إقليمًا تابعًا للتاج في سنة ١٨٩١م، بموجب وثيقة تفويض جديدة، ظلت الهيئة التشريعية هيئة قوية. وكان التاج بعد ذلك هو الذى يختار الحاكم، ولكن الشعب كان يختار أعضاء المجلس النيابي، الذى احتفظ برقابة قوية على الخزانة.

وبالنسبة لروود آيلاند وكونيكتيكت فقد اجتمع احرارهم فى هارتفورد فى سنة ١٦٣٩ ووضعوا النظم الأساسية لكونيكتيكت وهذا أول دستور مكتوب وضعته إحدى الولايات الأمريكية الكومنولث لنفسها. وقد نص على حاكم وهيئة من المعاونين، وأربعة نواب عن كل مدينة، ينتخبون جميعاً بواسطة الشعب. وبعد عودة آل ستيورات للعرض، حصلت كونيكتيكت من التاج على وثيقة تفويض سنة ١٦٦٢م، ولكنها اشتملت على نصوص متحررة بدرجة تثير الدهشة. فلأحرار السلطة فى أن يحكموا أنفسهم كما يحبون لا يخضعون إلا ليد مبهم هو ألا تكون أية قوانين يسنونها معارضة لقوانين انجلترا.

وبمجيئ عام ١٧٠٠ حتى كان ثمة نظام عام للحكم فى المستعمرات قد تبلور. وكان لكونيكتيكت وروود آيلاند وضع خاص، كجمهوريتان تتمتعان بالحكم الذاتى الكامل فتختاران نافة موظفى حكومتيهما. أما المستعمرات الأخرى فكانت إما ملكاً لأفراد أو هيئات، أو ملكاً للتاج، ولكنها على أى الحالين ذات إطار سياسى واحد تقريباً. فكان الملك أو المالك يعين الحاكم. وكان يحيط بالحاكم. ويساعده إلى حد ما، مجلس يعينه التاج أو الملك، إلا فى

ماساشوستس. ولكن بينما كان الحاكم بريطانيا باستمرار تقريباً، فإن أعضاء المجلس كانوا من الأمريكيين. ومع أنهم كانوا يمثلون الطبقة الموسرة بوجه عام، فإن أراهم كثيراً ما كانت جد مختلفة عن وجهات نظر الحاكم. وكانت وظائفهم فى البداية إدارية وقضائية، بيد أنه أخذوا يزدادون تطوراً بمجلسهم نحو أن يكون مجلساً تشريعياً أعلى. وكان لكل مستعمرة مجلس للنواب خاص بها يختار أعضاؤها البالغون من الذكور الذين تتوفر لهم ثروة معينة أو مؤهلات أخرى. وكان هذا المجلس الشعبى يضع القوانين، ويحدد الاعتمادات المالية، ويفرض الضرائب. وكانت سطوته تكمن فى سلطته كممثل للرأى العام، وفى سيطرته على الخزانة.. وهما عين العاملين اللذين جعلا البرلمان فى بريطانيا قوى السلطان بعد سنة ١٦٨٩م.

ولقد حقق المستعمرون لأنفسهم ولذريتهم نفعاً كبيراً بالظفر بالمؤسسات النيابية والاحتفاظ بها. وكانت تميز نظامهم السياسى ثلاث حقائق جوهرية: أولها القيمة الرفيعة التى أضفوها على الوثائق المكتوبة كضمانات لحرياتهم. وما كان لانجلترا دستور مكتوب. بيد أن المستعمرين تعلموا منذ السنين الأولى أن يقدسوا الحقوق المكتوبة فى وثائق التفويض المعطاه لشركات التجارة أو للمالكين أو للناس أنفسهم. وكان مقدرأ لهذه النظرية لأية مجموعة مكتوبة من القوانين الأساسية أن تكون ذات أثر عميق فى التاريخ الأمريكى. وثانية الحقائق المهمة هى النزاع شبه المستمر بين الحكام والمجالس النيابية. فقد كانا يمثلان عنصرين متضادين: فالحاكم يقف مكافحاً عن الحقوق المكتسبة ومصالح الإمبراطورية، بينما يقف المجلس زائداً عن حقوق الشعب والمصالح المحلية. وأخيراً، كان من المعالم البارزة للسياسة فى المستعمرات إصرار المجالس النيابية على الإشراف على

الاعتمادات المالية. ولقد صادفت كثيراً من المعارضة، بيد أنها كانت تحقق هذا المطلب عادة.

ولم يكن من الحقيقة فى شئ أن المستعمرات البريطانية عانت ظلماً وطغياناً. فهى بوجه عام كانت تستمتع بحرية سياسة لا مثيل لها فى أى جزء من الكرة الأرضية فى القرنين السابع عشر والثامن عشر. بيد أنه عانت الكثير من الحكم الطبقي، فكانت هناك الفئة القليلة الحاكمة فى الدول الدينية فى "نيوانجلند" التى كان تحطيم سلطانها أمراً لازماً. ولقد حاول النبلاء من ملاك الأراضى والتجارة إقامة احتكار سياسى فى الجنوب.

وهكذا نرى أنه حتى قبل استقلال المستعمرات بقليل فإن السكان لم يكونوا يشعرون بوطأة الحكم البريطانى من الناحية السياسية. ولعل هذا جعلهم يحافظون على ولائهم للملك والتمسك بانتمائهم سياسياً للإمبراطورية البريطانية. إلا أن هناك ظهرت فى المجال السياسى اتجاهات جديدة عند الأمريكين أخذت تظهر بوضوح بعد سنة ١٧٦٣م، لتمييزهم عن سكان الجزر البريطانية.

أما عن الحالة الاقتصادية فإن الخط الأساسى فى اقتصاد هذه المستعمرات هو الازدهار المتزايد، وليس أدل على ذلك من التزايد السريع فى السكان الذى شهدته هذه المستعمرات قبل الاستقلال. ثم أن مما يميز هذا الاقتصاد هو أنه كان يقوم، وحتى مطلع الاستقلال على دعامتين أساسيتين هما الزراعة والصيد.

وكان تسعة أعشار السكان يمارسون زراعة الأرض. وكانت الزراعة موجهة منذ البداية نحو غاية أساسية هى سد حاجات الوطن الأم.

فالعناية الأهم كانت توجه نحو إنتاج الخمر لسد حاجات السوق الإنجليزية، فلا تعود بحاجة إلى استيراده من فرنسا، والبهارات للاستغناء عن تجارة البرتغال والخشب لكى لا يضطر الإنجليز لاستيراده من السويد.

وكان على الأمريكيين أن يعملوا على سد حاجات السوق الإنجليزية من الفراء. والجلود، والكتان فالتوجيه الأساسى للزراعة الأمريكية كان يقضى بأن تكون المستعمرات منتجة للمواد الأولية التى تحتاجها السوق الإنجليزية ومستهلكة لما ينتجه الوطن الأم. فواجب المستعمرة بالدرجة الاولى أن تقدم لأسواق الوطن الأم ما كانت مضطرة لاستيراده من بلدان أخرى وذلك كوسيلة لمنع خروج النقد الإنجليزي خارج الإمبراطورية.

وأهم الزراعات التى مارسها الأمريكيون فى زمن الاستعمار فى أواسط البلاد الذرة والموز كما أنهم لاقوا نجاحاً باهراً فى تربية المواشى وإنتاج الألبان. أما فى شمال البلاد حيث كانت تكثُر المزارع الصغيرة فالزراعة كانت تعمل على مد السكان بحاجياتهم الأساسية م الخضار والحبوب والصوف والكتان. وفى الجنوب حيث المساحات واسعة جداً والمياه وفيرة فالزراعة الأكثر انتشاراً كانت التبغ بغرض تصديره إلى أسواق إنجلترا. ومنذ منتصف القرن الثامن عشر أخذ المزارعون فى الجنوب يتجهون نحو إنتاج الأرز والقطن والكتان والقنب والحبر وقد حققت زراعة الأرز بصورة خاصة نجاحات باهرة.

هذا التوسع السريع فى مجالات الزراعة كانت تعرقله صعوبة الحصول على اليد العاملة الرخيصة الأجر. لقد حاول المهاجرون الأوائل استغلال الهنود كعمال زراعيين نظراً لشدة تمسكهم بحريتهم ونمط حياتهم. أما المهاجرون الجدد من أوروبا وهم كثيرون فكانوا يرتضون فى أغلب

الأحيان العمل المأجور ويسعون للاستقرار والعمل لحسابهم الشخصي فهم هجروا بلادهم طلباً للحرية والثروة لا ليكونوا مأجورين ومستثمرين. وقد وجد الأمريكيون حلاً لهذه المشكلة كل على طريقته وحس ما تقتضيه طبيعة أرضهم وظروفهم. فساكن المناطق الغربية اعتمدوا على أنفسهم وعلى تعاونهم المتبادل وفي المناطق الساحلية كانوا يدفعون لبعض المهاجرين الجدد أجرة سفرهم مقابل عملهم مدة محددة.

أما في الجنوب فإن تجارة الرقيق قد حلت لدرجة كبيرة مشكلة اليد العاملة في الزراعة. إذ أن جميع المزارع الكبرى في الجنوب كانت تعتمد على عمال من الزنوج قام بنقلهم تجار الرقيق من شواطئ أفريقيا الغربية. فبين سنتي ١٧٥٠ و ١٨٠٠ كان يصل البلاد الأمريكية بين خمسين ألفاً من الرقيق، كان أكثرهم يرسلون إلى المزارع الكبرى في الجنوب وقد عم الاعتماد في الزراعة على الرقيق بصورة خاصة مع انتشار زراعتي القطن والتبغ اللتان يحتاجان ليد عاملة غزيرة رخيصة الأجر.

منذ الأيام الأولى للاستعمار الإنجليزي لعب صيد الأسماك دوراً كبيراً في اقتصاديات المستعمرات فأوروبا تستهلك كميات كبيرة من الأسماك - خاصة أيام الصوم الكثيرة في البلدان الكاثوليكية - والتي لا يؤمنها لها بسهولة البحار القريبة منها. أما في أمريكا فسمك البكال يغزر في شواطئ إنجلترا الجديدة. وكذلك الحيتان التي كانت أوروبا تحتاج لزيوتها. فإنها كانت تعيش أمام الشواطئ الأمريكية بأعداد كبيرة للغاية مما أدى على قيام أسطول بحري كبيرة مخصص لصيد الحيتان. وعلى هذا فإن تصدير السمك المجفف وزيت الحيتان إلى أسواق أوروبا كان عسراً أساسياً لاقتصاديات المستعمرات الشمالية والوسطى.

إلا أن هذا يعنى أن منتجات المستعمرات كانت تصدر بسهولة للخارج. فالحركة التجارية مع أوروبا والبلدان الأخرى خارج نطاق الإمبراطورية البريطانية لم تكن سهلة. ذلك أن قوانين الملاحة تجعل النقل من وغلظى المستعمرات الإنجليزية احتكار السفن إنجلترا، كما تفرض على البضائع أن تمر سواء فى ذهابها أو: غيابها فى مرفأ بريطانى لدفع ضريبة معينة على ما تحمله هذه القوانين، فكانت تجعل أمر تصدير بضائع المستعمرات الوسطى والشمالية على خارج الإمبراطورية عملية صعبة. ولما كانت إنجلترا لا تحتاج إلى منتجات هذه المناطق كالأسماك واللحوم والقمح وزيت السمك. فقد بات على التجار الأمريكيين أن يصدروا بضائع هذه على دول أخرى، ويستروا بضائع أخرى تحتاج إليها أسواق إنجلترا ليستبدلوا هناك بما يحتاجونه هم من سلع ومصنوعات، وهذه عملية معقدة كما نرى وليست بصورة دائمة.

أما المستعمرات الجنوبية فكان لها وضع مختلف إذ كانت قوانين الاحتكار الصادرة سنة ١٧٧٢م تمنع تدبير منتجات هذه البلدان من التبغ والفراء والسكر والقطن لغير الأسواق البريطانية. إلا أن هذا الاحتكار لم يكن دوماً فى صالح المنتج. ذلك أن هذا الأخير كان عليه أن يصدر بضائعه إلى إنجلترا فقط، ولما كان يمنع ذلك أن هذا الأخير كان عليه أن يصدر بضائعه إلى إنجلترا فقط، ولما كان يمنع خروج النقود من إنجلترا فكان عليه أن يشتري بأمواله مصنوعات وسلع بريطانية قد لا يحتاج إليها أو أن يبقى أمواله فى الوطن الأم لمدة طويلة جداً دون أن ينفع بها.

وقد لوحظ أن هذه القوانين كانت تدفع ربانبة السفن الأمريكية وشركات النقل البحرى فى كثير من الأحيان إلى القيام بأعمال التهريب

والمناجزة مع أوروبا مباشرة مع ما فى ذلك من تجاوز على الأنظمة. قد أدت هذه العمليات نظراً لما كانت تدره من أرباح إلى ظهور ثروات كبيرة بين الأمريكيين. ومن ناحية أخرى عملت على نشر الرشوة بين الموظفين الإنجليز ورجال الجمارك. وفى مجال الصناعة فإن القوانين الإنجليزية كانت تسعى لجعل المستعمرات فقط سوقاً استهلاكياً لمصنوعات الوطن الأم. ولهذا عمليات تنصع المواد الأولية فى البلدان الأمريكية كانت تحارب إلى حد كبير من جانب الإدارة الاستعمارية. فالصناعة بقيت حتى مطلع عهد الاستقلال ضمن إطار الحرف التى تمارس فى المنازل والبيوت فقط فالمرأة تغزل وتحيك ما تحتاجه عائلتها والرجل يصنع من الأدوات ما يحتاجه فى منزله وعمله والصناعة الوحيدة التى ازدهرت زمن الحكم البريطانى كانت صناعة السفن وذلك بسبب وجود الأخشاب بكميات كبيرة خاصة أن الأمريكيين بسبب حاجتهم الماسة لسفن الصيد ولسفن النقل باعتبار النقل البحرى كان أفضل وسائل الاتصال بين المستعمرات الثلاث عشر فقد رعوا فى هذه الصناعة حتى أن كثيراً من الربانة الإنجليز كانوا يشترون سفنهم من الترسانات الأمريكية نظراً لجودة مصنوعاتهما، وانخفاض أسعارها وقد بلغت نسبة السفن الأمريكية الصنع فى الأطول التجارى البريطانى فى سنة ١٧٧٥م الثلث تقريباً.

وقد حظيت صناعة الجلود والفراء بازدهار نسبى أيضاً. إلا أنه بصورة عامة لم تخرج الصناعة الأمريكية طيلة عهد الحكم البريطانى من الإطار الحرفى المنزلى وذلك بسبب التوجيه الإنجليزى والرغبة فى إبقاء البلاد سوقاً استهلاكياً للمصنوعات الإنجليزية.

الحالة الاجتماعية

مع أن العنصر الساكسونى هو الغالب فى مجتمع المستعمرات الأمريكية إلا أنه كان هناك فئات أخرى انضمت إليه طائعة أو مختارة. فكان هناك سكان البلاد الأصليين (الهنود الحمر وكانوا يسيطرون على المناطق الداخلية من البلاد. غير أن سيادتهم هذه كانت فى تقلص مستمر منذ مطلع القرن الثامن عشر بسبب تزايد هجرة الرجل البيض من العالم القديم وتوسعه غرب المستعمرات القديمة على حساب هذه الفئة. كما أن دورهم فى المجتمع كان صغيراً للغاية.

وكان هناك فئة الزوج دخلوا المجتمع الأمريكى الجديد مكرهين. وكان هؤلاء يشكلون طبقة خاصة ضمن المجتمع الأمريكى وكانوا متمركزين على الأغلب فى الجنوب حيث مزارع التبغ والأرز الضخمة. وعدد قليل منهم كانوا يسكنون فى مناطق البلاد الوسطى والشمالية ويتعاطون الأعمال الدنيا التى كان يرفضها الأبيض. ولم تكن لهؤلاء أية حقوق قانونية كما لم يكن يعترف لهم بأى من الحقوق الطبيعية التى كان يتمتع بها الرجل الأبيض فى المجتمع الأمريكى. وكانوا بصورة عامة يعيشون حياة بائسة شقية. وقد حاولت بعض الولايات أن تحارب تجارة الرقيق الذين كان أكثرهم من الإنجليز وبالرغم مما يوجه من انتقادات لهذا النظام فإنه صار مع الأيام الركيزة الأساسية التى يقوم عليها اقتصاد المستعمرات الجنوبية.

وكان هناك طبقة أخرى لا تحظى بمقام محترم فى هذا المجتمع الجديد، وهى فئة المشردين والمجرمين الذين كانت تبعدهم حكومة لندن أو أهلهم إلى المستعمرات وكان هؤلاء يشكلون فئة شعب وإجرام فى العالم الجديد. إلا أن القوانين كانت قاسية تجاههم مما جعل خطرهم محدوداً للغاية.

أما الفئة الصالحة من هؤلاء فإن مجال العمل والثروة كان مفتوحاً أمامها بسبب الحاجة لليد العاملة.

كانت هناك طبقة البيض وهم السادة الحقيقيون للبلاد. ويتألف هؤلاء من فئات المهاجرين الذين أخذوا يتوافدون على البلاد منذ مطلع القرن السابع عشر. وكان هؤلاء يمتلكون الأراضي والمزارع ويسيطرون على التجارة وصيد الأسماك وبعبارة موجزة كانت منافع البلاد تستغل لصالحهم.

أما الثقافة فإنه في الجزء الأخير من عصر استعمار كانت الثقافة قد أخذت تنهض بسرعة بين الجامعات المحظوظة. ففي نيوانجلند خاصة، كانت تعطى أهمية كبيرة للتعليم. ومع أن المستعمرات هناك كانت مازالت في طفولتها، فقد كان ثمة نوع من التعليم الأولي، وكان هذا التعليم إجبارياً، وكانت ثمة مدارس ثانوية. وأنشئت كلياتان مزدهرتان هما هارفارد وبيبل. وكانت في هارفارد مكتبة تشتمل على خمسة آلاف مجلد، وأجهزة عملية كثيرة، وإن جاء تعليم اللاهوت والفلسفة والدراسات القديمة متأخراً بعض الشيء عنه في أحسن الجامعات الأوروبية.

وقد قام كل من الكويكرز والألمان بإدارة مدارس كانت إلى حد ما تحت ملاحظة الكنيسة، في حين كانت هناك مدارس خاصة وبعض مدارس ثانوية. وفي المستعمرات بدأت نهضة واسعة في نشر الصحف والمجلات وكذلك الكتب القيمة المشهورة. وأقيمت في مدينة كمبردج سنة ١٦٣٩م أقدم مطبعة في أمريكا ذلك ينقطع نشاطها بتاتاً وأنشئ عدد من المكتبات.

كانت الثروة تزداد بسرعة مذهشة، فكانت تبنى مساكن أفضل وأجمل، وكانت الكماليات في الطعام والملبس في زيادة مستمرة. وأخذت

التقاليد الحديثة تصبح أمراً عادياً. وفي سنة ١٧٥٠م كان على طول ساحل البحر ثمة مجتمع يعيش عيشة رخاء وكان على علم بالفكر والأدب الأوربي في أحسن نواحيه.

أما التراث الإستعماري فإنه واضح تماماً من نظرة خاطفة، ذلك الجزء من التراث الذي كان على المستعمرات أن تهديه إلى الأمة الفتية. فاللغة المشتركة، وهي اللغة الإنجليزية لها قيمتها التي لا تقدر، فقد كانت عنصراً هاماً من عناصر الوحدة التي جعلت قيام أمة حقيقية أمراً مستطاعاً. وثمة عنصر آخر من عناصر ذلك التراث ألا وهو الخبرة الطويلة التي نمت مع الزمن فيما يتصل بأنواع الحكم النيابي. ولعل أهمية ذلك تظهر إذا ما تذكرنا أن المستعمرات الفرنسية والأسبانية لم يكن لديها شيء تعطيه، فيما يتصل بالحكومة الذاتية النيابية. فالبريطانيون هم وحدهم الذين سمحوا للمستعمرات بإقامة جمعيات شعبية، وإنشاء حكومات كان المسؤولين السياسية الحقيقية فيها تقع على عائق الناخبين والنواب. وكانت النتيجة أن المستعمرين البريطانيين كانوا ذوي عقلية وخبرة سياسيتين. وثمة عنصر آخر من عناصر هذا التراث، ألا وهي احترام الحقوق المدنية الأساسية. فقد كانت للمستعمرين إيمان راسخ بحرية الكلام وحرية الصحافة وحرية الاجتماع. تماماً كإيمان البريطانيين في بلادهم. ولم تكن هذه الحقوق مضمونة ولكنها مأمولة. وينبغي أن يضاف إلى ما تقدم روح التسامح الديني المنتشرة في المستعمرات والاعتراف بأنه ينبغي أن تعيش الطوائف المختلفة معاً في جو من الود والصداقة. وكان العلم البريطاني يحمى كل أنواع العقائد. وعلى الرغم من الخوف المتوارى في إنجلترا من الكاثوليكية. فقد اتهم بعض المستعمرين البرلمان نفسه، بعد سنة ١٧٦٣م بإظهار عطف متزايد على هذه الديانة. كذلك كان من العناصر الغالبة روح التسامح

الجنسى. فالأقوام ذوو الدماء المختلفة كالإنجليز والأييرلنديين والألمان والهجونت والهلنديين والسويديين، قد اختلطوا وامتزجوا دون أن يفكروا قليلاً أو كثيراً بما بينهم من خلاف.

ولابد من التعرض أيضاً للروح القومية التى تجلت فى الأعمال الفردية فى المستعمرات، وهى روح فردية كانت دائماً فى بريطانيا نفسها، غير أنها هنا ازدادت قوة تحت ضغط فى بلد غنى، ولكنه وحشي ملئ بالصعاب. ولم يسمح البريطانيون فى المستعمرات بتلك الامتيازات التى منحتها فى ممتلكاتها كل من فرنسا وأسيانيا، والتى كانت سبباً فى تدهور النشاط الفردى فيها. فهذه العناصر مجتمعة من التراث الاستعماري، كانت كنزاً يقدّر بما هو أعظم من شحنات كاملة من الذهب تحملها السفن أو من أفئدة بأكملها من الماس.

نبتت كذلك خلال عصر الاستعمار فكرتان أمريكيتان أساسيتان: إحداهما فكرة الديمقراطية، بمعنى أن لكل الناس الحق، بوجه عام، فى فرص متساوية ولكن كان مجئ جماعات المستوطنين إلى العالم الجديد، بقصد الحصول على فرص فى الحياة لأنفسهم، وأكثر من ذلك، لأولادهم من بعدهم. فقد كان يداعبهم الأمل فى مجتمع يسمح لكل رجل بالآلا يتكون له فرصة فقط، بل فرصة طيبة تمكنه أن يرتفع من الحضيض إلى أعلى درجات السلم. وهذا السعى نحو المساواة فى الفرص، قد أحدث تغيرات ازدادت مع الأيام فى التكوين الاجتماعى لأمريكا، وأزالت كل أنواع الامتيازات الخاصة. وأحدث تغييراً كبيراً فى التربية والتعليم والحياة الفكرية، وجعل من أمريكا البلد الذى توحدت فيه المدارس العامة بين بلاد العالم. وأحدث تعبيرات سياسية عظيمة الشكل إذ أعطى الرجل العادى إشرافاً

مباشراً على الحكومة. لقد كان كل هذا، فى مجموعة، أداة ضخمة لتحسين حياة الشعب ورفع شأنه.

أما الفكرة الأساسية الأخرى، فقد كانت الإحساس بأن القدر ينتظر الشعب الأمريكى، وأن أمام الشعب رسالة يؤديها، لم يكن من حظ أية أمة أخرى أن تضطلع بها. هذه الثروة العامة، وهذا النشاط الذى أبداه الشعب، وجو الحرية الذى أحاط بهما، أكسب الأمريكيين روحاً من التفاؤل المرح، واعتداداً قوياً بالنفس. وكانت الفكرة أن القدر يخبئ لهم شيئاً خاصاً أهم العوامل فى التوسع السريع بالأمة الأمريكية عبر القارة. وقد كانت لها فى بعض الأحيان نتائج وخيمة إذ أنها دفعت الأمريكيين على الاعتماد على العناية الإلهية، فى حين أنه كان عليهم أن يفكروا جدياً فى الصعاب التى تواجههم، وكان من شأنها أن تجعلهم راضين فى حين كان عليهم أن يفتشوا عن عيوبهم. بيد أنها قد أعطت الحياة الأمريكية، بالإضافة إلى فكرة الديمقراطية. شيئاً جديداً، يتسم بالنضارة والعمق، والمرح، مما لا يوجد فى أى مكان آخر.

الاستعمار الهولندى والسويدي

صدر قرار حاكم هولندا فى عام ١٦٠٢م بتكوين شركة الهند الشرقية المتحدة، وفى عام ١٦٠٩م كلفت الشركة هنرى هدسن، وهو انجليزى بالبحث عن الممر الشمالى الغربى وقد شاهد أرضاً عند نيوفوندلاند وارتاد ساحل نيوانجلاند ودار حول رأس كد وتقدم جنوباً صوب فرجينيا، ومن المحتمل أن يكون قد دخل خليج سيزابيك وخليج جلوار واستكشف نهر هدسن حتى البانى. وقد نشأت علاقات ودية مع هنود أركواز.

وفى عام ١٦١٢م أرسل التجار الهولنديون كرسياتانس وبلسك :إلى جزيرة مانهاتان للاستغلال بتجارة الفراء. وأسس مركزاً لهذا عام ١٦١٣م وبنى حصن ناسو عام ١٦١٤م الذى سُمى فيما بعد بحصن أورانج، قرب مدينة البانى الحالية. وقد قام أوربان بلك بعدة كشوف بجزيرة لونتج سموند وساحل كنكتكت وخليج نار جانست ورأس كد وتكونت نتيجة لذلك شركة هولندا الجديدة، ومنحت حق احتكار التجارة ما بين خطى عرض ٤٠، ٤٥، واستمرت تجارة الفراء وتم ارتياد الساحل.

وصدر مرسوم بتأسيس شركة الهند الهولندية الغربية عام ١٦٢١م ومنحت حق احتكار التجارة فى أفريقيا وأمريكا. وفى عام ١٦٢٦م أصبح بيتر مينوى مديراً عاماً للشركة واشترى من الهنود جزيرة مانهاتان بمبلغ ٢٤ دولار وأسس مستعمرة أمستردام الجديدة وأسست الشركة علاوة على ذلك مراكز للإستيطان فى كنكتكت ونيوجرسى ودلوار وبنسلفانيا. وأعطى رجال كانوا يسمون بالباترون اسم لمن يحمل براءة بامتلاك ارض فى أمريكا، مساحات كبيرة من الأرض على شرط أن يجلبوا عدداً متفقاً عليه من المستوطنين. وقد احتج الهولنديون وعلى رأسهم الحاكم كيفت حاكم هولندا على تأسيس نيوهافن ولكن ذهب احتجاجه أدراج الرياح.

لقد نافس الإنجليز الهولنديين واستولوا على مدينة أمستردام، ورفعوا العلم البريطانى عليها وسموها نيويورك. وبعد تسع سنوات أحلت الهولنديون نيويورك وأعادوا إليها اسمها الهولندى ولكن الإنجليز لم يلبثوا أن استردوها بموجب شروط صلح وسمنستر عام ١٦٧٤م، وأصبحت تسمى مرة أخرى نيويورك التى ظلت انجليزية حتى قيام الثورة الأمريكية، ونزل الهولنديون

فى مناطق جيانا بأمريكا الجنوبية واحتلوا جزءاً من البرازيل الواقع تحت النفوذ البرتغالى وظلوا فيه فترة ثلاثين عاماً.

وفى هذه الأثناء استرعى إقليم دلوar انتباه جوستاف أدولف ملك السويد وكان ذلك بفضل وليم أوسلنكس الذى كان قد انسحب من شركة الهند الغربية الهولندية. وقد تسلم أوسلنكس مرسوماً بإنشاء الشركة الجنوبية التى آل أمرها إلى لا شىء. وفى عام ١٦٣٧م نظمت الشركة السويدية الجديدة وكان ذلك فى أغلب الظن نتيجة تشجيع الهولنديين صمويل بلومارت، وبيتر ميتوى. وفى عام ١٨٣٨م وصلت سفينتان سويديتان إلى دلوar وتأسس حصن كرسينا وأثار تدخل السويد حفيفة بيتر ستيفرانت حاكم هولندا، الجديدة فاستحثت شركة الهند الغربية لتحتل نيو سويدن وتم هذا الاحتلال فى عام ١٦٥٥م.

الكشوف الفرنسية:

دخلت فرنسا ميدان الكشوف الجغرافية متأخرة بعض الوقت عن البرتغال واسبانيا وانجلترا، واتجهت بعوثها الجغرافية أول الأمر إلى أمريكا الشمالية حيث كشفت إقليم كندا. وكان الملاح الفرنسى جاك كارتييه (١٤٩١-١٥٥٧م) فى طليعة الرواد الفرنسيين الذين كشفوا هذا الإقليم، عهد إليه فرنسوا الأول ملك فرنسا عام ١٥٣٤م بالقيام برحلات كشفية يعبر فيها المحيط الأطلسى فى اتجاه الغرب نحو العالم الجديد ورأى كارتييه فى رحلته الأولى ساحل لبرادو، واخترق مضائق بل ايل وارناد خليج سانت لورانس. وفى رحلته الثانية عام ١٥٣٥-١٥٣٦م، أوغل كارتييه فى مجرى سانت لورانس، وتوقف عند مشارف مدينة كوبك ثم تقدم صوب منحدرات لاشين وبلغ مشارف مونتريال. وفى الرحلة الثالثة عام ١٥٤١م صاحبه روبرفال،

وهو احد نبلاء بيكارد، الذى كان فرنسيس الأول قد نصبه نائبا للملك فى كندا ونيوفوندىلاند ولابرادور. وبذلك محاولات للتوطن فى كويبك، ولكنها فشلت فتوقفت الجهود الفرنسية لاستعمار وادى نهر سانت لورنس حتى القرن السابع عشر.

وكان حتما أن يؤدى نشاط الفرنسيين فى الجنوب إلى صراع مع الأسبان. وفى عام ١٥٦٢م أرسل أمير البحر كولبنى، كجزء من خطته للهجوم على أسبانيا جان دى ريبو لينشئ مستعمرة فى فلوريدا. ثم فشلت خطة تأسيس مستعمرة فى ميناء رويال سوند غير أن ريبو وريبنى دى لوده ونبير تمكنا فى عام ١٥٦٤م من إقامة حصن كارولين عند نهر سانت جون. ولكن الأسبان بقيادة مينتندر دى افيليه اقاموا فى السنة التالية بذبح المستعمرين الفرنسيين والإستيلاء على الحصن. ولم تمض ثلاث سنوات حتى هجم الفرنسيون بقسادة سيفالييه دى جورج على الحصن الأسبانى عند نهر سانت جون أبادو حاميته. وفى عام ١٥٩٨م حاول ماركيزدى لاروش أن يؤسس مستعمرة فى جزيرة سابل. وتم انقاذ الأحياء مهم بعد انقضاء خمس سنوات. وفى عام ١٦٠٠م وبعد أن منح بتجرفيه، وشوفان ودى مونت حق الاتجار واحتكار تجارة الفراء قاموا بمحاولة فاشلة أخرى للاستعمار وكان هدفهم هذه المرة تاود سالك عند سانت لورنس السفلى وارناد بنجرفيه عام ١٦٠٣ بصحبة صمويل دى شمبلين نهر سانت لورنس حتى بلغا بلغا منحدرات لاشين. وكشف شمبلين علاوة ذلك الساحل الأكىدى وفى السنوات اثلاث التالية، نظم دى مونت وشمبلين مكانا للاستيطان فى جزيرة سانت كدوا، ولكنهما انتقلا بعد فترة إلى بورن رويال ثم تابع شمبلين رحليه على ساحل نيوانجلاند حتى رأس كود وعاد إلى فرنسا ١٦٠٧م. وأسس شمبلين باعتباره وكلا لدى مونت مستعمرة كويبك فى عام ١٦٠٨م وفى السنة التالية

اصطحب مع جماعه من هنود الونكون والهيريون وسار فى مجرى نهر
رشيليو حتى وصل إلى البحيرة التى تحمل اسمه الآن.

وفى عام ١٦١٠م أعاد بوترنكور بناء بورت رويال، ثم ارتاد
شمبلين نهر نهر أتاوا عام ١٦١٣م إلى ما يقرب من مائة ميل شمالى مدينة
أتاوا الحالية وفى عام ١٦١٥م استمر فى ابحاره حتى وصل إلى بحيرة
نيسنج ومن ثم إلى خليج جورجيا.

وكان أول رجل أبيض اخترق طريق تجارة الفراء- كما وصلت
أربعة من الرهبان إلى كوبيك وهكذا افتتحوا بداية النشاط التنصيرى
الفرنسى. كما وصل عام ١٦٢٥م خمسة من الجزويت وبدعوا نشاط هذه
الطائفة.

الاستيطان الفرنسى فى جزر الهند الغربية:

كان سانت كرسوفر أول المستوطنين الفرنسيين عام ١٦٢٥م
وتكونت شركة سانت كرسوفر عام ١٦٢٦م لتوسيع مدى هذا الاستيطان
وفى عام ١٦٣٥م حلت محلها شركة، جزر أمريكا واحتلت جواو الوب
ومارتيك وتد توجا وفيما بين عامى ١٦٤٨م و ١٦٥٦م تم الاستيطان فى
سانت مارتن وسانت بارتليو وسانت كروا وسانت مارى جالانت وسانت
لوشيا وجرنيدادا.

ونظم رشيليو عام ١٦٢٧م شركة الأعضاء المائة لتستعمر فرنسا
الجديدة ومنح الشركة كل الاراضى الواقعة بين فلوريدا والدائرة القطبية

الشمالية مع حق احتكار التجارة فيما عدا مصايد الحيتان، واستولى الانجليز على أكاديا وكويك عام ١٦٢٨م، ولكن فرنسا استعادتهما فى عام ١٦٣٢م.

وفى سنة ١٦٨٢م نجح لاسال (١٦٤٠-١٩٨٧م) فى كشف نهر المسيسى وتتبعه إلى خليج المكسيك. ونشأت فى هذا الاقليم مستعمرة لويزيانا نسبة إلى الملك لويس الرابع شر. وقد انتهى الأمر بالفرنسيين إلى احتلال كندا وحوض نهر المسيسى وبذلوا جهودهم فى بناء حصون ومحطات عسكرية تصل بين لويزيانا على نهر المسيسى ومنطقة نهر سانت لورانس فى كندا الأمر الذى أدى إلى سوء تفاهم بينهم وبين أهل المستعمرات الانجليزية الذين خشوا أن يصبحوا محصورين بين المحيط الأطلسى وجبال أليجاني. فلم يكن هناك بد من وقوع صدام بين الفريقين وقد حدث ذلك فى عام ١٧٥٤م. ويلاحظ أن الفرنسيين انتشروا فى مساحات واسعة فى أمريكا الشمالية لم تكن تتناسب مع عددهم. ولذلك كان لسكانهم عليها ضعيفا مما سهل على الانجليز التغلب عليهم فيما بعد وانتزاع كندا من أيديهم. كما كان لفرنسا مصالح متشعبة عديدة فى أوروبا الأمر الذى كان يضطرها إلى ابقاء جيش كبير فى فرنسا على قدم الاستعداد للدفاع عن حدودها المترامية الأطراف فى القارة الأوروبية. فتعذر عليها توجيه قوات مسلحة كافية لحماية مستعمراتها فى أمريكا ومقاومة منافستها انجلترا التى كانت تحارب بحرا فقط وكان كل منهما منصرفا إلى المستعمرات. ولكن هذه الملابسات لا تحجب الحقيقة التاريخية وهى أن فرنسا أسهمت فى مجال الكشوف الجغرافية بعمل كشفى رائع فى أمريكا الشمالية، ولكنها كانت تنظر إلى إيدى فرنسية عاملة لأن الفرنسيين لم يتدفقوا فى هجرات واسعة إلى المناطق المكتشفة.

الباب الثانى

حرب الاستقلال الأمريكية

بعد قيام حركة الكشوف الجغرافية فى القارة الأمريكية بجزئها الشمالى والجنوبى ازدادت معها الدوافع الرئيسية المشجعة للفرد الأوروبى على الهجرة إلى العالم الجديد، وصارت الهجرة إلى هذا العالم هجرة مستقرة لا هجرة موسمية أو هجرة جزئية أو هجرة مؤقتة. وكان الدافع الرئيسى للهجرة الأوروبية إلى العالم الجديد هو التجارة التى ظلت تشكل محور حياة المستوطنين الأوروبيين فى أمريكا بخاصة أمريكا الشمالية وجعلتهم يتنبئون بها. وصار البحث عن الذهب والفضة فيها أمر بالغ الأهمية لدى أولئك المستوطنين. فكان المستوطنون الانجليز الذين وصلوا إلى أمريكا الشمالية مجموعة باحثة عن المعادن ومنقبة عنها. ثم تحولوا فيما بعد إلى العمل فى الزراعة التى تقوت وازدهرت بفضل جهود الزنوج المجلوبين من أفريقية من قبل البيض الأوروبيين. وأصبحوا فى الجزء الشمالى من أمريكا الشمالية يجمعون فراء الحيوانات التى كانت تجارتها تدر عليهم أرباحا كثيرة.

وقد استلزمت المناجم والمزارع والعمال المعيشية الأخرى إلى الإقامة والاستقرار إلى جانبها. وقد أدى هذا إلى قيام المستوطنات الأوروبية فى تلك المناطق، وتكونت بذلك المستوطنات الأوروبية فيما وراء البحار، وهو ما حدث بالنسبة لجماعات البيورتان الانجليز الذين استوطنوا مناطق

نيوانجلاند بأمريكا الشمالية فى أوائل القرن السابع عشر الميلادى فرارا من الاضطهاد الدينى فى انجلترا، وكما حدث بالنسبة للجماعات الكاثوليكية التى هاجرت من انجلترا فرارا من اضطهاد الدينى هناك واستوطنت بمنطقة المارى لاند، وكما حدث عندما أرسل أو جليثورب جماعة من السجناء الانجليز فى القرن الثامن عشر الميلادى إلى جورجيا من أجل الإقامة فيها وتكوين مستوطنات انجليزية هناك.

ولما جاء القرن التاسع عشر الميلادى وظهرت السفينة البخارية ازدادت أعداد المهاجرين الأوروبيين إلى مناطق العالم الجديد. وصار الأوروبيون بخاصة الانجليز يشكلون عددا كبيرا مستقرا فى أمريكا الشمالية ونقلوا معهم لغتهم وثقافتهم وحضارتهم الانجليزية. ونقلوا معهم حضارة جاهزة صنعوها فى عصر النهضة الأوروبية الذى عد جسرا انتقلت بواسطته أوروبا من عصرها الوسيط إلى عصرها الحديث.

وهكذا أسس الأوروبيون من انجليز وفرنسيين وهولنديين وسويديين مستعمرات أوروبية فى أمريكا الشمالية كان أكبرها وأقواها المستعمرات الانجليزية. وظل التاج البريطانى هو الجهاز السياسى المنظم لهذه الجماعات والمحرك الرئيسى لها. وكان التاج البريطانى ينظر إلى هذه المستعمرات على أنها مستعمرات عسكرية متقدمة فيما وراء البحار، تدر له إيرادات مالية وعينية. وظل التاج البريطانى ينظر إليها على أنها مستعمرات تابعة تدين له بالولاء السياسى.

وكانت السفينة الشراعية قد قوت من أواصر الصلة والعلاقة القائمة بين المستعمرات فى العالم الجديد وصارت السفينة البخارة تشكل وسيلة

المواصلات بين المستوطنين وبين بلادهم الأصلية. وكان الحصان فى المستوطنات الأمريكية يشكل وسيلة مواصلات برية مهمة بين المستوطنات.

ولما أوشك القرن الثامن عشر الميلادى على الانتهاء كانت بريطانيا تسيطر تماماً على ثلثى بلاد أمريكا الشمالية، وكانت تشكل قوة أوروبية أساسية ومهمة فى العالم الجديد تفوقت فيه على كل من أسبانيا والبرتغال وفرنسا وهولندا والسويد. وظلت مستوطناتها مدة طويلة وهى تكن لها ولاء وتبعية سياسية متميزة وكان ولاء المستوطنين الانجليز لها شديداً. وكانت الإمبراطورية البريطانية فى منتصف القرن الثامن عشر الميلادى تشكل جهازاً سياسياً مركزه فى وستمنستر. وكانت تتبع الحكومة البريطانية المركزية فى وستمنستر احدى وثلاثون وحدة سياسة مرتبطة معاً، مؤلفة من حكومة ايرلندا وجميع المستعمرات البريطانية ذات الحقوق والامتيازات والمؤسسات السياسية التابعة لشركة الهند الشرقية البريطانية.

ولابد من إيضاح نقطة مهمة وهى أن إنتاج الولايات الانجليزية فى أمريكا الشمالية وتحضرها كان أعظم وأعمق وأقوى من المستعمرات الأوروبية الأخرى فيها كالمستعمرات التابعة لأسرة آل البوربون الفرنسية والمستعمرات التابعة لأسرة الهابسبورج الأسبانية والمستعمرات التابعة لآل اورانج الهولندية.

وكان الاتجاه السائد فى بريطانيا فى القرن الثامن عشر الميلادى يسير نحو المركزية على الرغم من ضعف بعض ملوكها. وكان هناك ميل نحو تركيز السلطة فى أقاليم الإمبراطورية بيد البرلمان البريطانى على اعتبار أنها إمبراطورية موحدة والسلطة المركزية هى المشرف الرئيسى

على نشاط الفرد والجماعة من أجل تنمية موارد الدولة. وكانت كذلك تصدر إنتاجها الصناعى إلى البلدان التابعة لها كوسيلة من وسائل تقوية كيانها وازدياد دخلها. واتجهت بريطانيا صوب نوع جديد من الحكم المتصف بالقوة والشدة بخاصة فى عهد الملك جورج الثالث (١٧٦٠ - ١٨٢٠م).

وأقرت الحكومة البريطانية نظام الحكم القائم فى مستوطناتها فى أمريكا الشمالية. فارتكز نظام الحكم فى الولايات الأمريكية فى أثناء تبعيتها لإنجلترا على قواعد وهى: الحاكم، والمجلس النيابى (التشريعى) والمجلس الاستشارى.

وكان لكل مستعمرة حاكم يختاره الملك للمستعمرات الملكية وتختاره الجماعات التى تمتلك بقية المستعمرات خاصة فى ميرلاند وديلبوير وبنسلفانيا. وكانت للحكام سلطات شبيهة بتلك التى للملك فى بريطانيا. كما كان لكل مستعمرة مجلس تشريعى ومجلس تنفيذى، فالمجالس التشريعية تمثل السلطة كجماعات استشارية ومن ثم فلها اختصاصات قضائية وتشريعية، بينما أعضاء المجالس الأخرى اتجهوا إلى السيطرة على حكومة كل مستعمرة تقريبا. مثال ذلك أن المجلس التشريعى لولاية فرجينيا الذى انتخب عام ١٦١٩، أعلن أنه ليس للحاكم الحق فى فرض أية ضرائب دون موافقة السلطة التشريعية، ومنع استخدام المال الذى يجمع فى غير الأغراض التى يحددها القانون، وجعل للنواب حصانة برلمانية وحرّم مخالفة القانون أو خرق نصوصه مهما كانت السباب واتخذ فى نفس الوقت من الإجراءات ما كفل المحاكمة بواسطة المحلفين.

أما المجلس الاستشارى فهو سلطة تشريعية فى الولاية تعمل إلى جانب السلطة النيابية فيها. وعلينا أن نلاحظ أن الحاكم فى الولاية له الحق

فى الاعتراض على قرارات كل من المجلس الاستشارى والمجلس النيابى فى ولايته.

الأسباب التى أدت إلى حرب الاستقلال.

ورغم أن المستعمرات الثلاث عشر الانجليزية فى العالم الجديد فى الجزء الشمالى منه وهو ما يسمى بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد امتدت هذه الولايات من الشمال إلى الجنوب محاذية للمحيط الأطلسى فكانت ولاية نيوهمشير وولاية ماساتشوستس وولاية نيويورك وولاية رود آيلند وولاية كنكتيك وولاية بنسلفانيا وولاية نيو جيرسى وولاية دالور وولاية مارى لاند وولاية فرجينيا وولاية نورت كارولينا وولاية ساوث كارولينا وولاية جورجيا. وكانت هذه الولايات تفقد الروابط العنصرية والثقافية إلا أنها كانت حقا خصبا لمبادئ الديمقراطية والمساواة، كما أن الفوارق الاقتصادية كانت قليلة بين المستوطنين، بينما تتوفر فرص اقتصادية للجميع بسهولة. وإذا وجدت أرستقراطية فقد ساهمت فى نمو المبادئ الديمقراطية.

وقد تمثل الخلاف السياسى بين المستعمرات وانجلترا فى أن الموظفين البريطانيين كانوا يؤمنون بأن البرلمان الانجليزى هيئة إمبراطورية لها فى المستعمرات السلطة ذاتها التى لها فى الوطن الأصلى وإن فى وسع البرلمان الحد من سلطة الحكومات المحلية للمستعمرات، بينما اعتقد الأمريكيون سكان المستعمرات الانجليزية أن علاقتهم الوحيدة قانونا هى مع التاج البريطانى وليس مع البرلمان، لأن لهذه المستعمرات هيئاتها التشريعية وحكوماتها التى تتصل بالملك مباشرة، ومن ثم لا يحق للبرلمان الانجليزى أن يشرع للمستعمرات فى وجود مجالس تشريعية محلية.

وإذا تناولنا الأسباب الاقتصادية، فعلينا أن نفرق تفريقاً جلياً بين مختلف القطاعات والمصالح: فقد كان التاجر من سكان الشمال يعاني من مظالم تختلف عما يقاسيه المزارع في الجنوب ، وكان المستغل للأرض من القطاعات الغربية يعاني غير ما يعانيه هذان.

لقد كانت قوانين الملاحة أو القوانين التجارية أكثر أضراراً بالمستعمرات الشمالية منها بالجنوبية، ولم تكن لهذه المستعمرات الشمالية سلع رئيسية ثمينة تحملها إلى إنجلترا مباشرة لاستبدال سلع مصنوعة بها: فكانت عليها بوجه عام، أن تدفع مقابل مستورداتها من إنجلترا بنقود حاضرة، وللحصول على النقود كان عليها أن تتجر مع جزر الهند الغربية. فكانت تنقل القمح واللحوم وكتل الخشب إلى جزر الهند الغربية، وتحصل في مقابلها على القطن أو النيلة أو السكر. كذلك كانت تحصل على الدبس فتصنع به خمر الروم. وكانت تتاجر في أفريقية للحصول على عبيد تبيعهم في جزر الهند الغربية أو في المستعمرات الجنوبية. وفي سنة ١٧٣٣، صدر قانون الدبس الذي فرض رسوما ممانعة قصرت تجارة نيوانجلاند مع جزر الهند الغربية على الجزر البريطانية وحدها ولو نفذ القانون تنفيذاً صارماً لأصبحت بنيوانجلاند بخسائر جسيمة. غير أن قانون الدبس نفوذ على أوسع نطاق. فكانت رود أيلاند مثلاً تستورد حوالي ١٤,٠٠٠ برميل من الدبس سنوياً، منها ١١,٥٠٠ ترد من جزر الهند الغربية الفرنسية والأسبانية إذ أن التهريب لم يكن جريمة، وكانت السلطات الانجليزية تغض عنها، بل كان البعض يقولون صراحة إن النقود المستخلصة من هذه التجارة غير المشروعة، كانت تذهب في آخر الأمر إلى التجار والصناع الانجليز.

وكان قانون السكر فى سنة ١٧٦٤م فى واقعه بعثا لقانون الدبس القديم الصادر فى سنة ١٧٣٣م. بحيث يجعله نافذ المفعول. فخفضت الرسوم المانعة القديمة، التى لم يكن من سبيل لتحصلها- بواقع ستة بنسات عن الجالون، وأضيف نص للاستيلاء على كل السفن التى تنهرب من القانون ولعل جعل المعدل بنسين كان أكثر عدالة، بيد أن جماعة الضغط السياسى المتحمسة لجزر الهند الغربية البريطانية فى البرلمان، دفعته إلى المستوى الأعلى . وكانت هذه ضربة قاسية للمصالح الإقتصادية لنيوانجلاند وقد أصبحت رود أيلاند بأن تجارة جزر الهند الغربية كانت تمثل كافة أسس تجارة هذه المستعمرات مع انجلترا، وأن جزء الهند الغربية البريطانية ما كانت تملك أن توفر من الـ ١٤,٠٠٠ برميل من الدبس التى كانت تستوردها سوى ٢٥٠٠ على أكثر تقدير. ونصت احدى مواد القانون على أن القضايا المتعلقة بقانون السكر من الممكن أن تعرض على محكمة يرأسها أى نائب أميرال فى أمريكا، مما يعنى أن أى تاجر قد يجد سفينته وملاحيه مقتادين مسافة طويلة حتى (هاليفاكس) للمحاكمة. وما كان له أن يطالب بنمو يضاف عن الأضرار إذا ما برأ المحالفون ساحته. وكان ثمة باعث آخر للمضايقة، تمثل فى ضريبة التصدير على السلع الأوربية التى تشحن إلى المستعمرات من بريطانيا العظمى، فقد رفعت فى سنة ١٧٦٤ من ٢,٥ فى المائة إلى ٥ فى المائة. وصدرت الأوامر لموظفى الجمارك بأن يكونوا أكثر تشديداً، وعزز تنفيذ القانون بعدة طرق، مثل إرساء بوارج حربية ترابط فى المياه الأمريكية لاعتقال المهربين، وإصدار "أوامر قضائية مساعدة" لتمكين ضابط التاج من تفتيش أية أماكن يشتبه فيها.

وكان الجنوب فى موقف مختلف تماماً. فلم تكن له تجارة تذكر مع جزر الهند الغربية، بل كان يرسل سلعه الرئيسية- التبغ والنيلة والأسماك

المحفوظة، والخشب والجلود - إلى إنجلترا مباشرة، ويأخذ مقابلها سلعاً مصنوعة. بيد أن هذه التجارة مع إنجلترا كانت تقوم على نظام مناسب للدولة الأم وليس مناسباً لسكان المستعمرات. فقد كان في أيدي البيوت التجارية البريطانية والعمال أو الوكلاء الذين كانت ترسلهم إلى الأقاليم. فكان العمال يشترون التبغ والسلع الأخرى بأسعار منخفضة بدرجة غير منصفة في أثر الأحيان. وكانوا يبيعون الملابس، والأثاث، والخمور، والمركبات وغيرها من البضائع بأسعار مرتفعة بدرجة غير عادلة في أكثر الأحيان. وكان أصحاب المزارع ذو اليسار قد ركنوا إلى عادة طلب ما يوردون فادحة. وأصبح كثير من الديون وراثية تنقل من أب إلى ابن، وفي هذا كتب جيفرسن بعد الثورة: "وكان أصحاب المزارع هؤلاء نوعاً من "الممتلكات" التابعة لبيوت تجارية معينة في لندن".

والواقع أن جيفرسن قدر مجموع ما كان على فيرجينيا من ديون للتجارة البريطانيين، في أوائل الثورة، بما يزيد على مليوني جنيه، حاسباً أن هذا قدر جميع النقود المتداولة في فيرجينيا عشرين مرة أو ثلاثين. ومن الطبيعي أن أصحاب المزارع كانوا يكرهون الدائنين الإنجليز، كما كان مزارعو الغرب يكرهون، في مرحلة لاحقة، الدائنين الذين رهنوا لديهم أراضيهم من أبناء الشرق. وكانوا يدركون تماماً أن أسهل طريقة للتخلص من العبء الفادح هو التمرد على ربة الإنجليز جميعاً، واللجوء إلى تأجيل أو إلغاء دفع الديون بسبب الحرب. على أنه كانت للدائنين الإنجليز شكاة هم الآخرين، إذ أنهم كانوا قد جازفوا بأموالهم إكراماً لأصحاب المزارع، وما كان مليوناً جنيه بمبلغ يستهان بخسارته.

ولقد أصدرت بعض المجالس التشريعية في الجنوب، خلال ربع القرن الذي تلا سنة ١٧٥٠، قوانين للإفلاس ولتجميد الديون متساهلة في صف المدينين. فلما نمت هذه إلى إنجلترا أخذ مجلس شورى الملك ينقضها باستمرار تقريباً. ونجم عن هذا شعور ساخط بأن الأغنياء في إنجلترا كانوا يسحقون كرامة الفقراء. كذلك حاول البرلمان أن يوقف لجوء المستعمرات إلى إصدار نقود ورقية. إذ كانت معظم الأقاليم قد أصدرت قدراً كبيراً من الورق النقدي بعد عام ١٧٣٠، وأضفت عليه بعض الأقاليم قيمة قانونية لسداد الالتزامات، ولكنها صادفت معارضة مطردة الزيادة من لندن. وأخيراً، حظر البرلمان نهائياً، في سنة ١٧٦٤، على المستعمرات جعل النقود الورقية ذات صلاحية قانونية لسداد الديون، فأثار بذلك ضغينة جديدة، وكبيرة، لدى جامعات المدينين في كافة أمريكا البريطانية.

وثمة مصلحة اقتصادية كبيرة أخرى، تتعلق باستغلال الأرض والتوطين في الغرب. فقد كانت الثروة تجمع في البطاح الغربية بطريقتين رئيسيتين: بالاتجار مع الهنود للحصول على الفراء، وبتنظيم شركات للأراضي تحصل على مساحات كبيرة من القفاز، وقسيمها، وبيعها وكان تاجر الفراء والساعي للإستحواذ على الأرض يطمعان في تلك الأعوام في أن يظفرا بحرية التصرف، كما يطمع المنقب عن البترول وقاطع الأخشاب في الغرب، في أيامنا الراهنة. وإلى جانب هذين الفريقين نجد، بعد سنة ١٧٦٠، فريقاً آخر هم المحاربون من أبناء المستعمرات في حرب السنوات السبع الذين منحوا أراضي في الغرب مكافأة لهم. وكانت فيرجينيا بالذات قد كافأت جنودها على هذا النحو، بينما وعد الحاكم "دينودي" الجنود الذين يبلغون من البسالة أن يطردوا الفرنسيين من ممتلكاتهم الواسعة في وادي أوهايو بمائتي ألف دونم.

ولقد كان الكثيرون من عامة الشعب فى بنسلفانيا وفيرجينيا وإقليمى كارولينا من المتعطشين إلى الأرض. ومع نهاية الحرب بدا واضحاً أنه لن يلبث أن يكون ثمة إقبال كبير على الغرب. فأخذت شركات الأرض تكسون واحدة بعد الأخرى، وكان أعظم رجال القارة. وهم "بنجامين فرانكلين"، وجورج وشنطون" وسير ويليم جونسون" - شديدى الاهتمام، فكانت ثمة ضجة صاخبة من المطالبات وصفقات الشراء، وعمليات مسح الأراضي.

غير أن الحكومة البريطانية كانت تضع بعزم سياسة جديدة لتثديد السيطرة وفرض الأمن والنظام فى الغرب، بينما كان هذا السيل من البشر يتخاطفون أراضي الغرب. وفى سبيل إقرار السلام مع الهنود، ومنع أبناء المستعمرات من الإيغال فى الغرب إلى ما يتجاوز نطاق السيطرة الإنجليزية، وإنهاء فوضى تداخل ادعاءات ملكية الأراضي، أعلنت فى سنة ١٧٦٣ أن الاستيطان بأكمله يجب أن يتوقف عند قمة جبال (أبلش)، وأن كافة الأراضي بعد "خط البيان" هذا محجوزة إلى أجل كاملاك للتاج، ولا ينبغي أن تباع أى من أراضي الهنود، فى أى مكان، إلا للتاج. وكان الرأى أن شيئاً من التأخير لا يضير، وإن من الممكن فتح الأراضي لأبناء المستعمرات بعد ذلك الأجل شيئاً فشيئاً. وما لبث مجلس التجارة والمزارع أن ساند مشروعاً لإنشاء مستعمرة غربية جديدة تدعى "قانداليا". غير أن البيان أساء إلى تجار الفراء، وشركات الأراضي، والملاك الذين اكتسبوا الأرض على سبيل المكافأة، وأولئك الذين كانوا فى نهم إلى أراضي الغرب بوجه عام، إذ بدا أنه أغلق بعنف الباب الذى كان الأمريكيون قد قاتلوا الفرنسيين ليفتحوه قسراً.

وكانت الشكاوى المتعلقة بالكنيسة فى المستعمرات تتركز فى العلاقات بالكنيسة الإنجليكانية، إذ كانت كنيسة تساندها الدولة فى كافة المستعمرات جنوب "نيلاوير" وتعملها جزئياً فى نيويورك كذلك. وكانت ثمة كنائس ذات سلطات فى ثلاث مستعمرات فى الواقع، ومع أن هذه السلطات كانت أشد مما تمارسه الكنيسة الإنجليكانية، فإن هذه هى التى كانت تثير العداء.

ولقد قام هذا العداء على أساسين رئيسيين: أن كثيرين من أبناء المستعمرات كانوا يعارضون بعنف دفع ضرائب للكنيسة، وأنهم كانوا يخشون قيام سلطة أسقفية بروتستانتية ذات ميول سياسية. وكان لكل راعى كنيسة إنجليكاني بيت، وأرض موقوفة على الكنيسة، ومرتب ثابت يدفع من الضرائب، ورسوم يتقاضاها. ومن المحقق أن أتباع الكنيسة البروتستانتية فى كافة المستعمرات كانوا أقلية. ولقد كانت كل العائلات الكبيرة فى الأراضى المنخفضة من فيرجينيا. ومنهم آل "واشنطن" وآل "لى" وآل "راندولف"، وآل "كارتر" وآل "ميسون"، وآل "كارى". من الأسقفيين البروتستانت، بيد أن المنشقين - الكويكر، والمعمدانيين، واللوثريين، والمشيخيين - كانوا أكثر عدداً فى غرب ريتشموند. ولم يكن فى كارولينا الشمالية سوى حفنة من البروتستانت الأسقفيين، وإن كانت السلطات قد حاولت أن تجعل الشعب يعول تسعة من القساوسة الأسقفيين. أما فى كارولينا الجنوبية فكانت الكنيسة أقوى مكانة، ولكن المنشقين كانوا أغلبية كبيرة هناك هم الآخرون، غداً كانت لهم حوالى ثمانين أبرشية. وما من منشق متدين كان يستسيغ دفع إعانة لرجل دين أسقفى، استساغته دفها لواحد من عقيدته.

وكان ثمة سبب آخر للنزاع يتمثل فى مسألة الدفاع عن الإمبراطورية. كان من المحقق حدوث بعض القتال مع الهنود، بينما كان الفرنسيون يتحرقون شوقاً للانتقام، ولم يكن من سبيل للاطمئنان إلى الإسبانيين فيما وراء نهر الميسيسبى. ولم تكن الحكومة البريطانية تعتقد أن بوسع المستعمرات أن تدافع عن نفسها فكانت تشكو من أنها مبطنة ومزعجة فى حشد الجنود فى الحرب الأخيرة، وأنها أخفقت فى العمل بانسجام وتناسق. وكانت الهيئة المركزية الوحيدة هى الحكومة الإمبراطورية فى لندن، برئاسة جورج غرانفيل، ومن ثم لم يلبث أن تقرر الاحتفاظ بعشرة آلاف جندي فى أمريكا الشمالية، ودفع ثلث نفقات بقائها من حصيلة ضرائب المستعمرات. وكان معنى هذا تحصيل حوالى ٣٦٠,٠٠٠ جنيه استرليني فى المستعمرات. وبعد أن أمهل "گرانفيل" المستعمرات عاماً، وأكد لها أنه سيتخذ خطة أفضل: إذا هى قدمت المبلغ، قدم مشروع قانون لفرض ضريبة تمغة (رسوم طوابع) كعلى الصحف والمستندات القانونية وغيرها. وأجاز البرلمان القانون فى سنة ١٧٦٥ بمعارضة لا تذكر، وأقر معه إجراء يلزم المستعمرات بإمداد الجنود بالوقود والضوء ومعدات النوم، وأوانى الطهو، ومساعدتهم فى الحصول كعلى مأوى. ولقد بدا الأمر بسيطاً فى نظر إنجلترا، بيد أنه بالنسبة لأهالى المستعمرات كان مثلاً واضحاً لفرض الضرائب دون وجود ممثلين للشعب.

أخيراً كانت أمريكا تربة خاصة لتعاليم ومذاهب ذات طابع جمهورى - أو شبه جمهورى إذ ظل السكان قرناً ونصف قرن يعيشون فى جو ديمقراطى أو "محقق للمساواة". فكانت الفوارق الديمقراطية قليلة، وكانت الفرض الاقتصادية مفتوحة للجميع على قدم المساواة. ولم يؤد وجود طبقة أرستقراطية لا إلى تنشيط نمو المبادئ الديمقراطية. وكانت ثمة طبقة من

سكان الساحل، أو صفوة متضامنة، قليلة العدد، تستحوذ على معظم الثروة، وتقتصر على بعض الأقاليم، مثل فيرجينيا وكارولينا الجنوبية، وتستأثر بالنفوذ السياسى، وقد واجهت الديمقراطية الناشئة فى داخل البلاد صراعاً طويلاً ضدها، فكان صغار المزارعين فى جوف البلاد، والمهاجرون الألمان والاسكتلنديون. الأيرلنديون، والعمال والميكانيكيون من أهل المدن، يعززون أنفسهم باستمرار إزاء التجار وأصحاب المزارع القدامى. وقد فعلوا ذلك بلة الجيل السابق كعلى الثورة بهمة أذهلت من هم أرقى منهم، وساهمت هذه الروح ذاتها فى تحمسهم الثورى ضد الدولة الأم.

وعندما نحصى القادة فى الثورة كعلى :إنجلترا، نجد أنهم ينقسمون إلى فريقين رئيسيين الأول: مجموعة من المتعلمين، والكتاب، والمفكرين، من أمثال صمويل آدمز، وجون آدمز، وجون جاي، وجيمس أوتيس، وألكسندر هاميلتون، وجون مورين سكوت، وويلم ليفنجستون، وبنجامين فرانكلين، وجون ديكنسون، وتشارلز كارول من كارولنتون، وتوماس جيفرسن، وجورج ميسون، وويلي جونز، وجون رتليدج. وكانت تؤازرهم مجموعة من المتطرفين قليلي التعليم أو عديميه، انبثقت من الميكانيكيين وصغار العمال الزراعيين، من أمثال السكندر ماكوجال، وإيزاك سيرز، وجون لام فى نيويورك، وأمثال دانييل روبردو، وجورج بريان فى بنسلفانيا، وأمثال باتريك هنرى فى فيرجينيا، وترماس بيرسن وتيموثى بلدويرث فى كارولينا الشمالية، وكريستوفر جودسندن وتوماس سومتر فى كارولينا الجنوبية. أما الفريق الثانى فكان من المندفعين ذوى الطابع المتأججة، الذين يميلون على الأخذ بالأراء المتصرفة فى الحكم، فهم يريدون ديمقراطية خالصة أو ما يقرب من ذلك. وكانوا يستمدون إلهامهم من مفكرين أمثال جيفرسن وسام آدمز، بيد أنهم بثوا فى الحركة الثورية،

عندما بدأ عنفوانها، كثيراً من نشاطها العنيف القاسى. على أن الفريق الأول كان أهم من الثانى بكثير فى إيقاد شعلتها. فكان المتعلمون يستغلون الصوت والقلم بإخلاص صادق، ويطلقون أسراباً من المنشورات، ويملئون الصحف بالمقالات، وينشرون آراءهم السياسية عن طريق الاجتماعات العامة.

ولقد رجع كتاب المستعمرات إلى فريقين قوى النفوذ من المفكرين البريطانيين. الفريق لذا كان قد كتب ليبرر التعاليم الداعية لدولة بيوريتانية، والفريق الذى برر ثورة الأحرار (الهويج) فى سنة ١٦٨٨ أى أنهم استمدوا حججهم من سيدنى، وهارينجتون، وميلتون، و فوق هؤلاء جميعاً. جون لوك. فإن ثانى كتب لوك، وهو "رسالتان فى الحكم" يحتوى على بذور "إعلان الاستقلال الأمريكى". فقد كان لوك يرى أن الوظيفة العليا للدولة هى حماية الحياة، والحرية، والثروة وهى الحماية التى لكل إنسان الحق فيها. وقال إن تلقد السلطة السياسية إنما يكون أمانة من أجل مصلحة الشعب وحده. وعندما تنتهك الحقوق الطبيعية الجنس البشرى، فإن للشعب الحق فى - ومن واجبه - إلغاء أو تغيير الحكومة. وهذا المبدأ مكتوب فى مقدمة "إعلان الاستقلال". ولقد أكد لوك أن "العلاج الحق للقوة بدون سلطة هو معارضتها بالقوة". كذلك أرسى حجر أساس كبيراً آخر للثورة، عندما أوضح فى "رسالة فى التسامح الدينى" رأى بأن الكنيسة والدولة تشغلان مجالين منفصلين تمام الانفصال، ويجب أن يظلا منفصلين. وأبدى أن الكنيسة، فى أسلم شخصية لها، منظمة اختيارية، يعولها أعضاؤها بمحض إرادتهم، لا الحكومة بقوة فرض الضرائب.

وقد كان "لوك" والمفكرون الذين وقفوا معه موضع إعجاب عميق من كل الأمريكيين المتعلمين، المهتمين بالساسة. والواقع أن الأمريكيين ورثوا

فلسفتهم السياسة في كعين الوقت الذى تحول فيه البريطانيون عنها. فإن الممارسة الدستورية في بريطانيا، بعد سنة ١٦٨٨، ابتكرت نظاماً نيابياً مشوهاً، وغير ديمقراطى. إذ برزت قلة حاكمة (أوليغاركية)، تقوم على نظم دوائر انتخابية غير سليم، وعلى رفض منح المدن الصناعية الجديدة حق أن يكون لها نواب ممثلون، وعلى حرمان مدروس ومنظم لأجزاء كبيرة من السكان من حق الانتخاب. وكان الحرمان من حق الانتخاب، والدوائر غير السليمة أو يعادلها موجودة في أمريكا، ولكن إلى غير هذا المدى. فالواقع أن صراعاً دائماً استمر في أمريكا طيلة القرن الثامن عشر لتوسيع نطاق المتمتعين بحق الانتخاب، وللعمل على أن تحظى المقاطعات الجديدة والمناطق الغربية بتمثيل نيابى عادل، على نسق المستوطنات الأقدم عهداً. فكان لأمريكا نظام نيابى يزداد تمثيلاً للشعب باطراد. أما إنجلترا فكان نظامها أقل تمثيلاً باطراد. وكان الشعبان يؤمنان بالحقوق الطبيعية، إذ أن "وثيقة بيان الحقوق" كانت من التراث البريطانى العظيم، بيد أن كثيرين من البريطانيين كانوا يميلون إلى أن يقبلوا قيام سلطة مطلقة أخرى. وعندما بدأت المتاعب مع الدولة الأم في سنة ١٧٦٥، وجد الأمريكيون أنهم أوتوا فلسفة سياسية تماماً وفقاً لحاجاتهم.

نادراً ما أساء غريمان فهم أحدهما الآخر، كما فعل أهالى المستعمرات الأمريكية والتاج البريطانى فى السنوات العشر السابقة على الثورة. فما كانت أى من الخطوات البريطانية الأولى مستلهمة من رغبة فى "التعسف" بأمريكا. إذ كان الحرص على حل مشكلة الهنود الحمر، وإقامة حاميات فى المستعمرات الأمريكية لحمايتها، وتدعيم المرافسق الجمركية، تبدو أموراً عادلة ومعتدلة فى نظر الوزراء فى لندن، ولكنها بدت فى نظر الأمريكيين أشبه بوسائل محكمة للظلم.

ولقد أعقبت حرب السنوات السبع أوقات عصيبة، فإذا الرجال المتعطلون عن العمل والمتحاجون إلى المال يبعثون البحث عن مواطن جديدة وراء الجبال. ولكن "خط البيان" كان يمنع ذلك. وكانت التجارة كاسدة، والنقود الحاضرة نادرة جداً، ومع ذلك انتهز التاج هذه اللحظة بالذات ليستنزف ما فى البلاد من ذهب وفضة بضرائب جمركية جديدة، تفرض بصرامة. وفى الوقت ذاته، كان يفرض على أهالى المستعمرات بقانون النعمة ضريبة بدون رضاهم. وكانت الأموال المحصلة بهذه الطريقة تستخدم للاحتفاظ بجيش مرابط، لم يكن معظم أهالى المستعمرات يرون حاجة حقيقية تدعو إليه. ثم إن هذه الحامية المبعوضة كانت موكلة بدورها بأن تنفذ اللوائح الجمركية الباهظة وقوانين الضرائب الجائرة. ولقد كان يبدو لضباط التاج، فى سنة ١٧٦١، أن طلب "أوامر قضائية مساعدة" من المحاكم أمر سليم. فهى أوامر تفتيش لمعالجة التهريب. ولكن هذه الأوامر القضائية كانت فى نظر أهالى المستعمرات تنطبق على كل امرئ وتمنح الضباط الذين يحملونها سلطة مطلقة، وتسمح بداهمة وتفتيش بيت كل امرئ أو حانوته، فهى لا تطاق. وكانت الحكومة البريطانية قد أوفرت قوانين لتقييد أو تحريم الصناعات فى المستعمرات. وقد ظن التاج أن هذا أمر عادل، إذ كان يعتقد أن الإمبراطورية تصبح أكثر رخاء إذا انصرفت المستعمرات على المواد الأولية، وعكفت بريطانيا على نتاج السلع المصنوعة. غير أن كثيرين من أهل المستعمرات كرهوا هذا التدخل.

ثم إن ثمة خلافاً نظرياً وراء الخلافات على هذه الأمور العملية، أضفى على النزاع كله عمقاً، وأحدث فجوة لا سبيل لسدها.

ذلك أن معظم المسؤولين البريطانيين كانوا يعتقدون بأن البرلمان هيئة إمبراطورية، لها من السلطان على المستعمرات عين ماله في الوطن. فبوسعه أن يقر قوانين لمساتشوسيتس كما يقر قوانين لبيركشاير. وكانت للمستعمرات حكوماتها الخاصة حقاً. ولكن المستعمرات كانت مع ذلك مجرد "شركات" فهي بهذا الوضع تخضع لكافة القوانين الإنجليزية، وللبرلمان أن يحد من حكوماتها أو يوسعها أو يحلها متى شاء. وقال القادة الأمريكيون إن الأمر ليس كذلك/ إذ لا وجود لبرلمان "إمبراطوري" وذهبوا إلى أن علاقاتهم القانونية الوحيدة كانت مع التاج. فالتاج هو الذي وافق على إنشاء مستعمرات وراء البحر، والتاج هو الذي أتاح لها حكومات. وكان الملك ملكاً لمساتشوسيتس كما هو ملك لإنجلترا، ولكن البرلمان الإنجليزي لم يؤت حقاً لسن قوانين لمساتشوستس غلا بقدر للمجلس التشريعي "لمساتشوسيتس من حق لسن قوانين لإنجلترا.

فإذا كان الملك راغبا في أموال من مستعمرة ما، فقد كان بوسعه الحصول عليها بأن يطلب منها منحة، ولكن البرلمان لم يؤت سلطة لأخذها بإقرار قانون للتمغة أو أى قانون آخر من قوانين الدخل الحكومي. وموجز القول أنه لا سبيل لفرض ضريبة على أحد الرعايا البريطانيين، سواء كان في إنجلترا أو في أمريكا، إلا عن طريق ممثليه النيابيين.

على أنه من الجديد أن نتبين أن الشعور في كل من بريطانيا، أمريكا كان منقسماً انقساماً حاداً إزاء المسائل الرئيسية، وهى أن النزاع المتطور لم يكن صراعاً بين المستعمرات والدولة الأم بقدر ما كان نزاعاً مدنياً في داخل المستعمرات وفي داخل بريطانيا العظمى كذلك. وكان زعماء الأحرار المبرزون في البرلمان. نشأتهم، وبيرك، وباريه، وفوكس، يميلون ميلاً قوياً

نحو جانب الوطنيين الأمريكيين. وفي المستعمرات، كانت كتلة قوية من المحافظين تساند الحكومة البريطانية. كذلك من الجدير أن ندرك أن بعضاً من المتطرفين من الجانبين كان يسعدهم أن يستغلوا خلاف لتعزيز وجهات نظرهم الخاصة. فكان "اللورد بيوت" بغتبط بخشونة الحملة على أهل المستعمرات للنيل من روح الديموقراطية التي كان جون ويلكس وآخرون في إنجلترا ينادون بها. وكان صمويل آدمز في مساتشوسيتس، وبارتريك هنرى في فيرجينيا ميالين هما الآخران على استغلال النزاع لدفع آرائهما المتطرفة (الراديكالية) في الشؤون السياسية للمستعمرات قدماً، ولإعادة تشكيل المجتمع على قاعدة أكثر مراعاة للإنسان العادى.

لم يكن الانتفاض على الحكومة البريطانية حركة واسعة، تلقائية. بل إنها كانت مرسومة بعناية، بواسطة رجال أذكاء، وقد نفذت بجد وحكمة بواسطة بعض من أنشط الأفراد فى القارة الأمريكية الشمالية. وما كانت لتتجح قط لو كانت قد تركت بغير تنظيم. فنظراً لأن الوطنيين من ناحية كانوا ذوى تنظيم طيب، ولأن المحافظين أو الموالين لبريطانيا لم يكونوا منظمين، كسب الفريق الأول المعركة.

كانت الخطوة الأولى فى الحركة، هى ظهور شغب متقطع، وغير مترابط، لمقاومة الإجراءات البريطانية. وقد أحدث قانون التمتع الصادر فى سنة ١٧٦٥ هذا الرد فى عدة مستعمرات. واحتجت المجالس التشريعية، وأصدرت فيرجينيا بوجه خاص مقررات قوية. بيد أن أشد التصرفات مفعولاً، صدر عن عامة الجماهير الذين أثلفوا طوابع التمتع فى مساتشوسيتس ونيويورك، وفيرجينيا، وكارولينا الشمالية وأقاليم أخرى، واضطروا محصلى الضريبة إلى الاستقالة أو الفرار، بل: إنهم هددوا حياة

الحكام الملكيين. ولقد وجد هذا التمرد تأييداً شعبياً كبيراً فى البداية، ولكن المواطنين المراعين للنظام والموسرين لم يلبثوا أن أبدوا عدم رضائهم عنه. كذلك ظهرت إلى الوجود منظمات تدعى "أبناء الحرية" لتحقيق معارضة شعبية للطغيان البرلمانى.

وكانت الخطوة الثانية تنظيم مقاطعة اقتصادية يتولاها التجار، ويؤديها فى بعض الأحيان المجالس النيابية للأقاليم. وقد دعا إلى ذلك "القانون المؤقت" الذى صدر فى سنة ١٧٦٧م، وفرض مكوس استيراد على الشاى، والورق، والزجاج، والطلاء. فنتهج التجار والمواطنون ذو المكانة فى عديد من المجتمعات اتفاقيات لعدم الاستيراد أو عدم الاستهلاك، لمقاطعة المواد التى فرضت عليها ضرائب بريطانية. وقد اتخذ هذا الإجراء فى بوسطن، فى مارس سنة ١٧٦٨، فسرعان ما انتشر فى المستعمرات حتى عمها جميعاً خلال عامين. ولد هبطت الواردات من إنجلترا فى بعض المستعمرات إلى حوالى النصف، بينما نفذت الاتفاقات فى بعض آخر تنفيذاً سيئاً. وانتهت هذه الحركة فى سنة ١٧٧٠، عندما ألغى البرلمان كل المكوس المؤقتة إلا على الشاى.

وكانت الخطوة الثالثة تشكيل شبكة من اللجان المحلية واللجان المشتركة بين المستعمرات للتراسل. وكان الزعيم الرئيسى لهذا المشروع هو "سام آدامز" من مساتشوسيتس، وكان رجل دعاية وتنظيم بالفطرة. كما كان أقوى الشخصيات نفوذاً فى الجمعية العامة للأحرار، التى اجتمعت فى (قانونيل هول) للسيطرة على بوسطن، بينما كان يقوم بدور قيادى فى الهيئة التشريعية لمساتشوسيتس. وعلم المواطنون فى صيف سنة ١٧٧٢ أن الحكومة الملكية كانت تعتزم منح الحاكم وقضاة المحكمة العليا رواتب دائمة،

فتخلصهم بذلك من سيطرة الشعب. فدعيت المدينة إلى اجتماع، واتخذت فيه خطوة " استملت على الثورة الكاملة". وأقيمت لجنة للتراسل كى تتصل بالمدن الأخرى فى الإقليم كله. وسرعان ما كان فى كل منطقة لجنة مماثلة، وأصبح الإقليم يطن كخلية نحل هائجة. ونظم القوم من خليج مسانشوسنيتس إلى المناطق المتطرفة فى حشد جيد التنظيم. وشهد بذلك كاتب من المحافظين، إذ قال فيما بعد: "كان هذا هو مصدر العصيات. لقد شهدت البذرة الصغيرة عند غرسها. كانت فى ضالة حبة الخردل، وقد راقبت النبتة حتى أصبحت شجرة عظيمة". وأقامت مستعمرات أخرى لجاناً محلية مشابهة، وعين ممثلو المدن فى فيرجينيا، فى سنة ١٧٧٣، أو شبكة للجان المشتركة بين المستعمرات، فسرعان ما شملت القارة بأسرها.

وكانت الخطوة الرابعة نحو الثورة، هى إقامة هيئات تشريعية ثورية، أو "مؤتمرات" إقليمية، كما كانت تسمى بوجه عام. فما كانت الهيئات التشريعية ثورية، أو م"مؤتمرات" إقليمية، كما كانت تسمى بوجه عام. فما كانت الهيئات التشريعية النظامية القديمة لتسعف المتطرفين، لسببين: أنها كانت تتألف من رجال محافظين إلى حد كبير، وكان أصحاب الثروات يتشبهون بالنظام القائم، كما أنها كانت بطيئة التصرف. أما السبب الثانى، فإنها كانت إلى خد ما تحت سيطرة الحكام الملكيين الذين كانوا يملكون أن يعطلوها أو يفضوها متى شاءوا. ولقد ظهرت أو مؤتمرات إقليمية فى سنة ١٧٧٤، نتيجة نأ إقرار "قانون ميناء بوسطن". وكانت وسيلة إنشائها غاية فى البساطة.

ففى فيرجينيا مثلاً وصلت أنباء "قانون ميناء بوسطن" فى مايو سنة ١٧٧٤، فأنارت هزة فى الإقليم. وكانت الهيئة التشريعية مجتمعة إذ ذاك،

فإذا جيفرسن وباتريك هنرى، وريتشارد هنرى لى، وأربعة أعضاء أو خمسة آخرين يعقدون اجتماعاً فى قاعة المجلس. وقرروا الدعوة إلى يوم صيام وصلاة. وكانت هذه مناسبة جليلة غير عادية، إذ لم يحدث مثلاً منذ حرب السنوات السبع. ولقد راجعوا السوابق الصادرة عن البرلمان فى عهد كرومويل، وأغروا ممثلى المدن بتحديد يوم أول يونيو سنة ١٧٧٤ لهذه المناسبة. وبادر الحاكم "دامور" إلى إلغاء عضوية الممثلين بوصفهم عصاة. فساروا فى موكب ضم تسعة وثمانين عضواً فى الشكيمة، فى الطريق حتى حانة "رالى" وفى قاعة "أبولو" التى كانت مسرحاً لكثير من الحفلات الراقصة والمآدب، انتظموا برئاسة رئيس الهيئة التشريعية "بيتون راندولف". واقترح الأعضاء الراديكاليون عقد اتفاقية جديدة لعدم الاستيراد وأراد ريتشارد هنرى لى "اتخاذ خطوات إضافية، بيد أن البعض أمسكوا عن الموافقة. لأنه "كان ثمة فارق بين وضعهم إذ ذاك، ووضعهم حين كانوا مجلساً للمثلى المدن". ولكن إجماعهم لم يطل ففى ٢٩ مايو، وصل رسل من بوسطن حاملين رسائل من عواصم مستعمرات أخرى. وقد أحضروا نبأ بأن وقف التجارة بأسرها مع إنجلترا كان مشروعاً مقترحاً. فقرر "بيتون راندولف" بمشورة خمسة وعشرين من نواب المدن، دعوة أعضاء المجلس السابق إلى اجتماع فى أول أغسطس. وبهذه الدعوة ولد أول مؤتمر إقليمى، أو مجلس تشريعى ثورى فى المستعمرات.

الثورة والاتحاد الكونفدرالى:

أخذ الهياج والشغب يزدادان فى المستعمرات شيئاً فشيئاً، فإن وجود الجنود البريطانيين فى مختلف المدن، أتاح للزعماء المتطرفين فرصة لإثارة خواطر الأهالى. ولقد حدث فى نيويورك، فى سنة ١٧٧٠، معركة جولن

هيل التى لم ترق فيها دماء. وهى كما يصفها " كادوالادر كولدن" أذكى الاستياء بين أهل المدينة والجنود بحذق، وأخيراً بدأ بعض سكان المدينة يتسلحون، فهرع الجنود من ثكناتهم لمساعدة زملاءهم من الجنود، ولم يحل دون الاشتباك سوى توسط ضباط الجيش والقضاة، أما فى بوسطن فحدث تصادم أشد خطراً، فإن تغيير حرس الحامية يوم الأحد، أغضب بعض أهل المدينة المتمسكين بالتعاليم البيوريتانية، بينما شاعت بعض العناصر الأكثر ميلاً للخشونة، أن تسخر من الجنود، وأن تستدرجهم. وقد أخذ الاستدراج يزداد إلحاحاً ووقحة، إذ صدرت الأوامر إلى الجنود بأن يلزموا أكبر كبح للنفس.

وأخيراً، هاجم أهل المدينة جنديين وضربوهما فى ٥ مارس، ودقت النواقيس لدعوة الناس للخروج إلى الطرقات. وتعرض حارس معين عند دار الجمر لك للإساءة، ورجم بالثلج وبقدائف أخرى. وعندما أقبل الكابتن بريستون وشرذمة صغيرة من الجنود لحمايته، ازدادت السخرية والرجم. وأخذ الجمهور يصيح: " أطلقوا النار إن تجاسرتم.... أطلقوا النار، عليكم اللعنة!" وأحسن الجنود التصرف إلى أن ضرب شخص ما، جندياً بهراوة فאלقاءه أرضاً. وإذ نهض الجندى، أطلق بندقيته. وساد هرج عام، وأطلق ثلاثة من الجنود الآخرين النار دون أوامر. فقتل ثلاثة رجال على الفور، وأصيب اثنان بجراح مميتة. وإذا انبعث دقات الطبول لجمع الجنود عامة، ظهر الحاكم وأعاد النظام. وقال احد الرجلين اللذين أصيبا بجراح قاتلة، وهو على فراش الموت إنه " رأى هياج الغوغاء فى أيرلندا، ولكنه لم يعرف قط جنود تحملت كل هذا التحرش دون أن تطلق النار على المشاغبين وتحسم الأمر!" ولقد اتهم الكابتن بريستون وجنوده بالقتل، ووجد جون آدمز الشاب الجراة على أن يقوم بهمة المحامى للدفاع عنهم، وظفر بتيرونة ساحتهم. وقد كتب

يقول: "كان خليقا بالحكم على أولئك الجنود بالإعدام أن يكون وصمة خزى لهذه البلاد، كما كانت أحكام إعدام الكويكر أو السحرة في الماضي". ولقد بدت مذبحة بوسطن في نظر الكثيرين كحدث ينم عن ذروة الطغيان البريطاني، فأصبحت ذكراه موضوع احتفال مهيب في كل عام، كما أنه أثار الأهالي كما لم يثرهم أى شيء حتى ذلك الحين.

وأخفقت الوزارة البريطانية، برئاسة "ورد نورث"، في استخلاص الدرس المناسب من الارتياح والعداء الناشبين. ففي سنة ١٧٧٢، وقع حادث آخر ذو أهمية، إذ أن السفينة الحربية الصغيرة، ذات المدافع الثمانية، "جاسبي" جنحت إلى الشاطئ، بالقرب من (بروفيدانس)، في شهر يونيو، أثناء انهماكها في تنفيذ القوانين ضد التهرب، في ميساء "رود آيلاند". وإذا بجمع من المندنيين يهاجمونها، ويتغلبون على رجالها، ثم يحرقون السفينة المكروهة. وكانت كافة المكوس المفروضة بمقتضى قوانين "تاونسند" قد ألغيت ما عدا تلك المفروضة على الشاي، التي بقيت إلزاما للمبدأ. وكان تعاظم الشاي قد انقطع في المستعمرات في الواقع، ووقعت شركة الهند الشرقية في صعاب مالية. ولقد سمحت لها الوزارة في سنة ١٧٧٣، على سبيل المساعدة لها، بأن ترسل الشاي إلى أمريكا بشروط جعلته رخيصا، بيد أن لورد نورث ظل مصرا على استبقاء المكوس بواقع ثلاثة ينسات عن الرطل، في المستعمرات، قائلا إن الملك كان يعتبر ذلك محكا للسلطان. وقد أدى هذا إلى الثورة الأمريكية مباشرة. فلقد أثار السخط الحاد لدى الأمريكيين ما بدا لهم حيلة خادعة. إذ أرسلت الشركة عددا من السفن. وقرر القوم في كل ميناء المقاومة بإصرار. ففي (تشارلستون) وضع الشاي في أقبية مغلقة، ومن فيلادلفيا ونيويورك أعيد من حيث جاء على السفن التي أحضرته. ولقد اشتد أوار الانفعال في بوسطن بوجه خاص، ففي ليل ١٦ ديسمبر سنة

١٧٧٣، تنكرت شُرذمة من حوالى خمسين رجلاً فى زى الهنود، يقودهم "سام آدامز" نفسه، وصعدوا إلى السفن، وفتحوا ٣٤٣ صندوقاً من الشاى عنوة، وأفرغوا ما فيها فى مياه المرفأ. ولم يحاول أحد من المسؤولين فى المدينة أن يمنع إتلاف البضاعة. وقال جون آدامز منتشياً "هذه أعظم الحركات جميعاً أهمية. ففى هذا المحهود الأخير للوطنيين كرامة وجلال وسمو أعجب بها أعظم الإعجاب. إن إتلاف الشاى هذا عمل بالغ الجرأة، وبالعالبسالة، وبالع الحزم، والإقدام والصلابة، ولابد أن تكون له عواقب بالغة الأهمية والبقاء لدرجة أننى لا أملك إلا أن أعتبره عهداً جديداً فى التاريخ". وبهذا العمل المنتم بالعنف، والذي قوبل بالإعجاب من (مين) إلى (جورجيا)، طرحت "بوسطن" القفاز عند قدمى التاج... وأسرعت الحكومة البريطانية إلى التقاطه!

كان جورج الثالث وأغلبية البرلمان مصريين على معاينة "بوسطن" العاصية. ودعا "بيرك" و "تسأتهام" على مسلك يفسح السبيل للتراضى، بيد أن الوزارة أجازت عن طريق البرلمان مجموعة من خمسة قوانين شديدة، أحدث أحدها تغييراً جذرياً فى وثيقة التفويض الخاصة بمسائشوسيتس، والتي كانت تحظى بإعزاز كبير، بالقضاء على بعض من أشد معالمه تحرراً. وجعل أحدها من القائد العسكرى البريطانى فى أمريكا، الجنرال جيچ، حاكماً لمسائشوسيتس، مع تعيين أربع كتائب لمساندته، مع سلطة إنزال الجنود فى بيوت الناس. ونص أحد القوانين على أن الضباط الذين توجه إليهم تهمة القتل المتعمد يرسلون مع الشهود إلى انجلترا للمحاكمة. ونص قانون آخر على إغلاق ميناء بوسطن دون التجارة كافة، إلى أن يدفع تعويض عن الشاى الذى جرى إتلافه، وأن تقدم الأدلة على أن المكوس ستدفع بولاء وطاعة. وأخيراً مد قانون كويبيك حدود (كندا) فشملت الإقليم الواقع شمال أوهايو

وغرب جبال الليغنى، بأكمله. ولم يكن هذا الإجراء الأخير تأديبياً في طابعه بل إنه ظل طويلاً موضع تفكير، وقد أقيم على دراسة تخصصية إلى حد كبير، واستهدف به توفير تنظيم أفضل لتجارة الفراء في الشمال الغربى، ووضع السكان الفرنسيين الكاثوليك، في إقليم متشيغن والإلينوى تحت سلطة مناسبة. غير أنه صدر فى وقت غير ملائم، فكان من الطبيعى أن يرى سكان المستعمرات الساحلية أنه أغلق الشمال الغربى دونهم!

مؤتمر فيلادلفيا الأول:

هذه القوانين القاسية من البرلمان أثارت الغضب والتوتر. وأجمعت لجان الترسل المشتركة، بين المستعمرات على العمل، فعقدت الاجتماعات، وكتبت المقالات فى الصحف، ونشر الدعاية بالمنشورات. وعندما أصدر أعضاء الهيئة التشريعية لفرجينيا، فى اجتماعهم بحانة "زالى"، دعوات إلى مؤتمر سنوى لمناقشة" المصلحة الموحدة لأمريكا"، جاء الرد فوراً ومتحمساً. وانتخب مجلس فرجينيا الإقليمى مندوبين، فحذت الأقاليم الأخرى حذوه. وفى ٥ سبتمبر سنة ١٧٧٤، اجتمع أول مؤتمر للقارة فى فيلادلفيا، ممثلاً لجميع المستعمرات عدا جورجيا. وكان بين المندوبين الواحد والخمسين: واشنطن، وبنجامين فرانكلين، وجون آدمز، وجون ديكنسون، وغيرهم من الأكفاء. وعكفوا- فى تجاهل البرلمان- على توجيه خطب إلى الملك وإلى الشعب فى بريطانيا وأمريكا. ووضعوا بياناً قوياً بحقوق المستعمرات، أكدوا فيه أن للأقاليم "السلطة الكاملة" لوضع التشريعات المتعلقة بشؤونها، على أن يكون للملك حق النقض، ولكنهم وافقوا على القوانين البرلمانية الخاصة بالتجارة الخارجية والمتعلقة بمصلحة حقيقة للإمبراطورية.

على أن المؤتمر القارى تبنى إجراءات كشفاً عن قطيعة مع الوزارة البريطانية. وكان أحدهما إعداد اتفاقية تنشر على أوسع نطاق، وتلزم موقعيها بوقف كافة الواردات من السلع الإنجليزية خلال ثلاثة أشهر، وجميع الصادرات إلى الموانئ البريطانية، وبينها جزر الهند الغربية، فى بحر عام. وكانت فى هذا تضحية فادحة. فلم يعد فى وسع أصحاب المزارع فى فرجينيا إرسال تبغهم إلى المستهلكين الإنجليز. ولم يعد لربابنة السفن فى مساثوسيتس الاشتغال بتجارة جزر الهند الغربية المربحة. وصدقت إحدى عشرة مستعمرة (إذ ظلت نيويورك وجورجيا بمعزل) على "الترايط"، بينما اللجان المحلية الثلاث عشرة كلها على تنفيذها بالقوة.. فأخذت الموائيق، ونشرت قوائم بالخارجين على الاتفاق، ولجأت أحياناً إلى سوطهة علانية، أو تطيخهم بالقار والريش. أما الخطوة الثانية فكانت وضع مسودة قرار - هو فى الواقع إنذار - لم يقتصر فيه البرلمان على الموافقة معارضته مساثوسيتس للقوانين البرلمانية الأخيرة، بل إنه أعلن أن "على أمريكا بأسرها أن تؤيد أهل المستعمرة فى مقاومتهم، إذا استخدمت القوة ضدهم".

بهذا لم يعد ثمة مفر من حدوث تصادم: فإما إبطال القوانين البرلمانية، وإما تستخدم القوى تنفيذها. وما كان بوسع أحد الجانبين أن يتراجع. فأعلن البرلمان أن مساثوسيتس متمردة، وعرض على التاج موارد الإمبراطورية لقمع التمرد. وساد الإقبال على شراء الأسلحة جميع أرجاء البلاد، وأخذت السرايا العسكرية فى التدريب. واعتقد القائد البريطانى "جيج" فى بوسطن أن ربيع سنة ١٧٧٥ سيجلب هجوماً على قوته. فقرر الاستيلاء على بعض مخازن المعدات الحربية غير المشروعة فى "كونكورد"، فى مساء ١٨ أبريل، وأرسل لذلك فريقاً من ثمانمائة رجل، وكان الوطنيون متربصين، وصدرت إشارة من مصباح فى برج الكنيسة الشمالية إلى "بول

ريڤير" خلف نهر تشارلز، فانطلق على جواده ليستفز أهل الريف. وتجمع المزارعون المتأهبون للمعركة فى الفجر، عند (ليكسينجتون كومون) بنادقهم. وجرى اشتباك وجيز سقط فيه ثمانية من الأمريكيين صرعى. ودارت عجلة الثورة. ولم يكن "سام لأدامز" بعيداً، فلما سمع قعقة البنادق، صاح: "يا لهذا الصباح من صباح مجيد !"

بداية حرب الاستقلال، مؤتمر فيلادلفيا الثانى:

وإنّ هى إلا بضعة أيام حتى كان حشد من الجنود الوطنيين، غير منظم من الناحية العسكرية ونصف مسلح، يحاصرون "جيج" فى بوسطن، وخلال أسابيع قلائل، كانت آخر الحكومات الملكية فى كافة أرجاء البلاد قد قلبت. واجتمع المؤتمر القارى الثانى فى فيلادلفيا، يوم ١٠ مايو، كهيئة ثورية صريحة (وأرسل نداء أخير إلى ملك بريطانيا للتوفيق)، ونظم الجنود المحيطون ببوسطن فى "الجيش القارى الأمريكى" وعين جورج واشنطن ليتولى القيادة. واستولت قوة بقيادة "إيثان آلىن" قائد "فتيان الجبل الأخضر" على حصن "تيكونديروجا"، المشرف على السيل الوحيد إلى كندا، بانتصار باهر. وإذ ازداد إحكام الخطوط الأمريكية حول بوسطن، تبين جيج أن من الممكن تهديد مركزه من (مرتفعات دورتشيستر) فى الجنوب، ومن السلال القائمة وراء (تشارلستاون) فى الشمال. وعندما زحف الوطنيون فى ١٦/١٧ يونيو لاحتلال الموقع الخير، كان زحفهم تعجيلاً لأولى المعارك الكبرى فى الحرب، وهى (بنكرهيل) المواجهة لبوسطن.

كانت المعركة "بنكرهيل" - كما كانت لمعركة "بول رن" Bull Run

التي وقعت بعدها بسبع وثمانين سنة - أهمية تتجاوز كل تناسب مع نتائجها

المباشرة. كان الأمريكيون حوالى ثلاثة آلاف وخمسمائة مقاتل، قد اتخذوا مراكزهم أثناء الليل، على تل (بريدز هيل) Breed's Hill - حيث أقاموا تحصينات - وتل (بنكر هيل). وجمع "جيج" مجلس حرب، وقرر أن يهاجمهم فى المقدمة، مع أنه كان كان بوسعه أن يعزلهم عن تحصيناتهم فى المؤخرة. ولعل مبعث هذا الإقدام الجريء هو تعجيل البريطانيين القتال مواجهة والتحام. وأنزل المشاة تحت موقع الأمريكيين، فشكّلوا صفوفهم، ثم لأرسلوا للهجوم فى الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم قانظ الحر. وزحفوا ببطء، وبنظام بديع وهم فى كامل زيههم العسكرى، وقد حمل كل منهم على ظهره حقيبته، ومؤونة لثلاثة أيام، وذخيرة، وبندقية... أى ما يتحمل أن يبلغ وزنه ١٢٥ رطلاً. فلما صاروا على أربعين ياردة من الاستحكامات، صوب الأمريكيون بنادقهم نحو خط الوسط، وأطلقوا النار فأحدثوا نتيجة رهيبة... واجفل البريطانيون، ثم أعادوا تنظيم صفوفهم، وعادوا للتقدم ثانية، ليقبوا نارا قاتلة أخرى حين صاروا على عشرين ياردة.. وتراجعوا مرة أخرى، قم نظموا صفوفهم ثانية، وفى هذه، اجتاحوا الاستحكامات، بينما كان الوطنيون يطلقون آخر دفعتين من ذخيرتهم. كان عملاً رائعاً، ولكنه كان غير ضرورى بدرجة إجرامية. فقد كان بوسع قوة مساوية لهذه، أن تحتل "شارلستاون نيك" Chearlestown Neck تحت حماية الأسطول، فتحاصر الأمريكيين حتى يدفعهم الجوع إلى الاستسلام فى أمد وجيز. وكانت خسائر البريطانيين ١٠٥٤ رطلاً، وخسائر الأمريكيين ٤٤١ رجلاً فقط.

ولقد أثبتت المعركة للأمريكيين أن بوسعهم، ولو بدون تنظيم سليم أو تجهيز كاف، أن يصدوا خير جنود نظاميين فى أوربا، فاكسبوا ثقة هائلة فى أنفسهم.

ولقد بلغ من تأثر "هاو" بالمذبحة - وكان القائد المباشر للجانب البريطاني - أنه لم ينسها قط. فلما خلف "جيج" ، الذى استدعى إلى إنجلترا مجللاً بالعار، أبدى جنباً جنباً فى دفع الأمريكيين إلى الالتحام، مما ساعد على أن تخسر إنجلترا الحرب.

امتد الصراع أكثر من ست سنوات، دار القتال خلالها فى كل مستعمرة، ووقعت اثنتا عشرة معركة كبيرة ذات أهمية. وكان من العسير على "وشنطون" أن يؤلف جيشاً حقيقياً من خليط القوات الناقصة القديب، التى كانت تحت إمرته... وكان الأشد هذا من عسراً، أن يستبقى الجيش كاملاً. فإن الشعور بالولاء للملك أخذ يستشرب، وكان عدم الاكتراث أكثر استسراء. ولقد أظهر الناس فى نيوانجلاند، وفبرجينيا، وأجزاء من كارولينا الشمالية والجنوبية سليقة قتالية عارمة. ولكن نيويورك أظهرت من المحاباة للبريطانيين بقدر ما أظهرت من الوطنية، وفى بنسلفانيا أبى اتباع مذهب "الكويكر" أن يقاتلوا، وفى حين أن معظم الألمان كرهوا أن يغادروا مزارعهم، أما فى كارولينا الشمالية فإن كثيرين من مستوطنى المرتفعات كانوا يكرهون سكان الراضى الدنيا، فاحتشدوا ليقاتلوا فى صف الملك. كما أن قسماً كبيراً من أهل جورجيا اجتنبوا الصراع تحسباً تهديد آل كريك، ومقابل منحة مالية خاصة من الملك. ولقد حمل السلاح فى جانب الملك من الأمريكيين خمسة وعشرون ألفاً، على أقل تقدير. ولو أن الموالين للملك دربوا تدريباً شافاً ونظموا بعناية، ووجدوا قيادة قديرة، لاختلفت نتيجة الحرب.

أما القوات الوطنية فكانت سيئة التنظيم فى بادى الأمر، حتى وصل فى عام ١٧٧٨ البارون فون ستوين - وكان من أركان حرب العاهل

الالمانى فردريك الأكبر - متطوعاً لتحسين الموقف، فسرعان ما ارتقى إلى مركز مفتش عام. ولقد وجد أن قوة الفرق كانت تتراوح بين ثلاث وثلاث وعشرين سرية لكل منها وكانت نوعية الضباط ضعيفة، إذ كان يوسع أى رجل مفوة ذى شخصية مستحبة، فى بعض المستعمرات، أن يغرى الرجال بالاضواء تحت قيادته، أو قد يسعى - باستخدام الخمر والمال - إلى أن ينتخب لمرتبة أرقى. وقد أدت الديمقراطية فى نيوزيلاند وغيرها إلى انعدام الطاعة. فقد كان المزارع أو القروى يعزف عن تلقى الأوامر من قائده حين يعلم أنه جار له. ولهذا كتب وشنطون أن "اليانكى" لم يكونوا يقيمون لضباطهم وزناً. كذلك لم يكن كثير من الجنود يصدرون عن شعور قوى بالمسؤولية، بل كانوا يشعرون بأنهم انضموا إلى الجيش لمدد من الممكن إنهاؤها عند ما يروق لهم ذلك!.. فكانوا يتسربون من المعسكر إذا ما جاء طقس الشتاء البارد، أو حين كانوا يسمعون بأن المحصولات أوشكت على النضج وما من أيد لجمعها، أو عندما يشتد حنينهم إلى ديارهم وتخور عزائهم. ولقد سعى وشنطون لدى الكونجرس لتقرير التجنيد الطويل الأجل، فخلوه الكونجرس ذلك فى سبتمبر سنة ١٧٧٦، بيد أن هذا لم يعالج السوء معالجة تامة. وأخيراً، أهاب وشنطون بالكونجرس أن يخول المحاكم العسكرية سلطة إيقاع عقوبة أقصاها خمسمائة جلدة بالسوط على المخالفين، وذلك لتعزيز صلابة النظام.

ولقد أوشك الجيش أن يتلاشى مراراً. فبعد أن استولى الوطنيون على بوسطن، فى مارس سنة ١٧٧٦، ونقل وشنطون جنوده إلى نيويورك، وجد أنه لم يؤت سوى ثمانية آلاف رجل صالح للخدمة، وكان مجموع القوات البريطانية خمسة وثلاثين ألفاً، وقد هبط "هاو" فى (لونج آيلاند) بعشرين ألفاً من الأكفاء على الأقل. ومن الطبيعى أنه لم يلق عناء فى تحطيم القوة

الصغيرة من الوطنيين التي وجدها عند "فلاتبوش" ، ولم يبق أمامه سوى خمسة آلاف وخمسمائة جندي، ولو أنه زحف في الوقت المناسب، لاستطاع أن يوقع بهم الارتباك وأن يأسرهم جميعاً، بيد أنه ترك الفرصة تغلت إلى أن هرب وشنطون تحت جنح الضباب إلى جزيرة (مانهاتان). ثم وقعت هزيمتا الوطنيين في مانهاتان و"هوايت بليتز"، وفيما كان وشنطون يتراجع عبر نيوجرسي، ذاب جيشه حتى أوشك أن يتلاشى، فلقد هجر رجال المليشيا من نيويورك ونيو إنجلاند الجيش زرافات. ولقد أضاع مؤننته، وأمتعته، ومدفعه. وقبل أن يبلغ نهر نهر ديلاوير، كان رجال المليشيا من نيوجرسي وميريلاند قد هجروه بدورهم. فلما أقام لجيشه معسكراً لفترة الشتاء، لم يكن لديه سوى حوالي ثلاثة آلاف وثلاثمائة رجل، نصفهم ممن لا يكاد يعول على ثباتهم. ولم ينفذ البلاد سوى جأته وبراعته في الضربات البارعة التي أوقعها بالبريطانيين في "ترينتون" وريستون، في ذلك الشتاء. ولقد تمكن من أن يبدأ الحملة في ١٧٧٧ - "عام المشاق الثلاث" كما قال المحافظون - بأحد عشر ألف رجل، وهو العدد الذي كان تحت إمرته عندما تقدم في فيلادلفيا في ٢٤ أغسطس سنة ١٧٧٧، ومعه ما وصفه أحد كتاب ذلك الحين بـ "ثلاث فرق منهوكة القوى، مفككة النظام، عارية". وزحف "هاو" على فيلادلفيا بعشرين ألف جندي مدرب، واضطر وشنطون إذ هزم في (جيرمانتاون) إلى التقهقر ليقضى شتاء قاسياً في (فالي فورج).

كذلك كان عدم قدرة الوطنيين على تمويل الحرب تمويلاً كافياً، يشل حراكهم إلى درجة رهيبة. فيما كان لهم من سبيل إلى طرح سندات لقرض ما. وكان اللجوء إلى الضرائب أمراً شبه مستبعد، فما كان لأية هيئة قارية سلطة فرض الضرائب، وكان على الكونجرس أن يطلب إلى الولايات الثلاث عشرة إقرار فرض الضرائب، ولما كانت الولايات تغار بعضها من بعض،

ويتسم بالشح، وتخضع لحكم سيئ، فإنها لم تجد بغير معونة متيسرة، وعلى كره منها. فإذا كافة ما حل للأغراض القومية، بفضل تشريعات الولايات الضريبية، حتى سنة ١٧٨٤، يقل عن ستة ملايين من الدولارات، بقيمة العملة، أو ما لا يصل إلى دولارين عن الفرد الواحد. ولم تحقق القروض سوى مبالغ غير كافية.. فكانت القروض الداخلية زهاء اثني عشر مليوناً من الدولارات، والقروض من الخارج (وأغلبها من فرنسا، مع مساهمات من هولندا وإسبانيا) دون الثمانية ملايين. وكان لزاماً على الولايات المتحدة أ، تجعل اعتمادها الرئيسى فى خوض الثورة على النقود الورقية.

ولقد رزحت البلاد تحت سيل من الأوراق النقدية، فسرعان ما داعت قيمتها، حتى إن العائد على خزانة الدولة بقيمة العملة الحقيقية كان أقل من ٣٨ مليوناً من الدولارات، بالرغم من أن قيمتها الاسمية كانت تصل إلى حوالى ٢٤٠ مليوناً. ولم يحن ربيع سنة ١٧٨١ حتى كانت العملة الورقية القارية قريبة من الصفر، حتى إن جدران حوانيت الحلالة كانت تكسى بها، وحتى عن الملاحين العابثين العائدين من رحلاتهم، كانوا يأخذون حزم الأوراق النقدية التى تمثل مستحققاتهم، فيوجهونها إلى صنع ثياب لهم منها، ويختالون فى الطرقات فى هذه الأسمال المهلهلة. ومن الطبيعى أن الأوراق المالية المتداعية القيمة كانت مصدر ظلم، وتذمر، وسوء تنظيم بالغ. وقد كتب فى هذا مراب معاصر، هو "بيلانتيه ويبستر" يقول: "لقد شوهت الأوراق النقدية عدالة قوانيننا، وأحالتها إلى أدوات للجور، وأفسدت عدالة هيئتنا الإدارية العامة، وقصت على ثروات الآلاف الذين كانوا يتقون فيها، وأضررت بالتجارة، والمزارع، والصناعات فى بلادنا، ثم ذهبت إلى درجة القضاء على أخلاق شعبنا".

ومن ناحية أخرى، عانت القضية الوطنية أشد العناء من حدة عدم ثقة المستعمرات بالكونجرس - كل على حدة - ومن غيرة كل منها من الأخرى. فقد كان من المستحيل إقامة حكومة قارية. كانت المستعمرات متمردة على أية سيطرة مركزية، وكانت تؤمن بالحكم المحلى فى كل منطقة. وفضلاً عن هذا، فإن الشعور الأخرى بينهما تضائل بعد انحسار التوهج الأول للتحمس الوطنى. فكانت فيرجينيا تكره "اليانكى" بوصفهم زمرة من السوق، والطامعين فى السلطان، والساعين إلى إسفاف فى الديمقراطية. بل إن واشنطنون المتحفظ، كتب عن سوء سلوكهم بلهجة قاسية. وكان "اليانكى" يرون أن الجنوبيين يميلون إلى الكبرياء والأرستقراطية، وكانت كل مستعمرة من مستعمراتهم تعيش بمعزل عن سواها، حتى إن "جون آدمز" كان يجهل أسماء الزعماء الرئيسيين لنيويورك وبنسلفانيا تقريباً، عندما ذهب إلى الكونجرس القارى. وكان على الكونجرس أن يجثو متوسلاً فى طلب تدعيم الجيش والخزانة، وكثيراً ما ذهب توسلاته أدرج الرياح.

كذلك لم يكن للأمريكيين قوة بحرية تذكر، وإن لم يلبث "جون بول جونز" أن قام ببعض مغامرات رائعة فى البحر، مغيراً فى جرأة على المياه البريطانية. ولقد كان البريطانيون يحتفظون بسيطرة عامة على المحيط حتى سنة ١٧٧٨، ثم بسيطرة جزئية بعد ذلك. كان بوسعهم أن يهاجموا أى مكان تقريباً، حيثما طاب لهم، على ساحل طوله ألف وخمسمائة ميل. وكانت لديهم أموال وإمدادات وفيرة، وقد جلبوا حوالى ثلاثين ألف جندي مرتزق من الألمان، كما أن ضباطهم كانوا على مران فائق بالمسائل العسكرية. لهذا لم يكن من المستغرب أنهم توقعوا الانتصار فى البداية وكلهم ثقة به.

على أن الأمريكيين أوتوا ميزات عظيمة بقدر ما أوتوا من معرقات، وقد قلبت هذه الميزات ميزان الصراع في النهاية، ومنها مسرح القتال. فقد كانوا يقاتلون في بلادهم غير المزدحمة بالسكان. إذ كان قسط كبير منها بعد فقرة - على ثلاثة آلاف ميل من بريطانيا. وكان من الممكن أن ينهزم جيش في مكان ما، فيهب جيش آخر على بعد مئات الأميال. وما كان بوسع البريطانيين أن يخضعوا مثل هذه الأراضي الشاسعة، إذ كان نقل الرجال والإمدادات عبر المحيط الواسع باهظ التكاليف وعسيراً، في حين أن الإدارة السليمة للسياسة الإستراتيجية للقوة البريطانية بأسرها. من لندن كان أمراً مستحيلاً. وهناك ميزة أخرى هي روح القتال الفائقة التي أبداها الجنود الأمريكيون في بعض اللحظات الحاسمة. فإِنَّ هؤلاء الجنود المزارعين الوافدين لقورهم من دروب الصيد وخطوط المحراث، قاتلوا في بعض الأحيان قتال الموهوبين. بالرغم من أن فرديتهم وأخطاءهم كانت مبعثاً للضيّق في ثلاث أرباع الوقت. ولقد أثبت جنود الشمال الذين احتشدوا للقضاء على جيش "بيرجوين" الغازي في سنة ١٧٧٧، وجنود الجنوب الذين تلقوا هزيمة إثر أخرى في ١٧٨٠ - ١٧٨١ وهم يعودون في كل مرة إلى الهجوم حتى حان النصر في النهاية. أثبت هؤلاء وأولئك أن في وسع الوطنيين الأحرار من عامة الناس أن يرتفعوا فوق الهزيمة. ثم كانت هناك ميزة أخرى بعد سنة ١٧٧٨، هي التحالف مع فرنسا التي كانت تتحرق شوقاً إلى الانتقام لنفسها من بريطانيا. وكان تحالفاً جلب المال، والرجال، والتشجيع، والسيطرة على الساحل في اللحظة الحاسمة الأخيرة. وما كان سوء التدبير الذي قاد به "بيرجوين" و"هاو" و"كلينتون" الجنود البريطانيين بأقل النعم التي حظى بها الوطنيون. وكان "ولف" قد مات، ولم يبرز بين البريطانيين "ويلنجتون" آخر.

وكانت الميزة التي توجت ميزات الأمريكيين ، هي القيادة فلقد أوتى الأمريكيون "جورج واشنطن". فمع أن الكونجرس اختاره دون دراية تذكر بقدراته، فإنه أثبت في كل الأمور أنه خير مرشد معين للقضية الوطنية. وهو قد يتعرض للنقد على نطاق عسكري محدود، فما سبق له أن تولى جيشاً يزيد على فرقة واحدة من الفرق الحديثة، فأخطأ في كثير من الخطوات، وهزم مرة تلو مرة. ومع ذلك فإنه أصبح، إذ تولى القيادة في سن الثالثة والأربعين، روح الحرب. كان هذا المزارع الفيرجينى، وضابط الحدود برتبة "كولونيل" هو الروح الهادية للحزب، بسبب وطنيته التي لا تتذبذب ، وحكمته الهادئة، وشجاعته المعنوية الرصينة، ولأنه في أحلك الساعات لم يفقد مهابته، ولا اتزانته، ولا قدرته على البت، ولأن نزاهته، وترفعه، وسمو تفكيره لم تتخل عنه لحظة، ولا اهترت صلابته وجلده. كان يعرف كيف ينتظر الساعة المناسبة ليوجه ضربه، حتى إن يقظته المتسمة بالصبر والأناة أكسبته لقب "قايوس".

وكان من الممكن ان يفقد أعصابه فيثور بضراوة إذا ما استثير فوق الطاقة، كما تبين الخائن "شارلز لى" فى معركة "مونماوث" بيد أنه كان يتسم بوجه عام، بسيطرة فولاذية على نفسه، بلغ من كمالها أنه عندما حملت إليه، فى سنوات لاحقة، أنباء هزيمة "واين" الشنيعة على أيدي الهنود، وكان فى مأدبة عشاء فى قصر الرئاسة، لم يكشف عن أية اختلاجة أمام ضيوفه. ونظراً لأنه لم يكن يطمئن إلى شيء، فقد قاد جنوده بشدة، وقسا فى عقاب المخالفين للنظام فى الجيش، بيد أن عدالته وحبه لرجاله أكسباه الولاء التام منهم. ولقد ذرف الكثيرون الدمع، عندما بدأ خطابه فى الجنود الذين لم يتقاضوا رواتبهم فأعلنوا التذمر فى (نيويورك)، بهذه الكلمات "أيها السادة، اسمحوا لى بأن استعمل نظارتي لأننى لم أزد شيئاً فحسب، بل أوشكت أن

أصبح أعمى فى خدمة أبناء وطنى" كان من السمات المميزة له أنه لم يقبل شيئاً مقابل خدماته الثورية سوى نفقاته، وكان يسجل هذه النفقات بحرص دقيق. وعندما انتهت الحرب، لم يفكر إلا فى العودة إلى مزرعته الحبيبة، التى كان يرغب أن يجعلها أحسن مزرعة فى أمريكا. ولقد كتب بهذا الصدد "لقد ظلت الزراعة ملهاتى المفضلة طيلة حياتى". غير أنه مكث استجابة لنداء الواجب. ومع أنه كان أقل استهواءً للنفوس من بعض أبطال الجمهورية الآخرين، فإنه ظل مبرزاً عن سواه فى كبر شخصيته، وما اتسمت به أهدافه من ترفع ثابت، وحكمة واتساع تفكير. ولقد كان "جولدين سميث" على حق حيث ذكر أن أبداع ثلاثة أمور فى الثورة هى : "شخصية واشنطن، وسلوك جيشه فى (فالى فورج)، وولاء الطبقة العليا من أنصار الملك".

فيما يزيد على العام بقليل، تحول ما بدأ على أنه حرب "الحقوق انجليز" ولمجرد علاج الشكايات إلى حرب من أجل الاستقلال. وكان هذا طبيعياً تماماً. ففي بداية الأمر، أخذ الكونجرس يعلن بحرارة ولاءه للعرض. ولكن المرارة الناشئة عن إراقة الدماء والدمار، والاستياء الذى أثاره مسلك "جورج الثالث" الذى لا ينتهى، مع شعور بالحق الطبيعى للأمريكيين فى أن يقرّوا مصيرهم بأنفسهم. كل هذه لم يلبث أن أفضت إلى انفصال تام. فقد رفع جيش واشنطن فى أوائل عام ١٧٧٦. علماً أمريكياً مستقلاً. وفى الوقت ذاته، كان ثمة تأثير عميق يتأتى عن كتيب "الإدراك العام"، الذى كتبه شاب متطرف نابيه، هو "تاماس بين"، الذى وفد من إنجلترا فى الفترة الأخيرة. فلقد أوضح أن الاستقلال هو العلاج الوحيد، وأنه كلما تأخر ازدادت مشقة الفوز به، وأنه وحده الكفيل بأن يجعل اتحاد أمريكا ممكناً؟. ومع مقدم شهر يونيو، نفذ صبر كثير من أعضاء الكونجرس. وقد

مندوب من فيرجينيا، هو "ريتشارد هنرى لى" اقترحاً بقرار بالاستقلال، انضم اليه فى تنبيه "جون آدمز". ثم وضعت لجنة من خمسة أعضاء تولى تومس جيفرسن "سكرتيراتها" إلانا رسمياً بالاستقلال، أجازة الكونجرس فى ٢ يوليو، وأعلن فى ٤ يوليو سنة ١٧٧٦م.

ولم يقتنع الذين وضعوا وتبنوا هذه الوثيقة التى أقامت عهداً جديداً، بمجرد إعلان الاستقلال فقد نادوا "باحترام لائق لآراء البشر"، كما حرصوا على أن يبينوا بتفصيل الأسباب التى "دفعتهم إلى الانفصال"، والفلسفة التى كانت تبرره. ثم إن هذه الأسباب - وقد بلغت حوالى خمسة وعشرين، أو ثلاثين، سبباً. ذكرت بحيث تبرر فى حد ذاتها خطوة بهذه الشدة. وقد أوردت بترتيب مقصود لإثبات "عزم على ارادتهم تحت حكم مطلق" من جانب جورج الثالث. ومن الأمور ذات المغزى، أن الأمريكيين، منذ البداية الباكورة لتاريخهم القومى بنوا موقفهم كعلى مبادئ وأعلنوا فلسفة.

فما هى مبادئ الحكم هذه التى صيغت هنا بتعبير خالداً؟ "إننا نعتبر هذه الحقائق ذاتية الموضوع"، كما كتب جيفرسن:

إن كل البشر قد خلقوا سواسية، وإن خلاقهم اولاهم حقوقاً معينة لا وراء فيها، وإن بين هذه الحقوق "الحياة" و"الحرية" و"السعى إلى السعادة". وإنه من أجل صون هذه الحقوق تنشأ "الحكومات" بين "البشر" مستمدة سلطاتها العادلة من قبول المحكومين. وإنه إذا ما أصبح أى شكل من أشكال الحكم هدماً لهذه الغايات، فإن "من حق الشعب" أن يغيره أو يزيله، وأن ينشئ حكومة جديدة، يقيم أسسها على المبادئ وينظم سلطاتها بالشكل الذى يبدو له أصلح لتحقيق "سلامته" و"سعادته".

والذى نجد هنا، هو فى الواقع فلسفة الديمقراطية. فلسفة لم يتح لها من قبل بيان بمثل هذا الإيجاز أو هذه البلاغة. فلقد قال الأمريكيون إن هناك أموراً معينة لا يمكن أن يرتاب فيها إنسان عاقل، فهى حقائق تتطوى على وضوح ذاتى. فهناك حقيقة أن كل البشر خلقوا متساوين. إن كل البشر متساوون فى نظر الله، متساوون أمام القانون. ولقد كانت فى أمريكا قطعاً وكما كتب جيفرسن - كثير من حالات عدم المساواة عدم المساواة بين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء، وبين السود والبيض. ولكن إخفاق أى مجتمع فى أن يعيش وفقاً لمثل أعلى، لا يلغى صلاحية المثل الأعلى، ولقد كان مبدأ المساواة، منذ إعلانه، أشبه بخميرة فى الفكر الأمريكى.

وهناك حقيقة أخرى أعلنت فى البيان، هى أن البشر "أولوا" حقوقاً لا وراء فيها، وبين هذه الحقوق: الحياة، والحرية، والسعى على السعادة. فهذه حقوق لم تمنحها للبشر حكومة خيرة، ولا تقوم وفقاً لهوى تلك الحكومة. بل إنها حقوق يولد بها كافة البشر، ولا يملكون أن يفقدوها. ولقد عمل هذا المبدأ كذلك كخميرة فى عقول الأمريكيين وغيرهم، مغيراً موقفهم نحو السلطة، إذ أن الحكومات إنما نظمت كما أوضح البيان - لصون هذه الحقوق بالذات، فى المقام الأول. فالذى أتينا هنا هو النظرية "المحكمة الموجزة" للحكم. النظرية القائلة بأن البشر كانوا يعيشون يوماً فى "وضع طبيعى". وأنهم فى هذا الوضع كانوا فى خطر باستمرار، وأنهم ليحموا أنفسهم قد تجمعوا وأقاموا حكومات، ومنحوا هذه الحكومات من السلطة ما يكفى لحماية حياتهم، وممتلكاتهم. وقصارى القول، أن البشر صنعوا الحكومة لفعل الخير لا الشر، صنعوا لتحميمهم وليس لتضرهم. وفى اللحظة التى تحقق فيها الحكومة فى الأغراض التى من أجلها أقيمت، لا تعود جذيرة بتأييد البشر أو ولائهم.

وهكذا كان بوسع البشر إقامة الحكومات، وأن لهم الحق فى أن يغيروا أو يزيلوا الحكومة السيئة، وأن ينشئوا أخرى جديدة. وسرعان ما أثبتوا أن هذه لم تكن مجرد نظرية، فقد شرعوا فى ترجمة هذه الفكرة إلى واقع، حتى والثورة قائمة، وفى أثناء وطأة الحرب وصحبها. فلقد اجتمعوا فى جمعيات عامة وألغوا فعلاً حكوماتهم القديمة، وأقاموا حكومات جديدة. ولقد كتبوا فى دساتيرهم ضمانات راسخة للحياة، والحرية، والسعادة. فإذا الأفكار التى ظلت قروناً وفقاً على الفلاسفة، قد نقلت من الفلسفة وجعلت قانوناً.

سير القوات والمعارك

كانت (ساراتوجا) اكبر معركة حاسمة فى الحرب، ونقطة التحول فيها من الناحية العسكرية. فى بداية سنة ١٧٧٧م. كان لدى البريطانيين قوات كبيرة فى كندا وجيش متين فى نيويورك تحت قيادة "هاو". ولو أن هذه القوات ركزت فى نيويورك، لكان بوسع التاج أن يدفع إلى الميدان خمسة وثلاثين ألف جندي نظامي مجهزين أقوى تجهيز. ولو أن قائداً بريطانياً موفور النشاط استخدم هؤلاء الجنود إذ ذاك لوجه ضربات لا هوادة فيها لجيش وشنطون الصغيرة المؤلف من ثمانية آلاف من القاريين (الاتحاديين) فى نيو جيرسى. كما فعل "جرانت" فى سنة ١٧٦٤: إذ وجه ضربات لا تهن على "لى" فى فيرجينيا. لكان م شبه المحقق أن تنهار الثورة. وكان أقصى ما يخافه وشنطون هو هذا التركيز للجنود من أجل القضاء عليه. ولكن السلطات فى لندن، قررت إبقاء قواتها مقسمة، بفضل سوء مشورة "بيرجوين" الذى كان قد ذهب على الوطن فى عطلة. فكان على أحد الجيوش. وكان بقيادة بيرجوين. أن يتحرك من كندا، ويسير جنوباً إلى (البانى)، عند رأس الملاحة فى نهر هدسن. وكان على جيش هاو فى

نيويورك أن يزحف شمالاً على نهر هدسن إلى ألبانى. وصدق الملك كعلى الخطة. ثم أرسلت التعليمات الوافية من لندن إلى السلطات الكندية لتشن النصف الشمالى من الحملة المشتركة. بيد أن "هاو" لم يتلقى أوامر محددة، فزحف لعى فيلادلفيا بدلاً من ألبانى.

وقد كان من العيوب الجذرية فى مشروع "بيرجوين" أنه حال دون توحيد للقوات البريطانية ما كان من سبيل إلى دفعة. وثمة عيب جذرى آخر، هو أن الجيش الشمالى بمجرد تقدمه داخل الأرض الأمريكية أصبح بعيداً عن قاعدته أكثر مما كان ينبغى فقد كان بيرجوين عند وصوله إلى "قورت إدوارد"، فى شمال نيويورك، على ١٨٥ ميلاً من موبترال، وكانت كل خطوة إلى الأمام تزيد من الأراضى الوعرة بينه وبين إمداداته. فكان عليه أن يدير المؤن من الريف المحيط به. وقد كانت فى (بنينجتون). فى الجزء الجنوبى من الإقليم الذى يعرف اليوم باسم فيرمونت. مخازن كبيرة للدقيق والماشية، ولم يكن يحرسها سوى نفر قليل من المليشيا. وفى سبيل الاستيلاء عليها، وإيقاع ضربة قاسية بمنطقة كتب "بيرجوين" عنها أنه "تزخر بأشد عناصر القارة نشاطاً وعصياناً، وتخيم على يسارى كأنها عاصفة تستجمع قواها"، أوفد حوالى ألف وثلاثمائة من الألمان وسواهم ليهاجموا بنينجتون. وكأنما هاجموا عشا للزنابير، فإن الجنود الفرحين من أبناء نيو إنجلاند، وكانوا يبلغون حوالى ألفى رجل تحت قيادة أحد المحاربين القدامى فى الحرب الفرنسية، ويدعى جون ستارك، تغلوا عليهم.

وفى الوقت ذاته، كان ثمة جيش أمريكى سريع التزايد، يتصدى للقوة الرئيسة لبيرجوين فى أعالي حوض نهر هدسن. فلما التحم الجيشان عند "قريمانز فارم". فى ١٩ سبتمبر سنة ١٧٧٧، كان عدد الأمريكيين حوالى

تسعة آلاف، وعدد البريطانيين حوالى سنة آلاف. وأتمت اشتباكات أخرى خيبة جهود بيرجوين، الذى سرعان ما تورط فى القفار، منهوك القوى، وأخذ يمنى بخسائر فادحة، بينما ارتفع عدد الجيش الأمريكى على عشرين ألفاً. وفى ١٧ أكتوبر، ألقى جنوده أسلحتهم وقد أحيط بهم. وبذلك أثبت غباء الزحف بجيش حوالى مائتى ميل، بعيداً عن قاعدته، فى جوف بلاد تزرخ بالمجندين المعادين.

ولقد كانت لهزيمة بيرجوين عواقب بعيدة المدى. إذ فقد جيش الملك ما يقرب من ربع جنوده الأكفاء فى أمريكا بضربة واحدة، وصار حوض هدرس تحت السيطرة الأمريكية نهائياً، وظفر لاطنيون بروح بروح معنوية جديدة. ولقد كان "بنجامين فرانكلين" يناضل باستبسال فى باريس لإغراء "فيرجين"، وزير خارجية فرنسا، بإرسال معونة للأمريكيين. فلما ترامت الأنباء بأن "هاو" فى فيلادلفيا، وأن "بيرجوين" استولى على (تيكونديروجا)، فتر تحمس الفرنسيين. أما حين وصلت أنباء معركة "ساراتوجا"، فيقال إن بومارشيه، صديق فرانكلين، أصيب بالتواء ذراعه، وهو يهرع فرحاً لإبلاغ الملك. وفى ٦ فبراير سنة ١٧٧٨، وقعت فرنسا والولايات معاهدة تحالف أضفت على الحرب وضعاً جديداً كل الجودة. أن "لافاييت" الشهيم، الذى قدم على الولايات المتحدة على نفقته الخاصة ليؤدى خدماته فى أى وضع، قد عين فى درجة "ميجر جيرال" بقرار من الكونجرس. وكان ملكاً فرنسا وأسبانيا قد قدما للأمريكيين قروضاً فى السر، ابتعت بها مقادير كبيرة من الذخائر والأسلحة. أما الآن، فقد تاهب الفرنسيون لايفاد سنة آلاف من الجنود الممتازين بقيادة "روكامبو" لتعزيز قوات وشنطون، وقدموا المال والإمدادات بكميات أكبر من ذى قبل، وأدت عمليات الأساطيل الفرنسية على تقاوم صعوبات البريطانيين فى إمداد قواتهم.

وإذ أخفق البريطانيون فى هزيمة الشمال، تحولوا إلى الجنوب. وكانت خطتهم أن يستولوا على (جورجيا)، التى كانت ضعيفة بدرجة شنيعة، وأن يزحفوا شمالاً بإصرار لا يقاوم، وهم يظفرون فى مضيقهم يعون الموالين للملك. ولقد استولوا على (سافانا) فى الأيام الأخيرة من سنة ١٧٧٨م، واحتلوا مناطق من جورجيا وكارولينا الجنوبية فى سنة ١٧٧٩. فأرسل الأمريكيون الجنرال بنجامين لينكولن لمعالجة الموقف. ولكنه ترك للعدو فرصة محاصرته فى (تشارلستون)، ثم أسره البريطانيون ورجاله الخمسة آلاف، واستولوا على الميناء الرئيسى فى الجنوب، فى آن واحد، فى مايو سنة ١٧٨٠. وكانت هذه من أفدح الصدمات للثورة، فسرعان ما اجتاحت كارولينا الجنوبية بأكملها. وذهب قائد قائد أمريكى ثان إلى الجنوب ليوقف السيل، هو "هوراشيو جيتس" بطل (سارتوجا) ولكن جيشه الصغير المؤلف من ثلاثة آلاف نصفهم من المليشيا غير المدربين، سحق أمام لورد كورنواليس عند (كامدن) فى ١٦ أغسطس سنة ١٧٨٠. وبلغ مجموع خسائره ألفى رجل، بين قتيل وجريح وأسير، بينما لم يتوقف "جيتس" فى فراره حتى قطع زهاء مائتى ميل.

بيد أن قوة "فرسان الملك" وكانت تضم ألفاً من الموالين من غرب كارولينا، هزمت فى تلك الأثناء على أيدى جيش يفوقها من المواطنين. ووصل إلى مسرح عمليات الجنوب قائد أمريكى ثالث، كان يفوق سابقه مقدرة بكثير، هو "ناتانييل جرين". وقد هزم هو الآخر. عند (جيفورد كورتهوس)، فى أوائل سنة ١٧٨١، بيد أنه أبدى براعة مذهلة فى الزحف الطويل ولاسريع، والواقع أنه وإن خسر أبرع معارك مهمة فى تسعة أشهر، إلا أنه أضنى الجنود البريطانيين، ومالبثت تهديداته مجتمعة مع عداوة

السكان. أن اضطرتهم إلى التراجع إلى (تشارلستون) و (سافانا). فكان جرين على غرار وشنطون: خسر اشتباكاته ولكنه فاز في حملاته.

وبينما كان جرين يطهر أقصى الجنوب، كان ثمة جيش بريطاني آخر يوشك أن يهلك. إذ أن "كورنواليس" ترك ريف "كيب فير" في أواخر الربيع، وسعى شمالاً ليلحق بقوة الخائن "بنيدكت أرنولد" في فيرجينيا. وبعد مطاردة غير مثمرة للقوات الأمريكية التي كانت بقيادة لافايت، انسحب إلى (يورك تاون)، عند مصب نهر (يورك)، وقام بتحصينها. وكان لدى وشنطون، في ذلك الوقت، حوالي ستة آلاف رجل بالقرب من نيويورك، كما كان لدى روكامبو حوالي خمسة آلاف في "تيوبورت"، ب (رود أيلاند). وما أن انسحب كورنواليس على الساحل، حتى جاءت رسالة من الأميرال الفرنسي في جزر الهند الغربية "دوجراس"، بأن يوسعه أن يبسط تعاونيه. ورأى وشنطون فرصته المنشودة، فاستغلها بذكاء لامع. وبعمليات زحف اتسمت بسرعة رائعة، نقل إلى امام يورك تاون جيشاً مشتركاً من الأمريكيين والفرنسيين قوامه ستة عشر ألفاً. وسدت الطريق إلى النجاة بحراً أما رجال كورنواليس الثمانية آلاف، بفضل أسطول "دوجراس". وتم الاستيلاء على حصون "كورنواليس" الخارجية، كما هدمت المدفعية الأمريكية استحكاماته الدفاعية الداخلية. وفي ١٩ أكتوبر، أرسل سيفه إلى وشنطون، الذي أمر بأن يتسلمه الجنرال لينكولن، وألقى الجنود البريطانيون أسلحتهم، بينما كانت موسيقاهم تعزف نشيد "انقلب الدنيا رأساً على عقب".

وإذ ذاك، كانت الحرب قد انتهت في الواقع. ولقد ظل الملك جورج فترة يرفض الاعتراف بالهزيمة في عناد. ولكن الجلاء تم عن الموانئ

الجنوبية بأكملها أثناء سنة ١٧٨٢، ولم تلبث القوات الملكية أن أصبحت دون أى سلطان، اللهم إلا صوت أبواق الحامية فى مدينة واحدة، هى .. نيويورك.

معاهدة الصلح

بموجب معاهدة السلم النهائية فى باريس فى ٣ سبتمبر سنة ١٧٨٣ بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث اعترفت بريطانيا باستقلال الولايات المتحدة، ولقد قدمت بريطانيا العظمى نصوصاً سخية فى المعاهدة التى أنهت الحرب، فى سنة ١٧٨٣. ولو شاعت حكومتها، لساقت مساومة عسيرة بشأن الحدود. فإن الأسطول البريطانى بقيادة "رودنى" كان قد أحرز لتوه نصراً حاسماً على الأسطول الفرنسى فى جزر الهند الغربية، كما عز إجلاء الجنود البريطانيين عن نيويورك. ومن الصحيح أن حملة البنادق الأمريكين، بقيادة جورج روجرز كلارك، كانوا قد نفذوا على الإقليم الوعر، شمالى نهر أوهايو، واستولوا على المراكز البريطانية فيما أصبح (إنديانا)، والينوى)، (ومتشيجان)، إلا أن شطراً كبيراً من هذا الإقليم استرده البريطانيون قبل انتهاء الحرب. ولقد كان من الممكن للوزير البريطانى "سيلبيرن"، الذى تولى مفاوضة المندوبين الأمريكين المفوضين "بنجامين فرانكلين" و"جون آدمز" و"جون جاي" أن يحاول تضيق رقعة أمريكا الجديدة ولكنه بدلاً مكن ذلك، نزل للجمهورية الجديدة عن كل الأراضى الواقعة بين جبال اللىغنى ونهر المسيسى، مع جعل الحدود الشمالية حيث هى الآن تقريباً، بينما أسلم فلوريدا لإسبانيا، ومنح الأمريكين حقوقاً واسعة لصيد الأسماك فى مياه الساحل الكندى.

وأثر السخاء نتائج ثمينة، فلو أن البريطانيين حاولوا أن يستبقوا شطراً كبيراً من الشمال الغربى، لكان النزاع بينهم وبين الولايات المتحدة

(وهو ما لم يكن مفقوداً على أية حال) خليفاً بأن يكون دائماً وخطيراً. ولقد كان التوسع الطبيعي للجمهورية في اتجاه الغرب، مما اضطر الفرنسيين في النهاية إلى النزول عن (لويزيانا)، والمكسيكيين: إلى النزول عن المنطقة الواقعة شمال (بيوجراند). على أنه لم يسبب كثير قلق للإمبراطورية البريطانية، لاسيما بعد سنة ١٨١٥، والواقع أن كندا والولايات المتحدة امتدتا حتى المحيط الهادى جنبا إلى جنب، وهما اليوم تملكان الشطر الأكبر من القارة كصديقتين حميمتين وحليفتين.

نمو الديمقراطية

حققت أمريكا ثورة لن تنسى، في العلاقات الخارجية. كما طرأ تغير مهم على الشؤون الداخلية. فإن التغير الشامل الذى جلبته تلك السنين على المجتمع الأمريكى كان يعادل في أهميته قطع الارتباط ببريطانيا.

كان من الطبيعي أن يعنى الانفصال عن بريطانيا كسباً فورياً مباشراً في مجال الديمقراطية السياسية، فأصبح الحكام ينتخبون بوساطة الشعب، ولا يعينون من قبل التاج. وأصبحت المجالس العليا في الهيئات التشريعية تؤلف بالانتخاب بدلاً من التعيين، والقوانين التى يطالب بها الشعب بمنجاة من النقض "الفيتو". ولا تقل الإصلاحات الداخلية عدالة. ففى بنسلفانيا، قامت مطالبة هائلة، فى ١٧٧٥. ١٧٧٦، بخوتين ديمقراطيتين، أولاهما منع المقاطعات الغربية، التى طال عبها، تمثيلاً في الهيئة النيابية يتناسب مع عدد سكانها، والآخر هو إلغاء شرطى المؤهلات القائمة على الثروة وعلى الجنسية الأصلية، التى كانت تقصر حق الانتخاب على طبقة أثيرة صغيرة العدد. وقد فاز الشعب بالمطلبين فوزاً حاسماً. فأجازت الهيئة التشريعية، فى مارس سنة ١٧٧٦، زيادة سبعة عشر عضواً إلى أعضائها، بينما وسع

نطاق الحقوق الانتخابية ليسمح لأى دافع ضرائب من المذكور بأن يدل بصوته. ولا تزال القطاعات القديمة الاستيطان تحظى بتفوق غير عادل فى الهيئة التشريعية فى بعض الولايات، مثل فيرجينيا، فى حين ظلت المؤهلات المتعلقة بالثروة مطلوبة لدى الناخب، فى بعض ولايات أخرى. أما فى بنسلفانيا، وديلاوير، وكارولينا الشمالية، وجورجيا، وفيرمونت، فأطلق حق الانتخاب من كل القيود، حتى قال أحد المحافظين المتكبرين أن أى دافع ضرائب "من وحوش الغابة" قد يحظى بحق الانتخاب.

كذلك أدى تشتت أنصار الملك مساهمة عظيمة للديمقراطية، فإن كثيرين من المحافظين وأنصار بريطانيا من أصحاب الأراضى أبدوا كراهية لأولئك الذين وصفتهم دوروثى هتشينسون بأنهم "الرعاع القذرون". وبدافع من الوفاء للنظام القديم، هجروا البلاد وهم يفيضون بخليط عاطفى من الاستهجان والأسف. فعند جلاء "هاو" عن بوسطن، أبحر معه حوالى ألف من أنصار بريطانيا، وسرعان ما لحق بهم ألف آخرون، وكان شعارهم: "إما الجحيم، أو السفينة، أو هالفاكس". وكان كفاءة أصحاب الثروات تقريباً، فى إقليم نيويورك، من الموالين لبريطانيا. وعند جلاء البريطانيين عن تشارلستون، انطلقت فى الخليج مائة سفينة اتخذت شكل هلال كبير، حاملة أنصار بريطانيا الراحلين. وكان منظراً رائعاً ومحرزاً. واستقبل شمال كنسدا والأقاليم المطلة على البحر أكثر من ستين ألفاً من اللاجئين، كما استقبلت جزر الهند الغربية آلاف أخرى، وتلقت إنجلترا حشداً غير محتفى به، حتى لقد كتب أحدهم "لن تكون هناك قرية فى إنجلترا تقريباً، دون ما شئ من تراب أمريكى، عندما نرقد جميعاً رقدتنا الأخيرة". وفى أعقاب رحيل هؤلاء أصبح البسطاء من المزارعين الكادحين، وأصحاب الحوانيت، وأصحاب الحرف أحراراً فى صنع حضارة وفق هواهم. ومن ذلك الحين

هبطت أهمية المكانة، والفراغ، والثقافة وازدادت قيمة الطاقة العاملة والاعتداد الفج بالنفس. وأصبح التاجر الطموح والمضارب الجشع أكثر بروزاً في المجتمع الأمريكي. أصبح كل امرئ متساوياً مع سواه، وكل امرئ في عجلة من أمره، ولم يعد من هم لكل امرئ تقريباً سوى "الدولار".

كذلك توفر دافع قوى نحو الديمقراطية، بفضل الحملة الناجحة على الدعائم الثلاث للامتيازات: القضاء على قصر الوراثة على الابن الأكبر، ووقف الثروة على شخص واحد وسلالته، وتفتيت ضياع أنصار بريطانيا الكبيرة، والإطاحة بالسلطان الرسمي للكنيسة الانجليكانية أينما وجدت. وكانت فيرجينيا هي المستعمرة التي توطدت فيها وراثة الابن الأكبر، ووقف الثروة على شخص واحد وسلالته أكثر من توطدها في أية مستعمرة أخرى. وكانت نتيجتها صون ضياع العائلات الكبيرة من أى مساس. وبهذا اتيح للإقليم، كما قال جيفرس في كتابه "ملاحظات عن فيرجينيا" كتلة من العائلات الاستقرائية الكبرى، التي "اتخذت شكل نظام سلطان أبوي، وامتازت بأبهة مؤسساتها وفخامتها". فكان أصحاب القصور الإقطاعية "ويستوفر"، و"سيرلي"، و"تكهاو" يشرفون على أملاك لا تتاح إلا لأمرء. ولقد شن توماس جيفرسن الحملة على وقف الثروة على شخص واحد وسلالته في الهيئة التشريعية لفيرجينيا، واستطاع أن يمحوه في أول هجوم تقريباً في سنة ١٧٧٦. فتعرضت كل الضياع بعد ذلك للبيع دون ما قيود. كذلك نجح جيفرسن في سنة ١٧٨٥، في إلغاء قصر الوراثة على البن الأكبر. ولقد اقترح البعض وجوب منح الابن الأكبر نصيباً مضاعفاً على الأقل، فرد جيفرسن قائلاً: "كلا، اللهم إلا إذا كان يأكل قدراً مضاعفاً من الغذاء، ويقوم بنصيب مضاعف من العمل". وعندما قدر للرحالة الفرنسي بريسو دووارفيل أن يزور فيرجينيا بعد ذلك بقليل، استطاع أن يكتب: "لقد بدأ

التمييز بين الطبقات يتلاشى". فأخذت الضياع الكبرى تقسم بين الأبناء بسرعة، أو تباع أجزاء للوافدين، بينما أخذ الأبناء يتقاضون الأقمشة وينزحون إلى الغرب. وسرعان ما حذت ولايات جنوبية أخرى. جورجيا، وكارولينا الجنوبية. وميريلاند - جذور فيرجينيا.

كذلك مهدت مصادرة لمساحات الشاسعة من الأرض التى كان يستأثر بها الملاك والأغنياء من الموالين لبريطانيا، لقيام نظام ديمقراطى قوامه صغار الملاك. وكانت اكبر أسرتين رئيسيتين من ملاك الأراضى هما أسرة "بن" فى بنسلفانيا، وأسرة اللورد يتميور فى (ميريلاند). ولقد منحنت بنسلفانيا آل "بن" ١٣٠,٠٠٠ جنيه تقديراً لذكرى ممستها، أما هارفورد، فلم يتلق من ميريلاند سوى ١٠,٠٠٠ جنيه. ولقد صادرت فيرجينيا عدداً من الضياع، لاسيما ضيعة صديق وشنطون القريب إلى قلبه "لورد فاكس" السادس. واستولت كارولينا الشمالية على ممتلكات آل "جرانفيل" ومساحتها ملايين من الذونمات. وأخذت نيويورك كافة أراضى التاج، وفوقها ضياع نفر معين من أنصار بريطانيا، منها أراضى "فيلبس" وكانت حوالى ثلاثمائة ميل مربع. ولقد بيعت ضيعة "دولانسى" فى "ورشيستر" وأراضى روجر موريس فى مقاطعة بوتنام إلى أكثر من خمسمائة مالك. أما ضيعة سير "جون جونسن" التى صودرت فى شمال نيويورك، فأوت آخر الأمر عشرة آلاف من المزارعين واستولت مساتشوسيتس على عدد من الملكيات بينها أراضى فى "مين" لسير ويليم بيبيريل، وهو نبيل كن يستطيع أن يمضى راكباً ثلاثين ميلاً، فى خذ واحد، فى أراضيه. وفى كافة الأصقاع من نيوهامبشاير حيث فقد سير جون ويتويرث إقطاعيته. إلى جورجيا، حيث منى سير جيمس راين بالمصير ذاته، انتقل صغار الزراعيين مغتبطين إلى أرض خصبة ما كانت من قبل لتقبلهم إلا كمستأجرين.

ومع أرستقراطية ملاك الأرض وكبار الموظفين، هو أرستقراطية رجال الدين التي كانت مرتبطة بالعهد البريطاني، ولقد ظلت الامتيازات الخاصة للكنيسة الأبرشية في نيوانجلاند إذ لم تكن لها علاقة بالتاج. بل إن مسانثوسيتس دعمت هذه الامتيازات، ولكن امتيازات الكنيسة الإنجليكانية في الجنوب انهارت.

ولقد هدمت الثورة الكنيسة الرسمية في كارولينا الشمالية، فلم تبقى منبراً من منابرها مشغولاً. كما أنها أتاحت، في ولايات أخرى، للمتطرفين السياسيين وللطوائف المتذمرة. كالمعمدانيين والمشيخيين - فرصة ذهبية. واتخذت كارولينا الشمالية، في سنة ١٧٧٦، دستوراً كفّل حرية الدين وحرّم أى كنيسة رسمية، وأقامت كارولينا الجنوبية على خطوة ذاتها في دستورها، سنة ١٧٧٨. وكذلك فعلت جورجيا في دستورها، سنة ١٧٧٧. ولكن أعنف النضال دار في فيرجينيا، إذ كانت الكنيسة الرسمية فيها وطيدة الأركان، نظراً لأن معظم العائلات الأرستقراطية كانت من الإنجليكانيين. حتى إن ثائراً سياسياً مثل "باتريك هنري" كان يعتقد أن معونة الدولة للدين أمر لا غنى عنه بالنسبة للقوى والأخلاق الحميدة. بيد أن الطوائف المتذمرة وجدت قيادة في شخصين عظيمين من المحررين "الليبراليين". ترعرعا في أحضان كنيسة إنجلترا، هما توماس جيفرسن، وجيمس ماديسون.

وكان من السهل على هذين الزعيمين أن يتغلبا على القبة الأولى، بالتوصل إلى كفالة التسامح الديني. فكتب ماديسون في "إعلان الحقوق"، في سنة ١٧٧٦، هذا المبدأ البسيط: "لكل الناس، على قدم المساواة، حق حرية ممارسة الدين". ولكن الكنيسة الرسمية ظلت قائمة، واحتاج الأمر إلى معركة مداها عشر سنوات للإطاحة بها. وقد وصف جيفرسن الصراع بأنه

"أقصى نضال قدر لى أن اشترك فيه". ولقد وفق ابتداء من سنة ١٧٧٦، مت
أصدقائه إلى إيقاف الضرائب الكنسية عاماً بعد عام، ثم ألغوا فى سنة
١٧٧٩، تنادى بوجوب الاحتفاظ بمسألة فرض ضريبة عامة لجميع الكنائس،
احتشد فريق قوى النفوذ لمساندة هذه المطالبة بضريبة دينية عامة. وكان
المشروع فى جوهره كفيلاً بأن يجعل المذهب المسيحية رسمية. كديانات
للدولة على قدم المساواة، وأن يعولها من الخزانة العامة. وكان أقوى الدعاة
إليه هو "باتريك هنرى" الخطيب المثير.

وحلت الأمة فى ١٧٨٤-١٧٨٦، فإن "هنرى" بمقدرته الجدلية التى
لا تقاوم، أجاز فى مجلس مندوبى المدن قراراً يقول: 'ينبغى على أهل هذه
الدولة أن يدفعوا ضريبة معتدلة، أو اكتتاباً لمساندة الدين المسيحى، أو إحدى
الكنائس أو المذاهب المسيحية، أو أية طائفة من المسيحيين. على أن
المعارضة حشدت كل قواها، عندما بدأ ثمة مجهود لتنفيذ هذا القول بوساطة
مشروع بقانون. ودار نقاش هائل بين هنرى وماديسون، أحرز الأخير فيه
انتصاراً كبيراً، فأرجى مشروع لقانون، وأتاح هذا لزعماء الأحرار شئ
حملة من أجل التعليم. وفى سنة ١٧٨٦ دفن هذا المشروع نهائياً. وأجيز فى
الوقت ذاته، مشروع القانون الشهير الذى طرحه جيفرسن خاصاً بالحرية
الدينية. وهو مشروع يبين أنه ليس للحكومة أن تتدخل فى شؤون الكنيسة أو
المسائل الخاصة بالإيمان، أو أن تفرض ما يعوق الرأى الدينى. ولقد اصبح
هذا التشريع الحاسم حجر الزاوية للحرية الدينية، لا فى فيرجينيا وحدها، بل
فى كثير من الولايات الجديدة فى الغرب كذلك.

وما أكثر ما ينبغى أن يقال عن الإجراءات التى اتخذت فى عديد من
الولايات لتدعيم أسس التعليم أيضاً. فلقد تمكن الأمريكيون خلال سنوات

الحرب والقلق من إنشاء ما لا يقل عن سبع كليات جديدة منها ديكنسون وفرانكلين فى بنسلفانيا، وهامبدن سيدنى ووشنطون فى فيرجينيا، وترانسيلفانيا فى كنتكى النائية. فى حين أرسى ثلاث ولايات أسس جامعات مملوكة للدولة. بيد أن النزاع كان ذا أثر مؤسف على المدارس الخاصة والكليات فى الوقت ذاته.

فاغلقت كلية - بيل) إلى حين، وكذلك كلية الملك التى أصبحت تسمى كولمبيا. ولقد كان رئيس كلية "ويليم ومارى" يعلم مجموعة من الفتية الحفاة، إلى فترة متأخرة وصلت إلى سنة ١٧٩٧، فى حين أن هيئة التدريس فى هارفارد كانت تتألف فى سنة ١٨٠٠ من رئيس الكلية وثلاثة من الأساتذة وأربعة من المدرسين. ولم يظهر فى الفترة ١٧٨٠ - ١٧٨٤ فى الصحيفة الرئيسية فى بوسطن إعلان واحد للمكتبات.

على أن الآثار السعيدة للثورة أنها بعثت مطالبة عامة بالتعليم الشعبى بالمدارس العامة المجانى. فلقد تجلّى على الفور أن الحكم الذاتى يتطلب ناخبين متعلمين. ولقد قال "جورج كلينتن" حاكم نيويورك، فى سنة ١٧٨٢: "أنه لواجب مبرز، على حكومة أية دولة أخرى تفتح فيها أعلى المناصب للمواطنين من كل مستوى، أن تسعى - بإنشاء المدارس وحلقات الدرس إلى نشر درجة المعرفة اللازمة لإنشاء مناصب المسئولية العامة" وكتب جيفرسن "أمل أن يتسنى الانصراف إلى تعليم العامة قبل كل شئ، اقتناعاً بأن بوسعنا أن نركن بأقصى درجات الاطمئنان إلى حسن إدراكهم من أجل صون درجة من الحرية لا بد منها". ولقد عرقل الفقر جهود الولايات فى البداية، ولكن صدور هذا المطلب الجديد فى الوقت المناسب، أدى على تسهيلات للتعليم الأولى أفضل بكثير مما كان موجوداً قبل الحرب. ولقد

كانت مواد "قانون الأرض" الصادر في سنة ١٧٨٥ ذات أهمية بعيدة الأثر بالنسبة للتعليم، إذ سرت ملايين الدونمات من الأراضي العامة منحة للمدارس العامة.

الافتقار إلى حكومة قومية

هكذا كانت الصورة العامة للجمهورية الناشئة، حافلة بالأمل والتقدم في نواح كثيرة. ومع ذل فقد خيمت على الأفق سحابة قاتمة واحدة، إذ أن الولايات الثلاث عشر لم توفق قط على إقامة حكومة "قومية" حقاً. اتخذت في مارس سنة ١٧٨١ بعض مواد معينة لاتحاد "كونفدرالي"، ولكن هذا النظام كان ضعيفاً وغير كاف، إذ كان مجرد "رابطة صداقة". فلم تقم أية هيئة تنفيذية حقيقية، ولم تنشأ أية شبكة محاكم قومية. كان "المؤتمر القاري" المؤلف من مجلس واحد لكل ولاية فيه صوت واحد، أضعف من أن يكون ذا فعالية. فما كان يملك أن يفرض الضرائب، أو يجند القوات، أو يعاقب الذين ينتهكون ما يقر من قوانين، أو يجبر الولايات على احترام المعاهدات التي أبرمتها مع دول أخرى. والأسوأ من كل هذا، أنه لم يملك أن يجمع من المال ما يكفي للقيام بمهام الحكومة أو دفع فوائد القرض الوطني. على أن المبالغة في ضعف المواد وعدم كفايتها أمر سهل. فإذا لم يكن المؤتمر قد حل مشكلة الاتحاد، فإنه قطع شوطاً بطويلاً على طريق الحل، وكان التقسيم الذي وضعه بين السلطات العامة والسلطات المحلية تقسيماً سليماً. كان خطوة مهمة، بل ضروري، على طريق الانتقال من استغلال وسيادة الولايات فرادى، إلى الإتحاد "الفيدرالي" في سنة ١٧٨٩.

وموجز القول أن الثورة منحت الشعب الأمريكي مكاناً مستقلاً في أسرة الأمم ولقد أتاحت له نظاماً اجتماعياً مغيراً، قلّت فيه أهمية الوراثة

والثروة والمكانة، وزادت فيه قيمة الصفة الإنسانية. خفضت فيه مؤقتاً مستويات الثقافة وأداب السلوك، ولكن مستويات المساواة رفعت لمكانة عليّة. أعطته ألف ذكرى لتعميق منحدرات تل (بنكر هيل" المضمخة بالدم. موت منتجمرى تحت أسوار "كوبيك" قول ناثن هيل: "أست أسف إلا على أننى لم أوت سوى حياة واحة أجودها بها فى سبيل بلادى " السفن التى اتخذت شجوناً فى نهر هدمن. مصرع "بنيدىكت أرنولد" وهو يحاول أن يخون بلاده. برد (فالى فورج) الذى ينخر العظام. مقاتلو العصابات بقيادة "ماريون" فى كارولينا الجنوبية، الذين اكتسبوا له لقب "تعلب المستنقاعات" روبرت موريس رجل المال الوطنى وهو يدبر الموال بصبر من أجل القضية الوطنية الكسندر هاميلتون وهو يحتاج الحصن فى يوركتاون. الأسطول البريطانى يبحر معادراً خليج نيويورك، عند جلالته العظيم.

على أنه ظل لازماً على الشعب الأمريكى أن يبين أنه أوتى عبقرية حكم نفسه وجعل جمهوريته دولة ناجحة. كان عليهم بعد أن يثبتوا أن بوسعهم أن يحلوا مشكلة التنظيم الاستعمارى. فإنهم لم يكونوا قد اثبتوا ذلك بعد إذ بدا أن "رابطة صداقتهم" كانت تتحول إلى رابطة خلاف وشقاق. وكان مؤتمرهم "الكونجرس" يهوى إلى انعدام تام للاحترام. فقد أخذت المنازعات بين الولايات تستقل بدرجة خطيرة قطعاً. ولم تعان جماعة من فوضى هذه الأحوال أكثر مما عانى الجيش، الذى لم يستطع الحصول على ما كان يحتاج من طعام وكساء ورواتب. وكثيراً ما كان ضباطه يسربون نخب الأمل فى "طوق البرميل". فما لم يتوفر الطوق، كان من المحتمل أن ينهار البرميل إلى كومة من الألواح الخشبية.

وضع الدستور

هناك اتفاق عام على أن الولايات المتحدة أوتيت دستوراً من أوضح الدساتير التي أعدت في يوم من الأيام وأكثرها فعالية . دستوراً على غير غرار دستور بريطانيا، فهو مكتوب ولكنه اتسع بمرونة بأوسع الأمة. "ولقد قال فيه غلادستون" إذا كان الدستور البريطاني هو أبرع كيان قدر له أن يمضى قدماً من التاريخ النقيدي، فإن الدستور الأمريكي هو أروع عمل انطلق في وقت معين من عقل الإنسان وعزمه على غايته". ولقد كان - في الواقع - نتاجاً قديماً إلى حد كبيرى كذلك. بيد أنه تشكل في جمعية من أعجب الجمعيات التأسيسية في العصور الحديثة.

ولعله كان من يمن الطالع أن مواد الاتحاد "الكونفيدرالى"، الذى انتهجته الولايات قرابة نهاية الثورة، كانت ناقصة على حد كبير. فلو انها نصت على إطار للحكم أفضل، لكان من المحتمل أن يقتنع الأمريكيون برقتها لإصلاح عيوبها ولكان من المحتمل أن تشقى البلاد عشرات كثيرة من السنين بدستور ضعيف ولكنها نبذت جانباً، إذا تداعت تداعياً كاملاً تقريباً. ولأن انهيارها انبعث عن ضعفها، وضع الدستور الجديد قوياً بدرجة غير عادية. كذلك كان من حسن الحظ أن انهيار المواد صادف كساداً تجارياً في سنتى ١٧٨٥ و ١٧٨٦. وما كان لغير أزمة ظاهرة أن يفضى بكثير من الأمريكيين المتشككين إلى قبول حكومة مركزية جديدة قوية.

ذلك أن سنة ١٧٨٦ كانت الذروة العليا للفترة الحركية. فلم تكن البلاد بدون جهاز حكم قومى قوى حقيقى فحس، بل أن الولايات الثلاث عشرة كان قد أصبحت من التنافر والاضطراب بدرجة دعت الناس إلى أن يتحدثوا عن قيام حرب بين بعضها، ففى يسيلفانيا وفيرمونت، كان القوم فى

عراك على خطوط الحدود، بل كانوا يتضاربون من أجلها. ولقد كان من الواجب أن تملك الحكومة القومية السلطة لفرض أية رسوم جمركية تدعو إليها الضرورة لتنظيم التجارة، ولكنها لم تكن كذلك. وكان من الواجب أن تملك هذه الحكومة سلطان فرض الضرائب للأغراض القومية، لكنها لم تكن تملك هذا أيضا وكان من الواجب لها الانفراد بالسيطرة على العلاقات الخارجية، بيد أن عددا من الولايات كانت قد شرعت في مفاوضات مع دول أجنبية. ولقد كان من الواجب أن تملك هذه الأمة الإشراف الأوحده على العلاقات مع الهنود، ولكن عدة ولايات تولت الأمر مع الهنود وفق هواها، وبدأت جورجيا حرباً هندية وأنهتها.

وعندما هددت القلاقل الداخلية سلامة الممتلكات في مساحات كبيرة، اشتد زعر الطبقات الوسطى الرصينة التفكير. فلما استفحل الكساد في ١٧٨٥ - ١٧٨٦، نجمت عنه ضائقة شديدة في المناطق التي كان الناس يعيشون فيها في مستوى قريب من الكفاف. فشحت الأموال على طول الحدود، وثلت الأسواق، وتلفت المحصولات على أرضها لعدم وجود من يجنبها. ولجأ الناس إلى المقايض. وطالبت جماعات المدنيين حكومات الولايات بإصدار نقود ورقية ليتمكنوا من تصريف محاصيلهم وسداد التزاماتهم. كما طالبوا بقرار لإرجاء تحصيل الديون "موراتوريوم"، وبتشريعات تجعل الماشية أو القمح أداة قانونية لسداد الديون. ولد ذكرت مظلمة مدينة غرينويتش، بولاية مساتوشنيس، في يناير ١٧٨٦، أن عمليات البيع القضائي للأراضي نتيجة عدم الوفاء بالديون، كانت تجري يوميا ويثلث القيمة الحقيقية، وأن الماشية كانت تباع بنصف ثمنها، وأن الضرائب خلال السنوات الخمس السابقة قد عادلّت القيمة الإيجارية للمزارع بأكملها. اتخذ التراحم السياسي شكل صراعات بين الطبقات الدائنة والطبقات المدينة.

واستفاحت الكراهية بين الفقراء ومن كانوا فى مسيرة كثير من الولايات. ومن أمثلة ما قيل، هذا القول الذى صدر عن فريق من أهل كارولينا الجنوبية، فى النيل من الحاكم "رثليدج" وغيره من الأرستقراطيين "أثرياء هذه الولاية المتسلطون، وأتباعهم العبيد أكلوا الضفادع وصنائعهم من المستعبدين الراضين بالعبودية من لاقى لعاب الفريقين".

ولقد انصاعت الهيئات التشريعية فى سبع ولايات لضغط المطالبين بالنقود الورقية، فى سنة ١٧٨٦. وأجيزت فى (رود آيلاند) إجراءات لكل امرئ بمقتضاها أن يفى بالتزاماته بعملة القيمة لها فى الواقع. وقد كتب فى هذا أحد مؤلفى الرجز. "يفلسون دانتنيهم بإلحاح أهوج دون توقف، والرحمة من جامعات المدينين" ولما كانت النقود المتردية القيمة أداة وافية لسداد الديون المستحقة لأناس فى ولاية أخرى، فإن مساتشوسيتس وكنيكتيكت أقرتا فى إياء إجراءات انتقامية. على أن القوى المطالبة بنقود ورقية أخفقت فى حمل الهيئتين التشريعتين المسيطرتين على شمال "نيوجايلاند بأسه، ألا وهما هيئتان مساتشوسيتس ونيوها مبشاير. وهنا اندلعت اضطرابات مسلحة. وكان دستور مساتشوسيتس القائم يضع السيطرة على الحكومة فى أيدي العناصر ذات الثروة فى المجتمع. إذ كان قد أقام تحصينات خاصة للدفاع عن الملكيات فيما نص عليه من مؤهلات للناخبين ومؤهلات لشاغلى المناصب. وكانت الهيئة التشريعية المحافظة قد فرضت إذ ذاك ضرائب لدفع ديون الثورة، وهى ديون كان معظمها للمضاربين. وعيئاً التمسست اجتماعات البلدية والاجتماعات العامة التخفيف، فاستمرت عملية البيع القضائى للأراضى المرهونة ونزع الملكية سداداً للضرائب المتأخرة. فلا عجب فى قيام تمرد زراعى. فكان انتفاض المحكمة العامة، فى يوليو سنة ١٧٨٦، ايذاناً بقيام "ثورة" بقيادة أحد من خاضوا معركة "بتكرهيل" وهو "دنبيسل

شايز"، وكان "تمرد شايز" - كما أصبحت تدعى - على غرار الانتفاضات الزراعية الأولى، مثل "تمرد بيكون"، أو حركات الإصلاح فى غرب كارولينا الشمالية قبيل الثورة. فهى لم تكن ثورة ضد الحكومة بقدر ما كانت احتجاجاً عنيفاً ضد أحوال أصبحت لا تطاق.

ونشطت الولاية للعمل بهمة بقيادة الحاكم بودوين، الجنرال لينكولن، وبعض الموسرين الذين كانوا يقرضون مالهم فى الأزمة، فكان من السهل إيقاف زحف "شايز" عندما حاول أن ينهب ترسانة الأسلحة فى سيرينغليد وأن يوزع قواته. بيد أن الصراع الوجيز أزعج الدوائر المحافظة فى كافة أرجاء الأمة أياً إزعاج، فقد لاحظت نذيراً بحركة ثورية نحو اليسار. فكتب الجنرال نوكلس لوشنطون أن لدى نيو إنجلاند اثنى عشر أو خمسة عشر ألفاً من المستعبيين الذين كانوا يعتقدون ما يسمى الآن بأراء شيوعية: "عقيدتهم أن ثورة الولايات المتحدة قد صيغت من أن تصدرها بريطانيا، بفضل الأعمال المشتركة التى قام بها الجميع، ومن ثم فينبغى أن تكون ملكاً مشاعاً للجميع". ولقد أثاروا خوف "كل امرئ ذى مبادئ وثروة فى نيو إنجلاند".

ورأى وشنطون أنه كان على سلطات مسانشوسيتس أن تكون أقصى صرامة، فكتب فى جزع أشد من جزع الجنرال نوكلس: "هناك أمور قابلة للاشتعال فى كل ولاية، قد توقد النار فيها شرارة واحدة". وكانت هذه هى وجهة النظر العامة. وكانت النتيجة المنطقية المستخلصة من هذا أن الحاجة تمس إلى حكومة قومية أشد مكانة لتساعد الولايات على معالجة الشغب. وقد كتب ستيفن هيدجينسن نظامنا الحاضر، وما لم نحرز فى القريب مزيداً من القوة للاتحاد، بأية وسيلة، فإن المتمردين سينهضون ولن يلبثوا أن ينتزعوا

الزمام منا. ولن يكون ثمة مفر من أن ندفع إلى.. تشنجات عنيفة ستؤدى إلى حكومة أو أكثر تقوم على إراقة كثير من الدم".

وكانت المشاحنات بين حكومات الولايات قد أحدثت عناء قاسياً للجماعات التى كان عيشها يتوقف على قدر من التناسق. فكان التجار فى ياس بسبب الافتقار إلى عملة رسمية، إذ كانوا مضطرين إلى التعامل بخليط عجيب من العملات التى سكنتها أكثر من عشر دول، وكثيرة منها متآكلة وناقضة الوزن، ويقطع نقدية مزيفة، وبمجموعة لا يصدقها العقل من النقود الورقية القومية والخاصة بالولايات، اتسمت بهبوط سريع فى قيمتها، فبات من الواضح أنه لن يكفى للموقف سوى نقد قومى مقنن. وأخذ المصدرون كافة يئنون من افتقار الحماية لإقدامهم على محاولة تسويق السلع الأمريكية فى الخارج. كما وجد "الكونجرس" الضعيف أن من المستحيل إعادة إقامة العلاقات التجارية القديمة مع الإمبراطورية البريطانية ومع جزر الهند الغربية بوجه خاص. وكانت إسبانيا قد أغلقت فى تحد مصب نهر المسيسيبي فى وجه التجارة الأمريكية، وكان ثمة خوف عام من أن تستخذى الحكومة منصاعة لهذه الخطوة القاضية على مصالح الغرب الأمريكى. وما كانت من وسيلة تكفل للتجار الاطمئنان على تحصيل ما لهم من نقود، حتى فى داخل البلاد. فكان النيويوركى الذى يقاضى مديناً فى بنسلفانيا تحت رحمة محاكم بنسلفانيا ومحلفيها الذين كانوا ينازرون لمواطنيهم بطبيعة الأمر. وباتت طبقة أصحاب المصانع الأمريكيين، الذين كانوا فى نمو سريع، تحت رحمة منافسة من أوروبا تتحرر الأسعار نحراً.

غير أن أسوأ الشرور انبعث من المعوقات المتعمدة التى أقيمت ضد التبادل التجارى بين الولايات وعمد من الولايات إلى فرض رسوم جمركية

على كافة الواردات، فى تلفها على الحيلولة دون إغراق البلاد بالسلع الأوروبية وعلى اكتساب إيرادات. وبدت ثلاث خطوات رئيسية فى هذه العملية. فى أثناء الحرب، كانت فيرجينيا وحدها هى التى فرضت رسوماً على مجموعة كبيرة من السلع، إذ كانت لها تجارة كبيرة من جراء تصديرها التبغ واستيرادها مختلف السلع، ومن ثم كانت تملك أن تفعل ذلك. ثم فرضت جميع الولايات، ما عدا نيوجيرسى، فى الثلاث سنوات الأولى بعد الصلح، رسوماً على الواردات، ولكن اكتساباً للدخل فقط، وليس للحماية وأخيراً، لم تحن سنة ١٧٨٥ حتى كانت نيوانجلاند ومعظم ولايات الوسط قد أنشأت صناعات محلية تبشر بالنجاح، فعانت من المنافسة الأوروبية. ومن ثم فإنها فرضت رسوماً جمركية للحماية.

وسرعان ما دب فى الموقف عنصر بين الولايات من التعامل بالمثل. فإن الولايات الجنوبية وبعض الولايات الشمالية الصغيرة لم تؤت سوى مصانع قليلة، فكانت بحاجة إلى السلع المستوردة لذلك أنشأت ديلوير ونيوجيرسى موانئ حرة للبضائع الأوروبية. كذلك وضعت قيود على تنقلات السفن، فلم يكن بوسع أبناء نيوجيرسى مثلاً أن يجتازوا نهر هدسن لبيع الخضر فى نيويورك دون أن يدفعوا أجوراً باهظة. وأخذت ضراوة المشاعر بين الولايات تستفحل بطبيعة الأمر. فكان أبناء كارولينا الشمالية - فى غمرة التمهيد بفيرجينيا وكارولينا الجنوبية - يشبهون ولا يتهم بقنينة كبيرة مخروقة الطرفين. وقال أوليفر إليسويرث أن ولايته الصغيرة "كنيكتيكت" كانت مثل "إيساخار" فى الماضى، بغلا قوياً يزحف مثقلاً بحملين على الجانبين.

كانت مجموعة واسعة التباين من جماعات الدائنين، بجانب التجار وأصحاب المصانع، ينعون على البلاد الافتقار إلى أية سلطة قومية تستطيع

أن تضع قيوداً فعالة تكبح اتجاهات الهيئات التشريعية المتطرفة نحو " المساواة ". وكان بين أفرادها مقرضو المال، وواضعوا اليد على رهونات ضابقتهم قوانين " وقف البيع " التى فرضتها تلك الولايات، وبعمليات الإصدار الجزافى للنفود غير ذات القيمة. وكان بينهم أمريكيون ممن لديهم صكوك بديون كانت لبريطانيين وآلت إليهم، إذ أن الجماعات المتطرفة المسيطرة على بعض الهيئات التشريعية والمحاكم كانت قد قضت بأن تكون السديون المستحقة لبريطانيين قابلة للاقتضاء. وكان بينهم كثير من الضباط والجنود الذين تسلموا صكوكا لتملك أراض كجزء من رواتبهم عن الخدمات الثورية. وكان بينهم المضاربون على الأراضى، الذين كانوا قد ابتاعوا مساحات كبيرة، سواء من أراضى الجنود أو من الأراضى المصادرة، بأسعار زهيدة، وكانوا تواقين إعادة بيعها. كان مالكو الأراضى هؤلاء يبتغون حكومة قومية لها من القوة ما يحمى الحدود من الهنود، ويكفل النظام فى المناطق الحديثة الاستيطان، ويحمى حقوق تملكهم. وأخيرا، فإن كتلة ذات وزن من حاملى السندات الاتحادية وسندات قروض الولايات، أخذوا يرقبون فى جزع وأسى الظروف المالية التى دبت فيها الفوضى فى ذلك العهد، والتهرب الشعبى من الضرائب. ففى الأربعة عشر شهرا الأخيرة من عمر مواد الاتحاد الكونفدرالى، بلغت الفائدة على قروض الدولة الداخلية والخارجية قرابة ١٤ مليونا من الدولارات، فى حين أن إيرادات الحكومة القومية كانت ٤٠٠ ألف دولار فقط!.. وقد شرح وشنطون الموقف بإيجاز، حين كتب إلى جيمس وارين فى سنة ١٧٨٥ : " إن عجالات الحكومة قد غاصت فى الوحل".

قانون الشمال الغربى:

قدر لحكومة الاتحاد الكونفدرالى أن تحرز نجاحاً كبيراً واحداً. فعندما ووجهت بمشكلة ما ينبغي أن تفعله بالأراضى غير المستوطنة غربى جبال الليغنى (إذ كانت الولايات قد نزلت واحدة بعد أخرى عن مطالبتها بحقوق تملك هذه الأراضى إلى الحكومة العامة)، ابتكرت خطة حكيمة كان لها أثر كبير فى أن تصبح الولايات المتحدة ما هى عليه. إذ قررت أن تبيح هذه الأراضى للاستيطان المنظم والتقدمى، وأن تشجع السكان على إقامة حكم ذاتى على مراحل منتظمة، ثم أن تنشئ ولايات جديدة، متشابهة مع الولايات الثلاث عشرة الأصلية فى السلطات. وهذا المشروع تضمنه " قانون الشمال الغربى " (سنة ١٧٨٧) الذى شمل المنطقة الواقعة شمال نهر "أوهايو"، ونص على المراحل التى تنتهى بإنشاء ما بين ثلاث وخمس ولايات.

فحرم دخول الرق إلى المنطقة، وعين ثلاث مراحل منتظمة للحكم. فكان للكونجرس أولاً أن يقيم "إقليماً" وأن يعين حاكماً وقضاة لهم أن يسنوا القوانين، على أن يكون للكونجرس حق النقض " الفيتو ". فإذا ما بلغ السكان خمسة آلاف، تكون لهم بعد ذلك هيئة تشريعية من مجلسين ينتخبون بأنفسهم المجلس الأدنى منهما. وأخيراً. إذا ما بلغ السكان ستين ألفاً، يحول الإقليم إلى ولاية كاملة، تتساوى مع الولايات الأصلية فى كل اعتبار. وبهذا حلت الولايات المتحدة "مشكلة المستعمرات" الخاصة بها، وأقامت الأمة نسفاً اتبعتها فى امتدادها إلى المحيط الهادى، وأتاح لها آخر الأمر خمسين ولاية.

بيد أن الاتحاد "الكونفدرالى" كان مخيباً للآمال فى معظم النواحي الأخرى. وقد كتب وشنطون أن الولايات المتحدة لم تكن متحدة إلا بحبل من الرمال، كما صرح مراقب آخر بأن "استيائاتنا أخذت تتفاعل لتصبح حرباً

أهلية". كان عدد ذوى الكفاءة من أعضاء الكونجرس قد تضاعف كل القضاة، وكانت مكانته أدنى مما ينبغي بكثير، مما لم يكن يكمنه من وضع نظام أفضل للحكم. وكان "توماسين" قد اقترح وقت طويل "عقد مؤتمر للقارة، ليصوغ ميثاقاً قارياً". وقد أثار هذا الاقتراح نفر من الزعماء اجتمعوا لبحثوا مسائل تجارية.

الدعوة إلى مؤتمر قومي:

وقصة الخطوات الولية للمؤتمر الدستوري معروفة. فقد كانت ثمة مشكلة تجارية خاصة تلح على الأذهان، بينما كان ذوو الفكر الصائب يزدادون برماً بالضعف القومي، وبمشاكسات الولايات. ذلك أن ميريلاند فرضت السيادة على نهر بوتوماك بأكمله، من حيث يفصلها عن فيرجينيا حتى شاطئه الجنوبي. وخشى أهل فرجينيا أن تعترض ميريلاند حرية ملاحظتهم في هذا النهر المهم. فاجتمع مندبو فيرجينيا وميريلاند في سنة ١٧٨٥ مع جورج واشنطن في "ماونت فيرنون" لبحث الملاحه في نهر بوتوماك وخليج تشيزابيك، وكان ماديسون، الذي حضر الاجتماع، في هم شديد من جراء الفوضى العامة في التجارة، إذ كان يعتقد أنه لابد من مؤتمر أكبر، بعقد بغرض حمل الولايات على أن تكل لوائحها إلى الكونجرس. واجتمع هذا المؤتمر في (أنابوليس) سنة ١٧٨٦، وقد بدا فاشلاً كل الفشل حين لم يحضروه سوى وفود خمس ولايات أخرى.

وشاء الحظ أن يكون أحد المندوبين "ألكسندر هاميلتون" المقدام، الذي انتزع من الهزيمة انتصاراً، إذ حمل الجمع على أن يدعوا الولايات إلى تعيين مفوضين يجتمعون في فيلادلفيا في شهر مايو التالي، لدراسة موقف الولايات المتحدة "وليضعوا من النصوص الجديدة ما سترأى لهم لازماً

لجعل دستور الحكومة الفدرالية كافياً لمتطلبات الاتحاد الضرورية". ولقد استنكر المؤتمر القارى هذه الخطوة الجريئة فى بادئ المر، ولكن اعتراضاته المهتاجة اقتضبت عندما ورد نبأ بأن فيرجينيا انتخبت وشنطون مندوباً. إذ ذاك عاد الكونجرس إلى انتظامه، وحدد يوم الاثنين الثانى من مايو سنة ١٧٨٧، تاريخاً للاجتماع. واختارت الولايات جميعاً، ماعدا (رود آيلاند) الصغيرة الساردة فى عنادها، مندوبيها خلال الخريف والشتاء.

كانت الهيئات التشريعية للولايات هى التى اختارت الوفود. وكانت بعض هذه الهيئات تحت سيطرة الجماعات الزراعية المتطرفة، كما كان الذائدون عن سيادة الولايات فى جميع هذه الهيئات عزيزى الجانب، ومع ذلك فقد طلب معظمها إلى موفديها إنشاء حكومة قومية متينة، وأرسلت إلى فيلادلفيا بمجموعة من الرجال كانوا قوميين فى نظرتهم العامة. وبوجه عام، كان "القوميون" جميعاً- وقد اطلقوا على أنفسهم فيما بعد: الاتحاديين "الفيدراليين" - هم الذين أهمهم أعمق الهم تصدع الاتحاد "الكونفدرالى"، والذين أطلقوا الدعوة الأصلية إلى عقد المؤتمر القومى- كذلك كان القوميون هم الذين امسكوا بزمام المؤتمر، وقد حالفهم الحظ بأن كان وشنطون فى صفهم، وكان وشنطون هو المختار المحتوم من كافة الوفود لرئاسة المؤتمر. وقد أوتوا من حسن الإدراك ما جعلهم يأتون مستعدين بمسودة لدستور جديد، زما مكنهم من جعل هذا المشروع موضوع الدراسة بدلا من المواد القديمة.

وشهدت اوائل شهر مايو المندوبين يسعون إلى فيلادلفيا فرادى وأزواجا. وكان وشنطون دقيقاً فى معده بما طبع عليه، فوصل فى الثالث عشر من الشهر، متشحاً بالمخمل الأسود، متقلدا سيفاً لمجرد أبهة المنظر، فأصبح على الفور مقعد الانتباه. وأقام بنجامين فرانكلين فى السادس عشر

مأدبة عشاء للوفود التى كانت موجودة بالمدينة إذ ذاك، قدر لها أن تعلق بالأذهان طويلاً، ففض لهم قنينة كبيرة من الشراب كان أحد أصدقائه قد أرسلها له، وقدم إليهم وافرأ من نبيذ "ماديرا" المعتق ولاشك. وكان بين ضيوفه "جيمس ماديسون" مندوب فيرجينيا، وكان ضئيلاً فى الجسم ولكنه عملاق فى قدراته على التحليل السياسى. وهو - كخريج فى جامعة "برينستون"، ومحام من أصحاب المزارع، يقضى الكثير من وقته فى السدب الرفيع - كان ثانى اعظم أعضاء المؤتمر علماً بعد فرانكلين، وقدر له أن يثبت أنه كان أكثر المندوبين دأباً، وأعظمهم عقلية بناءة. كذلك كان بين الضيوف جورج وايت، البالغ من العمر خمسا وستين سنة، والسذى علم جيفرسن وماديسون، وجون مارشال، وغيرهم من المحتمين اللامعين فى فيرجينيا القانون. ثم كان هناك حاكم فيرجينيا "إدموند راندولف"، الذى كان يمتلك حوالى سبعة آلاف دونم ومائتى عبد. وكان بين مندوبى بنسلفانيا "روبرت موريس"، رجل المال الجليل الذى نذر من المال ما مكن جيوش وشنطون من البقاء فى الميدان خلال أهلك أيام الثورة. وفى البيت الأنيق، بيت موريس، أقام وشنطون أثناء الاجتماعات. كما كان هناك جوفرنير موريس، الذى ولد فى أسرة غنية فى نيويورك وأصبح فى طليعة المحامين والمضاربين على الأرض فى فيلادلفيا. وحضر كذلك "جارييد إنغرسول" الذى درس فى "ميدل تمبل" وارتقى ليصبح من أحسن المحامين فى بنسلفانيا، و"جيمس ويلسون"، وكان رجلاً متزمتاً فى صراحته، ولد وتعلم فى اسكتلندا، وأصبح أضلع القانونيين وأوسعهم إطلاعاً فى أمريكا. وكان من العسير أن تجمع مواهب وشخصيات تفوق هؤلاء حول مائدة عشاء، فى أى مكان فى العالم، فى سنة ١٧٨٧. بل المحقق أنه ما كان لأية مجموعة فى العالم القديم أن تزهر بشخصيات باهرة تفوق وشنطون الجاد، الجليل، وفرانكلين الحكيم

والطيب في بشاشة ولطف، والذي كان يبدو كأنه " يفيض تحرراً وسعادة منطلقين " ، كما كتب أحد المعاصرين.

ومن الجدير بالملاحظة أن بعضاً ممن كانوا أكثر نشاطاً في إطلاق الثورة والقتال من أجلها، لم يشتركوا في المؤتمر. فقد كان جيفرسن في فرنسا، ورفض باتريك هنري الاختبار، وكان جون آدامز وزيراً مفوضاً في إنجلترا، كما أن الاختبار لم يقع على الخطباء الثائرين الثلاثة: تومبين، وسام آدامز، وكريستوفر جادسدن. وموجز القول أن المنظرين لم يكونوا ممثلين تمثيلاً كافياً. ولقد وجه بعض المؤرخين كثيراً من الاهتمام إلى أن النسبة الكبرى من المندوبين كانوا من أصحاب الأراضي، وممتلكي سندات الحكومة القارية أو حكومات الولايات. ولكن الجدير بنا أن نتذكر أن النسبة الكبرى من الأمريكيين كانوا ينتمون إلى العناصر الوسطى المالكة لثروات. فقد كان في أمريكا- كما ذكر بنجامين فرانكلين- نفر قليل من فاحشي الغنى، ونفر قليل من الفقراء المدقعين، في القرن الثامن عشر. ومن الواجب أن نضيف أن المؤتمر "الغدرالي" كان- فيما يحتمل- أكثر اجتماع سياسى ممثلاً لشعبه يمكن العثور عليه في العالم الغربي في ذلك الحين.

هكذا كان المؤتمر خلقاً نادراً، هيئة معقودة العزم بتصميم صادق. وكان عجباً من حيث أنه كان لكل ولاية أن نوفد أى عدد شاعت من المندوبين، إذ أن كل ولاية اختارت المندوبين على حدة. بيد أن معظم الولايات أرسلت وفوداً صغيرة لأسباب دعتها للاقتصاد. فلم يكن مجموع الحضور سوى خمسة وخمسين، ولم يحضر بعضهم إلا لوقت قصير، لذلك فلم يكن الحاضرون في الختام سوى تسعة وثلاثين، ولم ينجح إلى السكوت أثناء المداولات سوى قلة، منها وشنطون طبعاً.

وكان النصف تقريباً من خريجي التعليم العالي، كما كانت أغلبية كبيرة من المحامين، فعبروا عن آرائهم بدقة وإجادة. ولم يحتفظ بقرير مفصل للمداولات، ومما لا شك فيه أن الروايات التي نشرت في يوميات "ماديسون" وغيره حذفت كثيراً من الكلام. بيد أن أحداً لا يملك أن يقرأ هذه الملخصات دون أن يبهر بما لمعظم المتكلمين من قوة إقناع منطقي. ولقد أعانهم في مناقشاتهم قاعدة السرية التي حرص عليها المؤتمر بشدة. إذ أن النشر كان خليفاً بأن يضخم الخلافات، وأن يغري الأعضاء بإلقاء خطب لتردها المحافل والصحف، مما كان يعرضهم لضغوط من ناخبهم. ولقد استحق مواطنوا فيلادلفيا العاقلون الثناء لأنهم رفضوا الاطلاع على عمل المؤتمر. ولقد ذكر فرانكلين لأصدقائه في مآدبته الخرافة القديمة عن أفعى ذات رأسين ماتت جوعاً لأن الرأسين ألبا أن يتقعا على أى جانبي الشجرة تمر الأفعى عنده، وقال إن يوسعه أن يقدم مثالا من مناسبة حديثة في المؤتمر، بيد أن أصدقائه ذكروه بقاعدة السرية فأوقفوه عن الكلام.

اتفق المندوبون ضمناً، في بداية المؤتمر، ألا يتقحوا مواد الاتحاد "الكونفدرالي"، بل يضعوا دستوراً جديداً كل الجدة. وقد تجاوزوا بهذه السلطة التي منحهم إياها قرار المؤتمر القاري، ولكنهم لم يتجاوزوا السلطات التي استخلصها من الهيئات التشريعية للولايات، إذ أن معظم هذه الهيئات خولتهم وضع دستور "كاف لمتطلبات الاتحاد". ولما لم يكن مجرد التعديل للمواد القديمة كفيلاً بتحقيق هذه الغاية، فقد أقدم المندوبون "باعتداد نبيل ببلادهم" - كما كتب ماديسون فيما بعد- على المضي في جرة نحو شكل جديد للحكم. ومن المهم في وصف عمل المؤتمر، إبراز بضعة اعتبارات عامة عظيمة. كان المندوبون يدركون أنه لا بد من إقامة جهاز مترابط، فما كانت أية حكومة بسيطة لتكفي. كان عليهم في البداية أن يوفقوا في رفق تحف به

الهواجس، بين سلطتين مختلفتين: سلطة السيطرة المحلية التى كانت تمارسها فعلا الولايات الثلاث عشرة نصف المستقلة، وسلطة الحكومة المركزية الحديثة الإنشاء. وكانت مهمة لم يتضمن سابقة لها سوى تاريخ الإمبراطورية البريطانية. فقد كان فى الإمبراطورية، كما كانت قائمة قبل سنة ١٧٦٣، نظام "فيدرالى" بالنسبة لكافة النوايا والأغراض.. وتقسيم لاختصاصات الحكم بين السلطات المركزية والمحلية. بيد أ، الاتحادات الأخرى التى أنشئت حتى ذلك الحين، كانت جميعاً - دون ما استثناء - صغيرة المساحة، وكادت أن تكون جميعاً - دون ما استثناء - مفككة للغاية، ونادراً ما رافقها النجاح لأية مدة طويلة. وكان جيمس ماديسون وبضعة نفر آخرين قد قاموا بدراسة واسعة للحكم بوجه عام، والاتحادات فى اليونان، وهيلنسيا، وهولندا بوجه خاص. فى حين كان معظم المندوبين من ذى الاطلاع الواسع فى مجال الفكر السياسى. وكان البدء الذى اتخذه هو أن وظائف الحكومة القومية وسلطاتها يجب أن تحدد بعناية، بينما يكون من المفهوم أن كافة الوظائف والسلطات الأخرى ملكاً للولايات. وكان لا بد من ذكر وإثبات سلطات السيادة القومية - بوصفها سلطات جديدة، وعامة، ولا تقبل التجزئة.

النتائج النهائية للعمل

ومضت عملية إنشاء جهاز قومى قدماً، جنباً إلى جنب مع عملية تسديل السلطات هذه وقد ساند هذا العمل كذلك مبدأ عام. كان من المفهوم أنه لا بد من إقامة ثلاثة فروع منفصلة للحكم كل منها متساو ومتناسق مع الآخرين. الهيئات التشريعية، والتنفيذية والقضائية فتكون متكاملة ومترابطة بدرجة تسمح بانسجام عملها ولكنها - فى الوقت ذاته تكون من قوة التوازن بحيث لا يتسنى لأية مصلحة فردية أن تفرض سيطرتها. كانت هذه الفكرة

عن توازن السلطات فى القرن الثامن من تجربة المستعمرات، وعزز بكتابات "لوك" و "مونتسكيو" التى كان معظم المندوبين على دراية بها. وكان التعريف الأمريكى للحكومة الجائزة، أنها الحكومة التى يستولى فيها عنصر واحد بمفرده على دور متسلط. كذلك كان من الطبيعى التسليم بأن الفرع التشريعى يجب أن يتألف من مجلسين، كما كانت الهيئات التشريعية فى المستعمرات وكالبرلمان البريطانى. ولم يكن الإيمان بقيام هيئة تنفيذية واحدة اجتماعيا، ولكن دعاء تعدد الهيئة التنفيذية أفحموا ! ذكروا بالمثل العام الذى ضربته المستعمرات والولايات.

ولقد أدى قرار إقامة هيئة تشريعية من فرعين، غى تسيير تسوية النزاع الأساسى، وأن لم يكن واقعياً، فى المؤتمر بصدد سلطات الولايات الصغيرة والولايات الكبيرة، فلقد أكدت الولايات الصغيرة أن من حقها أن تتساوى مساواة تامة مع شقيقاتها الكبرى. كما كانت الحال فى الاتحاد "الكونفدرالى"، وأن كنيكتيكت الصغيرة يجب ألا تداس تحت أقدام نيويورك الكبيرة، ولا ميليلاند الصغيرة تحت أقدام فيرجينيا الكبيرة. أما الولايات الواسعة، فقد أكدت أن السلطان يجب أن يتناسب مع الحجم، السكان، والثورة ويفضل التوفيق الذى انتهج فى النهاية منحت الولايات الصغيرة حق المساواة فى التمثيل فى مجلس الشيوخ مع الولايات الكبيرة أما مجلس النواب، فوزعت المقاعد على أساس السكان. وعند الانتقال إلى الهيئة التنفيذية، كانت المشكلة الكبرى هى الاستقرار على نهج انتخابى. هل يكون اختيار الرئيس بوساطة الكونجرس؟ إن هذا يميل كثيراً نحو جعله مستنداً إلى الفرع التشريعى، مما يخل بميزان القوة. هل يختار بتصويت شعبى؟ لقد كان شعب الولايات المتحدة، متناثراً فى مساحة هائلة ومطرده الامتداد، وكانت وسائل المواصلات قاصرة. ومن ثم فيسكون من العسير عليهم أن يركزوا

أصواتهم على مشرع واحد أو عدد قليل من المرشحين وسكونك هناك عدد كبير من الاختيارات، فلا يقدر لرجل واحد أن يقترب من إحراز أغلبية الأصوات. لهذا استقر الرأي أخيراً على إقامة " مجمع انتخابي"، يكون فيه لكل ولاية من المندوبين بعدد ما لها من شيوخ ونواب. ولم يطبق هذا النظام في الواقع بالشكل الذي قصد إليه واضعوه، فاتهم أن يـروا مقدماً تطوّر الأحزاب السياسية التي بدأت على الفور. فيما يتعلق بالفرع الثالث، وهو القضاء الفدرالي، فتقرر أن يعين الرئيس القضاة بمشورة مجلس الشيوخ وموافقة، لمدى الحياة إذا أحسنوا التصرف.

إن براعة واضعي الدستور وحكمتهم لتعلوان على إعجابنا. فلقد أقاموا أكثر الحكومات التي ابتكرها الإنسان - حتى الآن - تراكباً وهي كذلك الأبعد توازناً والأكثر حظاً من الحماية. فكان كل من الفروع الثلاثة مستقلاً عن الآخرين ومتساوياً معهم، ومع ذلك فقد كان كل منهما تحت إشراف الآخرين ورقابتهما. فما كان للتشريعات التي يقرها الكونجرس أن تغدو قوانين حتى يصدق عليها الرئيس، وكان على الرئيس بدوره أن يعرض تعييناته للمناصب وارتباطاته وكافة معاهداته على مجلس الشيوخ، كما كان من الممكن اتهامه ومحاسبته وإبعاده عن منصبه بواسطة الكونجرس. وكان للهيئة القضائية أن تنظر كل القضايا التي تثار تحت القوانين والدستور، ومن قم فقد كان لها أن تفسر القانون الأساسي والقانون التشريعي.

بيد أن القضاة كان يعينون من قبل الرئيس ويعزز مجلس الشيوخ تعيينهم في حين كان من الممكن للكونجرس أن يوجه السهم الاتهام لهم الآخرين. ولما كان الشيوخ ينتخبون بمعرفة الهيئات التشريعية للولايات لمدة ست سنوات، وكان الرئيس يختار بمعرفة مجمع انتخابي، وكان القضاة

يعينون، فلم يكن أى جزء من جهاز الحكم مريضاً لضغط من الجمهور اللهم إلا المجلس الأدنى فى الكونجرس. يضاف إلى هذا أن موظفى الحكومة كانوا يختارون لمدد واسعة التباين، تتراوح بين مدى الحياة وعامين، فلم يكن من سبيل الموظفين تغييراً كاملاً إلا بثورة.

ولقد أعلن بعض الدارسين للمؤتمر، وقد تناولوه على أنه هيئة اقتصادية وليست سياسية، أن النتائج الرئيسية له كانت فى صالح ملاك الثورات، و"طبقة" التجار وأصحاب القروض. ولكن علينا أن نتذكره مرة أخرى أن أمريكا كانت، فى سنة ١٧٨٧، بلاداً يكاد الجميع فيها من مزارعين، وأصحاب مزارع، وأصحاب حوانيت ومهنيين - أن يكونوا فى ميسرة، فكانت الفواصل الطبقيّة فيها قليلة وباهتة. كما أن الأمن والاستقرار كانا لنفع كل امرئ، إذ كانت الجميع يصبوت على نقد نائب، وتجارة منشطة، وحماية الأصقاع الغربية، وتطبيق حازم للعدالة، وتطبيق كفى لكل شأن من شئون الحكم اليومية. أما فيما يتعلق بأن الدستور وثيقة "طبقية" فيكفى أن نلاحظ أن نصوصه لم تتضمن أية مؤهلات من ثروة أو دين للظفر بحق الانتخاب أو للترشح لأى منصب اتحادى ولقد كان من الممكن أن تكون القرارات التى كفل بها المؤتمر للحكومة الاتحادية أن تكون من القوة بحيث تصون النظام وتحمى الروة. كان من الممكن لهذه القرارات أن تكون متفجرة بدرجة خطيرة، فى أية ظروف أخرى بيد أن معظمها اتخذ بعد مناقشة موجزة وهادئة. فمنحت الحكومة الاتحادية السلطة الكامل دون ما قيود، لفرض الضرائب مما كفل لها الوسائل لدفع الديون التى تجاوزت مواعيد استحقاقها بأجل طويل، ولتسترد قروضها، لفرض الرسوم والضرائب المباشرة والاستقطاعات الرسمية، وأن تقر قوانين رسمية للإفلاس. ولقد منحت سلطة سك النقود وتحديد الأوزان والمقاييس ومنح رخص الاختراع

وحقوق النشر، وإقامة مكاتب البريد، وطرق البريد. ولقد حولت سلطة تكوين جيش وأسطول والاحتفاظ بهما. وكان لها أن تنظم التجارة بين الولايات. ولقد عهد إليها بتولى العلاقات الهندية بأسرها والعلاقات الخارجية، والحرب وكان لها أن تتدخل لإقرار النظام إذا اندلعت "أعمال العنف المحلية" فى أية ولاية، وطلبت الهيئة التشريعية أو الحاكم المساعدة وكان لها إصدار قوانين لمنح الأجانب الجنسية. ونظراً لسيطرتها على الأراضى العامة، فقد كان بوسعها ضم ولايات جديدة على قدم المساواة مع القديمة. وكان لها أن تتخذ عاصمة خاصة بها فى بقعة لا تتجاوز عشرة أميال مربعة. وقصارى القول أن الحكومة القومية كانت عزيزة السلطان من البداية، وقدر لها أن تزداد قوة بفضل تأويلات المحكمة العليا للدستور. وكانت هذه النقود رد فعل طبيعياً عن ضعف الاتحاد "الكونفدرالى".

على أن الولايات ظلت هى الأخرى قوية. فقد احتفظت بكافة سلطات الحكم المحلى، وتولت تنظيم معظم الأمور اليومية التى تهم الشعب. فالمدارس، والمحاكم المحلية، وصون الأمن، وتخطيط المدن الصغيرة والكبيرة، وإجازة شركات المصارف والأوراق المالية، والعناية بالجسور والطرق والقنوات. كل هذه الأمور وكثير غيرها كانت فى أيدي الولايات. وكان للولاية أن تقرر من الذى له حق الانتخاب، وكيف وكان مسئولية - فى المقام الأول - عن حماية الحريات المدنية. ولقد ظل كثير من الناس أمداً طويلاً يرون أنفسهم أبناء جورجيا، أو ينسلفانيا أو فرجينيا قبل أن يشعروا بأنهم أمريكيون. أخيراً واجه المؤتمر أهم المشكلات جميعاً: كيف ينبغى تنفيذ السلطات التى منحت للحكومة القومية الجديدة؟ كانت الحكومة "الكونفدرالية" القديمة تمتلك سلطات كبيرة - وإن لم تكن كافية - على الورق. ولكن سلطاتها عند التطبيق العملى كانت قريبة من لا شئ، لأن الولايات لم تولها أى

اهتمام. فما الذى كان ينفذ الحكومة من أن تصادف عين العقبات والرفرض؟ ولم يقدم معظم المندوبين فى بادئ الأمر سوى رد واحد. استخدام القوة. اقترحت فيرجينيا مع الكونجرس السلطة "لدعوة قوة الاتحاد ضد أى عضو. يخفق فى أداء واجبه وفقاً للمواد التالية". وكان هذا خطأ من الناحية النظرية، لأن القوة أداة للقانون الدولى، وكان من الممكن أن تكون قاضية عند التطبيق، إذ أنها كانت بمثابة حرب أهلية. كان تطبيق القوة خليقاً بأن يحطم الاتحاد سريعاً، وسط الدم المراق والخراب.

مع استمرار المناقشة، تبلور حل جديد، ومثالى فقد تقرر ألا توجه الحكومة نصرها إلى الولايات إطلاقاً، بل يجب أن تتصرف مع الشعب فى داخل الولايات مباشرة، فتضع التشريعات لمصلحة جميع سكان الدولة وفرضها عليهم، متجاهلة حكومات الولايات. وفى هذا كتب ماديسون إلى جيفرسن. "لم يكن من سبيل للأمل فى أن تراعى كافة الأعضاء (الولايات) القانون الاتحادى طواعية. ومن الواضح أنه ما كان من الممكن وضع أى قانون لإلزامها بذلك موضع التطبيق، فإذا تسنى ذلك فإنه كان سينطوى على كوارث للبرئ والمذنب على السواء، وعلى مشهد أقرب شبهاً - بوجه عام. بحرب أهلية منه على قيام حكومة نظامية بمهامها. من هنا اعتنق الحل البديل، الذى يقضى بحكومة تمارس مهامها على الأفراد المؤلفين للولايات، بدلاً من الولايات ذاتها، وبدون تدخلها. وأقر المؤتمر المادة الموجزة التالية، كمبدأ أساسى: هذا الدستور، وقوانين الولايات المتحدة التى ستصدر وفقاً له منذ الآن، وكافة المعاهدات المبرمة أو التى ستبرم بسلطان الولايات المتحدة، ستكون الشريعة العليا للبلاد، وسيكون القضاء فى كل ولاية ملتزمين بها منذ الآن، بالرغم من أى شيء فى دستور أية ولاية أو قوانينها مخالف لها." بموجب هذه المادة، أصبحت قوانين الولايات المتحدة

قابلة للتنفيذ فى محاكمها القومية، وعن طريق قضاء الولايات ومسؤوليها القضائيين. وقد بث هذا النص حيوية فى الدستور ما كان من الممكن أن يكتسبها بدونها، كما أن من المحتمل أنه يقدم خير مثال يصور ما اتسمت به هذا الجهاز (الدستور) - فى مجموعة - من جمع بين الإدراك السليم والإلهام، بين البراعة التطبيقية، والتطلع البعيد النظر.

وفى يوم الاثنين ١٧ سبتمبر، عقد المؤتمر آخر اجتماعاته، بعد أحسن إنتاج صيفى قامت به أية جمعية فى العالم التأمت للسعى إلى غاية صممت عليها. ولم يرفض التوقيع سوى ثلاثة من المندوبين الحاضرين فقط..، أما معظم المندوبين فكانون مغتبطين. وأعلن "فرانكلين" المسن أنه وإن لم يكن يقرر كافة أجزاء الدستور فإنه كان فى دهشة من أن يجده أقرب ما يكون للكمال. ولقد رجا أى رجال لا يرتاحون إلى بعض معاملته أن يرتابوا فى عصمتهم الشخصية من الخطأ قليلاً، فيقبلوا الوثيقة. وأطلق "الكسندر هاميلتون" الشاب المندفع، رجا شبيها بهذا إلى حد ما. فلقد كان يأمل فى حكومة من نوع أكثر مركزية وأكثر ارسقراطية، ثم تساعل ولكن كيف يمكن لأى وطنى صادق أن يتردد بين الفوضى والقلق من ناحية، والنظام والتقدم من ناحية أخرى؟ وأقبل المندوبون الممثلون لأثنى عشرة ولاية على التوقيع. وبدأ الكثيرون مسوقين تحت جلال اللحظة، بينما جلس وشنطون فى استغراق واجم. بيد أن فرانكلين خفف من التوتر بإحدى ملحمة الفكهة، إذ أشار إلى نصف قرص الشمس المرسوم بلون ذهبى لامع على ظهر مقعد وشنطون، وقان إن الفنانين اعتادوا دائماً أن يجدوا عناء، فى التمييز بين شمس مشرقة وشمس غاربة. واستطرد قائلاً كثيراً ما تطلعت مراراً وتكراراً - خلال الاجتماع، وتضارب آمالى ومخارفى بالنسبة لمقرراته - إلى الشمس التى وراء الرئيس، دون أن أملك أن اجزم بما إذا

كانت مشرقة أو أفلة. أما الآن، وأخيراً، فإني سعيد إذ أعلم أنها شمس مشرقة وليست جاتحة للغروب".

بدا لكثير من عامة الناس أن الدستور الجديد مليئاً بالأخطار. ألن تجوز عليهم الحكومة المركزية القوية التي أقامها، وتظلمهم بالضررائب الباهظة، وتجرهم إلى الحروب فى الخارج، ولقد قرر المؤتمر أن يغدو الدستور سارياً بمجرد أن تقره تسع من الولايات الثلاث عشرة. وقبل أن تنتهى سنة ١٧٨٧ كانت ديلاوير، وبنسلفانيا، ونيوجيرسى قد صدقت عليه، ولكن هل تتبعها ست ولايات أخرى؟.. كان واضعو النظام الجديد يشعرون بقلق عظيم. ولقد أدى الصراع من أجل التصديق إلى مولد حزبين: الاتحاديين (الفدراليين)، ومناهضى الاتحاد، ؟ أى الذين كانوا يؤثرون حكومة قوية، والذين كانوا يبتغون مجرد رابطة للولايات. واستمر النضال فى الصحافة، والهيئات التشريعية، والمؤتمرات السياسية فى الولايات. وتدفقت من الجانبين المجادلات الحامية. وكانت أقدرها مفعولاً "البحوث الاتحادية"، التى كتبها ألكسندر هاميلتون، وجيمس ماديسون، وجون جاي دفاعاً عن الدستور، فكانت مجموعة قدر لها أن تصبح من روائع التأليف فى السياسة. وتجلّى أن المعركة أشد أواراً فى ثلاث ولايات، هى مساتشوسيتس ونيويورك وفرجينيا. ففى مساتشوسيتس أدى التأييد القوى من عمال الملاحه فى بوسطن، والمشتغلين بالأعمال المعدنية وغيرهم من الميكانيين، إلى تعزيز المحاميين والتجار وقسط كبير من المزارعين، مما أفضى بالدستور إلى الفوز. وفى نيويورك، حولت بلاغة ألكسندر هاميلتون المجادل الرئيسى فى آخر الأمر، وصدعت قوات العدو، وظفرت بالتصديق بأغلبية كبيرة. أما فى فرجينيا، فإن نفوذ جورج واشنطن (الذى كان قوياً فى كل مكان)، وحجج ماديسون القوية، ظفرت بالفوز. وعندما آن لفرجينيا أن تبّت فى الأمر أخيراً،

كانت تسع ولايات أخرى قد أصدرت موافقتها، ومن ثم بات من المحقق أن تصبح الحكومة نافذة السلطان، بيد أن التأييد الكامل من ولاية وشنطون بدا أمراً لا غنى عنه، وقد استقبل بمظاهر صاحبة للفرح.

ولقد حشدت فيلادلفيا موكباً عظيماً، يوم ٤ يوليو ١٧٨٨، للاحتفال بقبول نظام الحكم الجديد. وأظهرت إحدى مناصب الموكب الرمزية سفينة الكونغرس (تمثيلاً للحكومة الضعيفة بموجب مواد الاتحاد الكونغرس) يقودها "الغباء، وقد امتلأت بالماء وجنحت للغرق. وأظهرت أخرى سفينة "الدستور" المتينة متأهبة لتخوض أعلى البحار. ولقد كانت مستعدة فعلاً، فقد اتخذت التدابير لاختيار الرئيس والكونجرس، ولتحقيق قيام الحكومة الجديدة في ربيع سنة ١٧٨٩. ولم يكن على شفاه الجميع سوى اسم واحد كرئيس للدولة، فاختر وشنطون رئيساً بالإجماع. وهكذا شهدت البلاد، بعد ظلمات الأعوام الأخيرة، الشمس المشرقة التي كان فرانكلين قد حياها في "قاعة الاستقلال". ومن الأحداث البهيجة في مطلع التاريخ الأمريكي، حادث شاعري ومثير للعواطف في آن واحد، تمثل في الرحلة التي قام بها واشنطن من ضيعته الجميلة المطلّة على نهر بوتوماك ليتسلم زمام الحكم في نيويورك. فقد انطلق في أواسط أبريل، والربيع المكتمل يتفتح على تلال فيرجينيا. واتجه شمالاً في طريق كانت شديدة الشبه، في بعض مواقعها، من الطريق التي سلكها في سنة ١٧٨١ ليأسر "كورنواليس". وأخذ الناس يتدفقون في كل محلة وبلدة ومدينة ليحيوه بهتافات جذلة. وقام الفرسان في فيلادلفيا بعرض منظم، وبلغ "ترينتون" بعد ظهر يوم مشمس، في حين أنه قبل اثني عشر عاماً عبر ديلاوير المليء بالتلوج في جنح الظلام، وتحت العاصفة، ليوجه إحدى ضرباته الحربية الشهيرة. وهنا أخذ فريق من العذارى المتشحات بثياب بضاء ينثرن الزهور في طريقه وينشدن إحدى القصائد

العصماء. وعلى ضفاف خليج نيويورك، انتقل إلى سفينة عبور جميلة، تولى أمرها ثلاثة عشر رجلا في بزات بيضاء، حتى اقترب من المدينة، أطلق ثلاثة عشر مدفعا، وهبط ليجد المدينة مليئة بحشود مبتهجة، بينهما كثير من المحاربين في الثورة، وفي ٣٠ أبريل وقف في شرفة القاعة الاتحادية في "دول ستريت"، أمام جمع.

تقييم السلطة في الدستور:

إن واضعى القواعد الدستورية اتفقوا على الجزم بأن الطريقة الوحيدة التى بها تتجو الحكومة من الاضطراب هى تقسيم هيئات التنفيذ وهيئات التشريع، وهيئات القضاء.

والمبدأ الرئيسى الشكلى لأسلوب دستور الولايات المتحدة هو أساس تقسيم السلطة السياسية بين مستويى الحكومة المستوى المركزى ومستوى الولايات (محلى). فإن نصوص الدستور مركزة على مشكلات تخص الحكومة المركزية، حينما يترك المشكلات التى تخص الولايات للحكومة المحلية مباشر عملها.

إذن ما هى السلطة المخولة للحكومة المركزية؟

بيان الهيئات التشريعية ينص بلسان واضح على أن معظمها ينامط على كونجرس فى مسلسل ثمانى عشر فقرة. فنص على مجموعة من سلطات أنبطن إلى الهيئة التنفيذية والقضائية فى الولايات المتحدة. وهذه السلطة هى السلوك العام، وجب تطبيقها فى الحكومة المركزية مثل تحديد الضرائب المركزية، والإشراف على قروض الولايات المتحدة، وتأسيس قوانين المحكمة العليا، وتأسيس القيادة العامة. والأخرى محصورة على

مستوى قومي. وعلى الحكومة المركزية تقع مسؤولية تنفيذ العملة المستعملة، يحرم على الولايات القيام بنفس المسؤولية القيام بنفس المسؤولية وكذلك القيام بالدفاع عن مسؤولية الحكومة المركزية. ويحرم على الولايات صلاحية الحكومة المركزية في القيام بعقد المعاهدات الدولية ويقوى تحريم الولايات بالقيام بعقد المعاهدات أو المعاملات الأجنبية دون تدخل الكونجرس. جميع صلاحيات الحكومة المركزية مقررّة في الدستور وفي الحقيقة أن الدستور نص بوضوح على تحويل مجموعة من الصلاحيات للكونجرس كما حولت كذاك إلى بعض أقسام الحكومة المركزية.

مع هذا فإن الحكومة الفيدرالية محصورة (مقيّدة) لأقصى حدود سلطاتها التشريعية إلى حد إعطاء مهمة بالنسبة لذلك النفوذ ويجب أن يكون معلوماً:-

(أولاً) أن دستور الدولة، والقوانين والمعاهدات المبرمة عليها، في نص الفقرة السادسة، (تقول إن القانون الأعلى نص على أن كل ما في الدستور أو القوانين في كل ولاية من الولايات يبدو مضاداً مع ذلك).

ومعنى ذلك أن جميع قوانين الولايات تعدّ شرعية يجب أن تخضع أمام القوانين الفيدرالية عندما تكون مضادة لها. بما أن القوانين الفيدرالية قوانين أسمى للوطن.

(ثانياً) عند البيان عن شرعية السلطة نص الدستور بلهجة واضحة ومرنة، في الفقرة (الأولى القسم الثامن) نصاً ضرورياً على أن الكونجرس، تمتّع بسلطة إنشاء القوانين تمضى للنفوذ على فوريتها في جميع أنحاء الولايات التي تمارس سلطاتها تحت نفوذ الحكومة الفيدرالية.

من خلال نصوص الدستور ورد فيها أن الولايات في أتم ضمان الأمن والسلامة في أقاليمها، وباعتبار كل من ضمن اتخاذ نظام الحكومة المركزية وتعامل الولايات معاملة متحدة في اختيار رئيس الدولة ونائبه وجميع أعضاء التشريعية والتنفيذية، ويتمتع بحق الاشتراك التام في عملية تعديل الدستور الفيدرالى إن وجد وأهم من ذلك أن التعديل العاشر للدستور أجدى بالقبول عند الولايات على وجه التخصص أو الشعب عامة، لأن ذلك حق ليس مخولاً للولايات المتحدة أو محرماً من قبل الدستور.

الهياكل التشريعية:

بصرف النظر عن السكان، الولايات ينوب عنها إثنين من النواب في مجلس التشريع في الولايات المتحدة على حد سواء. وكذلك نسبة عدد نوابها في المجلس.

ينص الدستور على أنه لا تحرم أية ولاية من هذا الحق (المساواة في مجلس التشريع) مجالس التشريع في الولايات المتحدة ينتخب أعضائها لسنة سنوات فلذلك ثلث عدد النواب تنتخب كل سنتين. وانتخاب مجلس النواب يعتمد على عدد الأشخاص الذين يختارهم. وفي نفس الدستور كل عشر سنوات بعد التعداد أو إحصاء عدد السكان فإن الكونجرس تبين عدد النواب الذين سوف ينتخبون خلال العشر سنوات المقبلة. هذا العدد سوف يضرب في عدد السكان للولاية. والنتيجة تبين العدد المطلوب إلا أنه كل ولاية مهما قل عدد سكانها لأبد من أن تحظى على الأقل بنائب في مجلس النواب. وأعضاء مجلس النواب ينتخبون لسنتين فقط إلا أن جميع الأعضاء يغيرون في وقت واحد أو في نفس الوقت. كل ولاية لأبد وأن تقسم إلى سلطة محلية يوافق عدد نوابها في مجلس النواب ولكنها عندما يكون العدد المعبر للولاية

زائداً فإن تلك الولاية ليس لها حق الزيادة في المجلس في هذه الحالة فإن النواب يعتبرون منتخبين من قبل الولاية. كل نائب لا بد من أن يكون مقيماً في الولاية التي أُنْتُخِبَ فيها. من ضمن نصوص الدستور أن مجلس النواب (له صلاحية في طرد أو إقالة في الفقرة الأولى القسم الثاني فرعه الخامس) وعلى أى حال فإن نائباً له نفوذ في محاولة الإقالة (في الفقرة الأولى القسم الثالث فرعه السادس) أو بعبارة أخرى فالمجلس الأصغر يجب أن تقوم شكاواها أو تقاريرها ولكن للمجلس الأكبر أن يستفيد منها كشرعى.

أسلوب رئيس الجمهورية والسلطة القضائية:

في دستور الحكومة الفيدرالية الحكومة أو المركزية يطبق أسلوب رئيس الجمهورية رئيس تنفيذى ضرب من التقريق بين مجلس الوزراء فى المملكة المتحدة والبلدان الأخرى. فى نظام الرئيس الجمهورى الحرية حرية التنفيذ ينتخب لمدة معينة ويتخذ المكتب فى خلال تلك المدة وذلك بغض النظر فى أن يكون مشاركا الحزب بين هيئات التشريع أم لا. هيئات التشريع مجموعة من الأشخاص ينتخبون لمدة معينة، وليس هناك سلطة فى هيئة التنفيذ تلغى صلاحيتهم للمكتب أو تطلب إعادة انتخابهم فى أى وقت. بطريقة التقسيم للسلطات كما تطبق فى الولايات المتحدة تمنع أى عضو من هيئات التنفيذ أن يتخذ له صوتاً أو مكاناً فى هيئة التشريع، وتحت هذه القاعدة لرئيس الدولة الشرعية تنفيذية وزيادة على ذلك له استعمال حق الفيئو المخول إليه سلطة كبيرة أن يتدخل أو يوجه سلطته التشريعية.

دور حكومات الولايات:

تعتبر الولايات فى النظام الفيدرالى وحدات ذلك القطر، وليس حكومات مستقلة عن الدولة. والصلاحيات الممنوحة للولايات وفقاً للبند رقم عشرة من الدستور تنص على الهدف الرامى لإقامة دولة واحدة. وتمنع الولايات، إلا بموافقة الكونجرس الأمريكى من الاحتفاظ بقوات مسلحة أو سفن حربية فى وقت السلام، أو التدخل فى معاهدة مع دولة أخرى أو تمارس أى نشاط من قوى أجنبية، أو تشارك فى حرب. ويحظر على الولايات الدخول فى أحلاف أو معاهدات.

هذه التحذيرات تسلب الولايات من أى وجود مستقل كحكومات مستقلة قائمة بذاتها. بالرغم من هذا فإن سلطات الحكومات كالولايات تعتبر سلطات واسعة ومفهومة، وفيما عدا الالتزام بأن يكون شكل الحكم جمهورياً، فإن الولاية تقوم بتنظيم أجهزتها المركزية المحلية ودعم تلك الأجهزة.

تمثل المحاكم أكبر جهاز قانونى يحمى الأفراد ومكافحة الجريمة. ويقع التعليم تحت الإشراف المباشر للحكومات فى الولايات، وكذلك سائر المنشآت والطرق البرية وكل ما يقع تحت دائرة اختصاص الحكومة المحلية مما يعنى بمتطلبات المواطن.

ودور الحكومة الولاية فى الحكومة الاتحادية (المركزية) له عدة أوجه: فى انتخاب رئيس الجمهورية تتعامل كل ولاية على أنها شيء قائم بذاته. فالرئيس لا ينتخب بواسطة غالبية كل الناس ولكن بمجموع الأغلبية فى الولايات. ومما يعزز قوة الحكومة المحلية فى الولاية ذلك الاعتبار

الخاص غير المكتوب الذى يتقبل الرئيس بموجبه توصيات بعض الرسميين الاتحاديين العاملين ضمن إطار الولاية المعنية.

مؤتمر انديانا بولس:

بالرغم من الحاجة الظاهرة لعمل متفق عليه كانت ولايات فرجينيا ، نيوجيرسى، ديلاور نيويورك، بنسلفانيا، ممثلة فى مؤتمر انديانا بولس ولم يذكر ممثلين من ميرلاند الولاية المضيفة للدعوة وولاية كونكتيكت وجورجيا أو جنوب كارولينا.

مع أن الممثلين اختيروا من هاميسير وماساشوستس وجزيرة رود وشمال كارولينا ولكنهم لم يحضروا من بين إثنى عشر رجلاً ذهبوا إلى انديانا بولس "الكسغد هاميلتون" وجيمس ماديسون وخاصة أملوا أن يوسعوا جدول أعمال كى يشمل أكثر من الأمور التجارية وأن يستفيدوا من الاجتماع لمراجعة شاملة لبنود الإتحاد. وأدرك الممثلون أن خمسة فقط من الولايات الثلاث عشرة الممثلة لا يستطيعون أن يتناولوا بالتغيرات من البنود.

لذلك خططوا أن يخاطبوا الولايات المتحدة المنظمة للسلطة المعطاة لمندوب نيوجيرسى كمثل مفيد وجانبين على اجتماع آخر لأعضاء اللجنة المنظمة من كل الولايات أن يستدعى كى تفحص كل العيوب فى نظام الحكومة وتضع مشروع كى تصححها عند الموافقة على هذا الإعلان وسع المندوبون سلطتهم إلى أقصى حد ونتج عن ذلك الدعوة إلى الاجتماع الدستورى وصدق على القرار بواسطة "الكونتينتال كونجرس" تحت تحريض

ماليسون تجاوبت إثنى عشرة ولاية (كلهم ماعدا جزيرة رود) وفي مايو ٢٥ عام ١٧٨٧ مجموع ٥٥ ممثلاً بدعوا الاجتماع فى فلادلفيا.

الدستور الحرن

لقد وردت إجراءات تعديل الدستور فى البند الخامس منه ويمكن أن يتم التعديل بثلاثي الأصوات فى مجلس النواب والشيوخ. أو بناء على تنبى مجلس النواب (الكونجرس) لتشريع يتم تطبيقه فى ثلاثي الولايات. وبالرغم من أن اقتراحات بالتعديل يتم تقديمها من حين لآخر إلا أن غالبية التعديلات تتم بواسطة مجلس النواب ويتم إجازة التعديل بموافقة ثلاثة أرباع الأعضاء أو بموافقة أكثر مؤتمرات الولايات وعلى مجلس النواب (الكونجرس) اختيار ما يراه من هذين الإجراءين. والتعديل الحادى والعشرين لعام ١٩٣٣م والذى نقص التعديل الثامن عشر (تعديل المنع) هو الوحيد الذى استخدم فيه قرار موافقة مؤتمرات أغلبية الولايات.

ومن سنة ١٧٨٩ م وحتى منتصف السبعينات من القرن العشرين لم يتم سوى ستة وعشرون تعديلاً. وبما أن التعديلات العشرة الأولى لوثيقة الحقوق قد تمت كلها فى سنة ١٧٩١م وتمت متفردة لمجرد تسهيل عملية الاقتراح عليها فليس صحيحاً القول بأن الدستور قد عدل ستاً وعشرين مرة وإنما الصحيح أنه قد عدل سبع عشرة مرة فقط فضلاً على أن التعديلين، الحادى عشر الخاص برفع قضايا على الولايات المتحدة فى المحكمة الفيدرالية، والتعديل الثانى عشر والذى صحح خطأ فى الإجراء الأساسى للولايات المنتجة كانا ذوى صبغة فنية والتعديل الحادى والعشرون كان فقط ناقضاً للتعديل الثامن عشر. أما التعديلات الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وهى من أهم التعديلات الدستورية فقد جاءت نتيجة لانصار

جيش الشمال واحتلال الجنوب نهاية الحرب الأهلية الأمريكية (عام ١٨٦١ - ١٨٦٥م).

وإذا أيد قانون الولاية تعديل مقترح كانت المحكمة العليا قد عارضته سلفاً فإنه لا يحق للولاية أن تعيد النظر في اقتراحها وتصوت ضده فيما بعد. أما إذا صدقت الولاية ضد تعديل مقترح ورأت فيما بعد أن تؤيده فيجوز لها ذلك (كولمان ف ميللر سنة ١٩٣٩).

إحدى الأسباب التي جاءت في تقرير هذا الإجراء المزدوج هو أن الدستور يهتم عادة بالتأيي، وسبب آخر أقوى من هذا هو أن المحكمة تعتقد أن هذه مسائل سياسية ومن اختصاصات الكونجرس.

وإذا رغب الكونجرس في أن يوافق على مؤازرة التعديل أو اختيار تجاهل قرار المشروع في تغيير وجهة نظره فالمحكمة ترى أن ليس لها في مقدورها عمل شيء في هذا الخصوص.

وفي حالات التعديل الثامن عشر. والعشرين والحادي والعشرين. والثاني والعشرين والتعديل السابع والعشرين المقترح فقد أقر (الكونجرس) أن تتم الموافقة خلال سبع سنوات لكل. وبينما نجد البند الخامس لا يشير إلى مدة محدودة للتأييد. فإن المحكمة العليا قد أفنت بأن تحديد فترة معينة يعتبر تدخلا مقبولا من سياق اللائحة إذ أن عملية التقدم بالتعديل وعملية الموافقة عليه مرحلتان متلازمتان.

وثيقة الحقوق:

عندما عقدت مؤتمرات بالولايات للمصادقة على الدستور كانت هناك مقترحات للتغير جاءت من جميع الولايات تقريبا وتمركزت جميعا في فقدان وثيقة الحقوق. وكان توماس جيفرسون ممن أهم الدعاة للوثيقة بالنسبة للدستور الفيدرالي ففي عام ١٧٨٧م كتب جيفرسون من باريس إلى جيمس ماديسون قائلا: "أن وثيقة الحقوق هي ما يتطلع إليه الجمهور ضد إفساء الحكومات".

ووثيقة الحقوق تستمد أصولها من الوثيقة العظمى (ماجنا تشارتا) (وثيقة الحقوق الانجليزية) ومن النضال الإستعماري ضد الملك والبرلمان، يصحب ذلك إحساس متزايد بالعدالة لدى الشعب الأمريكي. وإعلان فرجينيا للحقوق والذي أعده جورج ماسون عام ١٧٧٦م يعد نموذجا لما تكون عليه الحقوق لولاية ما.

والدستور في عمومه يحمي عددا من الحقوق، فهو يمنع رفع المر بالمثل أمام المحكمة إلا في حالات الثورة أو الغزو (٩،١) ويمنع القرارات الفيدرالية لتجريد المرء من حقوقه، والقوانين ذات الأثر الرجعي (١٠،٩،١) التي تتطلب عرض القضايا والجرائم ضد الولايات المتحدة على محاكم في الولايات التي تمت فيها هذه الجرائم (٢،١١١) وتجدد التعريف، والمحاكمة، وعقوبة الخيانة (٣،١١١) وتمنع الأتعاب (٩،١) وما يشبه محاكم التفتيش عند تولي المناصب الحكومية (١٧) وضمان قيام نوع من الحكم الجمهوري في كل ولاية (٤،١٧) والتأكيد على كل مواطن وتمتعه بامتيازات وحصانات المواطنين في العديد من الولايات (٢،١٧). وقد بدأ عدم الرضا عن هذه القيود والحدود في العديد من مؤتمرات الولايات.

التعديلات الحادى عشر والثانى عشر:

هنالك تعديلان هامان حالا دون المصادقة على وثيقة الحقوق فى عام ١٧٩٥م يمنع رفع دعاوى ضد الولايات فى المحاكم الفيدرالية وتولى التعديل الثانى عشر تصحيح خطأ دستورى وقع أثناء انتخابات الرئاسة سنة ١٨٠٠م. فقد كان الفوز فى تلك الجولة السياسية من نصيب الجمهوريين توماس جيفرسون وأرون بور فقد حصلوا على ٧٥ من أصوات الناخبين ولما كان على ناخب أن يمنح صوتاً لجفرسون وآخر لبور (كما ينص الدستور) فقد انتهى الاثنان إلى وضع متأزم خاصة وأن بور والذى كان مؤملاً أن يكون نائباً للرئيس قد رفض أن ينسحب من الترشيح للرئاسة وعرض الأمر على مجلس النواب حيث كان الفيدراليون أغلبية ضعيفة (إذ ظلوا فى مناصبهم حتى يتم تولى الفائزين الجدد). وخلافاً لرغبة هاملتون الذى كان يرى أن بور من العصاه من المتمردين فإن الفيدراليين قد أيدوا بور وعقدوا أمر المجلس فى ست وثلاثين محاولة اقتراع. وقد وردت هذه المشكلة فى التعديل الثانى عشر الذى تم فى سنة ١٨٠٤م والذى ينص على أن يكون انتخاب كل من الرئيس ونائبه منفصلين.

تعديلات الحرب الأهلية:

لقد كانت التعديلات الثالث عشر والخامس عشر من النتائج المباشرة للحرب الأهلية فالتعديل الثالث عشر (١٨٦٥م) حرم تجارة الرقيق بينما ينص التعديل الخامس عشر (١٨٧٠م) على الحرمان من حق الانتخاب بسبب العرق واللون أو حالة العبودية سابقاً ولفترة ما اعتبر التعديل الرابع عشر (١٨٦٨م) بواسطة المحاكم على أنه خاص بالرقيق الذين تم تحريرهم وهو ينص على أن كل من ولد أو ترعرع فى الولايات المتحدة فهو مواطن بها

ومن سكان الولاية التى يعيش بها (ويعنى هذا أن السود مواطنون دون اعتبار لحالة الرق التى كانوا عليها) وينص التعديل أيضا على أنه "لا يحق لأى ولاية أن تسن قانوناً ينتقص من حرية المواطن المريكى أو يقلل من الحصانات التى يتمتع بها أو أن تسلب حياته أو حريته أو أى من ممتلكاته الخاصة دون إجراء قانونى أو أن يحرم أى مواطن من حق التمتع بحماية القانون.

وبينما نرى أن تعديلات الحرب الأهلية هذه لا تصرح بوضوح للولايات تلك الضمانات الواردة فى التعديلات العشر الأول، فإن المحكمة العليا أوضحت فيما بعد أن العبارات "الحرية" وبإجراء قانونى "الواردة فى التعديل الرابع عشر تتصان على عد تخول الولاية الحقوق الأساسية الممنوحة للمتهمين فى وثيقة الحقوق الأساسية.

والحقوق الأساسية المشار إليها واضحة فى مفهوم الحرية المنظمة إذ أنه لو تمت التضحية بها فلن نكزن هناك حرية أو عدالة (القاضى بنجامين كاردوزو سنة ١٩٣٧م).

وهكذا فإن كثيراً من الحصانات القانونية ضد تخول الفيدرالية والواردة فى التعديلات الأول، والرابع والخامس، والسادس، والثامن امتدت لحماية الفرد من تخول مماثل من الولايات. وعليه فقد حقق التعديل الرابع عشر من الإصلاح الدستورى ما كان يطمح إليه ماديسون فى البند الثالث عشر من وثيقة الحقوق ذلك البند الذى لم يسمح مجلس الشيوخ بإجازته وتقديمه للجمهور.

الحكومة الثلاثية

فصل السلطات

كان البديهي بالنسبة لواضعى الدستور أن هناك وسيلة واحدة للحد من تخول السلطة التى يخططون لها. وذلك بفصل السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية عن بعضها البعض.

ومن الواضح أن واضعى الدستور قد تأثروا بأفكار القرن السابع عشر وبآراء الفيلسوف الإنجليزى جون لوكى فقد جاء فى رسالتيه عن الحكم (١٦٩٠) دحضه للنظريات المطلقة للحكم: "أن تكون حرية المحكومين صوت مسموع وموقف من الحكم.. حرية تتبع حريتى ورغبتى فى كل الأشياء التى يمنعها الحاكم، إلا أن أكون خاضعاً لرغبة متقبلة مهزوزة عشوائية لإنسان آخر".

والتحقيق مثل هذه الحرية بفضل لوكى دستوراً مزيجاً من السلطة التشريعية وهذه تتم بالانتخاب، وتنفيذية وهى عادة تتركز فى شخص واحد هو الملك على عهد لوكى. وعليه فهو من الدعاة للفصل بين السلطة التشريعية والتنفيذية. والناس حكام فى النهاية وإن لم يتضح أين تستقر السلطة المباشرة حسب نظريته.

وذهب الفيلسوف الفرنسى مونتسكيو فى كتاباته بعد جيل من لوكى على خطوة أبعد فى فصل السلطات. فقد ورد فى مقالة "روح الحكم" وهو من الإضافات العظمى إلى النظرية السياسية- هجرة للتصنيف الكلاسيكى لأنواع الحكم: الملكى، والأرستقراطية، والديمقراطية. ووضع لكل نوع نظرية مضادة: الجمهورية وتستند على الفضيلة، والملكية وتتركز على الشرف والدكتاتورية وأساسها الخوف والإرهاب.

وأشهر فصل فى هذا العمل كتب فى سنة ١٧٣٤م وعند نشره فى سنة ١٧٤٧م كان أهم عمل فى حقل السياسة فى القرن الثامن عشر فلقد حظى بالإعجاب وأعتبر حجة فى بريطانيا وأوصى بالكثير من إعلان حقوق الإنسان فى الثورة الفرنسية وكان له أثره الكبير فى دستور الولايات المتحدة. وفى هذا الفصل قد بدا واضحاً فصله للسلطات الثلاث: التشريعية، والتنفيذية، والقضائية.

وأكد أنه فى الدولة التى تكفل الحرية وتطورها لابد أن تتولى هذه السلطات الثلاث أجهزة مستقلة تماماً عن بعضها البعض.

وبريطانيا هى البلد تم فيه تنفيذ هذه الفكرة بكل حرفيتها فقد أصبح فصل هذه السلطات شيئاً تقليدياً. وليس للسلطة التنفيذية أن تتدخل فى الممارسات القضائية وعلى العكس فقد اعتبر من الصواب بل الحق أن يتدخل القضاء فى الممارسات التنفيذية فى حالات تصرف الوزراء أو الأجهزة بصورة غير قانونية وللحكومة أن تصدروا أحكامهم بقانونية الأنشطة التنفيذية أو عدم قانونيتها وبهذه الصورة أصبحت فكرة حكم القانون تثبت تدريجياً فى الأذهان.

الأسلوب الأمريكى

لقد سادت فكرة تقيد السلطة التنفيذية بالسلطة القضائية فى الولايات المتحدة إلا أن بعض مظاهر نظرية الفصل الأخرى قد اعترف بها التشريع كما ورد فى الدستور الفيدرالى ودساتير الولايات لقد كانت فكرة الفصل بالنسبة للزراع غير عملية وعليه فقد سعوا إلى تعديل الوضع بإضافة "ضوابط وأوزان" تستطيع عن طريقها أن تقدم كل سلطة السلطات الأخرى

وتحد من غلواتها. ولقد زاد هذا من سلطة المحاكم ومراقبتها للجهاز التنفيذي للدولة.

وعلى ضوء هذه التجربة التشريعية فقد وضح أن فصل السلطات الثلاثة بعضها عن البعض ما هو إلا إحدى العوامل لحل أشمل للمسألة التشريعية. وكيف يمكن الذهاب بهذا الفصل إلى مدى بعيد دون أن يكون لذلك أثره على تداخل الحكم وتفككه فالنظام الفيدرالى حيث يتم فصل السلطة بين حدود تشريعية يعتبر وسيلة أخرى لتحقيق هذه التجربة وتجربة الفصل تحت هذا افطار تخلو من ذلك التحجر والانقياد الأعمى الصرف. ولقد تميز الدستور الأمريكى بمزجه بين عمليتى فصل السلطات مع التقسيم الجغرافى الفيدرالى.

لقد تعرض فصل السلطات إلى هجوم حاد باسم الديمقراطية والكفاءة من الفاشيين والشيوعيين الذين عارضوا الفكرة من أساسها، وأصرروا على الحاجة إلى تركيز السلطات جميعها فى يد الحزب الحاكم والذى يملأ على التحول الثورى على المجتمع ومع نهاية ابقرن الثامن عشر بدأ الفيلسوف الإنجليزى جيرمى بنتام ونقاد آخرون فى معارضة الأثر السلبى بفصل السلطات وأكدوا على عدم مرونة النظام وتوقفه عن العمل. كما أن أنظمة الحكم الدكتاتورى وذات الحزب الواحد التى تلت الحزب قد دعت الكثيرين لإعادة النظر فى نظام فصل السلطات وهناك خلاصة واحدة تبدو واضحة وهى أن الديمقراطية الدستورية تقتضى نظاماً مترناً بفصل السلطات إذ أنه بهذا النظام وحده يستطيع المواطن أن يستمتع بقدر من الحرية والاستقلال عن طريق الحريات المدنية.

الكونجرس

توجد الجذور التاريخية للكونجرس الأمريكي في الجمعيات البرلمانية في العصور الوسطى. ومنذ تلك المدة نشأت في المجتمعات الغربية مفاهيم التمثيل على أساس الانتخاب على نطاق واسع للمناصب العامة والوظيفة التشريعية الموسعة التي تشمل الرقابة العامة على الحكومة الوطنية. وقد شكلت الأفكار السياسية التي كانت سائدة في القرن الثامن عشر الهيكل الرسمي للكونجرس، والسلطات القانونية المتمثلة في دستور مكتوب والعلاقة بين الكونجرس والرئيس.

إن النظرية الأساسية التي يعمل الكونجرس بمقتضاها هي أن كافة العمال الرسمية تكون لها قاعدة قانونية. وهذا يعني أن الكونجرس يجب أن تكون له علاقة رقابية مع بقية الحكومة ومع المجتمع بوجه عام كي يتحقق أن القانون الحالي كاف، وأن يخلق قانونا جديدا إذا اقتضت الضرورة. لقد أصبح الكونجرس جهازا سياسيا تنظيميا عظيما لتسوية الصراع في المجتمع وكذلك أصبح مؤسسة تراقب الإدارات الحكومية عن طريق القانون ومعايير الموظفين والقواعد، والانتقاد.

لقد أوجد الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٩م الكونجرس وله مجلسان لهما سلطة قانونية محددة، ينفصلان في تركيبهما عن الإدارة التنفيذية والنظام القضائي وللمجلسين وظائف مماثلة ينتهي بها إجراءات متشابهة في وظائفها ولكن هناك بعض الفروق.

ومنذ القرن الثامن عشر زاد عمل الكونجرس أضعافا مضاعفة، ولكنه أثبت مرونة واضحة في التكيف مع تلك المتطلبات. إن السياسات التي

تتبعها السلطة التشريعية على مدى السنين تعكس لا محالة تاريخ الولايات المتحدة التى تتعكس بدورها فى القوانين العامة. وكذلك فإن الخلافات السياسية التى خاضها الكونجرس والحلول التشريعية التى توصل إليها إنما هى جزء لا ينفصل عن سرد تاريخ الولايات المتحدة.

لقد نشأ الكونجرس بموجب دستور عام ١٧٨٩م وصدرت قوانين وأحكام التوزيع الانتخابى عن طريق الكونجرس الأمريكى ممثلة بالمندوبين الذين تكلموا ومثلوا شعب الولايات الأمريكية المستعمرة من عام ١٧٧٤-١٧٨٩م.

وفى المؤتمر الأول للكونجرس أوجدوا كلمة "الرئيس" وكلمة الكونجرس واختاروا السيد بيتون رائد ولف من ولاية فرجينيا رئيسا للكونجرس. لقد كانت الطريقة الانتخابية التى يجب إتباعها موضوع مناقشة منذ وقت مبكر واقتراح السيد باتريك هنرى على إعطاء نفوذ لـممثل أى ولاية حسب عدد سكانها. ولكن الممثلين القادمين من الولايات الصغيرة أصرروا على أن يخصص لكل مستعمرة صوت واحد واشترطوا تحقيق رغباتهم مقابل موافقتهم على إنشاء الاتحاد.

لقد رفض المؤتمر الأول الكونجرس الأمريكى خطة تقضى بأن يطاب إلى السلطات البريطانية الإذعان والموافقة على تحرير المستعمرات. واستعاضوا بدلا عن ذلك بتصريح يطالبون فيه بالحقوق الفردية والحرية وحق الملكية والتجمع وأن تكون المحاكمة بهيئة محلفين. كما تضمن التصريح رفضهم للضرائب بدون تمثيل كما رفضوا بقاء الجيش البريطانى فى المستعمرات بدون موافقة.

لقد أرسل المؤتمر الأول التماسا إلى الملك وخطابا إلى الشعب البريطاني طالبا من بريطانيا العظمى إصلاح ذات البين ورفع الضيم المتراكم منذ عام ١٧٦٣م وإعادة العلاقات التي كانت قائمة بين البلد الأم والمستعمرات على ما كانت عليه في ذلك التاريخ ودعى الكونجرس إلى إقامة روابط ما بين المستعمرات للتخفيف من الضغط الاقتصادي على البلد الأم.

لقد أصدر المندوبون قرارا لدعوة الكونجرس للانعقاد مرة ثانية من أجل اتخاذ قرارات لاحقة على ضوء سلوك الحكومة البريطانية في تلك الفترة.

بدأت الاشتباكات والمنازعات في ليكنجتون وكونكورد قبل انعقاد المؤتمر الثاني في عام ١٧٥٥م. وقد تبنى الكونجرس في المؤتمر الثاني قرارا بتجميع القوات العسكرية الإنجليزية الجديدة في بوسطن بعد معركة ليكنجتون وكونكورد وعينوا جورج واشنطن قائدا عاما للجيش الأمريكي، وشكلوا إدارة عامة لحرب المستعمرات وهي بمثابة حكومة للولايات المستعمرة تتصرف بالأموال (إصدار واقتراض الأموال) وتشرف على الخدمة البريدية وعلى الأسطول البحري. وفي تاريخ ٢ يوليو (تموز) من عام ١٧٧٦م أحال الكونجرس قرارا إلى ولاية نيويورك يقضى بأن تكون الولايات حرة ومستقلة، وبعد يومين وافقت على القرار كخطوة نهائية وحاسمة.

لقد استمر الكونجرس بتوجيه المجهود الحربي الأمريكي كما أعادوا المواد المتعلقة بالكوفدرالية وبعد مصادقة جميع الولايات عليها أصبحت تلك

المواد دستورا نافذا للولايات المتحدة اعتبارا من عام ١٧٨١م ولغاية ١٧٨٩م. حيث استبدله الكونجرس في ذلك العام بدستور آخر جديد.

لقد كشف المناقشة التي جرت في عام ١٧٨٧م من أجل التصديق على الدستور عن مفاهيم واسعة ومخيفة من احتمال حدوث تجاوزات وتقصيرا من قبل الحكومة القومية. وقد كان الأمة وصول الرئاسة الاستبدادية إلى الحكم حيث كان الأباء الأولون مثلهفين لإبعاد الدكتاتورية عن الحكومة القومية. لقد ظهرت بعض المشاكل لدى حكومة الكونجرس ولكنه أصبح كالمكتبة حيث ظهرت عدم كفاية مواد الكونغرس التي أذيعت تحت ضغط الحرب لحل المشاكل التي تواجه الهيئة التشريعية.

الفصل الثالث

مبدأ منرو والسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية

المشكلة الجديدة التى ستواجه الولايات المتحدة فى هذه المرة لا تختص بحدودها هى، وإنما يختص بالدول الجديدة التى ستنشأ فى أمريكا الجنوبية، هى تختص بالمستعمرات الأسبانية والبرتغالية فى هذه القارة. لقد ثارت هذه المستعمرات على الحكم الأسباني مقتدية بالولايات المتحدة فى ثورتها ضد الحكم الإنجليزى، ولخضوع اسبانيا للحكم الفرنسى خلال العهد النابليوني. ولقد فضلت تلك المستعمرات الانفصال عن أسبانيا، فلا فائدة ترجى من بقائها تحت حماية دولة لا يمكنها الدفاع عن نفسها.

ورأت الولايات المتحدة أن قضية هذه الدول الناشئة هى قضية الحرية، وهى القضية الأمريكية. ووجدت الولايات المتحدة فى إنجلترا أكبر نصير لها فى رفع علم الحرية فى أمريكا الجنوبية. ولما وثقت الولايات المتحدة من تأييد إنجلترا الصادق وجدت من نفسها القوة لتتحدى بالمبدأ المشهور بمبدأ منرو.

موقف إنجلترا من مبدأ منرو

كان موقف الولايات المتحدة معتمداً بلا شك على موقف إنجلترا، وتفوق القوى البحرية الإنجليزية فى ذلك الوقت هو الذى جعل لنظرية منرو قوة، وجعل لها أثراً بينا محترماً. ولذا يحق لكاننج وزير خارجية إنجلترا فى

ذلك الوقت أن يقول: "أنه أيد الدنيا الجديدة لكي يحفظ التوازن فى العالم القديم" ويقصد بذلك أنه ناصر حركة الحرية فى أمريكا الجنوبية لكي يضع حداً لنمو قوى الاستبداد فى أوروبا.

لم يكن كاننج هو الذى وضع قرار الاعتراف بدول أمريكا الجنوبية، فلقد تضمنته التعليمات التى أرسلها سابقة كاسلريه إلى ولنجتون Wellington ممثل إنجلترا فى مؤتمر فيرونا Verona (١٨٢٢) . ولكن فى عهد كاننج تم تنفيذ ذلك القرار. والذى أثار هذه المشكلة المعقدة رغبة الدول الكبرى الأوروبية الاستبدادية تكليف فرنسا القضاء على الثورة التى قامت فى أمريكا الجنوبية ضد الحكم الأسباني.

وإذا وجدت إنجلترا أن فرنسا قد عقدت العزم على اقرار الأمور فى أسبانيا وفق مشيئة الرجعيين، فإن إنجلترا قد عولت على منعها ولو أدى ذلك إلى استخدام القوة، وخصوصاً إذا حاولت قوات فرنسا عبور الأطلنطى والتدخل فى مسائل أمريكا الجنوبية، لأن مصالح إنجلترا التجارية ستكون إذن فى خطر مبين. ولذا يقترح كاننج أن تدعى الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا، وهو مؤتمر قررت دول أوروبا الكبرى عقده للنظر فى شئون أسبانيا، وكانت قد قامت فيها ثورة ضد الاستبداد، ثم للنظر فى أمور ولايات أمريكا الجنوبية النائرة على الحكم الأسباني.

يقترح كاننج أن تدعى الولايات المتحدة إلى مؤتمر فيرونا، وأن تشترك فى مناقشته، لأن إنجلترا وقفت فى شبه عزلة سياسية فى القارة الأوروبية، فما كانت تستطيع الموافقة على مبادئ الاستبداد والرجعية السائدة. وكان رأى العام فى إنجلترا فى ذلك الوقت ميالاً لمناصرة حرية الشعوب ومناهضة النظام الأوروبى القائم على ضغط آمال الشعوب والحد

من حرياتها. ثم ما كانت انجلترا تستطيع أن تتسنى أن مصالحها بحرية قبل أن تكون قارية، وأن لها تجارة مهمة مع أمريكا الجنوبية. وأن هى دولة رأسمالية تهتم بالإنتاج الصناعى الكبير ومحتاجه إلى أسواق عالمية. فهى إذن مستعدة لأن تعترف باستقلال الدول النائرة فى أمريكا الجنوبية مهما أساء ذلك إلى عواطف أسبانيا التى كانت حليفها بالأمس ضد نابليون.

ثم لماذا تؤيد انجلترا سياسة روسيا وهى مختلفة معها فى سياستها فى المسألة الشرقية، فى مسألة اليونان وغيرها من مسائل أوروبا. والولايات المتحدة بعد ذلك الحليف الطبيعى لبريطانيا العظمى، فهى ترحب بتأييد وجهة النظر الإنجليزية، لأنها تخشى وجود دول أوروبية قوية مجاورة لها فى الأمريكتين، ثم هى ترقب مطامع فرنسا وروسيا فى العالم الغربى بعين القلق.

على أنه إذا كان لانجلترا أثر كبير فى ظهور مبدأ منرو، فإنها لم توافق فى ذلك الوقت على هذا المبدأ الخطير، فلقد كانت سياسة انجلترا العمل على الوقوف أمام ازدياد نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية، بل ولقد عارضت فعلاً الفكرة التى ترمى إلى قيام جامعة أمريكية تحت إشراف الولايات المتحدة فأعلنت "أن أى مشروع يرمى إلى وضع الولايات المتحدة على رأس اتحاد أمريكى ضد أوروبا لا يجد قبولا من الحكومة الإنجليزية" لقد كانت خشية انجلترا من أن يتفوق نفوذ الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية كخشيتها من أن يتفوق نفوذ أى دولة أوروبية كبرى فى الأمريكتين. ولقد تحدثت انجلترا فعلاً هذا المبدأ حين احتلت جزائر فوكلاند فى سنة ١٨٣٣ دون أن تغير احتجاج الأرجنتين اهتماما كبيرا، وأما الولايات المتحدة فلم تحرك ساكنا وأثرت الصمت.

أما من حيث مبدأ منرو، فلم يكن الرئيس منرو أو من فكر فيه. ولم يكن الدافع للمناداة به هو الدفاع عن حرية الشعوب الأمريكية فى تقرير مصيرها فحسب، كما أن ذلك المبدأ لم يكن من صنع منرو وحده، وإنما هو - كما رأينا - إلى حد كبير راجع إلى سياسة انجلترا الخارجية إزاء شئون أمريكا الجنوبية، ثم هو وليد الظروف التى مرت بها أمريكا فى نهاية الربع الأول للقرن الماضى، وربما كان الفضل فيه راجعاً إلى جون كوينسى آدمز وزير الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس منرو. على أنه لا يستطاع انكار فضل الرئيس منرو فى تقنين ذلك المبدأ، فهو بلا شك المرجع الأعلى للسياسة الخارجية الأمريكية.

لقد وجدت الولايات المتحدة على حدودها دولاً أوروبية كبرى لا تطمئن إلى نواياها، ودولاً أخرى كان ضعفها مغرباً للدول الأخرى القوية بالتدخل فروسيا تعمل على التوسع فى المحيط الهادى وعلى شواطئه الأمريكية فى أقصى الشمال عند مضيق بيرنج. وأسبانيا فى حالة انحلال سياسى واجتماعى تنذر بتدهور امبراطوريتها فى الأمريكتين. وربما كانت السياسة الروسية لا الأسبانية هى التى دعت الولايات المتحدة إلى إعلان مبدئها الخطير.

وفى سنة ١٨١٣ كانت روسيا صديقة للولايات المتحدة داعية للوثام بينها وبين انجلترا ولكن فى سنة ١٨١٩ كانت روسيا صديقة لأسبانيا الرجعية مؤيدة السياسة الاستبدادية، ومناهضة للنظم الديموقراطية، ثم هى تعمل فوق ذلك على التوسع فى المحيط الهادى. وكان ذلك التوسع دون ريب من العوامل التى دعت إلى التقارب بين الدولتين الإنجليزية والأمريكية فى سنة ١٨٢٣.

لقد اهتمت الولايات المتحدة فى السنوات التى سبقت هذه السنة بتوطيد علاقتها مع روسيا فكان بين الدولتين نوع من التعاطف والود، وروسيا مثل الولايات المتحدة تتادى البحار.

ولكن روسيا برزت من العهد النابليونى ممتازة مع أوروبا، تتادى بضرورة تعضيد الحلف الأوروبى المقدس، وتدعو إلى توثيق الصلة بين الملوك وتأييد الملكية. وكانت تبغى ضم الولايات المتحدة إلى ذلك الحلف. وسعت لإقناع الولايات المتحدة برأيها ولكن صداقة القيصر الروسى لأسبانيا، وتعضيده المبادئ الاستبدادية جعلت تدخله فى مسائل أمريكا الجنوبية أمراً محتمل الوقوع فالروسيا لا تميل إلى الموافقة على تكوين دول مستقلة عن أسبانيا فى أمريكا الجنوبية وكان يحفزها إلى ذلك مبدأ نصره أصحاب الحقوق الشرعية ولم تكن سياسة القيصر قائمة على المبادئ المثالية فحسب، بل مصالح روسيا القومية الأوروبية الملكية.

وأجاب آدمز، وزير الخارجية الأمريكية على دعوة الروسى لكى تتضمن الولايات المتحدة إلى الحلف المقدس بأن الولايات المتحدة تقدر مبادئ الحلف المقدس حق قدرها. ولكن الولايات المتحدة تخدم هذه المبادئ وتحسن صنعاً لو نفضت يديها من المشاكل الأوروبية المعقدة، وأن من الخير لرفاهية أوروبا وأمريكا أن ببق نظام أوروبا السياسى منفصلاً ومتميزاً عن النظام السياسى الأمريكى.

لم يكن مرمى القيصر الروسى من وراء ذلك الطلب خدمة المبادئ المسيحية فحسب، فربما كان دافعه الأول هو خشية اتفاق الولايات المتحدة وانجلترا على سياسة أمريكية مناهضة لسياسة دول الحلف المقدس. ولقد زاد القلق فى الولايات المتحدة حين انتشرت الإشاعات التى تقول بأن أسبانيا

تتوى التنازل عن كاليفورنيا لروسيا، لا سيما وأن روسيا أعلنت فى ذلك
 'قت إشرافها التام على سواحل المحيط الهادى الشمالية آسيوية كانت أو
 سريكية، هذه السواحل المشرفة على مضيف بيرنج، دعن هذه الظروف إذن
 الولايات المتحدة لتحديد موقفها إذا حاولت أوروبا التدخل الفعلى فى شئون
 أمريكا الجنوبية.

فأعلنت الولايات المتحدة أولاً حيادها إزاء المشاكل الأوروبية، فهى
 مسائل لا تعنى الولايات المتحدة، وبينت فى نفس الوقت أن مصلحتها تقتضى
 الاعتراف بالشعوب الثائرة فى أمريكا الجنوبية، فقد كانت أعمال دول
 التحالف المقدس فى مؤتمرى ترابا وليباخ منذرة الولايات المتحدة بأن دول
 التحالف المقدس ستتخذ خطة إيجابية عملية لتأييد الرجعية والقضاء على
 الحرية فى أمريكا الجنوبية ألم تعمل هذه الدول على القضاء على الثورة فى
 إيطاليا؟

علمت الولايات المتحدة بأن القيصر الروسى لا يمانع فعلاً فى إرسال
 جنود لمعاونة الرجعية فى اسبانيا، بل وأعلن على لسان بارون دى نيسول
 Tsyll وزيرة المفوض فى واشنطن بأنه غير راض عن حركة الشعوب
 الثائرة فى أمريكا الجنوبية وأنه مصمم على ألا يستقبل ممثلين سياسيين لها.

أمام هذا الموقف يجد آدمز نفسه مضطراً لأن يعلن لممثل روسيا أن
 تلك السياسة لا تروق الولايات المتحدة ، بل أن حياد الولايات المتحدة فى
 مسائل أمريكا الجنوبية متوقف على حياد أوروبا فهو يعنى أن الولايات
 المتحدة ستعمل على تأييد الشعوب الثائرة فى العالم الغربى الأمريكى، تأييداً
 فعلياً إذا حاولت دول أوروبا التدخل.

ولكن ذلك الاحتجاج لم يمنع الدول الاستبدادية الأوروبية من دعوة مؤتمر فيرونا للنظر فى شئون أسبانيا، ومسائل امبراطوريتها الأمريكية، وأراد القيصر الروسى أن يشارك الولايات المتحدة فى ذلك المؤتمر. ولكن زعيم الرجعية فى ذلك الوقت المستشار النمساوى Metternich مترنيخ يرفض دعوة دولة غير أوروبية إلى مؤتمر أوروبى. ففى نظر ذلك السياسى العتيد "الولايات المتحدة غير مرتبطة بنظام المحالفات الأوروبية منذ ١٨١٤"، ثم لأن غاية المؤتمر الأوروبى هى حماية السلام والمحافظة على الحالة السياسية الراهنة فى أوروبا، ثم لأن أمريكا غريبة عن المبادئ والنظم السائدة فى القارة الأوروبية، ولقد ذكر مترنيخ القيصر الروسى بأن مصالح الولايات المتحدة مختلفة عن مصالح أوروبا، "فمصالح أوروبا هى المحافظة على السلام والاستقرار ومصالح العائلة الأوروبية وحماية مصالح هذه الدولة (أسبانيا) التى خلقت ولايات أمريكا الجنوبية وحكمتها لمدة ثلاثة قرون"، بينما مصالح الولايات المتحدة فى أمريكا الجنوبية مصالح اقتصادية، مادية، وسياستها سياسة توسع وتجارة.

ووقفت فرنسا موقفاً غريباً إزاء المسألة الأمريكية وعبر عن وجهة نظر الملكيين الرجعيين فيها شاتوبريان Chateaubriand فلقد ترك ذلك السياسى لخياله أن يميل به مذهباً طريفاً. فكان يحلم بإنشاء ممالك فى أمريكا الجنوبية وثيقة الصلة بفرنسا، ويتوج لهذه الممالك ملوك البربون، وبذا يمكن التوفيق بين سياسة فرنسا القومية وبين المبدأ السائد فى أوروبا، وهو تقوية دعائم الملكية، وبذا يمكن التوفيق بين مبادئ أوروبا ومطالب دول أمريكا الجنوبية فى الاستقلال. ولما كان شانوبريان يعتقد أن الولايات المتحدة لا

تقبل الاستماع إلى مثل ذلك المشروع لم يرحب الوزير الفرنسى باشتراك الولايات المتحدة فى المؤتمر الأوروبى.

على أن الولايات المتحدة من ناحيتها لم ترحب بالاشتراك فى مؤتمر يناقش مسائل كونت فيها رأياً نهائياً، فلقد اعترفت باستقلال دول أمريكا الجنوبية التى أعلنت استقلالها. وكان اعترف الولايات المتحدة باستقلال هذه الدول فى ٨ مارس بسنة ١٨٢٣، ولذا فى أثناء الوقت الذى أرسلت فيه الدعوات لحضور المؤتمر فى ديسمبر سنة ١٨٢٣ كان رد الولايات المتحدة يعبر الأطلنطى، وكان رسالة الرئيس منرو فى طريقها إلى أوروبا، وكانت رسالة الرئيس منرو إلى مجلس الكونجرس الأمريكى فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣.

تفسير مبدأ منرو

تشرح نظرية منرو موقف الولايات المتحدة إزاء المسائل الأوروبية فتقول: "إن سياستنا نحو أوروبا ... لا زالت كما هى، وهذه السياسة تقضى بعدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأوروبية، هذه السياسة تقضى بالاعتراف بالحكومات القائمة فى أوروبا كحكومات شرعية. "وسنعمل من جانبنا على توطيد دعائم الصداقة معها بحزم وشجاعة" ولكننا لا نستطيع قبول أى ضيم أو اعتداء".

ثم تمضى الرسالة بتبين موقف الولايات المتحدة إذا حاولت دول أوروبا التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية فتقول:

"ولكن الموقف يخلق بالنسبة للقارتين الأمريكيتين ... فمن المستحيل أن تعمل الدول الأوروبية المتحالفة على تطبيق نظمها السياسية فى أى جزء

من هاتين القارتين دون أن يتعارض ذلك مع رفاهيتها ومصالحنا ... ولذا لا تستطيع الولايات المتحدة أن تقبل مثل ذلك التدخل ...

"وإن تدخل الدول الأوروبية في شئون أمريكا فيه مساس صريح بحقوق الولايات المتحدة ومصالحها".

"وأن القارتين الأمريكيتين أصبحت لهما الآن نظم حرة، ولذا فمن العبث ومن الباطل أن ينظر إليهما في المستقبل كأماكن صالحة للاستعمار الأوروبي. وأن أمريكا تحفزها الصراحة وروابط الصداقة مع الدول الأوروبية تعلن أنها تعتبر أية محاولة من ناحية هذه الدول لفرض نظامها السياسي على أى جزء من القارتين الأمريكيتين عنلاً خطراً على سلامة الولايات المتحدة وسلامتها".

"إن الولايات المتحدة لم تتدخل في شئون مستعمرات الدول الأوروبية الموجودة حالياً. ولكن الولايات المتحدة وجدت بعد إمعان النظر أن تعترف بالحكومات التى أعلنت استقلالها فى أمريكا الجنوبية، وأن الولايات المتحدة ستنتظر إلى أية خطوة تقوم بها دولة أوروبية للاعتداء على هذه الحكومات أو لفرض نظامها السياسى عليها كعمل عدائى موجه للولايات المتحدة".

لم يكن الرئيس منرو هو أول من نادى بتلك المبادئ، ولقد أوضحنا قبل ذلك كيف أن جفرسون كان ينادى بضرورة تفوق النفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الجديد. ولما لا؟ وهى أكبر وأعظم دولة فى هذا العالم. وأوضح بما لا يدع مجالا للشك بأن من مصلحة القارتين الأمريكيتين عدم ازدياد النفوذ الأوروبى فيهما، وحض الدول الأمريكية على العمل من أجل دفع هذا النفوذ ما أمكن.

وقد عبر عن هذا المبدأ ممثل الولايات المتحدة في لندن ريتشارد رش R. Rush. لوزير خارجية إنجلترا المستر كاننج عندما اشنتت أزمة أمريكا الجنوبية، وقبل أن ترد إليه تعليمات حكومته بهذا الخصوص قائلاً بأن حكومته تعتقد بأنه "إذا حاولت إحدى الدول الأوروبية الكبرى أن تحتل أى جزء من أجزاء أمريكا الجنوبية ستكون هذه المحاولة ظالمة، وسينجم عنها عواقب وخيمة".

وإذا نظرنا إلى رد الفعل الذى أحدثه هذا المبدأ لدى دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، نجد أن تلك الدول قد اعتبرت هذا المبدأ مؤيداً لاستقلالها وحريتها، ولكنها فى نفس الوقت رفضت أى تدخل من قبل الولايات المتحدة فى شئونها الداخلية. أو أن تقوم بعمل يتعارض مع استقلالها أو يحدد مستقبلها.

لم يكن معنى نظرية منرو فى أول الأمر أن الولايات المتحدة قلدت نفسها واجب الدفاع الفعلى عن حقوق دول أمريكا اللاتينية وحرياتها واستقلالها، بل فى الواقع ظلت دول أمريكا الجنوبية تعتمد إلى جانب تأييد الولايات المتحدة على قوة الأسطول الإنجليزى.

ولقد حدد آدمز صاحب الفضل فى وضع هذا المبدأ، والرئيس الذى خلف منرو، حدد آدمز هذه النظرية كما يفهمها هو فقال: "إن على كل دولة من الدول النائرة أن تلجأ إلى وسائلها الخاصة للدفاع عن استقلالها". ولا يرمى آدمز بذلك إلى أن الولايات المتحدة ستتخلى عن تأييد هذه الدول ومساعدتها إذا ما وقع عليها اعتداء أوروبى.

على أن الرأي العام فى الولايات المتحدة لم يكن قد استعد بعد لقبول ما تتطوى عليه السياسة التى ترسمها خطة منرو. بل إن مجلس الكونجرس الأمريكى لم يقم بأية خطوة مباشرة فى عهد آدمز لتطبيق رسالة منرو تطبيقاً عملياً، بل الأكثر من ذلك لم تقف الولايات المتحدة موقفاً جدياً حيال حركة الجامعة الأمريكية فى مبدأ نشأتها.

ففى عهد الرئيس آدمز فى سنة ١٨٢٥ دعت بعض جمهوريات أمريكا الجنوبية والوسطى والولايات المتحدة إلى مؤتمر أمريكى يعقد فى بنما لمناقشة المسائل التى تهم الأمريكيين جميعاً، وكانت الفكرة من وراء ذلك المؤتمر ترمى إلى إنشاء اتحاد من الأمم الأمريكية الديمقراطية فى العالم الغربى تواجه الاتحاد المقدس الاستبدادى فى العالم الشرقى وتحد من مطامعه. فلم تلق هذه الفكرة تعصيذاً كبيراً فى الولايات المتحدة. فلم يكن برنامج المؤتمر محدوداً، ثم كان من مشروعات المؤتمر النظر فى مسألة إلغاء تجارة الرقيق وتحرير الرقيق. ولذا لم يكن الجنوب فى الولايات المتحدة ليرضى بمناقشة موضوع قد يؤثر تأثيراً كبيراً فى نظامه الاجتماعى. ثم من ناحية أخرى لم يكن ذلك العصر يقبل فكرة جلوس ممثلى هايتى السود بجانب ممثلو أمريكا فى مؤتمر واحد.

وكان لمعارضة انجلترا أثر كبير فى فشل المؤتمر، فلقد صمم كاننج على معارضة الولايات المتحدة إذا حاولت السيطرة على دول أمريكا الجنوبية أو الوسطى. وعلى أى حال لم يظهر كوينسى آدمز نشاطاً كبيراً فى الناحية الخارجية أثناء رئاسته لجمهوريات الولايات المتحدة، كما أظهر أثناء توليه الوزارة. ولقد خشيت الولايات المتحدة أن تتورط فى سياسة قد تؤدى إلى الحرب، لأنها كانت اعلم أن غرض جمهوريات جنوب أمريكا هو إنشاء

اتحاد غايته الأولى مقاومة أسبانيا وغيرها من الدول الأوروبية التى تحاول التدخل فى شئون أمريكا الجنوبية. ثم إن غرض هذه الجمهوريات بعد ذلك هو مناقشة مسألة طرد الأسبان من جزيرتى كيوبا وبورتوريكو.

وأخيراً عين آدمز مندوبين وافق عليهما مجلس الكونجرس الأمريكى بصعوبة، فلقد كانت فكرة هنرى كلاى H. Clay وزير الخارجية الأمريكية إنشاء جمهوريات فى أمريكا الجنوبية تعترف للولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة السياسية. وعلى أى حال مات أحد هؤلاء المندوبين قبل أن يشترك فى المؤتمر، ولم يذهب الثانى لأداء مهمته. ولذا كتب للمؤتمر الفشل فانعقد وانفض دون أن تشترك فيه الولايات المتحدة.

ثم تقرر عقد مؤتمر آخر فى المكسيك، وذهب إليه ممثلاً الولايات المتحدة فى الوقت المعلوم فلم يجد المؤتمر!! وانتهى الكلام مؤقتاً من مسألة الجامعة الأمريكية.

تطور مدلول المبدأ

ومما يجدر ملاحظته أن مبدأ منرو قد وضع نظاماً أمريكياً لتحقيق أمن وسلام الولايات المتحدة أولاً والسلام الأمريكى ثانياً. ومع أن هذا لم يوضع موضع الاختبار بصفة جدية فى أوائل القرن الماضى، ومع أن دول أوروبا لم تعترف به رسمياً إلا فى مستهل هذا القرن، فإنها قد احترمته فى مواضع كثيرة. ويعتبر مبدأ منرو المبدأ الأول فى السياسة الأمريكية الذى وضع أساساً ثابتاً لسياسة دفاعية بعيدة المدى، وسيظل باقياً ما بقيت الولايات المتحدة. ولقد أوضح هذا المبدأ بشيء كثير من التحديد موقف الولايات المتحدة إزاء دول أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية، كما حدد فى نفس الوقت

موقف العالم الجديد من العالم القديم. وسنجد أن هذا المبدأ سيُطبق بنجاح في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وكلما زادت قوة الولايات المتحدة كلما زادت في تفسيره مذاهب شتى تتفق مع قدرتها الحربية وتقلها السياسى فى المجال الدولى.

هذا المبدأ - كما ذكرنا - مكون من جزئين أساسيين، أولهما عدم تدخل الولايات المتحدة فى شئون أوروبا واحترامها للنظم القائمة مهما اختلفت هذه النظم عن النظم الأمريكية. والثانى عدم السماح لدول أوروبا من أن تتدخل فى شئون العالم الجديد أو أن تفرض نظمها السياسية أو الاجتماعية عليها.

وقد تمسكت الولايات المتحدة بهذين الجزئين طالما كانت محدودة القوى، وتثقل كاهلها المشاكل الداخلية التى تواجهها. وبمعنى أدق فإن الولايات المتحدة الأمريكية فى مستهل القرن التاسع عشر لم تكن تملك القدرة على التدخل فى شئون دول أوروبا، بينما كانت هذه الدول تستطيع التدخل فى الشئون الأمريكية دون أن تستطيع الولايات المتحدة أن تتصدى لها من غير مساعدة انجلترا.

ولكن حينما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تحس بزيادة قوتها وبما أصبح لها من مركز دولى ممتاز، أخذت تطبق هذا المبدأ بما يتفق مع مكانتها المرموقة كدولة كبرى، على أساس جزئة الثانى فحسب، أى عدم قبول التدخل الأوروبى فى شئون القارتين الأمريكيتين. وكانت فى ذلك الوقت تعنى حقيقة ما تقول.

فعندما ثارت مشكلة المجر فى سنة ١٨٤٨، وقام الأهمالى يشقون عصا الطاعة على الحكم النمساوى، وقفت الولايات المتحدة منها موقف العطف وتمثل ذلك فى استئبالها الرائع لزعيم الثورة المجرى كوشوط، وكانت على استعداد للاعتراف بالثوار لو نجحوا فى مهمتهم. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تهدف من وراء ذلك مناصرة الحريات، وفى نفس الوقت إظهار قوتها وعظمتها للعالم الأوروبى.

ولقد اتسع مدلول ذلك المبدأ بشكل واضح ليشمل كل أنواع التدخل الأوروبى غير المسلح، وليخضع له كل تصرفات الدول الأمريكية المتعلقة بالهبة أو البيع أو التنازل لأى جزء من أجزاء القارتين الأمريكيتين. فمثلا لا تستطيع أية دولة من دول أمريكا أن تهب أو تبيع أو تتنازل عن أى شبر من أراضيها لدولة أوروبية أو أسيوية دون اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية، حتى لو أدى ذلك إلى استخدام القوة أو التلويح بها. فمعنى هذا تجميد الوضع السياسى فى أمريكا الوسطى والجنوبية، وأصبح أمام الدول الأوروبية التى لها مستعمرات فى أمريكا أحد أمرين لا ثالث لهما: فإما أن تمنح تلك المستعمرات حريتها واستقلالها، وإما أن تحتفظ بها كما هى دون أن تملك الحق فى منها أو التنازل عنها للغير - فيما عدا الولايات المتحدة بطبيعة الحال - دون تدخل الولايات المتحدة الأمريكية.

الفصل الرابع

أمريكا اللاتينية فى أعقاب حرب الاستقلال الأمريكية

المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية

لقد تشجع سكان المستعمرات الأسبانية فى أمريكا اللاتينية على القيام ضد أسبانيا الأم. وقرروا أن ينهجوا السياسة نفسها التى انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية الثلاث عشرة تجاه الإمبراطورية البريطانية الم. لقد أفاد سكان المستعمرات اللاتينية من الثورة الأمريكية فائدة كبيرة فى مجال التجربة السياسية، لكنهم لم يستطيعوا أن يقطعوا ثمرة هذه التجربة لأنهم تأثروا بمجموعة كبيرة من الظروف العامة والظروف الداخلية أثرت إلى حد كبير على المحصلة الناجمة عن حركتهم ضد أسبانيا وثورتهم عليها.

وقد عرف سكان المستعمرات اللاتينية صدى ما حل بأسبانيا من ضعف سياسى وعسكرى فى أعقاب الثورة الفرنسية وبخاصة فى عهد الإمبراطور نابليون بوناپرت فقد انضمت أسبانيا إلى بونقة الدول الأوروبية المعادية للثورة الفرنسية كبريطانيا والنمسا وبروسيا. إلا أنها اضطرت إلى الانسحاب من الحرب متنازلة عن جزيرة سانتودومنجوى "Santo Domingo" لفرنسا وتشكل سانتودومنجو القسم الشرقى من جزيرة هايتى وهو من الممتلكات الأسبانية، ويعد هذا الجزء من المراكز الاستعمارية المهمة لأسبانيا فى البحر الكاريبى.

وقد تآرجح الموقف الأسباني تجاه الحرب الدائرة فى أوروبا بين الثورة الفرنسية وبين الدول الأوروبية المعارضة. فبعد أن كانت أسبانيا فى أول أمر النزاع واقفة إلى جانب بريطانيا تجدها تعدل موقفها متجه إلى فرنسا. صحيح أنها تأثرت فى موقفها هذا بمتغيرات سياسية وعسكرية وهى مدى التفوق العسكرى الفرنسى فى كل من إيطاليا والنمسا وبروسيا. إلا أن هذا الموقف قد هجرها إلى تحسين علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية المجاورة لنفوذها فى العالم الجديد. وذلك بمنحها حق الملاحة الحرة فى نهر المسيسى من جهة والتنازل لها عن الأرض الواقعة بين ولايتى فلوريدا وتيسى "Tennessee" من جهة ثانية. وبهذا الأسلوب السياسى فقد أخذت أسبانيا تضعف نفسها فى العالم الجديد، وأدى هذا الضعف إلى تقوية السيادة العامة للولايات المتحدة الأمريكية فى العالم الجديد واتساع رقعة أرضها. كما أن تحالف أسبانيا مع فرنسا دفع بريطانيا إلى انتزاع جزيرة ترينيداد "Trinidad" القريبة من ساحل فنزويلا "Venezuela" إحدى المستعمرات الأسبانية فى منطقة أمريكا الجنوبية. وكان انتزاع بريطانيا لهذه الجزيرة ضربة جديدة للنفوذ الأسباني فى المستعمرات اللاتينية. وفى الوقت الذى احدث فيه الوضع الإقليمى الذى أقامت معاهدات سنة ١٨١٥م فى قارة أوروبا - وباستثناء مملكة الأراضى المنخفضة - شهدت أمريكا تغييرات كان لها تأثيراً بعيد المدى على مستقبل العالم. فالمستعمرات الأسبانية التى كانت الثورة قد بدأت فيها منذ سنة ١٨١٠م، وكذلك البرا مستعمرة البرتغال الكبرى تمكنت من الحصول على استقلالها، وتشكلت فى أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى، عشرون دولة جديدة، وساعدت وأثرت على تكوين تيارات سياسية جديدة وفتحت مجالات واسعة للسياسة الدولية.

وتطورت حرب استقلال المستعمرات الأسبانية بنفس سرعة تطور التاريخ الداخلى لأسبانيا فيما بين عامى ١٨١٤ و ١٨٢٤م، وسمحت عودة الملك فرديناند فى مايو سنة ١٨١٤م للملكة الأسبانية بإرسال قوات إلى أمريكا، وببذل الجهود لإعادة الغزو يعتمد على العناصر "الموالية" وفى سنة ١٨١٦م ظهر أن هذا المجهود يسير صوب النجاح: وبقيت الأرجنتين وحدها حرة. وسهل وصول الأسلحة والمتطوعين من أقاليم أوروبا عودة هجوم الثوار من جديد. وفى سنة ١٨١٨م تمكن سان مارتن San Martin من الوصول - من قاعدة عملياته فى الأرجنتين - إلى الأنديز، ومن طرد القوات الأسبانية من شيلي، وفى سنة ١٨١٩م حرر بوليفار Bolivar فنزويلا وكولومبيا من جديد. ومع ذلك فإن الثورة لم تصل إلى بيرو مركز المقاومة الأسبانية ولاذى كان المخلطون فيها قد أخذوا موقفاً ضد أرسنقراطية المستوطنين وجاءت الثورة الأسبانية فى سنة ١٨٢٠م، لكى تفتح أمام ثورة المستعمرات إمكانيات النصر، وبدأت فى قادس Cadix بحركة تمرد بين القوات المكلفة بالذهاب لأمداد الحاميات الأسبانية فى أمريكا. ولمدة عامين انشغلت الحكومة "الحرّة" التى نتجت عن هذه الثورة مع "الحرب المقدسة" التى شنها الكاثوليك عليها، وفى سنة ١٨٢٣م استعاد الملك فرديناند سلطته نتيجة للتدخل الفرنسى، وسمحت فترة هذه السنوات الثلاث لثوار أمريكا بإعداد مجهودهم النهائى. وفى سنة ١٨٢٤م، أكدت هزيمة الجيش الأسبانى فى أقاليم بيرو العليا نجاح حركة الاستقلال.

ولقد شارك تطرف السياسة الأسبانية - المتمثلة فى موقف الكورتيز سنة ١٨٢٠م وموقف الملك فردينال - إلى درجة بعيدة فى الوصول إلى هذه النتيجة فهى لم تحاول الإفادة من اختلاف وجهات النظر الكبيرة الموجودة بين رؤساء الثوار بالنسبة لمستقبل الدول الجديدة. وإذا ان بوليفار

قد فضل منذ سنة ١٨١٥م تكوين جمهوريات، فإن سان مارتان كان ملكياً مثله فى ذلك مثل معظم رؤساء الحركة الثورية فى منطقة ريودى لايالانسا، ومثل إيتوربيد Itribid فى المكسيك، وكان الملكيون مستعدين لمنح عروش لأمرأء من الأسرة الملكية الأسبانية، وهو الحل الذى فكر فيه سان مارتان فى شهر يوليو سنة ١٨٢١م، وفى الهدنة التى عقدها مع قائد القوات الأسبانية فى بيرو، وكان كذلك الحل الذى قبله إيتوربيد فى المعاهدة الى وقعها فى كوردوفا، مع نائب الملك الأسبانى، ولكن كل من الملك فرديناند وحكومة كورتيز الحرة رفضاً قبول هذا الحل الوسط، رغم الفرص التى كانت فى سعه أن يتركها، بالنسبة للمستقبل لإعادة إقامة الحكم الأسبانى، وظلت "عدم قابلية" إنقسام الإمبراطورية عقيدة لهم.

وحدث كذلك الانفصال بين البرتغال والبرازيل فى ظل الأحداث التى وقعت فى الوطن الأم، ولكن حدوث إراقة للدماء. كانت الأسرة المالكة البرتغالية، قد التجأت الى ريودى جانيرو، وفى سنة ١٨٠٨ م وقت الغزو الفرنسى واحتفظت هناك بمقر الحكومة، حتى بعد سنة ١٨١٤م، وحينما نشبت حركة ثورية فى البرتغال فى سنة ١٨٢٠ من ونتيجة لحوادث أسبانيا " عاد الأمير جوان الوصى على العرش لشبونه، وترك لأخته بيدرو أمر إدارة البرازيل، وسار المستوطنون البرتغاليون على طريق المستوطنين الأسبانيين، ولم تكن الحكومة البرتغالية فى وضع يسمح بمقاومة مطالب الاستقلال، ولم يجد بيدرو حلاً آخر، غير أن يرأس بنفسه الحركة، ويعلن نفسه إمبراطوراً فى أكتوبر سنة ١٨٢٢م، وبعد ثلاث سنوات اعترف لشبونه بالأمر الواقع.

ومكانه هاتين الحادثتين بيانىة فى العلاقات الدولية لاستقلال البرازيل لا يجذب الأنظار، بشكل واضح إلا فى بريطانيا العظمى، فالحكومة

الإنجليزية قد دافعت سنة ١٨١٠ م عن البرتغال ضد فرنسا كانت قد استغادت منها ومنحت نفسها فى البرازيل تعريفه جمركية فى صالح استيراد السلع المصنوعة وأمام الأمر الواقع فى سنة ١٨٢٢م، أخذت تفكر فى الاحتفاظ بهذه الميزة، وما أن وافق بيدرو على ذلك، حتى قامت السياسة الإنجليزية بالضغط على الحكومة البرتغالية لى تجبرها على الاعتراف باستقلال البرازيل. ولكن استقلال المستعمرات الأسبانية كان مسألة ذات أبعاد كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وبالنسبة للدول الأوروبية.

ولا شك فى أن حكومة النمسا وبروسيا كانتا لا تعطفان على الحركة التى قلقأت سلطة إحدى الحكومات الأوروبية التى عادت فى سنة ١٨١٤م، ومع ذلك فلم يكن لهما فى هذه المسألة مصالح تكفى للتفكير فى استخدام القوة. روسيا كان القيصر إسكندر، وأكثر منه سفراؤه فى باريس ومريد بظهور نية إعطاء تأييد لأسبانيا. فى سنة ١٨١٧ م - ١٩٨١٨ م فكرت الدبلوماسية الروسية فى وساطة جماعية، تمارسها الدول العظمى ولا تعتمد على الأسلحة، ولكن على وسائل العقوبات الاقتصادية التى يفرضونها ضد المتمردين ولا شكل أنه كان لهذه الاقتراح هدفاً أوروبياً أكثر من الأهداف الأمريكية فالقيصر الذى كان مشغولاً دائماً بالحصول على وسائل ضغط ضد السياسة الإنجليزية، حاول أن يجذب أسبانيا ولعل نظامه الدبلوماسى، ولم يكن له مخططات محدودة فى أمريكا اللاتينية، رغم اتهام كاسلرية له بذلك . وعلى أى حال فإنه لم يصر على مقترحاته بمجرد اصطدامها بالعقبات.

ولكن بريطانيا العظمى وفرنسا، وهما تطلان على المحيط الأطلسى، كانتا لهما مصالح مؤكدة، وكان اهتمام الولايات المتحدة أكثر قوة.

المصالح الاقتصادية للقوى العظمى

كانت الدوافع المؤثرة بالدرجة الأولى فى سياسة هذه الدول الثلاث، اقتصادية، فكان انهيار السيطرة الأسبانية يمهّد لفتح أمريكا الجنوبية، أمريكا الوسطى للتجارة الدولية فكيف يمكن الإفادة من هذه الإمكانيات.

بريطانيا العظمى

كانت بريطانيا العظمى فيما بين عامى ١٨٠٨م و١٨١٤م هى التى تحمى اسبانيا ضد نابليون بونابرت، وحصلت فى نظير ذلك من حكومة قانس على تصريح بالتجارة مع المستعمرات الأسبانية فى أمريكا طوال مدة الحرب فى أوروبا وبعد أن انتهت هذه الحرب كان هدف السياسة الإنجليزية هو الاحتفاظ بهذا السوق، فكان رجال الصناعة، ورجال السفن، وكبار رجال المصارف، يوجهون قرارات الحكومة فى هذا الإتجاه. وضمنت الأوساط الاقتصادية الإنجليزية مكاناً متفوقاً فى كل المناطق التى عجزت مجهودات إعادة الغزو الأسباني عن الوصول إليها من سنة ١٨١٥م إلى سنة ١٨٢٤م، وبلغت صادرات المملكة المتحدة إلى مناطق ريودى لابلاتا التى كانت الأولى فى التحرر من السيطرة الأسبانية، ومنذ سنة ١٨١٨م بلغت ٧٠٨ م ٧٣٠ جنيه إسترليني، وبلغت سنة ١٨٢٤م ١٠٤،٥٠٠، ١ إسترليني أما صوب المكسيك التى كانت التجارة الإنجليزية قد بدأت فى الوصول إليها سنة ١٨١٨م، فإن حجم هذه الصادرات إليها لا تذكر (٤١٤٩ جنيه إسترليني) فى سنة ١٨١٨م، فإنها قد ارتفعت فى سنة ١٨٢٤م إلى ٤٣٠،٩٥٠ جنيه إسترليني وفى كولومبيا كان الإنجليز هم المسيطرون على السوق فى سنة ١٨٢٢ - ١٨٢٣م، وكانت سفنهم هى الوحيدة تقريباً التى تتعامل مع موانئها. وكسبت صناعة النسيج بوجه خاص عن هذه الحالة، رغم أن أصحاب

رؤوس الأموال الإنجليز، كانوا قد بدعوا كذلك فى الاستثمار فى مشروعات المناجم والمشروعات الزراعية. فى سنة ١٨٢٤ - ١٨٢٥ أثارت هذه الاستثمارات لرؤوس الأموال "حماس" أوساط رجال الأعمال فكيف يمكن لبريطانيا العظمى أن تقبل إعادة فرص السيطرة الأسبانية، إذا ما كانت هذه السيطرة تعنى إعادة نظام الاحتكار؟ وكانت انجلترا تملك وسيلة فعالة لحماية مصالحها الاقتصادية، هى السيادة على البحار - وكان فى وسعها أن تمنح كل الدول الأخرى من التدخل فى حرب استقلال المستعمرات الأسبانية.

فرنسا:

ولم تكن المشغوليات الاقتصادية تمثل نفس الأهمية بالنسبة لفرنسا، حيث لم تكن الصناعة قد وصلت إلى نمو يمكن مقارنته، حتى من بعيد، بنمو بريطانيا العظمى، ومع ذلك فإن سوق أمريكا الجنوبية كان يعطى عموماً إمكانيات مواتية لتصدير الحرير والنبذة ودرست الحكومة الفرنسية، وخاصة منذ سنة ١٨٢٠م الإمكانيات المقبلة، ولم تكن ترغب فى ترك بريطانيا تضمن لنفسها احتكاراً فعلياً. وفى مناسبات ثلاث، أرسلت فرنسا بعثات إلى موانئ أمريكا الجنوبية لدراسة وسائل تنمية التبادل التجارى. وذكر مجلس التجارة فى نوفمبر سنة ١٨٢١م "ستفتح هذه العلاقات لصناعتنا قارة واسعة وستضمن لنا عملاء عديدين فى منطقة لا تقوم فيها صناعة".

الولايات المتحدة الأمريكية

أما المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية، التى لم يكن لها بعد نشاط صناعى هام، وكانت مجرد مصدرة للمواد الأولية، فكان لها شكل آخر. ذلك فى أنه كان فى وسع الأقاليم الأسبانية فى أمريكا أن تمنح سوقاً

للظن الخام، ولأخشاب التجارة وللحبوب، فيما عدا الأرجنتين فكانت إمكانيات مهمة بالنسبة لمنتهجى منطقة الميسيسبي، الذين كانوا لا يفكرون في إرسال منتجاتهم صوب أوروبا عن طريق نيويورك وبوسطن، نتيجة لصعوبة المواصلات، وكان في وسع الأسطول التجارى للإتحاد أن يقوم بدور هام في الملاحة بين موانئ المكسيك، وأمريكا الوسطى، وفنزويلا، ومع ذلك فكانت أوساط رجال الأعمال في الشرق في سنة ١٨١٥م، غير مستقرة بعد على رأى، خاصة وأن تجارتهم مع أسبانيا كانت أهم من تجارتهم مع المستعمرات الثائرة. مع زيادة تأكيد نمو التجارة الإنجليزية زاد قلقهم، وخشيت الولايات المتحدة من أن تضمن لبريطانيا العظمى وسيلة لنفوذ سياسى، عن طريق التفوق الاقتصادى، وكانت الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت لا تطالب بامتيازات ولكنها شعرت بأنه من حقها أن تحصل على معاملة الدول الأكثر وداً في الدول الجديدة التى كانت تنشأ في ذلك الوقت.

المصالح السياسية

ويمكن إضافة إلى هذه المنافسة الاقتصادية ، اختلاف وجهات النظر السياسية، وكانت مرتبطة بموقف كل من الحكومات الثلاث تجاه الملكية الأسبانية، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة النظام الذى ستنجح المستعمرات إذا ما نجحت في الحصول على الاستقلال.

فرنسا

ووجدت الحكومة الفرنسية نفسها بالنسبة لذلك، في موقف خاص، إذ أن إعادة البربون إلى فرنسا وفرديناند إلى مدريد كان قد أقام، فى الواقع حلفاً أسروياً. ولذلك فإن حكومة فرنسا ستطرح، منذ سنة ١٨١٤م مبدأ

يتخلص فى أنها لن تقوم بأى ش لمساعدة المستعمرات الثائرة، وتعلن حتى أنها تتمنى نجاح إعادة الغزو الأسبانى. فهل تبقى هذه الأمنية افلاطونية؟ تتميز السياسة الفرنسية بمفصلیات تتمشى مع تغيير الشخصيات الحكومية.

فكان الدوق دى ريشيليه يرغب فى أثناء وزارته الأولى، وبالتأكيد فى رؤية استقرار " النظام" فى أمريكا الأسبانية، إذ أنه كان يرى أنه من الخطر على أوروبا ترك الفوضى تنبت فى هذه المناطق". ألم يكن هناك دائما "وحدة لاشعور" بين الثوار؟ وكتب أحد خطاباته الخاصة "أنه من الواجب إخماد هذا البركان" الذى يهدد بانى يلقى على القارة الأوروبية "بحم من الفوضى ومن الثورة". ومع ذلك فكان لا يقتصر فى إمكانية انضمام المستعمرات إلى الوطن الأم إذا لم تقبل الحكومة الأسبانية تقدم تنازلات. ولماذا يفكر فرديناند فى إقامة "مملكة" فى أمريكا الأسبانية. ويسلم عروشها "لأمراء من أسرة البربون"؟ وكانت هذه الإشارة تعنى بربون أسبانيا وحدهم. فحين فهم من تقارير أحد الوكلاء شبه الرسميين فى سنة ١٨١٨م، أن حكومة لابلاتا المؤقتة توافق على ترشيح أمير فرنسى، أبعد ريشيليه هذه الإمكانية التى ستعطى لسياسته كما قلت "لونا من الخداع والمؤامرات".

وكانت هذه هى نفس السياسة التى مارسها وزارة ديسول - ديكاز فان يأمل فى إقامة ملكية فى لابلاتا، دون أن يجبر الحكومة الأسبانية على ذلك، واقترح ترشيح أما الأمير لوى من آل بوربون بارما، وإما دوق دى لوك Duc de Lucque ولكنه وجد كذلك أن أحسن موقف متعلق بالنسبة لفرنسا هو أن تحتفظ بحيادها.

وعدلت الثورة الأسبانية سنة ١٨٢٠م من الإمكانات، إذ أنها في نفس الوقت الذي زادت فيه من نجاح الثورة، حددت الحكومة الفرنسية من "التزاماتها المعنوية" التي كانت تربطها بأسبانيا. ولذلك فإن ريشيليه رأى في إنشاء وزارته الثانية، أن إنشاء دول مستقلة قد أصبح أمراً لا يمكن التراجع فيه، وكانت هذه هي الفترة التي أرسلت فيها الحكومة الفرنسية بعثات إلى أمريكا الجنوبية، درست فيها إمكانية عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الجديدة.

ولكن وزارة فييل قررت بعد مؤتمر فيرونا، تدخلًا عسكرياً في أسبانيا، وأعدت ملكية فرديناند المطلقة. ألم يكن في وسع فرنسا أن تفكر كذلك ضد المستعمرات الثائرة؟ لقد عاد شاتوبريان، وزير الخارجية في تعليماته إلى السفير الفرنسي في مدريد. وبإصرار، إلى الحل الذي اقترح في سنة ١٨١٨م إقامة ملكيات كبيرة في أمريكا الأسبانية تحت حكم أمراء من أسرة البربون، يمكن تقديم المعونة لهم. وكان مشغوليات السياسة الداخلية هي السبب في ذلك "ستهلك ملكيات القارة القديمة، إذا ما أصبح العالم الجديد كله جمهورياً ولم يكن هناك تفكير في ذلك الوقت، كما كان عليه الحال من قبل في أمير فرنسي. والجديد في الموضوع هو أن الحكومة الفرنسية فكرت في أن تعطي فرنسا "معونة حربية" حتى تتمكن من تنفيذ مثل هذا الحل: وفي خطاب من فييل في ٣ يوليو سنة ١٨٢٣م إلى دوق أنجوليم Duc d'Angouleme، قائد الجيش الفرنسي في أسبانيا، اقترح تقديم قوات بحرية وأموال وبعض الجنود "تظير بعض الامتيازات التجارية، التي ستعطيها الملكيات الأسبانية لفرنسا. ومع ذلك فغننا لم تكن إلا مجرد رغبات. فلم يقترح مشروع التدخل على الحكومة الأسبانية، وستتخلى عنه حكومة فرنسا، بمجرد ظهور مقاومة بريطانيا العظمى له.

انجلترا

وكانت الخطوط الرئيسية الإنجليزية بسيطة. فرغم أنها كانت قبل سنة ١٨١٤م حليفة الأسبانيين ضد نابليون، فلم يكن لها أى دافع للاحتراس عل فرديناند بعد إعادة إقامة الملكية فى أسبانيا. ولا شك انها كانت تقبل من حيث المبدأ، الاحتفاظ بالسيادة الأسبانية، إذا ما ضمنت حرية التجارة، ولكن الواقع أن مصالحها الاقتصادية كانت تدفعها إلى أن تتمنى نجاح حركة الاستقلال، ولذلك فإنها اعترفت بصراحة منذ سنة ١٨١٧م، على كل تدخل من جانب: إحدى الدول الأوروبية فى صالح أسبانيا، ومع ذلك فلم يكن كاسلرية معادياً للحل الملكى . ففكر فى سنة ١٨٢٢ م وقبل موته، فى أن يقترح على مؤتمر فيرونا " أن يقوم بمجهود يهدف جعل المستوطنين يقبلون أمراء برربون كرؤساء للدولة المستقلة" وعمل فى هذا الاتجاه لدى الحكومة الأسبانية وفى هذا الموقف المختلف عن موقف الحكومة الفرنسية، لم تكن أفضليات المبادئ هى الأساسية، فكان كاسلرية وكناتج من بعده يرون أنهم ما اتخذت الدول الجديدة نظاماً جمهورياً، فإنها تكون أكثر تأثراً بنفوذ الولايات المتحدة، ولذلك فإنه كان من الأفضل المساعدة على إقامة ملكيات، وبشكل يؤدي إلى تجنب "مبدأ الجامعة الأمريكية" الذى سيكون خطراً على المصالح الإنجليزية وفى هذا الميدان ألم يكن من الممكن التفكير فى تعاون فرنسا مع بريطانيا العظمى، رغم اختلاف الدوافع عن الواحدة عنها عن الأخرى؟ لم تكن هناك إمكانية لذلك، فى سنة ١٨٢٢م. ولكن ما أن ظهر أن الساسة الفرنسية قد اتجهت صوب تدخل مسلح، حتى ظهر قلق الحكومة البريطانية فظهر لها أن هذا الحل الملكى مشئوماً، إذا ما تحقق بمساعدة فرنسا التى لن تتراجع عن أن تكسب منه على حساب المصالح الاقتصادية لبريطانيا العظمى، ولذلك فإن الحكومة الإنجليزية أخذت موقفاً صلباً ضد سياسة فييل،

وهزمتها بسهولة" وبعد الحصول على هذه النقطة ألم يكن فى وسع بريطانيا أن تستعد لمواصلة المفاوضات، التى كانت قد بدأت فى سنة ١٨٢٢ م لقد جاءت العقبة من ملك أسبانيا، الذى كان معادياً لحل لا يمكنه فى رأيه، وأن يمنع تفكك إمبراطوريته، وكان مثل البرازيل واضحاً لإثبات ذلك ولذلك فإن الساسة البريطانية قد تراجعن أمام الأحداث وقبلت أن تضم الدول الجديدة نظاماً جمهورياً، وأظهرت استعدادها للاعتراف بحكوماتها، ولكنها استعنت فى نفس الوقت، المخاوف الناتجة عن نيات التدخل الفرنسى، وحاولت ونجحت بعض الشئ - أن تظهر بمظهر "المخلص" حتى على التوقيع على معاهدات تجارية مواتية، يمكنها أن تعارض بها نفوذ الولايات المتحدة.

الولايات المتحدة الأمريكية

وانتهى موقف حكومة الولايات المتحدة بتسهيل نجاح السياسة الإنجليزية كيف ولماذا؟ كان تفكك الإمبراطورية الاستعمارية الأسبانية يخدم مصالح الجمهورية الناشئة بشكل واضح ويمنحها إمكانيات للتوسع. وفى أول الأمر منحت هذه الأزمة لحكومة واشنطن الفرصة لكى تسوى لصالحها مسألة هامة كانت مطروحة وتحتاج لحل منذ استيلائها على لويزيانا. وهى الوصول على ساحل خليج المكسيك ولم تكن معادة ١٨٠٣م قد أعطت الولايات المتحدة إلا واجهة ضيقة على الخليج، حول دلتا المسيسيبى، ولذلك فإن ولاية الغرب وخاصة تينيسى، طالبت بضرورة توسيع هذه الواجهة. وكانت أسبانيا هى التى تملك المنطقة الساحلية، ورفضت أن تتنازل للرئيس ماديسون Madison بإعلان ضم جزء من فلوريدا الغربية، مع مسافة ٥٠ كم تقريباً من الساحل، وميناء موبيل. ومع استمرار الثورة ازداد ضعف الحكم الأسباني فى هذا الإقليم، التى لم تحتل منها الجنود الأسبانية إلا

نقطين أو ثلاث ولم تعد تمارس إشرافاً على الأهالي، الذين كانوا من الهنود الحمر والعبيد الفارين وسمح هذا الضعف بفتح الطريق أمام تدخل الولايات المتحدة الذى كان زراع تينيسى يطالبون به وكانت الحاجة هى "الأمن" الرغبة فى حماية أقاليم ضد القارات التى كان يشنها المغامرون، وكذلك حجج تتعلق بالمصالح المادية. منع اللاجئين من العبيد من الالتجاء إلى هذا الإقليم. وسويت هذه المسألة فى سنة ١٨١٨م، بواسطة جاكسون، قائد القوات الفيدرالية فى الجنوب وتبرأ الكونجرس من عمليات جاكسون ولكن يبدو أن محاولته كانت قد حظيت بموافقة الرئيس مونرو Monro وسمحت لحكومة واشنطن بأن تحصل الحكومة الأسبانية فى فبراير سنة ١٨١٩ م على تنازل عن كل فلوريدا، وعن طريق الشراء.

أما فيما وراء هذه المسألة، ألم يكن من صالح الولايات المتحدة أن ترى انهيار الإمبراطورية الأسبانية؟ كان إنشاء دولة مستقلة، ستكون ضعيفة، يفتح مجالات جديدة أمام العمل السياسى والاقتصادى للاتحاد.

ولذلك فإن سياسة الاتحاد الأمريكى أخذت خطأ رئيساً وظلت محتفظة به فرفضت السماح بتدخل الدول الأوروبية من أجل إعادة إقامة سيطرة أسبانيا على مستعمراتها. ورفضت المشاركة فى أى مشروع " يقوم أساس على قاعدة تختلف عن الاستقلال التام".

وكان هذا الموقف يمثل المبادئ. فهل فكرت الولايات فى أن تعارض بالسلاح هذه الامكانية للتدخل الأوروبى؟ وهل صممت على عرقلة مجهود أسبانيا لإعادة الغزو، إذا ما كانت أسبانيا فى وضع يسمح لها بالقيام به، وبوسائلها الذاتية، كانت سياسة حكومة واشنطن حذرة بالنسبة لذلك، إذ أنه لم

تكن لديها الوسائل العسكرية أو البحرية التي تسمح لها بالدخول وحدها فى حرب.

وحينما اشكت الحكومة الأسبانية فى سنة ١٨١٧م من أن بعض مواطنى الاتحاد كانوا يقومون بمجهودات فردية لتزويد المستعمرين التأثيرين بالأسلحة، صوت الكونجرس على "قانون الحياد" الذى قلل من هذه الحركة. والحقيقة هى أن الولايات المتحدة كانت ترغب، فى هذه الفترة، فى عدم إثارة أسبانيا، إذ أنها كانت تفاوض معها أمر التنازل الودى فلوريدا وبعد أن تمت تسوية هذه المسألة أصبحت الولايات المتحدة أكثر حرية فى عملها، فهل ستعترف بالحكومات المؤقتة التى تشكلت فى امريكا الجنوبية؟ لم يكن الوقت قد حان بعد وسفى مايو سنة ١٨١٩م ذكر آدم، سكرتير الدولة، لرجال فنزويلا والأرجنتين أن نية الولايات المتحدة فى هذا الوقت، هى الاحتفاظ بالحياد التام وفى ديسمبر سنة ١٨١٩م شرح للجنة العلاقات الخارجية فى البرلمان، أن منح "الاعتراف" يهدد بالتسبب فى حرب مع أسبانيا فمن الأفضل التمهّل. ولم يختف هذا الخطر إلا بعد الثورة الأسبانية سنة ١٨٢٠م. وكان الاعتقاد قد ساد فى الأوساط السياسية، فى ذلك الوقت، بأن الوقت قد حان لاتخاذ موقف، إذا ما كانوا يرغبون فى تجنب رؤية بريطانيا العظمى تضمن تفوقاً فى الحياة الاقتصادية لأمريكا الأسبانية. ولكن الحكومة الأسبانية لم تتقدم إلا خطوة بعد خطوة وأشار خطاب الرئيس مونرو إلى الكونجرس، فى ٥ ديسمبر سنة ١٨٢١م، إلى أن اسبانيا غير قادرة بشكل واضح على أن تجبر مستعمراتها على الطاعة بالقوة. وأعلن أمله فى أنها ستوافق على قبول استقلالهم. وفى ٦ أبريل سنة ١٨٢٢م، أبلغ سكرتير الدولة آدم، الحكومة الأسبانية، أن الولايات المتحدة تعترف بوجود دول جديدة وأنها ستدخل معهم فى علاقات دبلوماسية، ولكنه أشار إلى أن هذا

القرار هو مجرد اعتراف بالواقع، وأنه لا يؤثر في شيء في حق أسبانيا في إعادة إقامة الاتحاد بين هذه الأقاليم وبين ممتلكاتها الأخرى إذا ما كانت لديها الوسائل " وتأكدت سياسة الحكومة بوضوح ابتداء من سنة ١٨٢٣ م، فنصح آدمز حكومات الدول الجديدة رسمياً بأن يبقوا مخلصين للنظام الجمهوري، وهو الشكل الوحيد المناسب "للمبادئ الأمريكية" أما في حالة قبولهم لحل ملكي، وفي صالح أمراء يحضرون من أوروبا، فإنهم سيكونون "خاضعين للمصالح الأوروبية" من وجهة النظر السياسية، ومن وجهة النظر الاقتصادية". وكانت الحكومة الاتحادية قلقة كذلك في هذه الفترة - من إمكانية تدخل فرنسا ولكنه كان في وسعها أن تعتمد على تعاون بريطانيا العظمى، لكي تمنع هذا الخطر.

المنازعات

لم تؤد هذه الخلافات بين مصالح الدول الأطلنطية الثلاث إلا إلى منافسات دبلوماسية، وفي ثلاث مرات في سنة ١٨١٧م وفي سنة ١٨١٦م، وفي سنة ١٨٢٣م زادت أهمية هذا الموضوع بالنسبة للعلاقات الدولية، حينما ظهرت نيات التدخل في صالح أسبانيا، ورغم ذلك فإنها لم تؤد إلى خطر الصدام المسلح بين الدول العظمى.

كانت المشروعات الأولى التي تساند مسألة الاحتفاظ بالسيطرة الأسبانية قد جاءت من روسيا، ووضعت هذه الساسة ابتداء من نهاية سنة ١٨١٧م، حينما اقترح المستشار نسلردو Nessclorde. في مذكرة وجهها للحكومة الانجليزية، وساطة جماعية للدول لإنهاء ثورة المستعمرات. وكان على الحكومة الأسبانية أن تتعهد نظير ذلك، بأن تقيم في ممتلكاتها الأمريكية نظاماً دستورياً وبأن تفتح السوق للتجارة الخارجية، لم يكن هناك تفكير في

فرض هذا المشروع بالقوة. فعلى الدول أن تمارس "الضغط الاقتصادى على المتمردين.

والمحاولة الثانية التى بدأت فى صيف سنة ١٨١٨م، والتى نوقشتت فى أثناء مؤتمر اكسن لاشابل، اشركت السياسة الفرنسية مع السياسة الروسية ولكن فى أى اتجاه؟ لقد ظهر أن الدوق دى ريشيليه قد انضم إلى اقتراح القيصر الذى كان يرغب فى روية الدول تقوم بواسطة بين اسبانيا ومستعمراتها، ولم يكن يفكر فى إعادة السيادة الأسبانية، ولكن فى إنشاء دول ملكية يحكمها أمراء أسبانيون. فما الذى يمكن القيام به فى حالة قبول الحكومة الأسبانية لهذه الوساطة، ورفض المستعمرات لها؟ مكتب ريشيليه أن المسألة لك تكن تعنى أبداً "استخدام القوة" ضد الثائرين" فهو أمر من "المستحيل إعلانة". ويمكن أنهم قد يصلوا إلى ذلك بعد بدء العملية. ولكنه نصح الحكومة الأسبانية رسمياً بالا تأثير هذه الامكانية، إذ أنه كان يعتقد، وتشهد على ذلك خطاباته الشخصية إلى السفير فى لندن (أن الحكومة الانجليزية لن توافق أبداً على استخدام وسائل القوات ضد الثوار. ولذلك فإن هذه المحاولة كانت ضعيفة وبقيت بالتالى بدون نتيجة إذ أنها اصطدمت بمعارضة بريطانيا العظمى كما أن ملك أسبانيا كان يعتقد حتى ذلك الوقت فى أنه قادر على غزو مستعمراته وكان يرفض فكرة الوساطة.

وأخذت المسألة بعداً أكثر خطراً فى سنة ١٨٢٣ م، حين ظهر أن فييل كان يفكر فى تدخل مسلح فرنسى، وتعرض هذا المشروع مشتركة، أعطت فيها بريطانيا العظمى والولايات المتحدة "ضربة قاضية" للسياسة الفرنسية هناك بمجهودات متوازية ولكن منفصلة.

ومن هذه المجهودات بقيت واحدة سرية، وهى المتعلقة بالحكومة الإنجليزية أما الثانية فكانت علنية: وتتمثل فى إعلان "مبدأ - مونرو" فما هى العلاقات التى يمكن إقامتها بين هذين العاملين؟

كان التفكير الأول لكائنج هو أن يمنح وفاقاً للولايات المتحدة- فاقترح أن ينشر تصريحاً مشتركاً تعلن فيه الحكومتان رغبتهما فى وقف مشروعات التدخل الفرنسية. ووافق رش Ruch سفير الولايات المتحدة فى لندن، على هذا المبدأ ولكنه طلب أن تقوم الحكومة الإنجليزية - وقبل أن ينتظر رد حكومته - بقبول الاعتراف بالدول الجديدة، مع النظام الذى كانوا قد أقاموا بالفعل، أى النظام الجمهورى. ولم يكن كائنج يرغب فى قبول هذا الشرط. فكان يخشى من أن لا يوافق الملك وزملاؤه فى الوزارة على ذلك، وكانوا يرون أن الوقت لم يحن بعد لمنح هذا الاعتراف، وكان يفضل كذلك الاحتفاظ ببعض الفرص، التى يمكن للحل الملكى أن يحصل عليها.

وأما الصعوبة التى ظهرت فى طريق الوفاق مع الولايات المتحدة، قام كائنج وحده بإرسال تحذيره للحكومة الفرنسية، وأعلن السفير بولنتياك Poliguac فى ٩ أكتوبر سنة ١٨٢٣م، أن تدخل دولة أجنبية بالقوة أو بالتهديد "فى مشروعان أسبانيا ضد مستعمراتها" سيدفع بريطانيا العظمى إلى أن تعترف فى التو باستقلال هذه المستعمرات، وأسرع بولنتياك وأكد أن الحكومة الفرنسية لا تفكر فى استخدام القوة وعمل كائنج محضراً، بهذه الحادثة ووافق فييل دون صعوبة فى ١٩ أكتوبر ولم تحقق رغبة فرنسا فى التدخل ولكن كائنج أسرع بتوصيل هذه المذكرة إلى الولايات المتحدة وإلى الحكومات المؤقتة فى أمريكا الأسبانية. حتى يظهر بمظهر بطل الاستقلال. وكان هذا نجاحاً دبلوماسياً حصل عليه رجل الدول الإنجليزي بثمن قليل.

وفى خلال ذلك الوقت تشاورت حكومة واشنطن، ولكن معلوماتها كانت ناقصة. فكانت قد استلمت عرضاً بتصريح مشترك، ولكنها كانت لا تعلم حتى ذلك الوقت أن كانبج قد صمم على العمل بمفرده. رغم اختلاف وجهات النظر الإنجليزية والأمريكية على مسألة النظام السياسى للدولة الجديدة، فإن الرئيس مونرو كان يميل إلى قبول الاقتراح الإنجليزي، ولكن آدمز، سكرتير الدولة لم يكن يقبل أن تظهر الولايات المتحدة بمظهر "التابع" لبريطانيا العظمى، وكان يفضل تصريحاً أمريكياً على تصريح مشترك. فالمسألة مسألة كرامة بلا شك. ولكنها كانت أيضاً مسألة حذر فكانبج باقتراحه هذه المفاوضات، ألم تكن لديه نية "فرملة" السياسة الأمريكية والحصول مثلاً على وعد من الولايات المتحدة بعدم استيلائها على كوبا أو تكساس؟ ووجد آدمز بعض الصعوبات حتى يجعل نظريته مقبولة. وتساءل زملاؤه فى الوزارة عما إذا كان من الحكمة اتخاذ موقف رسمى بالعزلة وستصبح الأخطار جسيمة، إذا ما أصبحت فرنسا "معتدية" وإذا ما أبدتها دول التحالف المقدس فى ذلك، ورد آدمز المسألة لم تكن تعنى الاشتباك فى حرب. فيمكن للولايات المتحدة فى حل الأزمة - أن تعتمد على بريطانيا العظمى التى كانت مصالحها متطابقة مع مصالح هذه الولايات، والتى كان فى وسع قواتها البحرية أن تكفى لإبطال مفعول محاولة التدخل فى نفس الوقت الذى تنازلت فيه عن قبول الدعوة الإنجليزية، اعتمد عليها لى يكتب الرسالة التى وجهها الرئيس مونرو إلى الكونجرس فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣م. وقال مونرو أنه ما دامت المستعمرات الأسبانية "قد أعلنت استقلالها وحافظت عليه، وما دامت الولايات المتحدة قد اعترفت بهذا الاستقلال فإنه لا يمكننا أن نعتبر كل تدخل من أية دولة أوروبية - يهدف إما إخضاع أو ممارسة أى عمل على مستقبلها بأى طريقة أخرى - عبارة عن إظهار استعداد غير ودى تجاه الولايات المتحدة".

وهكذا أعلن "مبدأ مونرو"، وحسب قول أحد المؤرخين الإنجليز تحت غطاء الأسطول الإنجليزي". ولكن خطر التدخل الفرنسي لم يكن قائماً بعد، فى اللحظة التى نشرت فيها هذه الرسالة ما دام فييل قد وقع على مذكرة بولنتياك ولذلك فإن التصريح الأمريكى لم يجتذب فى هذه اللحظة أنظار أوروبا كثيراً.

هل كان معنى ذلك أنه يمكن أن ينسب دوراً أساسياً للسياسة الإنجليزية فى النتائج الأخيرة؟ وهل من اللازم الاعتقاد أنه كان فى وسع حرب الاستقلال للمستعمرات الأسبانية أن تأخذ، بدونها شكلاً مختلفاً؟ لكى يعتقد ذلك لا بد من وجود الدليل الذى يثبت أن خطة فرنسا للتدخل - لم تكن مجرد تمنيات، ولا يظهر أن فييل قد فكر فى أن يعطى لاسبانيا مساعدة عسكرية لها قيمتها، ولم يحاول أن يقوم بأقل مقاومة للضغط الذى مارسه كاننج. ولذلك فإنه لم يكن للمناورات الدبلوماسية إلا أهمية ثانوية. ويثبت السير تشارلز وبستر CHARLES K, WEBSTER المؤرخ الإنجليزي لهذه الفترة أن شعوب أمريكا الأسبانية قد حصلت لعى استقلالها بمجهوداتها الشخصية، أكثر من المعونات الخارجية.

ما هى أبعاد هذا الاستقلال بالنسبة للمستقبل؟

لم تحتفظ أسبانيا فى أمريكا سنة ١٨٤٢م، فى الوقت الذى انتهت فيه هذه المسألة، إلا بممتلكاتها الواقعة فى جزر الأنثيل، والتى كانت كوبا أهمها، وكان المعمرون فى هذه الأراضى والتى كانت لزراع قصب السكر فيها دوراً هاماً فى الحياة الاقتصادية للعالم، قد بقوا مخلصين للوطن الأم، إذ أنهم كانوا يخشون من ثورة عبيدهم. وعلاوة على قيمتها الاقتصادية، كان لهذه الجزر

موقعا إستراتيجيا هاما فكانت تتحكم فى الطرق البحرية المؤدية إلى برزخ أمريكا الوسطى، حيث بحث منذ سنة ١٨٢٥م إمكانية إنشاء قناة توصل المحيطين، فهل يمكن لأسبانيا أن تحتفظ بعد ذلك بكوبا لفترة طويلة؟ لقد ظهر أن فى وسع المكسيك أو كولومبيا أن تستولى عليها. ولكن أعلنت الولايات المتحدة فى مارس سنة ١٨٢٦م، أنها لن تقبل هذا الحل. ولم تكن الولايات المتحدة ترغب فى هذا الوقت، فى مسألة كوبا، إذ كان فى وسع بريطانيا العظمى - سيدة البحار - أن تتدخل فيها. ولذلك فإن الولايات المتحدة قد فضلت أن تبقى هذه الجزيرة الكبيرة أسبانية. حتى اللحظة التى يمكنها فيها أن تنزل إليها، بدون مخاطر.

وعلى اشلاء الإمبراطوريات الأسبانية والبرتغالية تكونت عشرين جمهورية، وكان بوليفار Bolivar لا يشارك ميراندا Miranda فى أمله، فى سنة ١٨١٦م فيما يتعلق بإمكانية تكوين الأقاليم الأسبانية فى أمريكا لدولة واحدة كبيرة وكانت اختلاف الظروف المناخية والاقتصادية، والاختلاف فى نوع السكان والتقاليد التى انشأها نظام الاستعمار الأسبانى، الذى كان قد قسم هذه الأراضى إلى "نيابات تملك" تعتبر عقبات يصعب التغلب عليها "من الجنون التفكير فى توحيد كل الأسبانيين فى أمريكا فى دولة واحدة" أليس من اللازم علاوة على ذلك، أن تحسب حسابا للأطماع الشخصية للرؤساء المحليين للثورة، كاختلاف بشأن النظام السياسى المقبل؟ ولذلك فإن التقسيم السياسى كان حقيقة واقعة، واثرت مسألتان فى سنة ١٨٢٥م، فهل سيكون هناك رابط اتحادى بين هذه الدول الجديدة يمكنه أن يضمن استمرار السلم فى أمريكا اللاتينية، ويسمح بالقيام بعمل مشترك فى السياسة الخارجية، وماذا ستكون عليه العلاقات بين هذه الدول وبين الولايات المتحدة فى أمريكا الشمالية، والتى فرضت نفسها كحامية للاستقلال، برسالة مونرو؟

كان بوليفار يأمل فى إنشاء رباط اتحادى أو فيدرالى بين الجمهوريات الجديدة ، وأعلن ذلك مراراً لأنه منذ يناير سنة ١٨٢٥م واستبعد هذا "المحرر" لأن يلعب دور "المنظم" فى كل أمريكا الجنوبية على الأقل. فتحفظ هذه الأول بنظمها السياسية الخاصة، ولكنها تعد بعضها بتأييد متبادل فى حالة اعتداء من دولة أخرى، وتقبل أن تعهد لجهاز مشترك بأمر توجيه العلاقات الخارجية للاتحاد، وكذلك بأمر "الاحتفاظ بالنظام الداخلى" داخل كل جمهورية وفكر بوليفار فى نهاية سنة ١٨٢٥ م فى أن يحتفظ لنفسه فى داخل هذا النظام بـدور "عالمى" وهو دور رئيس هذا الاتحاد وكان مؤتمر بنما، الذى كان عليه أن يجمع كل ممثلى الدول الدول الجديدة، يهدف فى روحه تمهيد الطريق لمثل هذا الاتحاد، وكان يفكر حتى فى دعوته ممثل حكومة الولايات المتحدة لهذا المؤتمر، وأن ينشئ تضامناً "لجامعة أمريكية" وفى واشنطن، وفى ٦ ديسمبر سنة ١٨٢٥ م أعلن الرئيس الجديد آدمز. والذى كان هو واضع رسالة مونرو رغبة فى قبول هذه الدعوة وكان يأمل فى أن يتمكن الأمريكيون من أن يقيموا بينهم روابط سياسية، إذ أنه كانت لهم جميعاً مصالح تختلف عن مصالح أسبانيا.

فه كانوا يسرون صوب إنشاء جامعة الدول الأمريكية، تحت إشراف الولايات المتحدة؟ لقد أقلق هذا الأمر كاننج، فكان لا يستطيع أن يوافق على قيام حكومة الاتحاد بترأس "الاتحاد الفيدرالى للأمريكتين". وكان يوافق على مجرد إنشاء جامعة بين الدول الجديدة، إن لزم الأمر. ولكن الواقع أن مشروع بوليفار قد فشل على مستوى أمريكا اللاتينية، كما فشل على مستوى الجامعة الأمريكية، ومنذ افتتاح مؤتمر بنما عرف "المحرر" أن دول دى لايبلا و شيلي والمكسيك غير مستعدة لإقامة اتحاد فيدرالى بين الجمهوريات الجديدة. أما الأرجنتين والبرازيل فإنهما لم تقوماني حتى بإرسال مندوبين عنها إلى المجلس

المنعقد فى بنما وحينما قبل بوليفار مشروعاً أكثر تواضعاً، وهو مشروع اتحاد فى أمريكا الجنوبية تدخل فيه كل من كولومبيا وفنزويلا وبيرو، فشل من جديد، وفى هذه الأحوال، هل كان مشروع الجامعة الأمريكية هو كذلك، قد ولد ميتاً؟ لم يحاول مجلس الشيوخ فى الولايات المتحدة إحيائه فكان يتردد فى أن تسير على الطريق الذى نصح به آدمز، وكانت جمهوريات أمريكا الجنوبية قد قررت تحرير العبيد السود الأمر الذى نصح به آدمز، وكانت جمهوريات أمريكا الجنوبية قد قررت تحرير العبيد السود الأمر الذى كان يهدد بأن يأخذ شكل العدوى، كما أن مثل هذا الوفاق قد يجبر الولايات المتحدة على أن تتراجع عن سياسة التوسع فى بحر الأنتيل. وحينما وافق مجلس الشيوخ أخيراً على قبول طلبات الرئيس، كانت الفرصة قد أفلتت: فلم يصل مندوبو الولايات المتحدة إلى بنما إلا بعد انتهاء المؤتمر.

وترك هذا الفشل المزدوج - والذى أسلم الدول الجديدة فلانقسام وللمنافسات والذى حدد حدوده سياسية الولايات المتحدة - الباب مفتوحاً أما نفوذ أوروبا فى أمريكا اللاتينية - وكان بريطانيا العظمى هى الوحيدة المستفيدة لجنى المكاسب، ما دامت الحكومة الفرنسية لم تكن قد قررت بعد الاعتراف بالجمهوريات الجديدة، ولم تقدم على ذلك إلا بعد عدة سنوات وكانت بريطانيا العظمى هى التى تمنح الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية منتجاتها المصنوعة. والى كان فى وسعها كذلك أن تمنحهم رؤوس الأموال ومنذ سنة ١٨٢٥م بلغت قيمة التجارة الإنجليزية ٨٠ مليون دولار. أى ثلاثة أضعاف تجارة الولايات المتحدة.

وهكذا حصلت بريطانيا العظمى، فى هذه الدول الجديدة على تفوق اقتصادى احتفظ به لما يقرب قرن من الزمان.

امثلة لبعض الثورات فى أمريكا اللاتينية:

ثورة فنزويلا

عندما تدخل نابليون فى أسبانيا سنة ١٨٠٨م، نادى المجلس البلدى فى كاركاس بفرديناند السابع ملكاً على اسبانيا والانديز واقترح فى نفس الوقت تأليف مجلس محلى، وبعد سنتين خلع المجلس البلدى غير العادى الحاكم العام وشكل مجلساً محلياً باسم الملك.

وفى عام ١٨١١م بادر المجلس برفض ولاية ملك أسبانيا عليهم وطالب بانضمام فنزويلا إلى الصوف الولايات الحرة، كما دعا المستعمرات الأخرى إلى اتخاذ خطوة مماثلة. ثم إيفاد لجنة من بينها سيمون بوليفار نفسه إلى انجلترا لطلب معونتها. عاد ميراندا إلى فنزويلا لتولى زمام القيادة.

وأعلن مؤتمر عام استقلال فنزويلا. وتم وضع دستور لها. تولى ميراندا أمرة قوات الثورة. وأصبح بوليفار أحد نوابه، وقد كرس سيمون بوليفار (١٧٨٣ - ١٨٣٠ م) الذى ولد فى كاركاس من أبوين عريقين من سلالة الكربول. وتعلم فى المدينة مسقط رأسه، ثم تم تنقل كثيراً فى ربوع أوروبا، وتبحر فى الفلسفة الفرنسية وتأثر بأبلغ الأثر بأراء أستاذه سيمون روديجز الذى كان يدين بالنظام الجمهورى - كرسى جهده لتحرير المستعمرات الأسبانية وأصبح أحد بطلى حركة الاستقلال.

وشهدت الفترة من سنة ١٨١١ - ١٨١٢م بعض التطورات، حيث أحرزت القوات الأسبانية بقيادة خوان دومنجو مونت بردى نجاحاً ملحوظاً فى معركة إعادة غزو الولاية فثار صراع داخلى. ووقع زلزال أحدث دماراً مروعاً مما نتج عنه توهين العزائم فى المنطقة الخاضعة للثوار، لم يمتد هذا

الزلازل إلى المنطقة التي كانت في أيدي الملكيين، أعلن رجال الدين أن هذه الكارثة نقمة الهيئة دفعها الثوار ثمناً لخيانتهم، وكان لهذا تأثيره الضار في قضية الثورة.

ونصت ميراندا دكتاتوراً لتنظيم عمليات المقاومة ولكن القوات الملكية أحرزت تقدماً سريعاً فأكره على التسليم ووقع معاهدة سان ماتيو التي نصت على العفو عن الثوار، ومع ذلك فقد عمل مونت بردي فنزويلا كمقاطعة مغلوقة على أمرها. وهكذا فشلت ثورة ميراندا عام ١٨١٢م، وانتهى الأمر بنفيه إلى أسبانيا حيث مات هناك عام ١٨١٤م.

ولقد استغاد بوليفار من جماعة الإنجليز الذين حاربوا في صفوف الجيوش التي هزمت نابليون في أوروبا في تطويعهم كمحاربين معه ضد السلطات الأسبانية (استغاد أيضاً من جماعة بايز في استمرار ثورته من أجل تحرير فنزويلا من الاستعمار الأسباني). كما أن بوليفار قد استغاد من ثورة مناطق الجنوب بقيادة سونتندر ضد الأسبان حتى تحالف مع سونتندر وانتصر معاً على القوات الأسبانية في وقعة بوى آكا واستوليا على مدينة يوجاتا في الجنوب وهي عاصمة ما كان يعرف باسم غرناطة الجديدة (كولومبيا) وحدث أن توحدت غرناطة الجديدة (كولومبيا) مع فنزويلا وسميتا معاً باسم كولومبيا العظمى، وأصبحت مدينة كوكوتا عاصمة الجمهورية الجديدة، وأصبح بوليفار رئيساً لها. وكان نجاح الثوار في فنزويلا وكولومبيا يعدو على انشغال أسبانيا بثورتها الداخلية عام ١٨٢٠م.

واستطاع الثوار ضم إقليم جديد إلى الاتحاد وهو إقليم كيوئو ١٨٢٢م وصارت جمهورية كولومبيا العظمى تتألف من كولومبيا وفنزويلا وكيوئو.

ثورة المكسيك:

كان من نتيجة الأحداث في اسبانيا عقب تدخل نابليون عام ١٨٠٨م أن رغبت عناصر الكريول في نصيب أكبر في الحكم. اجتمع مجلس محلي بتأييد من نائب الملك خوسيه دى أتيار يجارى الذى كان يطمع فى خدمة مصالحه هو، رغم معارضة مجلس الولاية الذى كان يتكون من أسبان لا يتقون فى عناصر الكريول. على أنه سرعان ما قامت فئة من الأسبان بتحريض من مجلس الولاية بطرد نائب الملك. تعاقب بعد ذلك فى فترة وجيزة أربعة من نواب الملك (١٨٠٨ - ١٨١٣م).

كان أول من قاد حركة مباشرة ضد الحكم الأسبانى هو ميجويل هيدلجو كوستيا (١٧٥٣ - ١٨١١م) وهو قسيس من سلالة الكريول متجر فى الفلسفة الفرنسية وحريص على صالح جمهور مواطنيه.

كان هيدلجو يهدف إلى الانفصال والإصلاح الإجتماعى. بدأ بأشغال الثورة فى إقليم جانا خواتو بمساعدة بعض الكروليين بعد أن ألتزم إليه عدد من الهنود والمولدين ومزيد من الريوليين. استولوا على جانات خواتو وجوادا لاجار وبلد الوليد ووصل إلى مشارف العاصمة وهنا اضطر رجاله وعددهم ٨٠٠٠٠ يعورهم السلاح إلى التقهقر على يد قوة أسبانية صغيرة بقيادة فيليكس كاليجا وسرعان ما اتخذت هذه الحركة بزعامة هيدلجو طابع ثورة عبيد، الأمر الذى ترتب عليه نفوز الطبقات العليا من الكريول.

تحول كاليجا إلى موقف هجومى، فسحق بجيش من ٦٠٠٠ رجل، القوات الثورية عند قنطرة كالديرون بالقرب من جوادالاجار. فر هيدلجو بجيشه شمالا، ولكن القائد وقع فى أيدي الأسبان فحوكم وأعدم.

واصل خوسيه ماريّا موريلوس القتال (١٧٦٥ - ١٨٥١م) وهو قس مولود كان يحارب غرب مدينة المكسيك بصفته نائباً لهيدالجو. سار موريلوس غرباً وتمكن من السيطرة على منطقة كبيرة واستولى على أوكاكا. ثم اتجه غرباً واستولى على أكابولكو عام ١٨١٣م.

وفى عام ١٨١٤م دعى مؤتمر إلى الاجتماع فى تسيلبانثجو وأسندت رئاسة الحكومة إلى موريلوس وأعلن الاستقلال (٦ نوفمبر) أجريت إصلاحات إدارية واجتماعية ومالية وأعلن دستور ابانتشجان، وأخفق موريلوس فى محاولة الإستيلاء على بلد الوليد وأرغم على الانسحاب على يد أوجستين دى أتوربيدى (١٧٨٣ - ١٨٢٤م). وهو من سلالة الكريول وكان يعمل فى خدمة الأسبان. ازداد وضع قضية الثوار بأسا فقد وصلت الإمدادات للملكين من أسبانيا واضطرت الحكومة إلى تغيير مقرها مراراً.

وتخلى موريلوس عن سلطته التنفيذية عام ١٨١٥م رغم الاحتفاظ بالقيادة العسكرية قبض عليه وهو يقود الحكومة إلى تواكان ثم أعدم بعدها بقليل حل مجلس الثورة. وانتهج خوان رويث أبوداكا سياسة التوفيق والأسترضاء فتم بذلك استسلام قادة الثورة وبذا توطد النفوذ الأسبانى مرة أخرى ولم يواصل المقاومة سوى بعض قادة حرب العصابات من بينهم بيثنتى جيريرو (١٧٨٢ - ١٨٣١م) وفى عام ١٨١٧ نزلت حملة تالف بانجلترا والولايات المتحدة بقيادة فرانسيسكو خافير مينا إلى ساحل الخليج وتوغلت حتى جانا خوالو ولكنها هزمت أعدم خافير مينا. وهددت ثورة ١٨٢٠م بأسبانيا كما هددت عودة دستور ١٨١٢م مركز رجال الدين والطبقات العليا والعناصر الرجعية والمحافظة التى صممت على الانفصال وجدت هذه الطوائف أداة لخدمة أغراضها فى شخص أتوربيدى الذى أبرم

مشروع أجوالاً مع جيريرور. وأعلن هذا المشروع استقلال المكسيك كما أعلن أن الحكومة يجب أن تكون ملكية دستورية تحت حكم فرديناند السابع أو أمير أوروى آخر. وتعهد بضمان المذهب الكاثوليكى الرومانى والاحتفاظ بمركز الكنيسة وأملاكها. كما حض على اتحاد كل الطبقات لموازرة الإدارة الحكومية، أيد الملكيون وكبار رجال الدين وعدة الكروبوليين هذه الحركة. تألف جيش وخلع أبوداكا نائب الملك. وتقبل نائب الملك الجديد خوان أودونوخو مشروع أجوا الذى قدمه إليه مؤتمر قرطبة احتل جيش الثوار مدينة المكسيك. وتألف مجلس وصاية برياسة أتوربيدى حتى يتم اختيار عاهل للولاية. دعى مؤتمر تأسيس إلى الانعقاد. ورفضت الحكومة الأسبانية الاعتراف بمؤتمر قرطبة وحض أتوربيدى بعض أعضاء المؤتمر على انتخابه إمبراطور. توج باسم أوجستين الأول.

ثورة البرازيل:

تعد البرازيل أكبر الأقطار الأمريكية وذلك إذا استبعدنا ألاسكا والمنطقة القطبية غير المأهولة من الولايات المتحدة وكندا على التوالى، وتحتل البرازيل نصف مساحة أمريكا الجنوبية ولكنها تختلف عن جاراتها من حيث اللغة والتاريخ، وإلى حد كبير من حيث الجغرافيا، ولا ينطبق عليها كثير، وتعتبر هذه الاختلافات اللغوية والتاريخية نتيجة عرضية للإعلان البابوى الذى أصدره عام ١٤٩٣م البابا الكسندر السادس الذى لم يرس له قدم إطلاقاً فى الأمريكيتين وينص هذا الإعلان والذى كان يهدف إلى تجنب الاحتكاك بين الدول المسيحية فى القارة المكتشفة حديثاً على أن الأقاليم الواقع على بعد ٣٧٥ ميلاً شرق رأس فيردى ينبغى أن ينضم إلى البرتغال وأن تتضمن كافة الأقاليم الواقعة إلى الغرب إلى أسبانيا.

وقد أكدت الدولتان هذا الإعلان فى معاهدة تورى سيلاس فى العالم التالى. ولهذا فحينما رأى الملاح البرتغالى "بيدرو الفارىس كابرال" فى عام ١٥٠٠ الساحل البرازيلى لأول مرة تمكن من المطالبة بضم مساحة كبيرة إلى التاج البرتغالى (وقد ازدادت فيما بعد بدرجة ملحوظة).

وقد ظلت البرازيل منذ البداية والتى اشتقت اسمها من شجرة تعرف باسم "بالوبرازيل" فى وضع انعزالى، وفى ظروف متباعدة عن المستعمرات الأسبانية فى نصف الكرة الغربى، وكان ينقصها فى مبدأ حضارات سكان البلاد الأصليين التى كانت تعتبر تحدياً للأسبان فى بيرو والمكسيك كما خلقت مشكلات للأجيال الجديدة، ومن ناحية أخرى فلم تكن البرازيل تملك المعادن الثمينة التى ملأت أذهان الغزاة بأحلام الثروة والمجد، ويتكون جزء كبير من إقليم البرازيل من غابات أو أراضى جدياء.

ولم تكن البرازيل بلاداً تثير الحماس فى صدور الأيبيريين، ولهذا فقد كانت نتيجة لتخطيط الحدود والاكتشاف الفجائيين منطقة غير مرغوب فى استيطانها. وكانت السلطات البرتغالية فى الواقع تعامل ممتلكاتها الجديدة كما كانت بريطانيا تعامل استراليا من قبل وذلك باعتبارها مستودعاً خصباً للأشخاص الذين لم يكن مرغوباً فيهم فى بلادهم الأصلية وبالأخص المجرمين واليهود الذين ازداد عددهم فيما بعد نتيجة لتدفق وصولهم الجبرى فى هيئة بحارة تحطمت سفينتهم، وقد اتخذ هؤلاء الرجال فى غياب عشرينتهم من النساء زوجات لهم وكثير أماكن أكثر من واحدة من القبائل الهندية الرحل التى كانت تكون السكان الأصليين الوحيدة وبدأت بهذا عملية "التهجين" التى ميزت البرازيل منذ ذلك الوقت.

ولم يكن اهتمام البرتغاليين بالبرازيل كبيراً حتى جاء عام ١٥٣٠م الذى أنشأت فيه لشبونه أخيراً حكومة رسمية فى المستعمرة، وأرسل المبعوث الرسمى الأول "مارتيم أفونسودى سوزا" تقريراً متشائماً سواء عن الإمكانيات الفقيرة للبلاد، أو مصاعب الدفاع عنها لدرجة أن حكومة البرتغال قررت أن البرازيل تسبب إزعاجاً كبيراً وحولتها إلى مشروع خاص وقسمتها إلى خمسة قطاعات تمتد من الساحل إلى خط توردسياس، وأوكل الحكم فيها إلى مواطنين برتغاليين. (قامت حكومات بريطانية فيما بعد بإجراء مماثل حيث أوكلت تنمية أجزاء كبيرة من الإمبراطورية إلى الشركات صاحبة الامتياز) وكان هذا الإجراء واحداً من العوامل التى أسهمت فى البناء الفيدرالى الحالى للبرازيل.

وفى عام ١٥٤٩م ذاع ما عرف بعد ذلك على الورق بالنظام الاستعمارى التقليدى ولكن المظهر الإقليمى كان قد أنشئ فى ذلك الوقت، ولم تمتد السلطة الحقيقية للحكام العاميين (الذين عرفوا فيما بعد بنواب الملك) من الناحية السلبية فيما وراء حكمهم الفعلى حول "ساوسلفادور دى باهيا" بينما لم تبد السلطات البرتغالية سوى اهتمام بسيط بالبرازيل وهو لا يتعدى اهتمام الحكومة الأسبانية بأى واحدة من ممتلكاتها عبر المحيط.

لم يكن هذا هو الاختلاف الوحيد بين تطور المستعمرات الأسبانية والبرتغالية وبالرغم من أن ممتلكات اسبانيا قد صيغت نتيجة للحملات الإنجليزية التى هاجمت السفن والمدن الساحلية فإنها لم تخضع للتدخل الأجنبى حتى الوقت الذى تعرضت فيه لإغارات بريطانيا العدوانية عامى ١٨٠٦، ١٨٠٧م.

وكانت البرازيل في ذلك الوقت تواجه ظروفاً أشق، وأقام الفرنسيون بالفعل مستعمرة في البرازيل عام ١٥٥٥ ولم يطردوا منها حتى عام ١٥٦٧م بعد أن أضعفتهم المنازعات الداخلية بين الكاثوليكين والبروتستانت من أتباع "كالڤن"، وفي أواخر ذلك القرن أستوطن جماعة من الهيجونوت الفرنسيين الساحل الشمالي ولم يطردوا منه حتى عام ١٦١٥. وقد أدى القتال من أجل إبعادهم إلى بداية التوسع البرازيلي في الشمال، وفي الوقت نفسه بدأ إهمال الوطن الأم للبرازيل أكثر وضوحاً بصفة خاصة نتيجة لاحتلال أسبانيا للبرتغال في عام ١٥٨٠ وللحرب الأسبانية البرتغالية في عام ١٦٤٠ - ١٦٨٨ والتي أدت إلى استعادة البرتغال لسيادتها.

وحل الهولنديون حينذاك الفرنسيين باعتبارهم المغنصبين الأجانب الرئيسيين حيث استولوا على "أولينوا" و "ريسيف" في عام ١٦٣٠م، وفي خلال عقد من الزمان أستولت شركة جزر الهند الغربية الهولندية على المنطقة الواقعة شمال البرازيل وأرسل الأمير "ماوريتس فان ناسو" كحاكم لها، ولم تفعل البرتغال وهي التي كانت مشغولة في الداخل بحربها مع أسبانيا شيئاً لمساعدة المستعمرة وكان على البرازيليين مثل الأرجنتين عند "إعادة الغزو" و "موقعة الدفاع" أن يدافعوا عن أنفسهم ويقوموا بطرد الهولنديين الذين كانوا مشغولين في ذلك الوقت في حرب مع إنجلترا في عام ١٦٦١. ولم يسفر هذا النصر مثل موقعتي الغزو والدفاع عن تدعيم مشاعر الوطنية المحلية والثقة بالنفس ولكنه جمع أيضاً كافة الأجناس والطبقات بالبرازيل من أجل الدفاع عن قضية مشتركة. ومنحهم نوعاً من التعلق بالوطن لم تحققه المستعمرات الأسبانية كوحداث مستقلة إلا بعد وقت طويل.

ولم يكن إسهام الأجانب فى تحقيق التّقدم بالبرازيل قاصراً على التدخل المسلّح، ففي الحقل التجارى كانت لشبونة إلى حد كبير أكثر تساهلاً من مدريد فى سماحتها لرعاياها فيما وراء البحار بالتجارة مع الأجانب، وفوق هذا فقد كانت أقلّ مقدرة فى تطبيق القيود التى فرضتها بالفعل ونسج عن هذا أنه قدر أن نصف تجارة البرازيل فى القرن ١٨ كانت مع بريطانيا بينما كان معظم الباقي بالرغم من المنازعات مع فرنسا وهولنده.

لم تكن العوامل الوحيدة التى جعلت البرازيل مختلفة عن جاراتها من الدول المتحدثة بالأسبانية هى نمط الاستيطان أو التجارة أو الحروب الخارجية، وبالرغم من أن الأسبان مثل غيرهم كانوا يستجلبون العبيد الزوج إلى مستعمراتهم بالكاريبى فلم تكن تجارة العبيد الزوج تشكل عاملاً حيوياً له تأثيره على اقتصاديات الأقاليم الأخرى التابعة لأسبانيا، ولكن كان لهذه التجارة تأثيرها فى البرازيل بسبب عدم رغبة الهنود وعدم ملائمتها لهم. ولا توجد أية أرقام يمكن الاعتماد عليها عن التكوين العنصرى لفترة الاستعمار الأولى ولكن فى عام ١٨١٨مقدر المستكشف "الكسندر هون همبولدن" سكان البرازيل بـ ١,٨٨٧,٥٠٠ من الزوج ٨٤٣,٠٠٠ من البيض ٦٢٨,٠٠٠ من العنصر المخلط (أما الرقم الذى أعطاه عن تعداد الهنود الذى يبدو أقل من المحتمل بكثير، فالأغلب أنه يعتمد فيه على الحدس) ولم يبق كفاية الزوج كعبيد واعترف بالعديد من المستيكوس والمامليكوس، من جانب أبائهم الأوروبيين، كما حصلوا على نوع من الاعتراف بوضعهم الاجتماعى، ولهذا فبالرغم من أنه كان بالبرازيل ولا يزال حتى الآن فرق شاسع بين الطبقة العليا والطبقة الدنيا فى المجالين الاقتصادى والاجتماعى، فقد كان يوجد بالفعل طبقة متوسطة لها اعتبارها، وكانت هذه الطبقة المتوسطة إلى حد كبير قليلة الوجود فى الدول المتحدثة بالأسبانية، وفوق هذا فبالرغم من أن

العديد من ملاك العبيد كانوا متوحشين بالفعل في معاملاتهم فقد كان الآخرين يعاملونهم معاملة الآباء وكانوا بمرور الوقت أكثر تنورا. وكان هذا ينطبق على عدد لا يحصى يذكر من "الأيكونومنديروس"، بالرغم من أن الهنود البدين كانوا يعملون تحت إمرتهم لم يكونوا من الناحية الرسمية عبيداً.

وقد كان للكنيسة في البرازيل أيضاً وخاصة التى تتبع نظام الجيزويت تأثيرها الطيب بالنسبة لمعاملة مختلفة الأجناس من رعاياها وخاصة فى شمال البلاد أما فى الجنوب فلم يول "الباوليستاس" الجشعين اهتماماً كبيراً بالقسس، بينما كانوا مندفعين فى اهتمامهم وبطريقة جافة إلى المناطق الداخلية.

أما الاختلاف الكبير الآخر بين وضع البرازيل ووضع جاراتها فإنه ينبع من علاقتها بالتاج، وكان ملوك أسبانيا يميلون إلى أن يضعوا أنفسهم فى أبراج عاجية، ولم يكونوا مشغولين فقط بالحصول على ممتلكات أمريكية تزيد عن طاقاتهم وإنما أيضاً بالتزامات الأوروبية المتزايدة، وكان البراجانكاس الذين حكموا البرتغال أكثر ارتباطاً حتى من الناحية الجغرافية إقليمهم عبر المحيط وأصبح هذا الارتباط أكثر قوة حينما قام نابليون فى عام ١٨٢٤ بغزو البرتغال واحتلالها.

وقد أبحر الأمير الوصى "دوم جوار" بصحبة العائلة الملكية بأجمعها إلى البرازيل تحت حماية الأسطول البريطانى وحينما أسس فى ريو دى جانيرو قام بعدة إصلاحات من بينها إنشاء أول صحافة مطبوعة فى البرازيل وهى التى طال انتظار إقامتها، وحينما تمكن فى عام ١٨٢١م من العودة إلى البرتغال باعتباره الملك، جواو السادس ترك وراءه ابنه بيدرو نائباً للملك ونظر برلمان لشبونة مع هذا نظرة غير مؤيدة للحريات الجديدة لمستعمراتها

السابقة، وأمر "دوم بيدرو" بالعودة إلى بلاده ولكنه أمتنع عن العودة، وفي يوم ٧ سبتمبر عام ١٨٢٢ أعلن أن البرازيل صارت مستقلة ونصب نفسه الإمبراطور "دوم بيدرو الأول" وبهذا أصبحت البرازيل أول دولة أمريكية بخلاف كندا تحقق استقلالها بدون حرب وتبقى على النظام الملكي، وكان لما حققته هذا تحقيقاً مفاجئاً تأثير عظيم في تكون المظهر القومي البرازيلي.

وبالرغم من أن الملك الجديد قام بمثل هذه الخطوة الشعبية إلا أن المهمة لم تكن سهلة أمامه. وبعد أن منح البلاد دستوراً متحرراً نسبياً ووجه بالمتمردين والجمهوريين في الداخل بينما أصبحت بلاده في الخارج بعد أن كانت متفقة مع الدول فيما وراء البحار متعاركة مع جيرانها، ففي اللحظة الأولى اشتركت في حرب الأرجنتين حول السيادة على إقليم يعرف بالصفة الشرقية لأوروغواي.

الفصل الخامس

الحرب الأهلية الأمريكية

١٨٦١ - ١٨٦٥

لقد كانت هناك مشاكل عديدة استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحلها إما بعقد اتفاقات أو معاهدة مثال ذلك، المشكلة التي حدثت بينها وبين بريطانيا العظمى بخصوص إدعاء الدولتان ملكية إقليم أوريجون وهو الإقليم الذى يقع بين خط العرض ٥٢، ٤٠، ٥٤ وإن كان أن الإقليم محل النزاع هو الواقع بين نهر كولومبيا وخط العرض ٥٤٩، وفى معاهدة ١٨٢٨م مع شرط جديد هو من حق كل الطرفين إنهاءها بشرط أخطار الطرف الآخر قبل موعد الإنتهاء بسنة وكانت مصلحة بريطانيا فى إقليم أوريجون تتركز فى تجارة الفراء التى هيمنت عليها بعد عام ١٨٢١م شركة خليج هدسون. وقد زار التجار الأمريكيين منذ زمن مبكر المنطقة الساحلية لإقليم أوريجون واكتشف الكابتن جراى منبع كولومبيا (١٧٩٢م) وارتاد كل من لويس وكلاكرك الإقليم كله كما قام جون جاكوب استور بإنشاء مركز استوريا عام ١٨١١م، واستقرت بعثة تبشيرية من الميثوديين فى وادى ويلاميت سنة ١٨٣٤م، وتبعتها بعثات أخرى، وفى أوائل الأربعينات هاجر كثير من الفلاحين الأمريكيين إلى هذا الودادى، وبذلك أصبح التنافس بين أمريكا وبريطانيا تنافساً بين تجار الفراء وبين النازحين الأمريكيين، ووقعت اتفاقية أوريجون سنة ١٨٤٦م، رسمت الاتفاقية الحد الفاصل بخط العرض ٥٤٩ على الأرض ثم منتصف القنال حتى المحيط.

وهكذا نجد أن الولايات المتحدة استطاعت أن تحل هذه المشكلة عن طريق عقد اتفاقية أوريجون مع بريطانيا العظمى، ولم تلجأ إلى الحرب كوسيلة لإنهاء هذه المسألة مثلما حدث في مسألة المكسيك فإنها أى الولايات المتحدة الأمريكية اضطرت إلى حل هذه المسألة بالحرب، ومن هنا نجد أن جذور الحرب الأهلية ترجع إلى عدة عوامل منها مسألة الرق أو قضية الرقيق الأسود، ومسألة ضم تكساس وموقف كل من بريطانيا وفرنسا.

وأدى ذلك إلى قيام الحرب بينها وبين المكسيك. وكان من ضمن العوامل قضية فى غاية الأهمية، وهى قضية تقدم الشمال على الجنوب، ثم اندلاع الحرب بين الأشقاء ومراحلها ونتائجها.

قضية الرق والرقيق:

وبالنسبة للرق أو قضية الرقيق فيرجع ذلك إلى اتفاق الميسورى وعلى الرغم من أن الرق لم يكن حتى ذلك الحين، قد حظى باهتمام عام يذكر فإنه قد نما بسرعة حتى أصبح مشكلة ذات نفوذ عظيم وفى سنة ١٨١٩م وبمباغتة مذهلة، انفجرت المشكلة على الانتباه العام "كجرس ينذر بحريق فى جوف الليل"، كما كتب جيفرسن إذ أن كثيرا من الزعماء افترض أن الرق لن يلبث أن يذوى فى كل مكان عندما كانت الولايات الشمالية تضع التشريعات لتحرير العبيد فوراً أو تدريجياً. ولقد كتب واشنطن إلى لافاييت فى سنة ١٧٨٦م. أنه كان يرجو صادقاً إمكان اتخاذ خطة ما يتسنى بها إلغاء الرق بدرجات بطيئة أكيدة غير ملحوظة، وقد أعتق عبيده فى وصيته. وكان جيفرسون يرى أن الرق يجب أن يمحي بعملية تجمع بين التحرير والإبعاد عن البلاد وكان يقول: "أننى أرتجف فرقا من أجل بلادى عندما أفكر فى أن الله عادل. وصرح باتريك هنرى، وماديسون، ومونرو، وكثيرون غيرهم

بمثل هذا وكان العديدون من الجنوبيين يرون حتى سنة ١٨٠٨م عندما ألغيت تجارة الرقيق، أن الرق لن يكون سوى شر مؤقت.

بيد أن الجنوب تحول أثناء الجيل الثانى إلى قطاع كان فى الغالب متحداً إتحاداً قوياً وراء إلى الرق. فكيف يتسنى هذا؟ ولماذا اختفت تقريباً روح إلغاء الرق فى الجنوب؟ من الأسباب أن المبادئ التحررية الفلسفية التى ذكرت واستقرت فى أيام الثورة، أخذت تضعف تدريجياً ومن الأسباب أن روح عدااء عام بين نيوانجلاند البيوراتية والجنوب المنشئ بالرق، أصبحت واضحة، وقد اختلفنا بصدد حرب سنة ١٨١٢م. والرسوم الجمركية ومسائل كبرى أخرى. وأخذت استساغة الجنوب لما أطلق عليه "مبدأ التحرير لىدى الشماليين" تقل بإطراد بيد أن فوق الأسباب جميعاً. أن عوامل اقتصادية جديدة جعلت الرق أكثر ربحاً وانفعاً مما كان قبل سنة ١٧٩٠م. فما كان يعتبر أصلاً شراً لا بد منه "أصبح ضرورياً حتى أنه لم يعد شراً. وهناك عصر معروف من عناصر التغيير الاقتصادى.. ذلك هو قيام صناعى كبرى فى الجنوب، هى إنتاج القطن. وقد استندت فيما استندت إليه على إدخال أنواع محسنة من القطن، ولكنها استندت بقسط أكبر على اختراع "إلى هوبنتى" الذى أحدث ضجة فى ذلك العهد.. اخترع الحلج لتنظيف القطن فى سنة ١٧٩٣م. وسرعان ما زحفت زراعة القطن من كارولينا الشمالية والجنوبية وجورجيا نحو الغرب، منتشرة فى قسم كبير من الجنوب الأدنى ممتدة إلى نهر المسيسيبى، ما لبثت أن امتدت إلى تكساس. وكانت زراعة قصب السكر عاملاً آخر أقام الرق على قاعدة جديدة. فإن أراضي الدلتا الخصبة، الدافئة فى الجنوب الشرقى من لويزيانا مثالية لقصب السكر. فقد نجم عن ذلك رواج عظيم، فلم تحن سنة ١٨٣٠م حتى كانت الولاية تقدم

حوالى نصف حاجة الأمة من السكر. وقد تطلب هذا عبداً فاستجلبوا بالآلاف من الساحل الشرقى.

وأخيراً انتشرت زراعة التبغ هو الآخر نحو الغرب وأخذت الرق معها. كان الإنتاج المتواصل قد أنهك تربة المنطقة المنخفضة من فيرجينيا، وقد كانت من أعظم مناطق التبغ فى العالم، فلم يجد المنتجون مانعاً من الانتقال إلى كنتكى وتينيسى، مصطحبين زنوجهم. وترتب على هذا أن العبيد الذين كانوا يتكاثرون بسرعة فى أعالي الجنوب تضاعلوا إلى حد كبير إذ انتقلوا إلى ادنى الجنوب وإلى الغرب. وقد ارتاح كثيرون من المراقبين إلى هذا الانتشار للرق، لأنه خفض خطر قيام عصيان من الرقيق مثل "عصيان نات تيرنر" وهو تمرد قام به ستون أو سبعون من عبيد فيرجينيا فى سنة ١٨٣١م. وقد رله أن يكون ذا أثر كبير فى زيادة تخوف الجنوبيين من مبادئ التحرير. ومع امتداد مجتمع الشمال الحر. ومجمعه العبيد الجنوبى نحو الغرب. بدأ من المستحب إقامة نوع من المساواة بينهما. فعندما ضمت ايلينوى إلى الإتحاد فى سنة ١٨١٨م، وكانت ثمة عشر ولايات تبيع الرق وإحدى عشر ولاية حرة. وفى سنة ١٨١٩م طلبت الاباما وميسورى الانضمام للإتحاد. وكان لزاماً على "الاباما" أن تبيع الرق. بحكم شروط نزول جورجيا عن الأرض التى كانت لها. ومن ثم فإن ضمها كان كفيلاً بتحقيق التوازن بين الولايات المبيحة للرق وتلك المجندة للحرية. بيد أن كثيرين من الشماليين بادروا إلى التكتل لمعارضة انضمام ميسورى إلا كولاية حرة. وتقدم النائب تالميد النيويوركى تعديلاً لمشروع قانون الضم، مطالباً ميسورى بأن تأخذ تدريجياً بعنق العبيد. واجتاحت البلاد عاصفة هوجاء. وبدأ لفترة أن الكونجرس فى مأذق لا منفذ منه، إذ كان أبناء الولايات الحرة يسيطرون

على مجلس النواب ودعاة الرق يسيطرون على مجلس الشيوخ. بل لقد خشى الناس أن تراق الدماء.

ثم تسنى تدبير حل وسط بزعامة هنرى كلاى المحب للسلام. فكان لميسورى أن تتضمن كولاية تبيح الرق، ولكن من تتفصل فى الوقت ذاته" عن مساكنشويتسى وتضم كولاية حرة" وأصدر الكونجرس قانوناً بإقصاء الرق إلى الأبد عن الإقليم الذى تسنى اكتسابه بمقتضى صفقة شراء لوزيانا شمالى خط عرض ٣٦°، وهو الحد الجنوبى لولاية ميسورى.

وعاد الصحو إلى السماء مرة أخرى، ولكن كل مراقب بعيد النظر كان يدرك أن العاصفة لا بد وأن تعود. وقد كتب جيفرسون أن هذا الحادث الذى كان شبيهاً بجرس الحريق فى بهيم الليل، بدا له نذيراً بنهاية الاتحاد.

وكان من الممكن لسحابتين لا تزيدان عن قبضة الإنسان أن تعلنا للجنوب العاصفة التى كانت تتحفظ. وفى سنة ١٨٢١م أنشأ شاب من الكويكر يدعى بنجامين صحيفة فى أوهايو معارضة للرق تدعى "داعية العتق العالمى" وفى سنة ١٨٢٣م أقام المصطلح الإنجليزى "ويلبرفورس" جمعية لمناهضة الرق انضم إليها زاكارى وغيره من ذو المكانة.

وبدأت مشكلة الرق تظهر منذ عام ١٨٣٠م بين القطاعين الشمالى والجنوبى. وكان نمو الدعوة على إلغاء الرق، والشعور بحرية البلاد أشد فى الولايات الشمالية. وظهر المتحمسون لتحرير الرق لدرجة أن بعضهم قد تعرض للاضطهاد نتيجة لمطالبته بإلغاء الرق. ولكن لم يؤد ذلك إلى تقاعسهم عن المطالبة بتحرير الرق. ولقد رأى البعض أن هذا النزاع بين قطاعى الدولة يهدد الاتحاد فانذر "جون كوينسى أدامز" الجنوب مراراً فى

مجلس النواب بأن الانفصال صنع الحرب، وأنه من اللحظة التى تصبح فيها ولا يتكلم الممتلكة للعبيد مسرحاً لحرب أهلية أو إرغامية أو أجنبية... من تلك اللحظة تمتد سلطات الحرب فى الدستور لتبيح اعتراض نظام الرق. وكان مقدر للينكولن أن يثبت صدق هذه النبوءة.

لقد كان وضع الرقيق الأسود فى الولايات الجنوبية وضعاً مزريراً حقاً. فهم يعملون فى المزارع من الفجر حتى الليل، ويشرف عليهم رجل زنجى مثلهم يضربهم بالسوط حال تناقلمهم وتباطئهم عن العمل. وكان يشرف على الجميع رجل أبيض يراقب العمل عن كثب. وكان طعامهم رخيصاً وغير مكلف ولا أجور لهم. وكانوا جهلة ليس من حقهم التعلم ودخول المدارس. أنه عمل مضنى وشاق وعناية قليلة وجهل وتأزم فى أحوالهم النفسية، كل هذا سبب هوة واسعة بين الجل الأبيض وبين الرجل الأسود. وقد تراكمت البغضاء حتى وصلت بينهم إلى درجة الكره. وشكلت الحالة هذه حواجز نفسية بين المجتمع الأبيض وبين الجماعات السود فى الولايات الجنوبية.

وتحت ضغط الولايات الشمالية على الولايات الجنوبية فى مسألة تحرير العبيد السود فى ولاياتها بدأت علامات الانفصال تظهر فى الولايات الجنوبية. وهددت ولاية ساوث كارولينا بالانفصال عن الولايات المتحدة عام ١٨٣٢م.

وتطورت الأحداث وخاصة بعد قرارات ديفيز والتى صدرت بشأن الرق سنة ١٨٦٠م لحماية ملكية العبيد فى مختلف الولايات. وفى نفس السنة قامت معركة انتخابات الرئاسة وفاز إبراهيم لنكولن ولم يحرز أى صوت انتخابى فى الولايات التى تستخدم العبيد.

مسألة تكساس:

حينما كانت الولايات المتحدة قد حصلت من فرنسا في سنة ١٨٠٣م على التنازل عن لويزيانا. لم تكن حدود هذا الإقليم من ناحية الجنوب الغربى قد تحددت بعد. فهل كان من الواجب تحديدها بنهر سابين أو بنهر ريوجراند؟ ولم تكن الحكومة الفرنسية خلال الفترة القصيرة التى كانت فيها صاحبة لويزيانا، قد مارست الملكية الفعلية فى المنطقة الواقعة بين هذين النهرين. أى فى تكساس. وفى سنة ١٨١٩م. وفى وقت الحصول على فلوريدا قرر آمر سكرتير الدولة. فى جعل أسبانيا تعترف بحقوق الولايات المتحدة على هذا الإقليم الصالح لزراعة القطن، ولكن الرئيس منرو لم يوافق على ذلك، لأنه كان يخشى من التسبب فى صعوبات داخلية إذا ما أدخل فى الإتحاد منطقة لن يتردد المزارعون فيها من استخدام العبيد السود. ولذلك فإن المعاهدة الأسبانية الأمريكية قد حددت الولايات المتحدة بنهر سابين. وبعد خمس سنوات كان الحكم الأسباني قد اختفى من "تيابة مملكة المكسيك" وأدخلت الدولة المكسيكية الجديدة تكساس فى نطاقها. وفى سنة ١٨٢٨م وقعت الولايات المتحدة على معاهدة اعترفت بذلك بالفعل ولكن سرعان ما حدث بعد ذلك. ونتيجة لمجهود صامويل هوستون Samule Houston حاكم ولاية تينيسى، وربما كان ذلك بموافقة الرئيس جاكسون Jackson. أن أتى المعمرون الأمريكيون وأقاموا فى تكساس، ودون أن تواجههم أية عقبة: فلم تفكر الحكومة المكسيكية، وكانت مشغولة بالاضطرابات الثورية فى عاصمتها. وعلى الأقل حتى سنة ١٨٣٤م، فى منع هذه الهجرة وفى مارس سنة ١٨٣٦م كان هذا "الاستعمار" قد نما بشكل جعل الأمريكيون يكونون غالبية الأهالى، ولذلك فإنهم قد تمكنوا من جمع مجلس أعلن استقلال الإقليم وقرر فى نفس الوقت إباحة الرق الذى كان القانون المكسيكى قد ألغاه. وهذا

الحل بقى مع ذلك ضعيفاً لأن الدولة المستقلة كانت تخشى من عودة هجوس المكسيكيين.

ولكى تواجه هذا الخطر وتواجه النتائج الاجتماعية التى تنتج عنه أى إلغاء الرق كانت الوسيلة الوحيدة هى طلب إنضمام الإقليم إلى الاتحاد الأمريكى، وتم هذا منذ سبتمبر سنة ١٨٣٦م، ولكن حكومة الولايات المتحدة أكتفت بالاعتراف باستقلال الدولة الجديدة دون أن تقبل العرض الخاص بالضم. وأعلن أنها لم تقم أبداً بتحقيق التوسع الإقليمى إلا بطريقة التنازل السلمى، ولكن الحكومة المكسيكية لم تكن لديها النية فى هذه الحالة فى التنازل عن حقوقها وكان الدافع الحقيقى لهذا الامتناع الأمريكى هو الانقسام الذى كان قد ظهر فى رأى العام، فكانت حياة ولايات الجنوب توافق على هذا الضم الذى سيدخل فى الإتحاد إقليماً كانت الاقتصادية وبنياه الاجتماعية بمثابة لحياتهم ولبنياتهم، ولنفس هذا السبب. أخذت ولايات الشمال موقفاً معارضاً إذ أنها لم تكن ترغب فى زيادة عدد الولايات "ذات العبي" ولذلك فقد أصبحت مسألة تكساس إذن مرحلة من مراحل الصراع بين أقسام الاتحاد ولم تكن الحكومة ترغب فى إثارة المشاعر.

وأمام رفض القوة لم يصبر رجال تكساس أكثر من ذلك خاصة وأن التهديد المكسيكى لم يكن قد تحدد بعد. وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٨٣٨م قام وزير تكساس فى واشنطن بسحب عرض "الانضمام" ولذلك فإن تكساس ستحاول أن يكون لها وجود مستقلاً ومهما كان من الواضح أن هذا الحل لن يكون مضموناً، وكيف يمكن الاعتقاد فى أن رفض الولايات المتحدة سيكون نهائياً، فقد حاولت حكومة الدولة الصغيرة مع ذلك ولمدة بضعة سنوات أن تتشبث به. إذ أنه وجدت فيها ميزة لبقاتها مسيطرة على رسومها الجمركية.

ولكن هل كان فى وسعها أن تعيش بدون معونة خارجية؟ لقد كانت تحتاج إلى مستوطنين وإلى رؤوس أموال، ولقد قامت بطلبهم من بريطانيا العظمى ومن فرنسا، ومنذ ذلك الوقت خرجت مسألة تكساس خارج النطاق الأمريكى.

موقف بريطانيا وفرنسا:

كانت بعض الأوساط فى هاتين الدولتين الأوربيتين تهتم بهذه المسألة لأنه كان فى وسع تكساس أن تصبح سوقاً للتصدير وخاصة لأنها كانت مورداً للقطن الخام فهل كان من الممكن مع ذلك المخاطرة مع الاعتراف باستقلال الدولة الجديدة بالاصطدام بحقوق المكسيك أو بمصالح الولايات المتحدة!

فى لندن كان بالمرستون فى أول الأمر متحفظاً للغاية. فكان يرغب فى إظهار اهتمامه بشئون المكسيك. وربما كان ذلك تحت تأثير الأوساط المالية التى كانت قد شاركت فى القروض المكسيكية. وفى باريس لم تكن هذه المشغولية موجودة فى علاقات فرنسا مع المكسيك كانت قد تدهورت نتيجة للحادثة التى كانت قد تسببت فى مظاهرة بحرية أمام فيراكروز ولذلك فإن موليه Mole قد فكرت فى الإفادة من الظروف لكى تضمن ميزة على بريطانيا العظمى: فوافقت على عقد اتفاق تجارى مؤقت مع تكساس على أساس معاملة الدولة الأكثر وداً وكلفت سكرتيراً فى سفارة واشنطن بالذهاب لعمل تحقيق فى الإقليم ونتيجة للتقرير المتبادل لهذا الوكيل. وقعت الحكومة الفرنسية فى ٢٥ سبتمبر ١٨٣٩م، على معاهدة صداقة ومعاهدة تجارة فى صالح استيراد الأبندة والحراير إلى تكساس وكان هذا سبباً كافياً لكى تقوم بريطانيا العظمى وخاصة فى هذا الوقت الذى كانت المحاولات الفرنسية فى المسألة المصرية تثير قلقها. بإعادة النخب فى موقفها. وقام بالمرستون الذى

كان قد رأى فى خلال ذلك الوقت عدم قدرة المكسيك على إعادة فرض سلطتها على تكساس بالتوقيع بدوره على معاهدة تجارة فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٤٠م، وعرض وسانطه من أجل الحصول من حكومة المكسيك على الاعتراف بالاستقلال. ولكن حكومة تكساس كانت ترغب فى الحصول على تأييد مالى قبل أى شئ آخر. وفى سنة ١٨٤١م بحثت هذه الحكومة عن قرض فى باريس ثم فى لندن، وحتى فى بروكسيل وعرضت فى مقابل ذلك ميزات تجارية، ولكن هذا المجهود بدون جدوى إذ أن أحداً فى أوروبا لم يظهر على أنه يثق فى مستقبل الدولة الصغيرة، وتسببت الصعوبات المالية فى تكساس فى اضطرابات داخلية، أفادت منها الحكومة المكسيكية فى سنة ١٨٤٢م لكى تحاول بلا نجاح القيام بعملية للغزو فهل يثير الدهشة أن يقوم المزارعون فى تكساس، ما داموا لا يقدرون على الاعتماد على تأييد أوروبى، بالعودة من جديد للأمل فى الانضمام إلى الولايات المتحدة.

ومع ذلك فقد قاعدت الحكومة الإنجليزية فى صيف سنة ١٨٤٣م، والتى أخذ فيها ابردين مكان بالمرستون، بتغيير موقفها ولما كانت مسألة رسم حدود واضحة بين الأقليم الكندية والولايات تتسبب فى ذلك الوقت فى بعض الصعوبات فقد بدا من الأفضل، وبصفتها وسيلة ضغط إثارة قلق الولايات المتحدة على حدودها الجنوبية ولذلك فإنه قرر أن يرسل إلى تكساس شارل إليوت Charles Elliot القائم بأعمال، ويمنح قرضاً ولكنه طلب إلى حكومة تكساس إلغاء الرق: فكان هذا إرضاء يطالب به الرأى العام الإنجليزى. مادام الرق قد ألغى من المستعمرات البريطانية.

وساعدت هذه المحاولة من جانب بريطانيا العظمى مخططات أنصار الضم فى الأوساط السياسية للولايات المتحدة. وأدت وفاة الرئيس هاريسون

W. Harrison إلى وصول جون تايلر John Tyler أحد أبناء فرجينيا والذي كان يتمنى منذ وقت طويل ضم تكساس إلى الرئاسة وأعطت له المحاولة التي قامت بها الدبلوماسية الإنجليزية الحجج الضرورية لكي يؤثر على الرأي العام على الكونجرس وتساءل عما إذا لم يكن من اللازم الخوف من أن تقوم حكومة تكساس، والتي كانت مواردها المالية تنضب بقبول الشروط التي فرضتها الحكومة الإنجليزية وقام سام هوستن Sam Houston رئيس تكساس وربما كان ذلك لمجرد رغبته في إثارة قلق الرأي العام الأمريكي، يجعلهم يفهمون أن هذه الإمكانية متوقعة. فإذا وقعت تكساس تحت النفوذ البريطاني. فماذا تكون النتائج الاقتصادية؟ سينافس قطن الولايات المتحدة على السوق الإنجليزي، ستبعد المنتجات الصناعية الإنجليزية من سوق تكساس المنتجات الصناعية الأمريكية وربما تتوغل عن طريق التهريب إلى داخل السوق الأمريكي عن طريق حدود برية لا يمكن مراقبتها. ليس من الضروري التفكير في أن إلغاء الرق في تكساس هو تفكير الحكومة الإنجليزية. مقدمة "مشروع عام" يسعى إلى إلغاء الرق "في كل القارة الأمريكية" وكيف يمكن الإصرار على ضرورة الاحتفاظ بأيدي عاملة من العبيد في مناطق زراعة القطن في الولايات المتحدة إذا ما تخلص المزارعون في منطقة زراعة القطن المجاورة تكساس المستقلة عن هذا النوع من الأيدي العاملة؟ وكيف يمكن تغاضي هروب العبيد ما دام في وسع الفارين أن يجدوا أنفسهم ملجأ في هذا الإقليم؟ وكتب وزير الدولة أوبشار Upshar في أغسطس سنة ١٨٤٣م لن تكون هناك مصيبة أكبر بالنسبة لبلادنا من إقامة نفوذ إنجليزي في تكساس، وإلغاء الرق في هذه الدولة.

وقرر رئيس الولايات المتحدة بسرعة أن يسبق الأحداث وفى ٢ أبريل سنة ١٨٤٤م. حصل من حكومة تكساس على معاهدة بالضم. ولكن هل سيوافق الكونجرس ويصدق عليها؟ فدوافع السياسة الداخلية النى كانت قد أجبرت الولايات المتحدة فى سنة ١٨٣٦م. على فرض دخول تكساس فى الاتحاد. لم تكن فقدت أى شئ من قيمتها. ولذلك فقد كان من المستحيل الحصول فى مجلس الشيوخ على أغلبية الثلثين اللازمة للتصديق، ومع ذلك فقد أُنْتُخِبَ فى انتخابات الرئاسة فى نوفمبر سنة ١٨٤٤م. المرشح الديمقراطي بولك Polk انتخب بالكاد، وكان من أنصار الضم، وذلك نتيجة للأغلبية التى حصل عليها فى ست ولايات "بدون عيب" وحيث كانت الرغبة فى التوسيع أقوى من الشعور "المعادى للرق" فى فبراير سنة ١٨٤٥م. قام الكونجرس بقرار مشترك من المجلسين بالتصديق على الضم الذى قبله أهالى تكساس مجتمعين بدورهم فى مجلسهم بعد خمسة أشهر، وبتصويت شبه إجماعى.

وانتهت الحكومة الإنجليزية بأن وافقت. وكانت قد فكرت مع ذلك فى يناير سنة ١٨٤٤م. فى حماية استقلال تكساس، وطلبت إلى الحكومة الفرنسية فى نطاق الوفاق الودى الذى أنشاه جيرو أن تشارك معها فى تقديم طلب دبلوماسى للحكومة الأمريكية، وكانت حتى قد فكرت فى يونيو فى ضمان الاستقلال ولكن السفير الانجليزى فى واشنطن لفت نظر أبردين إن هذا المشروع سيضطدم من جانب الولايات المتحدة "بأقصى مقاومة متطرفة" وأعلن جيرو بعد انتخابات الرئاسة الأمريكية الإنجليزية فى ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٤م أن المسألة لم تكن على درجة من الأهمية تبرر "الالتجاء إلى السلاح" فاضطر أبردين إلى التراجع.

ولذلك فإن الرئيس بولك دون التعرض لأقل خطر أضاف في رسالته إلى الكونجرس في ٢ ديسمبر سنة ١٨٤٥م، وبمناسبة مسألة تكساس نتيجة بديهية لمبدأ مونرو إذا ما اقترح جزء من الشعب من شعوب هذه القارة الذى يكون دولة مستقلة فى ان يتحد مع اتحادنا فإنها مسألة تسوى بينه وبيننا دون تدخل أجنبى. أننا لا نوافق بتاتا على تدخل الدول الأوروبية لكى تمنع هذا الاتحاد بدعوى تعارضه مع التوازن الذى ترغب فى المحافظة عليه فى هذه القارة.

الحرب بين الولايات المتحدة والمكسيك:

كان كثيرون من الأمريكيين مهتمين كذلك وفى الوقت ذاته، بالسيطرة على كاليفورنيا بالطرق السلمية ذاتها وقدر أن هذا ممكن بسبب الوضع الخاص لكاليفورنيا إذ لم تكن فى سنة ١٨٤٥م تضمن سوى عدد هزيل من السكان لا يتجاوز أحد عشر ألفا أو إثنى عشر ألفا تشبثوا بالبقاء على الساحل ولم يكونوا يمتلكون مالا ولا جيشا ولا خبرة سياسية وكانوا فى عروقتهم من الدم الأسبانى أكثر مما أوتيت الجماهير المكسيكية، فكانوا يرون فى أنفسهم أرقى من المكسيكيين جسداً وعقلاً، حتى أنهم لم يكونوا تابعين للمكسيك إلا أسماً. والواقع أنهم كانوا خليقين بأن يطيحوا بالسلطان المكسيكى تماماً، ولولا أحقادهم العائلية ونزاع قديم من شمال كاليفورنيا وجنوبها، ولم توفر المكسيك فى واقع الأمر، ولا قوات أمن، ولا مرافق، ولا مدارس. وكان المواصلات بين كاليفورنيا ومدينة المكسيك نادرة وغير مضمونة.

وهكذا كانت المكسيك تدرك صراحة أن سيادتها مجرد ظل، حتى أنها أبدت ميلا فى أواسط الأربعينات لأن تبيع المنطقة إلى بريطانيا العظمى. وكان العنصر الأمريكى فى كاليفورنيا ينمو عاماً بعد عام من حيث العدد

ومن حيث العدوان، فقد ظلت السفن الأمريكية زمناً طويلاً تتجر من الساحل في حين أن المهاجرين الذين كانوا يرغبون في الاستقرار في المناخ الذهبي وجمع ثروة من الماشية والقمح قد بدأوا يجتازون الجبال في الثلاثينيات من القرن التاسع عشر فلم يحل عام ١٨٤٦م حتى كان نفى كاليفورنيا ألف ومائتان من المقيمين من الأجانب معظمهم من الأمريكيان فلا عجب ان بعض الناس كانوا يوقنون من أن كاليفورنيا ستسقط كالفاكهة الناضجة في يد الولايات المتحدة وأن العاجلة لن تدعو إلى قوة.

ولعل هذا ما كان يحدث لولا اندلاع الحرب المكسيكية في صيف ١٨٤٦م. وكان السبب البعيد لهذا الاشتباك ازدياد انعدام الثقة بين الدولتين. في حين أن السبب العاجل كان نزاعاً على حدود تكساس. وتبينت الولايات المتحدة أنها حرب قصيرة وذكية. فقد أوفدت جيشاً أمريكياً بقيادة زاكارى تايلور إلى شمال المكسيك استولى على مدينة "مونتييري" الحصينة وهزم قوة مكسيكية كبيرة في معركة "بونافيستا" وجاء جيش آخر بقيادة "وينفيلد سكوت" بطل حرب سنة ١٨١٢م في فيراكروز فشق طريقه غرباً فوق الجبال، واستولى بعد قتال شديد على مدينة "مكسيكو" وهنا رفع العلم الأمريكي في "أبهاء مونتروما" وعندها أبرم الصلح في فبراير سنة ١٨٤٨م، لم تظهر الولايات المتحدة بكاليفورنيا وحدها التي كان المقيمون الأمريكيون فيها قد ثاروا في تلك الأثناء وأقاموا جمهورية "علم الدب" وإنما ظفرت كذلك بالمساحة الهائلة القائمة بينها وبين تكساس والمسماه بنيو مكسيكو (المكسيك الجديدة) وكانت تضم ولايتي نيفادا ويوتا الحاليتين، وبلغ مجموع ما كسبته الولايات المتحدة في هذا الإقليم وفي تكساس حوالي ١٨ ألف من الأميال المربعة.

ولقد ظفرت كذلك بكنز إذ بينهما كان التصديق على المعاهدة هاريه. اكتشف الذهب فى تلال كاليفورنيا وفى الحال تدفق سرب من متصدى الشراء، واقبل بعضهم بحراً، وبعضهم بالدرب البرى، إلى الوهاد والخيرات حيث كان من الممكن غسل السبائك فى الأحواض الخشبية والأوعية النحاسية وازدخرت الجبال بالمعسكرات الصاخبة ظفرت شان فرانسيسكو بين عشية وضحاها لتصبح عاصمة صغيرة تتضج حيوية، وتتم بالرديلة، والرفاهية والنشاط وتحولت كاليفورنيا فى غمضة عين من مجتمع رومانتيكى ناعس، من أصحاب مزارع تربية ماشية من الأمريكيين أسباني الأصل إلى دويله دائبة الحركة زاخرة بالأنجلوساكسون ولقد نمت كاليفورنيا سريعاً حتى أنها ضمت فى سنة ١٨٥٠ إلى الإتحاد كولاية.

قضية تقدم الشمال على الجنوب:

وتجمعت مظاهر الاختلاف بين ولايات الشمال من ناحية ولايات الجنوب من ناحية أخرى لتؤدى فى النهاية إلى اشتعال الحرب الأهلية. فإلى كلا جانب أن سكان الجنوب الأبيض حوالى ثلث عدد سكان الشمال، فإلى الولايات الشمالية كانت تستقبل باستمرار تدفقاً عظيماً من المهاجرين من شمال أوروبا وغربها هذا إلى جانب أن ولايات الشمال تشهد نشاطاً صناعياً وعمرانياً ومالياً. بينما تهتم ولايات الجنوب بالنواحي الزراعية وخاصة زراعة القطن فى مزارعه. وقد لعب هذا التفوق لدى الشمال دوراً بارزاً فى إيجاد عقدة دائمة لدى سكان الجنوب وظل الشماليون يعدون أنفسهم أنهم أول من وصل إلى القارة الأمريكية الشمالية، وعليه فقد تكبدوا الكثير من الصعاب فى تكوين هذه البلاد كما أنهم كانوا يعتبرون أنفسهم نواة حرب

الاستقلال الأمريكية. فمن بوسطن اندلعت الثورة واندلعت المقاومة ضد بريطانيا.

وبناء عليه فقد تولدت لدى سكان الجنوب نزعة الاستقلال عن الشمال خوفاً من تقلبهم عليهم وسيطرتهم الكاملة على أجهزة الدولة الفيدرالية. ومن هنا تولدت فكرة تغلب الشمال على الجنوب، مما أدى بالجنوب إلى العمل على الانفصال عن الشمال مهما كلفهم ذلك من مقاومة وجهد ونفقات.

وقد أعطت الاختلافات في المصالح المادية وأشكال الحضارة حدة الصراع بين ولايات الشمال وولايات الجنوب فبينما يستخدم الجنوبيين الرقيق في العمليات الزراعية، يطالب الشماليون بتحرير الرقيق، كما شعر الجنوبيين بأن الولايات الشمالية قد تزايد عدد السكان فيها نتيجة للهجرة الأوروبية وبالتالي زاد عدد ممثلي الشمال في مجلس النواب بحيث أصبحوا يشكلون ثلثي عدد أعضائه. كما أن الولايات المتحدة الشمالية تسعى لفرض حماية جمركية على المنتجات بين الولايات وهذا في غير صالح الولايات الجنوبية التي عارضته.

تبلورت الاختلافات بين الولايات الشمالية حتى ظهر اتجاه عام بين الجنوبيين للانفصال عن الاتحاد مع ولايات الشمال. وكان إنشاء الحزب الجمهوري في عام ١٨٥٦م والذي وضع مسألة إلغاء الرق في برنامجه، ثم كانت الطريقة التي سارت بها حملة الانتخابات للرئاسة سنة ١٨٦٠م ونجاح المرشح الجمهوري "إبراهام لنكولن" والنص المعلن لإلغاء الرق. كان سبباً في أن يفكر كبار مزارعي الجنوب الذين اعتقدوا أن استخدام الأيدي العاملة المستترة كان ضرورياً للمحافظة على رفاهيتهم في الدعوة إلى الانفصال عن

الاتحاد مع ولايات الشمال. ولذلك بالإضافة إلى ذلك نجد أنه في الوقت الذي كانت فيه الولايات الشمالية تتجه لأن تكون المركز الرئيسى للصناعة والتجارة والمال في البلاد كان الجنوب يعمل على تطوير زراعة القطن والأرز بحيث تصبح زراعة هذه المواد الدعامة الأساسية لاقتصاده وبدا يكون كل من الشمال والجنوب يسير في طريق اقتصادى مختلف عن الآخر مع ما يجره بذلك من اختلاف في العقلية والتفكير وطريقة الحياة عند المواطنين.

والواقع أن الاقتصاد ليس المسؤول عن اختلاف الجنوب والشمال بل أن الطبيعة جعلت القسمين مختلفين من حيث التربة والمناخ والتكوين الجغرافى والجيولوجى وبالتالي كان لابد من القسمين أن يكون لسه أسلوبه الخاص فى الحياة الاقتصادية وهذا ما يفرض بالضرورة نمطاً معيناً من التفكير السياسى. فانقسام البلاد إلى مجتمعين صناعى فى الشمال وزراعى فى الجنوب أخذ يخلق للسكان مصالح متعارضة ومتضاربة إلى حد كبير. ولقد ظهر أن هذا الاختلاف ظهر لأول مرة عند معالجة قضية الحماية. وخاصة عندما طالب الشمال الحكومة الفيدرالية باتخاذ القوانين التى تعمل على تنشيط الصناعة والتجارة وتحد من منافسة الصناعة الأجنبية للصناعة الوطنية عن طريق فرض جمارك عالية على المصنوعات غير الوطنية وعن طريق تشجيع الصناعة الوطنية بفرض حمايتها والمحافظة عليها. كما أنهم طالبوا بتحسين المواصلات التى هى شريان الحركة الصناعية والتجارية. وطالبوا الحكومة الأمريكية الفيدرالية بتشجيع الهجرة وسن القوانين المشجعة عليها بخاصة الهجرة القادمة من أوروبا لأنهم أصبحوا بحاجة إلى أعمال ممارسين فى الصناعة، وطالبوا بإنشاء عملة مركزية قوية تعمل على دعم الإقتصاد الأمريكى وبذلك وطنى يساعد على تطوير الحركة المالية

والتمولية التى تقوى الاقتصاد الصناعى وتسهل حركة التبادل التجارى وحركة التمويل الخاصة بالصناعات الوطنية.

وعندما فرضت رسوم جمركية مرتفعة على البضائع المستوردة من أوروبا ولقد لقيت هذه الضرائب مقاومة عنيفة من الجنوب الزراعى. ذلك أن سكان الجنوب كانوا ينتخبون المواد الأولية الزراعية فيصدرونها للخارج ويشتررون بثمنها مصنوعات أوروبية اعتادوا استهلاكها منذ أمد بعيد. فارتفعت أثمانها بفرض الضرائب الجمركية عليها. وقد تازمت هذه المشكلة زمن الرئيس جاكسون لدرجة أن هددت كيان الاتحاد. وعندما أقر الكونجرس قانون حماية التجارة عام ١٨٣٢م أدخل هذا القانون تعديلاً على التعريفات الجمركية، ولكنه استبقى مبدأ حماية التجارة الذى لم ترضى عنه كارولينا الجنوبية وأدى ذلك إلى مشكلة. وأعلن فى مؤتمر عام ولاية كارولينا الجنوبية أن قانونى التعريفات الجمركية الصادرين فى عامى ١٨٢٨م، ١٨٣٢م قانونان غير دستوريين ولا يعمل بها فى الولاية وفى ١٠ ديسمبر اصدر الرئيس جاكسون بياناً ضد دعاة وقف تنفيذ القوانين الفيدرالية وفى ١٦ يناير سنة ١٨٣٢م طالب جاكسون الكونجرس بإصدار تشريعات إضافية تمكنه من تنفيذ قوانين التعريفات الجمركية فى مختلف الولايات وفى أول مارس أصدر الكونجرس قانون التنفيذ الإجبارى وفى الوقت نفسه تقدم هنرى كلاى فى ١٢ فبراير بمشروعه للتعريفات الجمركية على أساس التوفيق بين وجهات النظر المختلفة واقترح فيه تخفيض التعريف تدريجياً حتى أول يوليو سنة ١٨٤٢م بحيث تصل إلى حد الـ ٢٠%.

وهناك مسألة أخرى، وهى مسألة البنك الثانى حيث ارتكب هذا البنك بعض الأخطاء السياسية، كانت هذه الأخطاء سبباً فى إثارة سخط الرئيس

جاكسون بالإضافة إلى كراهيته لما أشيع من الميول الاحتكارية لهذا البنك. عندما حض كلارى روبستر البنك على التقدم بطلب تجديد ميثاق الضمان لإخراج مركز جاكسون فى حملة سنة ١٨٣٢م ثار جاكسون إلى حد أنه اعترض على القانون واعتبر فوزه فى الانتخابات على كلارى بمثابة تأييد شعبى لاعتراضه على قانون البنك وصمم على تحطيم هذه المؤسسة فبدأ فى عام ١٨٣٢م سحب الودائع أو نقل اعتمادات الحكومة إلى بعض البنوك الحكومية المعنية التى عرفت باسم البنوك المدللة.

بالإضافة إلى ذلك فقد ظهر فى عام ١٨٤١م قانون توزيع الأراضى بحق الشفعة. كان بنتون يدافع منذ زمن بعيد عن سياسة الشفعة فيما يتصل بالأرض العامة على حين دافع كلارى عن مبدأ توزيع عائد المبيعات الخاصة بالأراضى العامة بين الولايات وكحل وسط أدمج الاقتراحات نبع اشتراط أصر عليه الجنوبيون مفاده أن يتوقع التوزيع فى حالة ما إذا تجاوزت التعريفة حد الـ ٢٠%.

إندلاع الحرب:

ترجع أسباب إندلاع الحرب الأهلية الأمريكية بأن أقرت ولاية كارولينا الجنوبية ما هو معروف بقانون الانفصال ديسمبر سنة ١٨٦٠م بمثابة احتجاج على انتخاب لنكولن. وجريت محاولات لا جدوى منها لإنقاذ الاتحاد، قرارات كريبتدين للتوفيق التى تقترح مد الحل الوسط الميسورى إلى الباسفيك، مؤتمر لمحافظى الولايات الشمالية، مؤتمر السلام فى واشنطن فى فبراير سنة ١٨٦١م. ثم انفصلت عن الاتحاد ولايات الميسسبى وفلوريدا والاباما وجورجيا ولوزيانا وتكساس وفرجينيا وتينيسى وأركنساس وشمال كارولينا. وأطلقت المدفعية فى شارلستون نيرانها على السفينة نجمة الغرب

واجتمع مندوبو الولايات السبع التى أعلنت الانفصال فى مونتجمرى وكونوا حكومة مؤقتة أطلق عليها اسم الولايات الأمريكية المتحالفة. وبدأت الأحداث العسكرية بعد أن أستولى المتحالفون على الأموال والممتلكات الفيدرالية فى الجنوب، تقدموا مطالبين بإخلاء القلعة الفيدرالية سومتر فى ميناء شارلستون. ولما رفض المجاور اندرسون قائد القلعة الاستسلام بلا قيد أو شرط قام الجنرال بوريجارد بقذفها بالقنابل فى نفس الوقت الذى وصلت فيه حملة إنفاذ من جانب الاتحاديين.

ودعا لنكون لتجنيد ٧٥ ألف متطوع للخدمة مدة ثلاثة أشهر واستدعى الكونجرس للاجتماع فى ٤ يوليو سنة ١٨٦١م، وفى ٣ مايو طلب تجنيد ٤١ ألف رجل للخدمة ثلاث سنوات أو لمدة الحرب، وكان الجميع يتوقعون أن النزاع سوف يكون قصير الأمد وكان للشمال مزايا ضخمة على الجنوب فهو يتألف من ٢٣ ولاية تعدادها ٢٣ مليون نسمة فى مقابل ١١ ولاية فى الجنوب عدد سكانها من البيض ٥ ملايين نسمة بالإضافة إلى قوة الشمال المالية والتيسيرات الضخمة للصناعة والمواصلات الواسعة... إلخ. وكان الجنوب يعتمد فى الأغلب على زراعة القطن، ولكنه كان معوقاً بسبب الحصار المضروب على موانئ المتحالفين وكان الجنوب منذ البداية يقف موقف المدافع. ومما يعزز موقف الشماليين أيضاً أن بريطانيا اعترفت بالولايات المتحالفة كولايات محاربة.

معركة بول رن الأولى:

فى خلال شهر يوليو سنة ١٨٦١م تجمع فى واشنطن وحولها ثلاثون ألفاً من القوات غير المدربة تحت قيادة الجنرال وينفيلد سكوت. وعسكر عبر البوتوماك ٢٥ ألف من القوات المتحالفة بالقرب من ملتقى الطرق الحديدية

فى مانساس تحت قيادة بورجارڊ فى وادى شانڊو، بالقرب من ملتقى الطرق الحديدية فى مانساس تحت قيادة الجنرال "جوزيف أ. جونستون" وحين اجتمع الكونجرس فى ٤ يوليو طالب باتخاذ عمل فعال فأرسل الجنرال باترسون لمحاصرة هذه القوة الأخيرة وتقدم الجنرال ايرفن ماكڊويل ت. ج (ستون وال) استطاعت أن تخرج من الحصار وأن تنضم إلى قوات بورجارڊ. وفى بول رن انهزم الجيش الفيدرالى هزيمة ساحقة وتقهقر عائداً إلى واشنطن فى حالة من الإنحلال وكانت نتيجة المعركة أن تفتحت عيون الاتحاديين وتنبهوا للموقف واتخذوا أهبثهم فى فترة من الزمن للإستعداد المنظم الواسع النطاق.

وعين الجنرال جورج ب. ماكيلان قائداً للقوات الفيدرالية خلفاً لسكوت وكانت سياسة ماكيلان سياسة تقوم على الحرص والاستعداد الدقيق والاعتماد على كثرة العدد، ولذلك أمضى الشتاء يدرّب ٢٠٠ ألف محارب (جيش اليوتوماك) تأهباً للزحف على ريتشموند عاصمة المتحالفين.

وفى ٨ نوفمبر سنة ١٨٦١م انتزع ماسون وسليڊيل المندوبان الساميان للولايات المتحالفة لدى بريطانيا العظمى وفرنسا، عنوة من الباخرة البريطانية "ترنست" بواسطة الباخرة الاتحادية سان جاستنو، قدمت بريطانيا احتجاجات شديدة ولاح خطر الحرب ولكن أمكن تفادى الحرب بفضل ما أبداه وزير خارجية الإتحاد وليم هـ سيوارد من حكمة ومهارة فأعيد تسليم المندوبين طبقاً لأحد مبادئ القانون الدولى التى طالما تمسكت بها الولايات المتحدة.

وتحقيقاً لأحكام الحصار على السواحل الجنوبية ومنع القرصنة أرسلت حملة مشتركة من القوات البرية والبحرية فى أغسطس سنة ١٨٦١م

للإستيلاء على المواقع الرئيسية على طول الساحل. وتم الهجوم والإستيلاء على قلاع كلارك وهانتراس على ساحل كارولينا الشمالي، وروانوك أيلند ومدينة اليزابيث وجزيرة اميليا على ساحل فلوريدا.

وفي مجال المعارك البحرية فقد استعد الفريقين بأسطولهما، حيث ظهرت الفرقاطة المتحالفة ميرى ماك المصفحة في هامبتون رودز وأغرقت "كمبرلند" وتعرضت الفرقاطة الاتحادية المصفحة "مونيتور" ذات المدافع المتحركة للفرقاطة ميرى ماك وأجبرتها على الانسحاب. ويعتبر ذلك تطور هام في الحرب البحرية. واحتلت القوات الاتحادية جاكسون نفيل في فلوريدا. وتم الإستلاء على نيويورك شمال كارولينا. أتاح هذا الإستيلاء للقوات الاتحادية قاعدة تشن منها الهجوم على العاصمة ريتشموند وأرغم القوات المتحالفة على إستبقاء جيش بالقرب من العاصمة. واجتاحت قوة اتحادية مكونة من ٢٧ سفينة، ١٥ ألف مقاتل تحت قيادة تحت قيادة حامل العلم (أمير البحر مؤخراً) د. ج. فراجوت والجنرال بنيامين ف. بتر، القلاع الساحلية جنوبى أورليانز وتمكنت من قصف المدينة بالقنابل وبعد إنزال الجنود تم الاستيلاء على المدينة.

وحدثت بعد ذلك معركة شبه الجزيرة بعد تأخر لا ينتهى قرر ماكليان أن يزحف على ريتشموند لا عن الطريق البرى الذى يسير خلال اراضى تتخللها الأنهار الكثيرة بل عن الطريق المائى إلى مصب نهر جيمس وبورك، وبدأ الزحف وواجهت القوات المتحالفة بقيادة جولستون وروبرت لى، وعين قائداً للقوات المتحالفة بعد أو يونيو سنة ١٨٦١م قوات تفوقها عدداً مما اضطرها لانسحاب وقد أنقذها من الهزيمة المنكرة تردد ماكليان من ناحية ومن ناحية أخرى العلميات التى قام بها جاكسون الذى استدرج قوة

كبيرة من جيش القوات الاتحادية إلى وادي شناندره. وبذلك نجح فى الإنضمام إلى لى بإمدادات قوية ودارت رحى الحرب العنيفة حول رتشموند فى معركة الفيراوكس ومعركة الأيام السبعة ومعركة ميكانيكزفيل وجينزمل ومعركة هوايت أول سوبب ومعركة مالفون هل وإنتهت الحرب بجلاء القوات الفيدرالية عن شبه الجزيرة.

أما معركة ماريلاند فقد بدأت فى خريف سنة ١٨٦٢م حيث بدأ القائد "لى" يدفع قواته نحو واشنطن وهزمت القوات المتحالفة بقيادة جاكسون القوات الاتحادية بقيادة بانكس عند جبل سيدار، كما هزم جاكسون الجيوش الاتحادية بقيادة الجنرال بوب فى معركة بول رن الثانية وعبر المتحالفون البوتوماك وغزوا ماريلاند.

وحدثت معركة أنتيتام ولم تكن حاسمة ولكن لى بدأ يتراجع إلى فرجينيا وكالعادة لم يستطع ماكليلان أن ينتهز الفرصة المتاحة له ولذلك لم يتابع لى انسحابه ولم يعبر البوتوماك إلا فى وقت لاحق. وعين الجنرال امبروزى. بيرن سايد قائداً عاماً خلفاً لماكليلان ودافع بقواته فى فيرجينيا ولكن لى هزمه هزيمة منكرة فى معركة فريد ريكزبرج.

وانتهت هذه المعارك بانتصار الشمال على الجنوب حيث استسلمت القوات المتحالفة بقيادة جونستون شيرمان ثم استسلم آخر جيوش الجنوبيين بقيادة الجنرال كيرى سميث فى شريفبورت بولاية لويزيانا. فرجيفرسون رئيس الولايات المتحدة المتحالفة إلى جورجيا وألقى القبض عليه فى ١٠ مايو سنة ١٨٦٥م وأدع بالسجن.

المظاهر السياسية والاجتماعية لفترة الحرب:

كانت المظاهر السياسية والاجتماعية لفترة الحرب الأهلية تتمثل فى صدور العديد من القوانين. مما كان لها أبلغ الأثر فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

فى المجال السياسى نجد أنه فى عام ١٨٦٤م تم إعادة انتخاب الرئيس لنكولن رئيساً وأندرو جونسون نائباً. أما المجال الإقتصادى فنجد أنه فى عام ١٨٦١م صدر قانون تعريفه موريل الجمركية. وكانت بداية زيادات متوالية فى التعريفه الجمركية حتى بلغت ٤٧% فى عام ١٨٦٤م. وحددت ضريبة الدخل بمقدار ٣% على كل الدخل التى لا تزيد على ٨٠٠ دولار سنوياً. كما صدر أول قوانين العملة الرسمية فى فبراير سنة ١٨٦٢م، وقد تلتها قوانين مماثلة فى عام ١٨٦٢م، ١٨٦٣م، وأصدر أول قانون شامل لمصلحة الضرائب بالإيراد الداخلى عقب الحرب، كما شهد عام ١٨٦٣م صدور قانون المصارف الأهلية لإيجاد سوق مالية لسندات الولايات المتحدة ولوقف تداول أوراق النقد الخاصة بالولايات ولخلق دعامة مالية قوية للحكومة وإيجاد عملة رسمية واحدة فى جميع البلاد، صار لأصحاب السندات المالية الحاصلين على ترخيصات مالية رسمية أن يشتروا السندات الحكومية وأن يودعوها لدى وزارة الخزانة الأمريكية.

وضمت أراضى جديدة، لم تكن موجود قبل الحرب الأهلية أدى اكتشاف الأحجار الكريمة فى إقليم بايكس بيك وفى جبال واشو إلى اندفاع نحو التعدين فى هذه المناطق مما أدى الاندفاع إلى تنظيم إقليمى فى كلوراد ونيفاذا فى عام ١٨٦١م وقد أدى الاندفاع إلى التعدين فى مناطق أخرى فى

سنوات الحرب إلى تنظيم إقليم أريزونا سنة ١٨٦٣م وإقليم أيداهو سنة ١٨٦٣م وإقليم مونتانا سنة ١٨٦٤م وإقليم وايمنج فى عام ١٨٦٨م.

أما فى المجال الإجتماعى، فإننا نجد أن الرئيس الأمريكى ابراهام لنكولن أصدر بياناً مبدئياً سنة ١٨٦٢م أعلن فيه أن كل العبيد فى الولايات أو بعض أجزاء الولايات التى تظل ترفع راية العصيان حتى أول يناير سنة ١٨٦٣م يصبحون أحراراً من هذا التاريخ. صدر الإعلان الرسمى بالتحريير فى أول يناير سنة ١٨٦٣م.

وفى أول فبراير سنة ١٨٦٥م صدر قرار من الكونجرس بأن يعرض على الولايات التعديل الثالث عشر للدستور الذى يحرم الرق داخل أراضى الولايات المتحدة وقد أقر التعديل ثلثا الولايات فى ١٨ ديسمبر.

كما تعرضت البلاد لأوبئة خطيرة متكررة مثل الجدرى والتيفود والكوليرا والحمى القرمزية والحمى الصفراء فى فيلادلفيا ونيويورك وبوسطن وبلتيمور وواشنطن وممفيس ونيو أورليانز أدت إلى شعور عام بالحاجة إلى تحسين الوسائل الصحية. وأنشئ نتيجة لذلك فى عام ١٨٦٦م مجلس بلدى للصحة فى نيويورك ومجلس صحى على مستوى الولاية فى عام ١٨٦٩م بولاية ماساشوستس.

وأدى الضغط المستمر لهجرات السكان البيض إلى جانب الوعود المبذولة للهنود إلى قيام ثورات مستمرة من جانب هؤلاء الهنود، وقد قام قانون حق التملك السكى سنة ١٨٦٢م بدور بارز فى التوطين فى الغرب كما عاود قانون موريل سنة ١٨٦٢م الذى أعطى الولايات منحاً من الأرض لإنشاء كليات زراعية على فتح مناطق جديدة وفى عام ١٨٦٢م رخص

الكونجرس بإنشاء السكك الحديدية المركزية والباسفيكية ومنحه منحة كبيرة من الأرض فأنشأ أول خطوط حديدية عبر القارة وتم إتمام هذه الخطوط في ١٠ مايو سنة ١٨٦٩م. وفي سنة ١٨٦٢م هزل الجنرال سلبى هنود سيوكس بمنيسوتا في ودرليك، وفي سنة ١٨٦٤م سار شيين في طريق الحرب بمساعدة قبائل الكولونيل شفتون مذبحة للهنود عند خليج ساند (نوفمبر سنة ١٨٦٤م) وأدت جهود الجنوب لبناء طريق للمهاجرين من قلعة لارامى على طول نهر يودر إلى مناجم مونتانا وإيداهو إلى قيام الحرب مع هنود سهول سيوكس سنة ١٨٦٦م.

وقد استطاعت لجنة مخولة من الكونجرس إقناع قبائل الأباش والكومانش والكيوا بالتوطن في مناطق الهنود وترحيل القبائل الأخرى من السهول إلى مناطق أخرى نائية، وفي سنة ١٨٦٩م أنشأ الكونجرس مجلس المندوبين الهنود للإشراف على أوجه الإنفاق الحكومية من أجل الهنود، وفي الوقت نفسه أحدث تقدم المستوطنين البيض وذبح الجاموس والإندفاع بحثاً عن الذهب إلى التلال السوداء، كل هذا أحدث ثورة في سهول سيوكس سنة ١٨٧٦م بقيادة سيتج بول أدت إلى مذبحة كاستر ورجاله عند ليتل بيج هورن (٢٥ يونيو) وفي أكتوبر سنة ١٨٧٧م هزم هنود "تيزرسيه" بقيادة زعيمهم جوزيف وأجلوا إلى مناطق الهنود، وحدثت آخر وأهم ثورات الهنود في السنوات ١٨٨٢ - ١٨٨٦م عندما قام الأباش في أريزونا ونيومكسيكو تحت قيادة فيكتور وجيرونيمو المحاولات التي بذلت لوضعهم في الأماكن المخصصة لهم، وفي عام ١٨٨٦م، تم ترحيل جميع الهنود إلى المناطق الهندية أو الأماكن المخصصة لهم.

النتائج الدولية للحرب الأهلية الأمريكية:

تسببت الحرب الأهلية الأمريكية، وبالنسبة للحياة الاقتصادية والاجتماعية للدول الصناعية وبخاصة بريطانيا العظيمة وفرنسا فى نتائج سريعة وخطيرة، فالحصار الذى فرضه الشماليون على موانئ الجنوبيين منع المنتجين الأمريكيين من تصدير القطن الخام صوب أوروبا، ولذلك فإن صناعة القطنيات الأوروبية قد حرمت من مصدر تمولينها الرئيسى بالمواد الخام، ولم يكن فى وسع المجهودات التى بذلت لكى تجد فى مصر مثلاً ما يعالج هذه الحالة، إلا أن تكون مؤقتة فمجاعة القطن أجبرت المصانع على تحديد إنتاجها وتسببت فى البطالة.

وكانت صناعة القطنيات مركزة فى لاكشاير والتى كان إنتاجها يعادل إنتاج كل مصانع القطنيات على القارة. وكانت هذه الصناعة قبل سنة ١٨٦٠م تستورد من الولايات المتحدة بنسبة ٧٢% من المواد الأولية اللازمة لها. ورغم أنها حاولت لكى تعوض الواردات الأمريكية، أن تنتج بدرجة أكبر صوب موارد الهند، فإنها لم تحصل فيما بين عامى ١٨٦٢م، ١٨٦٥م إلا على نصف ما كانت تحتاجه فى عام ١٨٥٩م - ١٨٦٠م. ولذلك فإن منشآت لاكشاير قد حرمت من القطن الخام أو دفعت فيه أربعة أضعاف ثمنه فى الأوقات العادية، وتسبب نقص الإنتاج فى تحويل ٢٤٧,٠٠٠ عامل إلى البطالة التامة و ١٦٥,٠٠٠ عامل إلى البطالة الجزئية. لكن هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية أصابت صناعة القطنيات وحدها. فكانت الصناعات الأخرى مزدهرة، خاصة وأن معاهدة تجارة سنة ١٨٦٠م فتحت أمامها أبوابا جديدة صوب السوق الفرنسى.

وفى صناعة القطنيات الفرنسية والتي كانت تستخدم أكثر من ٣٥٠,٠٠٠ عامل فى سنة ١٨٦٠م ارتفع ثمن المواد الأولية بنسبة ٣٠% فى أوائل سنة ١٨٦٢م، وبنسبة ٥٠% فى أواسط العام. وكانت المنطقة الرئيسية فى الإنتاج نورماندى هى أكثر الجهات تأثراً، فأصابها البطالة التامة على الأقل ثلثى الأيدى العاملة وتأثرت منطقة الشمال بدرجة أقل، إذا كانت لها صناعات صوفية وتيليه أفادت كثيراً من صعوبات الصناعة القطنية، وكانت الألباس هى الأقل من تأثر فى أول الأمر، لأن رجال الصناعة فيها كانت لديهم مخزونات كبيرة من المواد الأولية ومع ذلك فقد كان العمال ينتقلون ثلاثة أيام فى بلفور Belfor فى سنة ١٨٦٢م. وكان رجال الصناعة يترددون غالباً فى استخدام قطن الهند. إذ أنه يتطلب تعديل الآلات. وهذه الأزمة شغلت الحكومة الإمبراطورية كثيراً.

ولذلك فقد كان للحكومتين الإنجليزية والفرنسية مصلحة مباشرة وسريعة فى الحصول على تخفيف لنظام الحصار وكانت هذه الإجراءات التى اتخذها الشماليون بشأن التجارة البحرية مع الدول المحايدة تثير عديداً من التساؤلات المتعلقة بالمبادئ المرتبطة بمشكلة "حرية البحار". وكان من السهل إثارة مناقشات قانونية يمكن الإفادة منها لممارسة ضغط على حكومة لنكولن. وكان هذا هو أمل الحكومة الكونفيدريالية، ولذلك فإنها منذ بداية الحرب الأهلية، وفى الوقت الذى لم يكن الحصار قد أصبح فيه فعالاً بعدن قررت بنفسها تقليل صادرات القطن الخام، حتى تسبب فى أوروبا الغربية فى صعوبات اقتصادية يمكنها أن تدفع الحكومات إلى التدخل.

ولكن كان فى وسع الأزمة الأمريكية أن يكون لها، فى المجال السياسى مدى أكثر اتساعا، فهل كان لبريطانيا العظمى أو فرنسا كدولة عظمى أطلنطية من الأسباب ما يجعلها ترغب فى وقوع انفصال نهائى فى الاتحاد الأمريكى، وكان فشل الحكومة فى إخضاع الكونغرس للبين الجنوبيين إمكانية يمكن توقعها فى خلال العامين الأولين من الحرب الأهلية، ما دامت ولايات الشمال رغم تفوق مواردها فى عدد الرجال وفى التسليح لم تظهر على أنها قادرة على الحصول على نتيجة عسكرية، وكان تقسيم الأقليم المتحد بين دولتين يمثل نهاية هذه القوة الأمريكية التى كان توكفيل Tecqueville قد تنبأ بإزدهارها. فهل كان من المتوقع أن يأملا فى مثل هذه الإمكانية؟ أن الحكومة الإنجليزية والفرنسية. إذا ما فكرت فى أن الولايات المتحدة ستصبح يوماً منافساً للدول العظمى الأوروبية من وجهة النظر الاقتصادية وهى من وجهة نظر البحرية. وإذا ما اعتقدت كذلك فى أن التفوق الذى سيمارسه الاتحاد، على مجموع القارة الأمريكية على الأقل. سيكون على حساب المصالح الأوروبية، فإنه يمكنها أن تجد أن الحالة الفعلية - الانفصال - كانت تتطابق مصالحها. وفى هذه الحالة، هل كان من الضرورى أن يحاولوا عن طريق عمل دبلوماسى، الاحتفاظ بهذه النتيجة؟ وهل كانوا يعتقدون. على عكس ذلك، فى أن الانفصال النهائى سيكون سبباً للاضطرابات فى العلاقات الاقتصادية وفى السياسة الدولية، وسيكون بالتالى تهديد للسلم العام؟ حقيقة أنها كانت نظرات بعيدة للغاية: فهل كان من عادة رجال الدولة أن يقوموا بتنبؤات بعيدة تمثل هذه الدرجة؟

الواقع أن النظرات للمستقبل فى كل من لندن وباريس لم تكن محدودة

ولا متمازجة.

كانت الحكومة الإنجليزية منقسمة على نفسها، فى أشد الأوقات تأزماً. ففي الوقت الذى كان جلاستون Gladstone وزير الحقائق يأمل فيه فى أن تقوم بريطانيا العظمى بدور الوسيط، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنه كان أكثر تأزماً من زملائه بما يقاسيه العمال فى البطالة، وكذلك لأنه لم يكن يعتقد فى إمكانية إعادة إقامة الاتحاد الأمريكى عن طريق القوة. فى نفس هذا الوقت كان رئيس الوزراء - بالمرستون - وراسل وزير الخارجية أكثر تحفظاً من ذلك بكثير وكان البلاط ضد القيام بأية محاولة لها صفة المغامرة. والواقع أنه لم يكن فى وسع الحكومة البريطانية أن تتسبى أن كندا كانت "مهتدة" فكيف كان فى وسعها أن تقوم فى حالة وقوع صدام بين الشماليين، بحماية هذا الجزء من أجزاء الإمبراطورية؟ وألم يكن فى وسعها كذلك أن تفكر فى أنه فى حالة ما إذا أصبح الانفصال نهائياً سيكون فى وسع الشماليين الذين لن تعزلهم غير الجنوبيين فى عملية توسعهم الأقليمى، أن يحاولوا الحصول على ما يعوضهم عن هزيمتهم بضم كندا؟

وأفادت الحكومة الفرنسية من الحرب الأهلية لى تقوم فى المكسيك بتنفيذ سياسة توسع متجاهلة فيها مبدأ منرون ولم يكن فى وسعها أن تتناسى أن حكومة لنكولن فى حالة انتصارها فى الحرب الأهلية. ستضع العقبات فى وجه هذا المشروع. ولذلك فإن مصالح السياسة الفرنسية كانت إذن متناقضة، فإطالة مدة الحرب الأهلية كانت تضعها أمام صعوبات اقتصادية واجتماعية. ولكنها كانت تساعد المشروع المكسيكى بإعطاء الوقت اللازم للوصول إلى الأمر الواقع. وكانت المسألة المكسيكية هى الأكثر أهمية من وجهة نظر الإمبراطور. ولذلك فقد كان اتجاه نابليون الثالث هو توجيه سياسته فى الحرب الأهلية الأمريكية بطريقة مرتبطة بهذه المشغولية الرئيسية، وكان عليه أن يحسب المزايا التى كان يمثلها بهذا الشأن، انفصال نهائى بين دول

الإتحاد الأمريكى، وأن ينتهز حتى الفرصة لكى يحصل لحماية المكسيك على موافقة الكونغرسيين، ولكن توفينيل Thouvenel وزير الخارجية كان يفرمل هذه النيات فى أثناء الجزء الأول من الحرب الأهلية، ووضع نفسه مع وجهة نظر مختلفة هى وجهة نظر السياسة العامة: فالاحتفاظ بالإتحاد الأمريكى كان أمراً يؤمل فيه، إذ أن الولايات المتحدة ستصبح دولة بحرية يمكنها أن توازن بريطانيا العظمى.

وكانت كل هذه المشغوليات المتلاحقة موجودة فى فكر رجال الحكم، وعبروا عنها فى التعليمات الدبلوماسية التى وقعوا عليها وفى المذكرات السرية التى كانوا يتبادلونها. ولكن كل ذلك لم يكن إلا مجرد رغبات، ومن الناحية العملية كان العمل السياسى بحسب حساباً بوجه خاص لحدود الحرب الأهلية وإمكانات الانتصار التى يبدو أن الشماليين أو الكونغرسيين.

وفى بداية الصدام الذى تميز بنجاح جيش الجنوبيين، اكتفت الحكومتان الفرنسية والإنجليزية بالمراقبة والانتظار. وكان مرسيه دى لوستاند Mercier de Lostiende سفير فرنسا فى واشنطن والذى كانت عواطفه الشخصية مع كبار مزارعى الجنوب أكثر مما كانت مع ديمقراطى الشمال فقد أظهر أنه من المتوقع نجاح الانفصال، وفى الوقت الذى كان فيه زميله الإنجليزى أكثر تحفظاً وبكثير. ورغم أن المعارك الأولى قد بدت على أنها تؤكد تدبؤات مرسيه دى لوستاندز فقد كان من الحكمة أن يحتفظ بحكمه، إذ إن القوات المسلحة الشمالية لم تكن قد استعدت بعد. ولذلك فإن فرنسا قد أعلنت حيادها، مثلها فى ذلك مثل إنجلترا. وحينما حاولت حكومة الكونغرسيين، فى أثناء صيف عام ١٨٦١م أن تحصل على أعضاء الدول العظمى الأوروبية لها الاعتراف بها، رفضت الحكومة الإنجليزية ذلك،

وقامت السياسة الفرنسية، التي لم تكن قد تدخلت نهائياً بعد فى المسألة المكسيكية، باتخاذ نفس موقف السياسة البريطانية. ولم تقم الحكومة الإنجليزية بالاحتجاج على سواحل الجنوبيين، لأنها رأت فى ذلك بلا شك سابقة يمكنها فى أحد الأيام أن تطلب إفادة منها فى صالحها ولذلك فإن الحياء كان بالفعل فى مصلحة الشماليين.

ومع ذلك فلقد تسببت حادثة ترنت Trent فى أزمة فى ديسمبر سنة ١٨٦١م. فقام قيودان سفينة حربية شمالية بنفتيش سفينة تجارية انجليزية وأسر مندوبين للحكومة الجنوبية من على ظهرها. فاشتد رد فعل الرأى العام الإنجليزى، لا لمجرد أنه كان شديد الحساسية بالنسبة لكل إعتداء يقع على حق الملاحة فى أعالي البحار، ولكن كذلك لأنه كان قد بدأ فى الشعور بالقلق من أجل (مجاعة القطن)، وفى واشنطن ردت الصحافة بلهجة مهددة. ورغم أن قائد المدمرة كان قد عمل على مسؤوليته هو، ورغم أن الأوساط الرسمية الإنجليزية كانت تعتقد فى أنه فى مثل هذه الظروف يمكن للشماليين أن يثيروا حججاً قانونية سليمة، فإن الحكومتين اللتين طغنت عليها حركة الرأى العام، فقد اضطررتا إلى اتخاذ مواقف متعارية: فطالبت الحكومة الإنجليزية بتقديم إعتذار لهاز وبفك أسر الأسيرين، وتردد لنكون فى الاتصال من عملية كان يأسف لها. وقامت الحكومة الفرنسية بالاشتراك مع الحكومة الإنجليزية فى طلبها، وكان هذا التأكيد لهذا التضامن الفرنسى الإنجليزى هو الذى أجبر سيوارد Seward على التراجع. فأطلق سراح مندوبى الجنوب. وكانت لهذه المسألة دلالتها من حيث كونها تظهر أن حكومة الشمال قد اضطرت إلى التراجع حينما وجدت أن الدولتين الغربيتين

كانتا متفقين.

فهل سيحتفظ بهذا الاتفاق حينما تمر الحرب الأهلية فى سنة ١٨٦٢م
بمرحلتها الأكثر دقة؟ فرغم أن الشماليين كان لهم الوقت الكافى خلال ثمانية
عشر شهراً لتنظيم جيشهم، فإنهم قد انتقلوا من فشل إلى فشل. وكان فى وسع
ذلك أن يدفع فرنسا وبريطانيا إلى أن يحسنا مقابلة مندوبى الجنوب.

وبدت الحكومة الفرنسية فى ذلك الوقت على أنها تنتظر برضاء إلى
إمكانية انفصال نهائى. وتقلل توفينيل وزير خارجيتها نفسه. واستمع نابليون
الثالث لاقتراحات سليلد مندوب الجنوبيين فسيورد الاتحاديون للصناعة
الفرنسية للقطن الخام، فى نظير المنتجات الصناعية التى ستفيد من الإغفاء
من الرسوم الجمركية، وأعلن كل من برسينى والوسيكى ورويه أنهم يوافقون
على منح الاعتراف للحكومة الجنوبية. وفكر الامبراطور فى أن يرسل إلى
نيواورليانز أسطولاً لا تكون مهمته هى "فك الحصار" ومع ذلك فلم يكن
الأمر يتعلق بالوصول إلى هذا الحد دون الحصول على موافقة بريطانيا
العظمى. فهل ستوافق الحكومة الإنجليزية على أن تقوم بعمل دبلوماسى
يكون هدفه هو وقف الحرب الأهلية الأمريكية، عن طريق تدعيم الحالة
الفعلية، واحتفظت بقرارها فى شهر أغسطس، ولم تجرؤ الحكومة الفرنسية،
رغم أن كل أعضائها باستثناء توفينيل، كانوا من أنصار الجنوبيين، على أن
تتفصل عن بريطانيا العظمى.

ومع ذلك فقد بدا أن السياسة الإنجليزية كانت مستعدة، بعد شهر واحد
من ذلك، لكى توافق على المقترحات الفرنسية. فمع وصول أنباء النجاح
الذى أحرزته جيوش الجنوبيين - انتصار بول رن Bull - Runn الذى بدأ
على أنه يعلن استيلاء الجنوبيين على واشنطن - تساؤل بالمرستون وراسل
فى أواسط سبتمبر سنة ١٨٦٢م، ورغم معارضة الملكة عما إذا لم يكن

الوقت قد حان لاقتراح وساطة، بالاشتراك مع فرنسا، وفكرا فى "اقتراح تسوية على أساس الانفصال" وفى حالة الرفض فى "الاعتراف باستقلال الكونفيدراليين" وكان هذا التدخل سيحدث فى الوقت الذى يستولى فيه جيش الجنوب على عاصمة الاتحاد. ولكن إمكانيات غزو الجنوبيين لواشنطن إنهارت. واستولت القوات الاتحادية بانتصار انتيتام Antietam ٢٨ سبتمبر على بنسلفانيا من الكنفيدراليين. ومنذ ذلك الوقت تخلص المسؤولون عن السياسة الإنجليزية عن مشروعهم. ولا شك أن جلاستون قد اتخذ بعد ذلك موقفاً فى الخطاب الذى ألقاه فى نيوكاسل فى ١٧ أكتوبر، فى صالح تدخل دبلوماسى ولكن رئيس الوزراء تتصل منه. ولم يؤيده زعماء المعارضة، دربي ودرزائلى. وفى اجتماع شبه رسمى لأعضاء الوزارة فى ٢٣ أكتوبر، كان جلاستون وراسل وحدهما اللذان أصرا على ضرورة التوسط، ورفض زملاءهم اتباعهم واحتفظوا بخط سلوكهم الحذر الذى كانوا قد تمسكوا به منذ بداية الحرب الأهلية.

فهل ستقرر الحكومية الفرنسية أن تعمل، دون أن تحصل على تأييد بريطانيا العظمى؟

رغم أن التأثير المهدئ، الذى كان توفينيل قد مارسه، قد اختفى (استقال وزير الخارجية فى ٥ أكتوبر) فإن نابليون الثالث لم يجرؤ على أن يقوم وحده بالمغامرة، وفى ٢٨ أكتوبر سنة ١٨٦٢م لم يعط لسليد إلا بعض الألفاظ المنمقة حقيقة أنه كان يفكر، نتيجة لعدم وجود تعاون إنجليزى، أثناء فترة من الزمن، فى الحصول على تأييد روسيا لكى يمارس وساطة فى الحرب الأهلية الأمريكية، ولكن حكومة روسيا اعتذرت عن قبول هذا الاقتراح. فلماذا تشترك فى مسألة ليس لها فيها مصلحة مشتركة؟ وما دام

القيصر قد تهرب فلم يعد لدى الحكومة الانجليزية أى دافع قوى لكى تعيد النظر فى سياستها الخاصة بالامتناع. ومع ذلك فقد قام راسل وبتأييد من جلاتستون بإعادة فتح مناقشة الموضوع فى مجلس الوزراء فى ١٠ نوفمبر سنة ١٨٦٢م. وتساءل عن إمكانية التفكير فى حالة قيام روسيا بالترجع عن رفضها. لقد كان من الممكن أن يقوم القيصر، وفى حالة إبعاد بريطانيا العظمى الاقتراح الفرنسى، بتغيير مواجهته ويقرر تأييد محاولة نابليون الثالث كمنورة قد يكون من بين أهدافها، وربما من نتائجها، تحطيم الوفاق الفرنسى الإنجليزى. ولكن هذه الحجج لم تغير من وجهة نظر الحكومة. وظلت بريطانيا العظمى مصممة تماماً على البقاء بعيداً.

وكان من الواجب أن يكفى موقف الحكومة البريطانية لتثبيط تطلعات نابليون الثالث. ألم يكن قد اعتبر حتى ذلك الوقت، أنه كان فى حاجة. فى هذه المسألة أكثر من أية مسألة أخرى، للمحافظة على تعاون فرنسى + انجليزى. ومع ذلك لم يترجع فلم هذا التثبيط؟ ويرجع ذلك إلى السياسة المكسيكية للإمبراطور.

وفى ١٣ يناير سنة ١٨٦٣م قررت الحكومة الفرنسية أن تعرض وحدها، وساطتها على لنكولن وجيفرسون دافيز، وكان الفشل سريعاً، فقام سيوارد، برفض الاقتراح الفرنسى بالفاظ قاطعة، وأعلن الكونجرس فى قرار صوت عليه فى شهر مارس، أن كل محاولة جديدة للتوسط، ستعتبر على أنها عمل "غير ودى" وكان هذا التحذير قاطعاً.

وتقررت المسألة الأساسية منذ ذلك الوقت فلن يفكروا فى إمكانية تدخل دبلوماسى للدول الأوروبية الأطلنطية، ومع ذلك فإن الصعوبات لم تكن كلها قد سويت، إذ أن ممارسة الحياد كان قد أدى إلى مشكلات جديدة بين

بريطانيا العظمى والشماليين ارتبطت فيها المعارضات القضائية عن قرب المصالح الاقتصادية فهل للحكومة الإنجليزية الحق ما دامت محايدة فى الحرب الأهلية الأمريكية، فى أن تترك فى موانئها أن تبنى أو تجهز ولحساب حكومة الجنوبيين، سفناً ستقدم فى المحيط الأطلنطى بشأن حرب قرصنة ضد البحرية التجارية الشمالية؟ ولكن الحكومة الإنجليزية تراجعت حينما أخذت هذه المناقشات فى سبتمبر سنة ١٨٦٣م حادة وتشمل على معانى التهديد.

الخلاصة، أنه لم يكن لبريطانيا العظمى ولا لفرنسا فى أثناء السنوات الأربع الخاصة بالحرب الأهلية الأمريكية، خطة عمل ثابتة. فلم يظهر أن الرجال المسؤولين عن السلطة وفى البلدين، عالجوا المسألة من يوم لآخر، واقتصرت مشغوليتهم على مجرد تسوية الصعوبات السريعة. ورغم أنهم كانوا فى حالات عديدة مختلفين على خط السلوك الواجب اتباعه، فإنهم لم يقوموا بأى رد فعل على حصار موانئ الجنوبيين، الذى كان مع ذلك قد تسبب لهم فى صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة. ولذلك فإن موقفهما كان فى منتهى الحذر. وكان الحذر ضرورياً من جانب بريطانيا العظمى، التى كانت مشغولة بمصير كندا. ولكن هذا الحذر لم يكن مفروضاً بنفس الدرجة التى تعرض فيها خط السلوك هذا للتساعل بشدة، وفى البلدين والتى ظهر فيها فكرة الوساطة على أنها ستتصير. ولم يكن من مجرد الصدفة أن تتوافق هذه الخطة الحرجة مع الوقت الذى كان فيه الحالة العسكرية للشماليين فى أشد صعوبة. وهذه الحقيقة أن بريطانيا العظمى. وكذلك فرنسا. كانتا سترحب بانتهاز الفرصة لتدعيم الحالة الفعلية - الانفصال - إذا ما ظهرت حكومة لنكون على أنها غير قادرة فى هذا الوقت، على القضاء على هجوم

الكونفيدريالين ولم تقم دبلوماسية الدول - كما ظهر ذلك فى حالات عديدة إلى تتبع مصير الجيوش الأمريكية وبمواظمة نفسها معه بطريقة أخرى.

أما بالنسبة للمسألة المكسيكية، فإنها كانت معقدة وخاصة بالنسبة للعلاقات الأمريكية الفرنسية، حيث كانت الحرب الأهلية الأمريكية هى التى سمحت بوقوع المسألة المكسيكية، وذلك بإصابتها الولايات المتحدة بالثلال المؤقت.

ومنذ الصراع الخاسر الذى كانت قد واصلته فى سنة ١٨٤٨م ضد الولايات المتحدة، كانت المكسيك فى أحوال صعبة. وفى سنة ١٨٥٥ نشب صراع للوصول إلى السلطة بين "الأحرار" العالمانيين الذين اتبعوا جواريز Juarez، وبين "المحافظين" الكاثوليك. وكانت علمانية الحالة المدنية، وطرد اليسوعيين مدرجة فى برنامج الأحرار، ولكن الموضوع الحقيقى كان هو الإستيلاء على الأملاك الشاسعة التى كانت لرجال الدين، فكانت هذه المسألة هامة من وجهة النظر الاجتماعية والاقتصادية وكانت حكومة ميرامون Miramon المحافظة، التى شكلت فى سنة ١٨٥٨م بعد انقلاب قد أسقطها جواريز فى ديسمبر ١٨٦٠م وفى أوروبا، فكر بعض المهاجرين المكسيكيين ومن أجل إنهاء الحرب الأهلية فى حل ملكى وحاولوا الحصول على تأييد الدول العظمى الأوروبية فى هذا السبيل.

وكانت المكسيك تمثل أمام الأوروبيين ميدان عمل ملفت للنظر، إذ أنه كانت لها موارد منجمية فائقة الأهمية، وكان عدم الاستقرار السياسى وحده هو المسئول عن عرقلة استغلالها. وطرح إدعاء التدخل نفسه بكل سهولة: فالأوروبيين المقيمين فى المكسيك وكانوا فى غالبيتهم من الأسبانيين،

وكذلك من الفرنسيين والإنجليز - قد أصابهم من الحرب الأهلية أضرار وخسائر وطلبوا إلى حكوماتهم تأييد طلباتهم للحصول على تعويضات، ومن ناحية أخرى كانت الدولة المكسيكية قد عقدت قروضاً في الخارج، وكان مصير هذه الديون غير مؤكدة. إذ أن جوارير رفض الاعتراف بالديون التي ارتبط بها ميرامون.

وهذا التدخل كان من العمل الشخصي لنابليون الثالث وكان المطالب التي دفعت به إلى الحركة مختلفة. مصالح دينية: فرجال الدين المكسيكيين، والذين قام جواريز بمصادرة أملاكهم حاولوا أن يحصلوا على تأييد الحكومة الفرنسية التي كانت في ذلك الوقت تفرض نفسها على أنها حامية الكاثوليك في سوريا، وفي أنام، وفي الصين ونجحت الاتصالات التي قام بها المؤنست Almonts مندوب ميرامون في باريس في لفت نظر الامبراطور لهذه المسألة فرصة لإعطاء الأوساط الكاثوليكية الفرنسية نوعاً من التعويض عن خيبة الأمل التي كانت قد أصابتها في المسألة الإيطالية.

مصالح دائني المكسيك من الفرنسيين؟ كان من المنطقي أن تساعد الحكومة الفرنسية رعاياها في الحصول على ما يستحقون، ولكن ما يثير الدهشة هو وجود في قائمة هذه المطالب أحد الدائنين السويسريين، سندات جيكر Bons Jecker التي كتبتها مورني Morny في القائمة الفرنسية نتيجة لحصوله من جيكر على عمولة ٣٠% نظير هذا الترتيب. ولذلك فإن المسألة المكسيكية كانت مرتبطة في الوسط المحيط بالإمبراطور، بترتيبات مالية لها مظهر غير سليم. وإذا وصلنا من ذلك إلى استنتاج أن هذا الوسط قد دفع نابليون الثالث إلى التدخل، فإن مثل هذا الاستنتاج سيكون طبيعياً.

وأخيراً مصالح اقتصادية. وكانت هذه الحجة دافعاً أساسياً بالنسبة لنابليون الثالث. فكان الإمبراطور قد اهتم منذ وقت بعيد (منذ أسرة في هان) بدراسة مسائل أمريكا الوسطى: الجهة الموصلة بين المحيطين، واستغلال الموارد المنجمية، وسوق التصدير للمنتجات الصناعية الفرنسية ولذلك فقد كانت الفرصة المكسيكية تلفت انتباهه ولكن تنظيم الاستغلال الاقتصادي للمكسيك دون البدء بتوفير الاستقرار السياسى فى هذه البلاد؟ لقد اقتنع الإمبراطور بعد مقابلاته مع المهاجر المكسيكى جوتيريز Gutierrez والتي لا يعرف تماماً ما دار فيها. بأن الحل الملكى سيضمن مثل هذا الاستقرار، ولم يفكر فى أن ينصب أميراً فرنسياً فى مكسيكو. ولكنه اعتقد فى أن حكومة ملكية تنشأ بتأييد من فرنسا يمكنها أن تعطى للمشروعات الفرنسية مكاناً متفوقاً فى استثمار الموارد المكسيكية، وكذلك فى العلاقات التجارية. فلم تكن السياسة إنشاء "منطقة نفوذ" ولكى يصل إلى هذا الهدف كان من الضرورى بطبيعة الحال أن يفيد من اللحظة التى كانت الحرب الأهلية قد قطعت فيها أوصال الولايات المتحدة.

وهذه المسألة أدارها نابليون الثالث شخصياً، وفى غالب الأحيان عن طريق أعوانه القريبين.

وفى أول الأمر، فى سنة ١٨٦١م، وجد الإمبراطور أنه من الحكمة أن يشرك فى مشروعه اسبانيا وانجلترا، اللذين كان لكل منهما رعايا فى المكسيك وديون على الدولة المكسيكية. وكان فى سياسته العامة لا يرغب فى أن يثير سوء تفاهم مع بريطانيا العظمى، وكان يرغب فى إقامة وفاق مع اسبانيان ولا شك فى أنه كان يفكر كذلك فى أن تدخل "ثلاثة" سيسمح بمواجهة احتجاج الولايات المتحدة فى حالة ما إذا انتهت الحرب الأهلية

الأمريكية قبل الوقت المتوقع لها. ولكن "شركاء" الحكومة الفرنسية الأسبانية تقدر على أن تتسبب أنها كانت صاحبة المكسيك، ولا شك في أنها كانت تفضل أن يتم إعادة النظام الملكي في صالح أمير من الأسرة الملكية الأسبانية وكانت الحكومة الإنجليزية، تأمل في سقوط جواريز الذي كان قدر تقاوم في سنة ١٨٥٩م مع الولايات المتحدة، وترغب في ضمان حصول رعاياها على دفع ديونهم، ولكنها لم تكن ترغب في الدفاع عن مصالح رجال الدين المكسيكيين ولا في تأييد نظام ملكي. ولذلك فإن نابليون الثالث لم ينجح في فرض برنامجه: وقدر الاتفاق الفرنسي - الإنجليزي - الأسباني في ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦١م إرسال حملة لإجبار الحكومة المكسيكية على احترام ممتلكات الأجانب. ولكن الامبراطور كان يأمل في إظهار وجهات نظره بعد البدء في تنفيذ العملية وزال عدم التحديد بمجرد نزول الحملة العسكرية للدول الثلاث في المكسيك اختلاف بشأن وضع سندات جيكر في قائمة المطالبين الفرنسية، واختلاف بشأن إعادة النظام الملكي، وعندئذ سحبت الحكومتان الإنجليزية والأسبانية قواتهما.

وهكذا أصبحت حملة المكسيك مجرد مسألة فرنسية واعتقد نابليون، ما دام زملاءه قد تخلوا عن العملية، ولم يعارضوا سياسته علناً. أن الطريق مفتوح أمامه: فقرر تنصيب الأرشيدوق ماكسميليان Maximillien النمساوي عرش المكسيك وبعد استيلاء الحملة على يوبيل (١٧ مايو ١٨٦٣م) وعلى مكسيكو (٧ يونيو سنة ١٨٦٣م) منح "مجلس الأعيان" الذي اجتمع تحت إشراف القيادة الفرنسية التاج لماكسميليان وخلال عامين، حاول امبراطور المكسيك الجديد أن يحكم ولكنه لا يسيطر على الجزء الأوسط من البلاد، والذي بقي شماله وجنوبه في أيدي أعوان جواريز، وكان يعلم بضعف الحكم الملكي الذي يأمل في الحصول على تأييده فلم يجزؤ أن يقرر، خوفاً من أن

يزيد من خطورة المعارضة، إعادة أملاك رجال الدين المصادرة، مما أدى تغيير موقفهم منه. وكانت نقطة الارتكاز الوحيدة التي يمتلكها هي الحملة الحربية الفرنسية ٣٠,٠٠٠ جندي والتي كان نابليون الثالث قد وعده بخطاب في ٣٠ يناير سنة ١٨٦٤م بأن يتركها هناك طول الوقت اللازم لضمان "وجود الحكومة الجديدة".

ولكن الحرب الأهلية انتهت في مايو سنة ١٨٦٥م، وعندئذٍ أظهرت حكومة الولايات المتحدة موقفها بوضوح، فرفضت الاعتراف بماكسمليان وطلبت باسم مبدأ منرو سحب الحملة الفرنسية. فكيف كان في وسع فرنسا أن تخاطر بالدخول في صدام مع الولايات المتحدة؟ وفي ١٥ يناير سنة ١٨٦٦م أبلغ نابليون الثالث الامبراطور ماكسمليان أنه سيكون مضطراً لاستدعاء قواته "على دفعات" ومنذ هذا الوقت تحدد مصير النظام المكسيكي الجديد. ولم تتمكن توسلات ماكسمليان ورحلة الإمبراطورة شارلوت إلى باريس في أغسطس سنة ١٨٦٦م من أن تغير من الأمر شيئاً، وستقع مأساة كيريتارو Queretero في مايو سنة ١٨٦٧م. بعد انسحاب آخر القوات الفرنسية.

وكانت هذه الهزيمة شديدة على نفوذ نابليون. وكانت المعارضة في المجلس التشريعي قد انتقدت بمرارة هذه السياسة المغامرة، وكررت أن حملة المكسيك التي أرسلت كما قال جول فور Jules Fouré من أجل أمير أجنبي ورجل أموال سويسري "كانت لا تمثل المصالح الفرنسية" وكانت هذه الاعتراضات قد وجدت صدى لها لدى الرأي العام. وأعطت الهزيمة المحزنة لهذا المشروع حقاً لرجال المعارضة: وكان الإمبراطور قد دخل في هذه العملية دون أن يعرف حالة تفكير المكسيكيين، ودون أن يحاول أن يقيس بدقة إمكانيات قبولهم للحل الملكي، ولم يجد رداً مقنعاً يوجهه لانتقادات جول

فور، ولا شك في أن ذلك قد رجع إلى أنه لم يجد من الضروري الإصرار على الأهداف الاقتصادية للمشروع. حتى لا يثير قلق الإنجليز أكثر من ذلك، واعتقد أن في وسعه أن يصل إلى حالة أمر واقع قبل إنتهاء الحرب الأهلية. ولقد ظلت خططه غامضة بالنسبة للرأى العام، وكان الخطأ في تقديره ثقيلًا. ولكن المسألة المكسيكية أضعفت كذلك مركز فرنسا الأوروبي. فأرسال حملة من ٣٠,٠٠٠ رجل على الأقل خمس الإجمال الحقيقى للجيش العامل إلى ميدان عمليات في مثل هذا البعد، جعل تعبئة القوات الفرنسية أكثر بطئًا وأكثر صعوبة في حالة وقوع أزمة عن القارة.

الفصل السادس

التطور السياسى والاقتصادى والاجتماعى للولايات المتحدة الأمريكية فى الفترة ١٨٦٥-١٩١٤

رئاسة جونسون:

بعد الانتهاء من الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١-١٨٦٤) ، مرت الولايات المتحدة بعدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية هامة، وخاصة فى هذه الفترة الهامة إلى أن أصبحت قوة عظمى، وشاركت فى الأحداث السياسية فى هذه الفترة وأصبح مبدأ منرو هو الأساس فى سياستها الخارجية.

فبعد الانتهاء من الحرب الأهلية تم اغتيال الرئيس لنكولن فى ١٤ ابريل سنة ١٨٦٥م وتوفى يوم ١٥ ابريل وخلفه اندرو جونسون نائب الرئيس الذى أصدر إعلانا بالعفو منح فيه العفو العام عن جميع الأفراد العاديين الذين اشتركوا فى العصيان متى حلفوا يمين الولاء وعين الكونجرس لجنة مشتركة من خمسة عشر عضوا لإعادة التعمير.

وفى ٢٧ يوليو ١٨٦٣م أوصل سيروس د.فليد الخط البرقى عبر الأطلنطى إلى نيوفوندلاند، وبذلك أنشأ المواصلات البرقية مع بريطانيا العظمى. وصدر فى ٢ مارس سنة ١٨٦٧م القانون الأساسى لإعادة التعمير، حين نصح جونسون الولايات الجنوبية أن ترفض التعديل الرابع عشر

التعديل فيما عدا ولاية تنسى، وبذلك أصبحت مسألة إعادة التعمير هى المسألة الأساسية المتنازع عليها فى معركة انتخابات الكونجرس سنة ١٨٦٦م التى لم يفز فيها جونسون. وهذا القانون بعد الإضافات التى أدخلها عليه بمقتضى لوائح ٢٣ مارس، ١٩ يوليو سنة ١٨٦٧، ١١ مارس سنة ١٨٦٨م قسم الولايات الجنوبية إلى خمس مناطق عسكرية ولكى تعود الولايات إلى الاتحاد يجب عليها أن تعقد مؤتمرات عامة على مستوى الولاية ينتخب ممثلوها بمساعدة أصوات الناخبين . هذه المؤتمرات تقوم بوضع الدستور على التعديل الرابع عشر.

وفى مارس من نفس العام وافق الكونجرس على قانون شروط التوظيف على الرغم من اعتراض جونسون. كما قامت الولايات المتحدة بشراء ألاسكا بمبلغ ٧,٢٠٠,٠٠٠ دولار. نتيجة لتوتر العلاقات بين الرئيس جونسون والكونجرس، تحالف الكونجرس مع جونسون، حول سياسة إعادة التعمير وكانت المناسبة المباشرة لاتخاذ إجراءات الاتهام ما نسب إليه من خرق مزعوم لقانون التوظيف والبقاء فى الخدمة ، وقد برىء من التهمة بأغلبية ٣٥ صوتاً ضد ١٩، أى بصوت واحد أقل من ثلثى الأصوات الضرورية فى مجلس الشيوخ.

وقد تألف الحزب القومى لمنع المسكرات فى اجتماع عقد فى شيكاغو عام ١٨٦٩م . وعقد المؤتمر القومى فى نوفمبر من نفس العام لمنح المرأة حق الانتخاب فى كليفلند برئاسة الأب هنرى وارد بتشر، وأنشأ جمعية إعطاء حق الانتخاب للمرأة الأمريكية. ودل ذلك على أزيد نشاط المرأة فيما يتعلق بحق الانتخاب.

وفى ٨ مايو سنة ١٨٧١م تم عقد معاهدة واشنطن مع بريطانيا ، فى عهد الرئيس يوليسيس جرانٹ التى تقضى :

- بإحالة موضوع الخلاف على الحدود الشمالية الغربية إلى امبراطور ألمانيا (وقد فصل فيه لصالح الولايات المتحدة ٢١ أكتوبر سنة ١٨٧٢م).
- بتسوية جزئية الخلاف على المصايد (قرار هالنيكس فى التحكيم سنة ١٨٧٢م الذى قضى بمنح بريطانيا ٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار) وقد ألغيت الولايات المتحدة هذا الجزء من المعاهدة عام ١٨٨٣م.
- بتسوية مطالب ألاباما عن طريق لجنة دولية تعقد فى جنيف (وفى ٢٥ أغسطس سنة ١٨٧٢م، صدر قرار التحكيم فى جنيف بمنح الولايات المتحدة ١٥,٥٠٠,٠٠٠ دولار تعويضا عن الخسائر المباشرة الناجمة عن إتلاف طرادات الباما وغيرها من الولايات المتحالفة).

وفى شهر نوفمبر من نفس العام تم إعادة انتخاب جرانٹ المرشح الجمهورى وفوزه على هوراس جريلى مرشح الجمهوريين الأحرار الذى أيدته الحزب الديمقراطى وامتنع عن تقديم مرشح له فى الميدان. أدى إلى ازدياد عدم الرضى بين كثير من الجمهوريين عن حكومة جرانٹ إلى تكوين حزب الأحرار الجمهورى.

وتم اكتشاف فضيحة كريدى موبيليه، عن طريق لجان الكونجرس للتحقيق فى أن شولد كولفاكس نائب رئيس الجمهورية السابق، وعددا من أعضاء الكونجرس بما فيهم جيمس أ. جار فيلد قد أخذوا أسهما لم يدفعوا ثمنها من شركة كريدى موبيليه وهى شركة الإنشاءات التى قامت ببناء الخط الحديدى الاتحادى للباسفيك، وكان هذا واحد من الأمثلة العديدة لفساد حكم جرانٹ. وفى عام ١٨٧٤م أسرع أ.ريتشارد سون وزير الخزانة بالاستقالة

تقانيا من التعرض لقرار اللوم من الكونجرس من الكونجرس ورد اسم بالكوك السكرتير الخاص لجرائت ضمن عصابة الويسكى كما استقال بلنكاب وزير الحرب فى عام ١٨٧٦م فرارا من المحاكمة بتهمة تقاضى الرشوة وتعرض رئيس المجلس جيمس ج. بلين للفضيحة بسبب خطابات موليجان.

وفى عام ١٨٧٢ حصل القنصل الأمريكى فى ساموا على امتيازات للسفن الأمريكية فى الموانئ، وفى عام ١٨٧٨م حصلت الولايات المتحدة على الحق المطلق فى استخدام ميناء باجو- باجو. وفى عام ١٨٨٦م أعلن القنصل الأمريكى أن ساموا محمية أمريكية ولكن وزارة الخارجية الأمريكية رفضت هذا الإعلان. وفى معاهدة ١٨٨٩م اعترفت كل من الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا العظمى باستقلال ساموا لكنها وضعت السلطة فى يد رئيس المحكمة الفيدرالية العليا والمجلس البلدى فى بلدة ابيا بجزيرة ساموا الذى يختاره أعضاؤه بمعرفة الدول الثلاث. وباتفاقية ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٩م اقتسمت كل من الولايات المتحدة وألمانيا أراضى ساموا وكان نصيب أمريكا توتويلا وميناء باجو- باجو.

وفى ٢٩ فبراير ١٨٩٢م تم عقد معاهدة مع بريطانيا العظمى بشأن صيد عجل البحر فى بحر بهونج. قام بلسين بوصفه وزيرا للخارجية بمجالات طويلة مع بريطانيا العظمى فى هذا الموضوع وبنى حجتة على القانون الخاطئ وعلى التاريخ والأخلاقيات. قضت الاتفاقية بعرض الخلاف على محكمة تحكيم. انكرت المحكمة فى عام ١٨٩٣م حق الولايات المتحدة فى حظر الصيد فيما وراء حد الثلاث الأميال وفى سنة ١٩١١م عقد اتفاق دولى لحظر صيد (عجل البحر) لمدة خمسة عشر عاما.

وفى الفترة (١٨٩٣-١٨٩٨) أصبحت هاواى ذات أهمية بالغة للولايات المتحدة، وفى ١٧ يناير سنة ١٨٩٣م شكلت حكومة مؤقتة بعلم من الوزير الأمريكى وانتزعت عرش هاواى، وفى ١٤ فبراير عقدت اتفاقية تلحق هاواى بالولايات المتحدة ولما كان مجلس الشيوخ لم يصدق على الاتفاقية قبل انتخاب كليفلاند رئيسا فإنه عمد حين تولى الرئاسة إلى سحبها فوراً وأرسل مندوبا إلى جزائر هاواى للتحقيق. ولما لم يوفق كليفلاند فى جهوده لاستعادة الملكية اعترف بالجمهورية التى قامت فى أثناء ذلك وفى يونيه ١٨٩٧م وضع ماكنلى اتفاقية جديدة لضم هاواى إلى الولايات المتحدة ولكن مجلس الشيوخ رفضها مرة أخرى وفى ٧ يوليه ١٨٩٨م وضع ماكنلى اتفاقية جديدة لضم هاواى إلى الولايات المتحدة ولكن مجلس الشيوخ رفضها مرة أخرى وفى ٧ يوليه تنقصر ضم هاواى بقرار مشترك من مجلس الكونجرس.

وفى عام ١٨٩٥م قام نزاع بين بريطانيا العظمى والولايات بخصوص فنزويلا.

النزاع على حدود فنزويلا:

لما رفضت بريطانيا العظمى أن تخضع للتحكيم فى موضوع النزاع على الحدود القائم بين فنزويلا وغيانا البريطانية وجه وزير الخارجية الأمريكية أولنى فى ٢٠ يوليو سنة ١٨٩٥م مذكرة إلى الحكومة البريطانية يؤكد فيها أن فرض الحدود بالقوة من جانب بريطانيا سوف يعتبر خرقاً لمبدأ منرو. كما يعلن أن الطريق الوحيد لتسوية النزاع هو التحكيم، ثم أضاف أن الولايات المتحدة هى اليوم عملياً صاحبة السيادة على هذه القارة وقراراتها قانون يسرى على الرعاية الذين تقتصر عليهم حماية الولايات المتحدة. رد

سولسبرى فى ٢٦ نوفمبر رافضا التحكيم. ومنكرا إمكان تطبيق مبدأ مونرو على هذا النزاع. وفى ١٧ ديسمبر طلب كليفلاند إلى الكونجرس أن يخول لجنة حق التأكيد من حقائق موضوع النزاع، وأكد حق الولايات المتحدة فى تأييد ما تنتهى إليه اللجنة من نتج وقد اختيرت وخولت السلطات المطلوبة فى ٤ يناير سنة ١٨٩٦م، وفى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦م، وفى ٢ فبراير سنة ١٨٩٧م عقدت بريطانيا العظمى وفنزويلا معاهدة طرح النزاع بموجبها على التحكيم وكان قرار التحكيم الذى صدر فى عام ١٨٩٩م يؤيد إلى حد كبير مركز بريطانيا.

وفى الوقت الذى أعلن فيه سولسبرى قبوله للتحكيم لم يكن هنا مبرر لتعقد العلاقات بين الطرفين، ويرجع ذلك إلى موقف الرئيس الأمريكى، والموقف العام فى أوربا الذى أدى خدمات جليلة للولايات المتحدة الأمريكية. وأصبحت بعد هذا الانتصار دولة عالمية فى رسم السياسة العالمية.

على أن مسألة فنزويلا لم تنتهى عند هذا الحد فى عهد الرئيس الأمريكى تيودور روزفلت. حيث ثارت المشكلة فى هذه المرة فهى تتعلق بالعلاقات الأمريكية الألمانية. وفى الوقت الذى قررت فيه الولايات المتحدة وصل المحيط الهادى بالمحيط الأطلنطى بقناة بنما، ظهرت ألمانيا باستيلائها على قطعة من الأرض قريبة من هذه القناة. ولذا قامت السفن الحربية الألمانية بالبحث عن قطعة أرض لكى تجعلها قاعدة لأسطولها على شواطئ فنزويلا. ولقد اهتم القيصر الألمانى اهتماما بالغا بهذا الموضوع، فقد تفاوض مع المكسيك بخصوص شراء ميناء كاليفورنيا الجنوبية من أجل هذا الموضوع، فقد تفاوض مع المكسيك بخصوص شراء ميناء كاليفورنيا الجنوبية من أجل هذا الموضوع، ولكن باءت محاولات بالفشل.

وفى عام ١٩٠٢م حاصرت بريطانيا العظمى وألمانيا وإيطاليا خمسة موانئ من موانئ فنزويلا بسبب امتناعها عن الوفاء بالتزاماتها الخاصة بديونها. وفى ١٩ ديسمبر بناء على إلحاح وزارة الخارجية الأمريكية واستعداد كاسترو ديكتاتور فنزويلا لعرض مطالب الدول الأوروبية على وسيط للتحكيم فيها، قبلت الدول الأوروبية التحكيم فى هذه المسائل، وفى فبراير الحصار عن الموانئ تألف لجنة مشتركة بمعرفة محكمة لاهاي للفضل فى هذه المطالب.

وفى ٢ ديسمبر سنة ١٩٠٤م أعلن روزفلت تذييله لمبدأ منرو، وقد جاء هذا التذييل نتيجة للموقف الذى نتج عن ديون جمهورية الدومنيكان وضغط الدول الأوروبية عليها لدفع هذه اليون وقال فى ذلك أن التصرفات الخاطئة المزمعة التى تقوم بها الدول الكبرى فى النصف لبغرى من العالم من شأنها أن تحمل الولايات المتحدة تطبيقاً لمبدأ منرو على القيام بدور القوة البوليسية الدولية باعتبارها الوسيلة الوحيدة لردع التدخل الأوروبى بموجب هذه النظرية تدخلت الولايات المتحدة فى سانتودومينجو وحصلت العوائد الجمركية بصفة غير رسمية وفى ٣١ يوليه سنة ١٩٠٧م غادرت الإدارة الأمريكية سان دومنجو.

مشكلة كوبا: (الحرب الأمريكية الأسبانية سنة ١٨٩٨م):

أن الوضع الذى نشأت الحرب عنه والأحداث التى رافقتها وما تمخض عنه من نتائج ظلت إلى حد بعيد محلية وداخلية فى أهميتها، وواجهت الولايات المتحدة من المأذق، وما يصدر عنها من تصرفات تتراكم عبر السنين من آثار كونية حتى غدت قطعاً ضخمة كل الضخامة كما حدث

فى الحرب العالمية الثانية. ولكن هذه ما كانت لتوجد يوم نشبت الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة، فكان أبعد أثر لها هو الإستلاء على القلبين.

لقد نشأت الحرب مع أسبانيا، عن وضع قام فى كوبا. وكان ذلك وضعاً من تلك الأوضاع المخيفة المأسوية دونما رجاء يرجى منها مما يبدو أنه من علامات السقوط أو انتهاء علاقة بين دولة استعمارية ومستعمر. وواجه الحكم الأسباني تحدياً من ثوار كوبيين، فهم من سوء التنظيم والتدريب ما فيهم، وينشطون فى كل مكان من الجزيرة وفق المبادئ الكلاسيكية التى يأخذ بها الثوار ويتمتعون بما يتمتع هؤلاء من المزايا فى الحرب على أرض مألوفة ضد عدو أجنبي مكروه. ثم كانت محاولات الأسبان فى قمع المنتفضين عليهم فظة تنقصر للكفاءة ولا نصيب لها من النجاح إلا القليل. ثم أن هذا الوضع إنما نشأ بعد عهد من التراكم استمر عقوداً تحللها انتفاضات ما انقطعت تقوم بين الحين والآخر.

ولقد كان فى استطاعة الولايات المتحدة أن تعرض عن الأمر على أنه لا يخصها، وأن تدع الأمور تجرى فى مجراها. فلم يكن أمنها القومى، ليوواجه تهديداً كما يحدث اليوم، بيد أنه لحق بالممتلكات الأمريكية دمار. ثم المغامرين وتجار السلاح ينشطون نيابة عن المنتفضين، ويثيرون الكثير من المتاعب أمام الحكومة. والرأى العام قبل كل شئ يصطدم لما يردده من روايات العنف والبؤس فى الجزيرة، وعندما بلغهم نبأ معاناة الشعب الكوبى اهترت مشاعرهم وصدمتهم فى أحاسيسهم، ونال منهم الامتعاض كل منال، ثم كان أن حملت الأحداث إلى رجال الدولة الأمريكيين القناعة بأن استمرار هذا الوضع فى كوبا لابد مهدد مصالحهم بما لا احتمال على المدى البعيد

هناك، وأنه إذا فشلت أسبانيا في وضع حد له فلا بد لهم من التدخل بشكل من الأشكال.

وفي خريف عام ١٨٩٧م بدأت الأحوال توحى بالتفاؤل قليلا، فلقد تقلدت الحكم في أسبانيا آنئذ حكومة جديدة أكثر اعتدالا من سابقتها. ولقد أبدت هذه الحكومة ميلا أعظم لتذليل المعضلات التعسة في الجزيرة. ولاحظ الرئيس ماكنلي McKinley في رسالته إلى الكونجرس هذا التطور وأرفق هذه الملاحظة بتركية بأن تمنح الحكومة الأسبانيا الجديدة فرصة. وهكذا بدأ العام ١٨٩٨م بأمل متجدد بأن تنتهي مأساة الشعب الكوبي إلى مآل حسن بدلا من أن تمضي في سيرتها إلى الأسوأ.

ثم شاعت الصدمة العاترة أن يقع في شتاء من ذاك العام أمران كان من شأنهما أن يقلبا الوضع أفدح انقلاب. وكان أولهما رسالة من السفير الأسباني في واشنطن جانب فيها التحفظ فعرض بالرئيس ماكنلي إذ وصفه ب(متملق العامة.. وسياسي غر.. يحاول ترك الباب مفتوحة وراءه بينما يحاول البقاء على تفاهم مع المأفوفين في حزبه "ولقد قدر لهذه الرسالة أن تتسرب لتجد طريقها إلى الصحف في نيويورك فتثير القدر الكبير من الامتعاض والاشمئزاز.

وما هي إلا أيام قلائل حتى صدم الجمهور الأمريكي مصدوما أشد الصدمة، وثائرا أعظم الثورة لنبا غرق البارجة "مين" ومعها مائتان وستة وستون أمريكيا في ميناء هافانا.

وكان في أي الحادثين سببا يحمل في حد ذاته على خوض الحرب. فأولا ما كان بوسع الحكومة الأسبانيا أن تحول دون وزيرها والطيش - بل

وما انفك حتى الدبلوماسيون وهم الذين يفترض بهم التحفظ يأتون بأمر طائشة ومثل هذه الأمور بعد تقع فى أرقى العائلات. ولم تقتصر حكومته فى إنكاره فإزاحته عن منصبه ثم أنكرت عليه ما جاء به قلمه من فاحش القول. وأما بما يتصل والبارجة "مين"، لم يوجد أى دليل يثبت على أن الحكومة الأسبانية لها ضلع فى غرقها - والدليل على ذلك أنها عندما علمت بالنبأ فزعت. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن السلطات الأسبانية قد طلبت من الولايات المتحدة عدم التوجه إلى هذا الموقع، وكذلك شاركهم فى ذلك قنصل الولايات المتحدة فى هافانا معللين رجائهم بخشيتهم من وقوع ما يمكن له أن يثير المشاكل. وإذ كانت الواقعة، وجدنا الحكومة الأسبانية لا تدخر جهدا وما انقطعت تبذل ما فى وسعها للتخفيف من الكارثة، بل ورحب بالتحقيق فى الحادثة، ثم أنها تعرض فى النهاية وضع الأمر كله ليفصل فيه المحكمون. وإن كان هذا العرض لم تقبله الولايات المتحدة.

ومهما يكن من الأمر فيبدو أن التاريخ شاء أن تهز هاتان الحادثتان رأى الأمريكى إلى الحد الذى غدت فيه الحرب حتماً مع غرق البارجة "مين" وحينما غرقت هذه البارجة، لم تهتم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بالحل السلمى. بالإضافة إلى أن الحكومة الأسبانية لم تلب طلبات الولايات المتحدة على الرغم من جهود السفير الأمريكى فى مدريد لمنع هذه الحرب، وقدم تقريرا إلى حكومته، يقترح تسوية الأمر على أحد الأسس التالية، فإما حكم ذاتى للجزيرة مقبولة من الثوار أو استقلالها أو تسليمها للولايات المتحدة. ثم أعلنت ملكة أسبانيا هدنة عامة لتقوم فى الجزيرة، - وتعهد السفير الأسباني فى واشنطن للحكومة الأمريكية، بصياغة نظام من الحكم الذاتى فى وقت مبكر. على الرغم من ذلك، فإن رأى العام والحكومة قد أعدت العدة للحرب.

وكانت هذه التنازلات التي قدمتها أسبانيا جاءت متأخرة عن أوانها، ولا يمكن الركون إليها تماما. كما أن يكونوا مستعدين لذلك، ولا فى وضع من التنظيم، سمح لهم بالتعاون بأى شكل مع السلطات الأسبانية كم أن قرار الحرب قد أسخذا فى أمريكا بعد ضغط الرأى العام، وتعرض الرئيس الأمريكى نفسه للضغط من جانب الكونجرس الأمريكى، وطلبهم بخصوص تخلى الحكومة الأسبانية عن حكم جزيرة كوبا وسحب قواتها البرية والبحرية من هناك. خولت الرئيس استخدام القوات البرية والبحرية الأمريكية فى تنفيذ هذا الطلب. ووجهت الحكومة الأمريكية إنذارا إلى أسبانيا واعتبرته إعلانا بالحرب ضدها وقطعت علاقتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة.

وكان من الواضح أن قرار الكونجرس خاص بكوبا فقط. ولكن استطاع الرئيس الأمريكى أن يستغل هذا القرار فى تدمير الأسطول الأسباني فى مانلا. حيث أصدر الرئيس ماكنلى أمرا بعد صدور قرار الكونجرس بعودة أيام قلائل إلى الأميرال ديوى أمرا بذلك. وفى ٥٠ علا تم الاستيلاء على الفلبين وهى كانت تابعة لأسبانيا ووضعته تحت العلم الأمريكى. وأدى ذلك إلى تمزيق الحكم الأسباني على الجزر، وجعلت مغادرتها لها أمرا مستحيلا، ولم يترك لهم ثمة خيارا مقبولا سوى الاستيلاء عليها.

وكان هناك تساؤل فى الولايات المتحدة، عن اتمام هذه العملية، وما الفائدة المرجوة من هذا الضم، على الرغم من اهتمام الولايات المتحدة بها. ويرجع ذلك إلى أ، تيودور روزفلت Theodore Roosevelt، وهو يومئذك مساعد وزير البحرية، كان يخامر طويلا شعور بأنه ينبغ على الحكومة الأمريكية الاستيلاء على الفلبين، وأنه هو الذى سعى إلى تسليم ديوى قيادة الأسطول الأسباني، وأن الاثنان كان على اتفاق مسبق وإياه أن يقوم هذا

الهجوم على مانيلا، بصرف النظر عن أصل الحرب وهدفها. كما أن الرئيس ماكنلى كان قد أوضح فى دفاعه عن تصرف ديوى فيما بعد عن افتقار بالغ لفهم حقيقة ما ينطوى عيه الأمر وأنه كان يأخذ بعدد من المنطقات الاستراتيجية التى لا أساس لها فى واقع الحال. فقد ألمح ماكنلى إلى أنه تدمير الأسطول الأسباني وتحييده فى الحرب فحسب. ولو كان هذا صحيحا، فما السبب الذى جعل الرئيس يصدر أوامره بعد أيام بالاستيلاء على الجزر هذا سؤال يحتاج إلى جواب؟ هذا بالنسبة لقرار الحرب.

أما عن القرارات السياسية الأوسع المتصلة بالحرب تلك القرارات التى أدت لا لضم القلبين فحسب بل وبورتوريكو جوام وجزر هاواى كذلك وقد كانت هذه قرارات بالغة الأهمية. إذ أن هذه الحيازات بأكملها - التى تمت فى عام ١٨٩٨ م تمثل أولى تجاوزات سيادة الولايات المتحدة إلى مناطق هامة بعيدا عن الحدود القارية لأمريكا الشمالية، إلا اللهم إذا شاركتها- أى الولايات المتحدة- أى الولايات المتحدة - فى حكم ساموا نفرض مثل هذا الوصف. ثم أنها تمثل أولى الحالات التى انضم تحت علمهم مجموعات سكانية كبيرة دون أن يتوقع لها بأى قدر يعتد به أن تغدو ولاية (من الولايات الأمريكية) كما أن حيازتهم من الأقاليم كانت حتى ذلك الحين عبارة عن أراض خالية تقريبا وذات سكان أقل من أن يؤهلهمها لأن تبلغ مرتبة الدولة.

أما فى هذه الحالة فقد كانت عام ١٨٩٨م، ولأول مرة فى الحيازة مناطق ما كانت يتوقع لها فى وضع الامتثال الاستعماري. حولت النقطة هذه كان دعاء التوسع البارزون واضحين الوضوح كله. مثال ذلك هو ايتلوريد Whitelaw Reid لا ينأى يعرب عن خشية من أن تذهب الأفكار بالناس

مذهب الظن بأن هذه المناطق الجديدة مرشحة لبلوغ مرتبة الولاية. ومرد ذلك اعتقاده أنه لو ذهب الظنون بالناس هذا المذهب، فلن يأنس منهم ميلا إلى حيازتهما وهذا ما حمل اندرو كارينجى Andrew Carnegie وكان هذا مناهضا للنزعة التوسعية، على الهجوم على ريد ، إذ قال مخاطبا إياه "أنك لسوف تواجه ما سوف يحملك على التخلي عن معارضتك لتقبل بانضمام المناطق هذه كولايات من (الولايات المتحدة) ولسوف تضطر لابتلاعها حتى آخر واحدة منها.

وبذلك صرحت على أنها تتصل بضم مناطق لا يقصد لها أن تبلغ مرتبة الولاية وعرضت صراحة على هذا النحو.

ولقد دار النقاش حول هذه النقطة طويلا ومستفيضا. وكان الكثير منه يتصل بالأطراف القانونية من الأمر. بيد أن هذه لم تكن المسألة الحقيقية في ذلك النقاش. بل الحق أن القضية الحقيقية إنما كانت تتصل بما في الأمر من النفع والتماس الحكم فيه. ولقد عرض دعاة التوسع مجموعة من الحجج والذرائع في تبرير دعواهم فقال بعضهم أن قدرنا الذى لا مفر علينا استحواذ هذه المناطق تلك. ثم كان أن زعم آخرون أن عليهم - أى الأمريكيون - بوصفهم أمة مسيحية مستتيرة واجب النهوض بسكان تلك المناطق الجاهلين والضالين. وكان هناك أيضا من ذهب مذهب أنها مناطق ضرورية للدفاع عن أراضى الولايات المتحدة المترامية أما أصحاب النزعة التجارية فقد زعموا أنه لا محيص لهم عن أخذ تلك المناطق، وبخاصة هاواى والفلبين. ليضموا لأنفسهم حصة مناسبة مما كان قيل عنه أنه مستقبل التجارة العظيم مع الشرق.

ولقد نزع مناهضو النزعة التوسعية إلى حد ما بالاعتبارات القانونية وبزريعة فى مثل هذه الترتيبات مجافاة للدستور. والحق أن أقوى الحجج التى جاءت بها هؤلاء هو تساؤلهم عما إذا كان لهم - أى الأمريكيين - الذين أقاموا هذا الوطن على النظرة القائلة بأن الحكومات إنما تستمد سلطاتها من قبل المحكوم، أن يدعو لأنفسهم حقوق الامبراطورية على شعوب أخرى ويدرجها فى نظامهم، مهما تكن مشاعرها على أنها من الرعايا وليس أفرادها من المواطنين. ولقد قال هوار ممثل ولاية ماساتشوستس فى سياق لبنقاش الذى دار حول تصديق معاهدة السلام من أسبانيا أن فى ضم أراضى أجنبية وحكمها مناهضة كل المناهضة للمبادئ المقدسة فى إعلان الاستقلال ومعارضة للدستور طالما أن الأمر لا يخدم غرضاً له. ثم يطالعهـم يخبرهم أن ما كان الجدود المؤسسون ليخطر لهم ببال أن أحفادهم سيلهون عن الحقائق المقدسة الجليلة بما يزين لهم ارتداء أزياء الأباطرة وزينة الملوك الزائفة، ولا كان ليخطر لهم بأن أحفادهم سيؤخذون برائحة البار وج وأصوات المدافع بعد نصر واحد كما تستولى على الصبى الصغير روعة المفروعات وهى تطلق فى عيد الاستقلال.

والحق أن أقوى الحجج التى أتى بها أصحاب النزعة الإمبريالية غير كل ما ذكرت حتى الآن، ألا وهى الدعوى التى كانت تعرف أحياناً "بدعوة" الضرورة الطارئة - وهى الدعوى بأنه ما لم يحزم على هذه المناطق، فإن بلداً آخر سيقدم ويستولى عليها، وهذا أسوأ. وأن هذه حجة واهية حينما ذى عرضت فى موضوع هاواى وبورتوريكه ولا سند لها ولم يكن هناك وقتها أى احتمال ذى شأن بوجود من يسعى لإقحام نفسه فى هذا الموضوع. وكان لهم أن يطمئنوا ففتترك بورتوريكو لأسبانيا أو تقوم مثل كوبا دون أن يكون فى أى من الأمرين ما يعكر عليهم الأمن.

أما الفلبين أشد خطورة. ذلك أنه ما أن تم لهم دحر القوات الأسبانية. ما أن تحقق ما كان من تمزيق الحكم الأسباني، حتى غدا مستحيلا عليهم-أى الأمريكيون- أن يعيدوا الجزر تلك إلى الأسبان. ولقد كان جليبا أن سكان جزر الفلبين كانوا يفتقرون لما يؤهلهم لحكم أنفسهم، حتى وإن كان ثمة احتمال بأن تدعمهم القوى الأخرى وشأنهم، مما لم يكن لهم نصيب فيه. والأرجح أنه لو أُرضت الولايات المتحدة عن الاستيلاء عليها فتننازعان إنجلترا وألمانيا عليها، واحتمال قيام ضرب من الاتفاق على اقتسامهما فيما بينهما فى نهاية المطاف. ثم أن اليابان كانت ستصدى لهما إن عاجلا أو آجلا، وتأخذ فى منافستهما على الاستيلاء عليها. وهذا ما آلت إليه الأمور فيما بعد (من مواجهة بين اليابان والولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية ودارت رحاها على أراضى الفلبين. أن ملكات الباحث لتعجز أمام مثل هذه الأسئلة التأملية بما تحمله من المجازفات).

وكان الحال يوم ذاك فى سنة ١٨٩٨م، إذ يلحظ المرء اختلاف الحجج التى أتى بها دعاة التوسع فى دعواهم للحيازة على الأقاليم يجد نفسه يحمل الانطباع بأن ما من واحدة من هذه الحجج والذرائع إنما تكمن وراء هذا كله، ولعلها حقيقية أن الأمريكيين، أو على الأقل العديد من الناطقين باسمهم من ذوى النفوذ، يوم ذاك كان يستويهم أن تكون لهم امبراطورية وأنسوا فى أنفسهم رغبة فى أن يكونوا بين القوى الاستعمارية يوم ذاك، ويروا علمهم يخفق على جزر استوائية نائية. وميلا للتعم بما فى المغامرة فى الأراضى البعيدة وفرض السيطرة والحكم من الإثارة المروعة. وتآلق بلادهم بين القوة الامبراطورية العظمى فى العالم.

وهناك أيضا على وجه الخصوص عبارات أحد مناهضى الأمبريالية
 فردريك جوكين Fredrick Gookin إذ يقول: "أن المسألة الهامة
 المعروضة أمام شعب هذا البلد هي أى أثر سيكون من شأنه سياسة
 امبراطورية أن تتركه علينا لو سمحنا لهذه السياسة أن تتوطد" وأثبتت
 التجارب بين الولايات المتحدة وشعب بورتوريكو فكانت علاقة استعمارية،
 واختلف الحال فى هاواى نتيجة للدعم المستمر من قبل الولايات المتحدة.
 وأما عن الفلبين، فإن الرئيس الأمريكى والذي كان من أكثر المتحمسين لهذا
 الضم، نجده بعد سنوات يندم على ذلك، ويتمنى فى قرارة نفسه التخلص
 منها. ووجدت الفرصة فى الثلاثينات عندما طالب الشعب الفلبينى بحريته،
 وأنه أصبح قادر على حكم نفسه وتحمل أعبائه فى الحكم.

سياسة الباب المفتوح:

وبعث جون هاى فى ٦ سبتمبر سنة ١٨٩٩م وزير الخارجية
 الأمريكية رسالة إلى لندن وباريس وبرلين وسان بطرسبرج، وهى الرسالة
 المعروفة بمذكرة الباب المفتوح التى طالب فيها الدول التى تدعى أن لها
 مناطق نفوذ فى الصين أن تتعهد بابقاء الموانئ التى نصت عليها المعاهدات
 مفتوحة وألا تتدخل الدول فى أى "حق مكتسب" يكون واقعا فى مناطق
 نفوذها كما تتعهد بتطبيق التعريف التى نصت عليها المعاهدة الصينية على
 الموانئ الواقعة تحت سيطرتها دون تمييز ضد أى من رعايا الدول الأخرى
 الذين يفدون إلى هذه الموانئ.

وفى سنة ١٩٠٠م حدثت ثورة البوكسر فى الصين. شاركت الولايات
 المتحدة فى شتّى يونيه فى حملة الإنقاذ ضد بكين وانتهز هاى هذه الفرصة
 لتأكيد سيده الباب المفتوح وفى ٣ يولية بعث بكتاب دورى إلى الدول الكبرى

يطلب إليها المحافظة على وحدة الإدارة والأراضى الصينية وأن يعلموا على حماية وضممان مبدأ المساواة وعدم المحاباة فى مجال التجارة.

وشهدت الفترة (١٩٠١-١٩٠٣) سياسة قنوات المضائق: نصت معاهدة كلايتون -بولور لعام ١٨٥٠م على أن أى قناة تقام فى المضائق يجب أن تدار إدارة مشتركة كما يجب أن تحصن وإنما تظل محايدة لتخدم جميع الشعوب وفى السنوات الأخيرة من هذا القرن عملت الولايات المتحدة على إلغاء هذه المعاهدة. وفى فبراير ١٩٠٠م بدأت المفاوضات لعقد معاهدة هاى - بونسيغوت الأولى ولكن بريطانيا العظمى رفضتها وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠١ أقر مجلس الشيوخ الأمريكى معاهدة هاى - بونسيغوت الثانية التى ألغت معاهدة كلايتون - بولور والتى نصت على حق أمريكا فى إقامة القنوات وإدارتها على أن يظل حيادها مستمرا تحت إشراف الولايات المتحدة. وبعد مناقشات طويلة حول الطريق الذى تشق فيه القناة حول الكونجرس الرئيس فى ٢٨ يونيه سنة ١٩٠٢ أن يبنى القناة عبر بنما على شريطة أن يتمكن من شراء حقوق شركة قناة بنما الجديدة مقابل أربعين مليوناً من الدولارات وأن يحصل من كولومبيا على حق الإشراف الكامل المستمر على منطقة القناة فإذا لم يستطع تحقيق ذلك فإن عليه أن يقيم القناة عن طريق نيكاراغوا التى نص عليها قانون سبونر السابق. وفى ٢٢ يناير سنة ١٩٠٣م وقع اتفاق هاى - هيران مع كولومبيا مانحاً للولايات المتحدة منطقة القناة. وعلى الرغم من أن مجلس الشيوخ الأمريكى قد أقر الاتفاق إلا أن مجلس الشيوخ الكولومبى قد أجله فى ٣١ أكتوبر دون أن يصدق عليه. وفى ٣ نوفمبر ثارت بنما على كولومبيا وأعلنت استقلالها عنها ومنعت السفن الأمريكية نزول القوات الكولومبية. إلى أراضى بنما، وفى ٦ نوفمبر اعترفت الولايات المتحدة باستقلال بنما، وفى ١٨ نوفمبر قضت اتفاقية هاى

- بونا - فاريلايين الولايات المتحدة وبينما بمنح الولايات المتحدة حق استخدام منطة للقناة عرضها عشرة أميال ونقل ممتلكات شركة قناة بنما الجديدة وبينما للسكك الحديدية إلى الولايات المتحدة مقابل دفع عشرة ملايين دولار ذهباً لبنما، ودفع قسط سنوى مقداره ٢٥٠ ألف دولار وضمنت الولايات المتحدة حيدة القناة وفى مقابل ذلك أعطيت حق تحصينها. تصدر جوازات سفر للعمال الذين يقدون للعمل فى الولايات المتحدة وأن كانت تصدر جوازات للوافدين إلى هاواى وكندا والمكسيك وكان معظم هؤلاء يقدون إلى الولايات المتحدة. وأعربت اليابان عن عزمها على مواصلة هذه السياسة واعتمادا على هذه الاتفاقية الودية أدخل الكونجرس الأمريكى فى قانون الهجرة لعام ١٩٠٧م نصا يخول الرئيس أن يطرد من أراضي الولايات المتحدة كل حاملى جوازات السفر الصادرة من الدول الأجنبية لرعاياها بالسماح لهم بالسفر إلى أى دولة خلاف الولايات المتحدة. وبموجب اتفاقية روت - تاكاهيرا المعقودة فى نوفمبر ١٩٠٨م أكدت اليابان "مبدأ تكافؤ الفرص فى التجارة والصناعة داخل الصين" ووافقت على تأييد "استقلال ووحدة أراضي" هذه الامبراطورية.

وفى ٢٤ يناير ١٩٠٣م ثارت مشكلة حدود "الاسكا" أحيلت هذه المشكلة إلى لجنة مؤلفة من ثلاثة من الأمريكيين واثنين من الكنديين وواحد من البريطانيين وحين صوت العضو البريطانى لورد فرستون ضد الكنديين فصل فى النزاع لصالح وجهة النظر الأمريكية.

العلاقات الخارجية للولايات المتحدة:

فى سنة ١٩٠٩م دخل تافت ووزير خارجية فيلا ندرس. نوكس فى مفاوضات مع الصين ليؤمن بها قرضا لإنشاء سكة حديد هوكونج باشتراك

بنوك نيويورك مع الرأسماليين البريطانيين والفرنسيين والألمان وقد أدى ذلك إلى اتهام الرئيس باستخدام سياسة الدولار. وفي مايو سنة ١٩١٠م دخل رجال البنوك الأمريكيين في المجموعة وعندما دعى رجال البنوك الأمريكيون في سنة ١٩١٢م إلى الاشتراك في قرض مالى لاصلاح شئون النقد ووافق تافت على ذلك. ولكن حينما رفض ويلسون فى سنة ١٩١٣م التشجيع الرسمى للحكومة أحجم رجال البنوك الأمريكية عن ذلك. وفى ٧ سبتمبر سنة ١٩١٠م حلت مشكلة مصادب أسماك نيوفوندلاند عن طريق محكمة العدل الدولية فى لاهائ وبذلك تأكد حق الامتياز الأمريكى فى المنطقة.

أدت الأوضاع غير المستقرة فى نيكاراغوا وهندوراس سنة ١٩١١م إلى محالة نوكس تطبيق ما فعله روزفلت فى سان دومنجو، فتفاوض مع كل من القطرين على عقد اتفاقيات لقروض من رجال البنوك الأمريكيين بشرط تعيين محصل أمريكى للجمارك وأن تكون الجمارك وأن تكون الجمارك ضمنا للقض. وعندما امتنع مجلس الشيوخ عن التصديق نزل مشاة الأسطول الأمريكى فى نيكاراغوا تحت إدارة رجال البنوك فى نيويورك. كما أصبحت حكومة نيكاراغوا تعتمد على مخصصات شهرية، وقد فاوض نوكس على عقد اتفاق مع نيكاراغوا يعطى الولايات المتحدة الحق فى قناة تصل بين المحيط الهادى والمحيط الأطلسى وقاعدة بحرية فى خليج فونسيكا وعقد إيجار طويل المدى لجزر ليتل كورن وقد رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة مماثلة. وفى خلال سنة ١٩١٢م تم حشد القوات العسكرية على الحدود المكسيكية ووجه إلى حكومة ماديدرو المكسيكية الثائرة إنذار بمسؤوليتها الكاملة عن الخسائر فى الأرواح والأموال.

وفى سنة ١٩١١م أصبحت اتفاقية المعاملة بالمثل المقترحة مع كندا غير ذات موضوع نتيجة لانتخابات الدومنيون.

أما من ناحية المجال الاقتصادى، فنجد أن تكاليف الحرب فى عام ١٨٦٠م كان الدين القومى ٦,٨٤٢,٢٨٧ دولار وفى عام ١٨٦٦م أصبح ٣,٧٧٣,٢٣٦ دولارا يضاف إلى هذه الزيادة الضخمة الديون التى اقترضتها الولايات والبلديات.

وتم استخدام آلة شولنر الكاتبة سنة ١٨٦٨م فى الشؤون التجارية لأول مرة. وفى عام ١٨٦٩م سجل امتياز فرملة وستجهاوس الهوائية وفى السنة نفسها اخترع جيمس أوليفر المحراث ذات السبيكة المصنوعة من الصلب، وأدخلت طريقة تبريد اللحوم فى النقل بالسكك الحديدية عام ١٨٧٥م، نقلت عربتان من اللحوم المحفوظة على البواخر فى النقل من مدينة كنساس إلى نيويورك كما نقلت عربة مجهزة بآلات التبريد محملة باللحوم إلى بوسطن.

وفى سنة ١٨٧٣م تغلق الذعر بسبب إفلاس جاك كوك وشركاه، وكان مرد الذعر أساسا للتضخم النقدى والديون غير المحددة والمضاربات المستهترّة والتوسع التجارى المتضخم. ولما كان معظم التوسع فى الأعمال ممولا من الخارج، فإن الذعر الذى حدث فى فينا (مايو سنة ١٨٧٣م) وامتد إلى كثير من المراكز المالية فى دول أوربية أخرى أدت إلى سحب كثير من رؤوس الأموال الأجنبية من الولايات المتحدة. وفى هذا العام أيضا تم اكتشافات خامّة للفضة فى نيفادا. وتم اختراع آلة لطحن القمح إلى دقيق سنة ١٨٧٤م.

وصدر قانون إعادة حق إصدار العملة الرسمية سنة ١٨٧٥م الذى أقره الكونجرس، وبمقتضاه توقف الدفع بالعملة الذهبية اعتباراً من أول يناير سنة ١٨٧٩م. وهو الذى أوقف العمل به عام ١٨٦١م. كما تم إنشاء صناعة الأسلاك الشائكة سنة ١٨٧٦م، وكان لهذه الصناعة أهمية كبرى فى غزو السهول الكبرى. واخترع جراهام بيل التليفون.

شهد هذا العام أيضاً صدور قرارات جراحى، وجاءت هذه القرارات التى أصدرتها المحكمة العليا لتتوجها للحركة الأولى الهامة التى قام بها الفلاحون فى التاريخ الأمريكى، ففى عام ١٨٦٧م تكونت جماعة أنصار الفلاحة التى عرفت باسم الجرانج- وهى منظمة غير سياسية مؤلفة لا من الفلاحين. فى هذا الوقت كان الفلاحون فى الولايات الغربية الوسطى قد استثارتهم بعض التصرفات الغير عادلة من جانب السكك الحديدية وصوامع الغلال. ولما شكلوا أحزاباً للفلاحين أخذوا يعملون (١٨٧٠-١٨٧٥) على إصدار تشريعات فى الينوى وويسكونسين ومينيسوتا وبعض الولايات الأخرى لوضع السكك الحديدية وصوامع الغلال تحت إشراف الولايات، وقد أرسيت قرارات جرانجر المبادئ الآتية:

- ١- للولايات بمالها من سلطة بوليسية حق تنظيم أى عمل له اتصال بالصالح العام.
- ٢- أن يكون للولايات حق تحديد أسعار النقل بين ولاية وأخرى حتى يصدر الكونجرس تشريعاته فى هذا الموضوع.
- ٣- تقرير مناسبة الأسعار ومعقوليتها هو عمل تشريعى أكثر منه عملاً قضائياً.

وقد أهمل المبدأ الثانى فى عام ١٨٨٦م فى قضية داياش وسكك حديد سانت لويس والباسفيك ضد ولاية الينوى على حين هدم المبدأ الثالث وأهمل بمقتضى سلسلة من القرارات صدرت فيما بين عام ١٨٩٨، ١٨٨٩م وكان آخرها القرار الصادر فى قضية سميث ضد أميز.

وصدر فى مارس سنة ١٨٧٧م قانون الأراضى الصحراوية لتشجيع تنمية وسائل الرى فى الأراضى القاحلة بالجهود الفردية.

وصدر قانون بلاند اليسون فى فبراير سنة ١٨٧٨م فى عهد الرئيس هيز. حيث أنه فى عام ١٨٧٣م حذف الكونجرس الدولار الفضى الرسمى من قائمة العملات المحلية المعتمدة التى تسك فى المستقبل. ووافق هذا الحذف أيام إلغاء استعمال معدن الفضة فى النقود فى بعض الدول الأوروبية. الازدياد الملحوظ فى إنتاج الفضة فى بلدة كومستوك لود فى ولاية نيفادا. وكان من نتيجة ذلك انخفاض السعر التجارى للفضة انخفاضاً شديداً وازدياد الطلب من جانب المساهمين فى إنتاج الفضة بالعودة إلى استخدامها فى سك العملة الأمر الذى أوقفه قانون ١٨٧٣م الذى كان يوصف دائماً بأنه جريمة سنة ١٨٧٣م وقد أيد الفلاحون منتجى الفضة فى هذا الطلب إيماناً منهم بأن إعادة سك الفضة كعملة من شأنه أن يرفع أسعار المنتجات الزراعية وعلى هذا الأساس قدم د.ب بلاند نائب ميسور فى عام ١٨٧٧م إلى مجلس النواب بأغلبية طفيفة فقد عدل فى مجلس الشيوخ وصدر هذا القانون المعروف بقانون بلاند اليسون على الرغم من معارضة هيز له وقد خول القانون وزير الخزانة أن يشتري شهرياً ما قيمته مليون إلى أربعة ملايين دولار بغرض استخدامها لسك العملة. فى يناير سنة ١٨٧٩م تم استئناف الدفع بالذهب وقد ساعد على نجاح هذه السياسة ازدياد الطلب من الخارج على المنتجات

الزراعية الأمريكية بصورة غير عادية مما أدى إلى دخول الذهب فى البلاد بكميات كبيرة.

صدر قانون التعريفات الجمركية سنة ١٨٨٣م على الرغم من زيادة الدخل وتوصية لجنة التعريفات بتخفيض الضرائب الجمركية فإن مبدأ حماية التجارة الذى أخذت به التعريفات الجمركية خلال الحرب الأهلية ظل ساريا مع أن التخفيضات فى الرسوم المفروضة على الاستيراد لم يتجاوز ٥% وإن خفضت الضرائب على الدخول المحلية تخفيضا ملحوظا.

وفى ٨ سبتمبر من نفس العام، تم إتمام خط الحديدى الباسيفيكي الشمالى (وخصت به الحكومة ومنحته أراضى ضخمة فى عام ١٨٦٤م) وكان هذا ثانى خط حديدى يعبر القارة وكان الخط الباسيفيكي الجنوبى هو الخط الثالث وفى عام ١٨٩٣م تم إنشاء ما لا يقل عن خمسة خطوط وقد امتدت خطوط أخرى خلال البرارى والسهول إلى الجبال لفسح الطريق أمام فيض الهجرة السكانية حتى وصل إلى نهاية الحدود.

وشهدت الفترة (١٨٨٣-١٨٩٠) مشكل الفائض المالى فى وزارة الخزانة. كان رأى كليفلاند معالجة فائض الخزانة بتخفيض الضرائب الجمركية وقد حث الكونجرس على إقرار ذلك فى رسالته إليه علم ١٨٨٧م وجعل منها الموضوع الأساسى لانتخابات عام ١٨٨٨م. وقد حاول الجمهوريون التخلص من الفائض بسحب سندات الحرب الأهلية من التداول وبناء أسطول بحرى جديد ووضع تشريع لزيادة المعاشات.

وفى ديسمبر سنة ١٨٨٦م تم تكوين اتحاد العمال الأمريكين. شهدت سنوات الحرب الأهلية قيام عدة نقابات للعمال وقد حاول و.ه. سيلافيز توحيد

هذه النقابات وضمها في اتحاد واحد يمثل البلاد كلها أسماه الاتحاد القومي للعمال (١٨٦٦)، وفي عام ١٨٩٦م أنشأ يوريا ستيفنس اتحاد فرسان العمل وهو اتحاد يضم كل العمال تحت لواء واحد سواء أكانوا فنّيين أم غير فنيين، منظمين أو غير منظمين، وفيما بين سنتي ١٨٨٥، ١٨٧٩م تزايد سريعا وفي عام ١٨٨٥-١٨٨٦م اشتركوا في سلسلة من الاضطرابات ضد شركة جولد للسكك الحديدية هزموا في آخر إضراب منها وفقدوا سمعتهم. وفي عام ١٨٨٦م قامت حركة واسعة النطاق تأييدا لجعل ساعات العمل اليومية ثمانى، وفي ٤ مايو سنة ١٨٨٦م أدى الشغب الذى وقع فى ميدان هاى مارك بشيكاغو إلى زيادة موقف فرسان العمل سوءا مما اضطرهم أن يسلموا لاتحاد العمال الأمريكيين باعتباره أول حركة عمالية دائمة فى التاريخ الأمريكى وكانت نواة الحركة الأولى ترجع إلى عام ١٨٨١م حين قام بعض أعضاء الجمعية المعروفة باسم فرسان العمل الساخطين بزعماء صامويل جيمرز بتشكيل اتحاد لتنظيم طوائف الحرف والصناعات ونقابات العمال.

وصدر قانون التجارة الداخلية بين الولايات فى ٤ فبراير سنة ١٨٨٧م. فى بداية عام ١٨٧٤م وافق مجلس النواب على مشروع قانون ماركير بشأن التنظيم الفيدرالى للسكك الحديدية ولكن مجلس الشيوخ لم يوافق على المشروع وفى عام ١٨٧٨م وافق مجلس النواب على مشروع قانون ريجان ولكن مجلس الشيوخ رفضه أيضا بيد أن ازدياد الشعور بوسائل السكك الحديدية وأساليبها الممقوتة أدى إلى تشكيل مجلس الشيوخ لجنة كولوم فى عام ١٨٨٥م التى قامت بتحقيقات فى المدن الرئيسية فى البلاد وتلا ذلك صدور قانون ١٨٨٧م الذى نص على أن أجور السكك الحديدية يجب أن تكون معقولة وعادلة كما نص على منع قيام اتحادات بين الشركات وتضمن القانون مادة تخص النقل الطويل والنقل القصير المدى كما تضمن

النص على أن التخفيض فى الأسعار غير مشروع وأنشأ القانون لجنة للتجارة بين الولايات وخولها سلطة التحقيق فيما يتصل بإدارة شركات النقل وسلطة اللجوء إلى المحاكم الفيدرالية لطلب عونها. وقد تعطلت اللجنة حتى سنة ١٩٠٣م بسبب المحاكم، وفى سنة ١٨٩٧م أنكرت المحكمة العليا على اللجنة حقها فى تحديد حد أعلى للأسعار فى قضية تحديد الحد الأعلى لأسعار نقل البضائع وأصبح النص الخاص بالنقل الطويل والنقل القصير المدى غير نافذ واقتصر عمل اللجنة على جمع الإحصاءات الخاصة بالسكك الحديدية وطلب إعلان الأسعار الخاصة بالشركات المختلفة.

وصدر قانون دوز فى ٨ فبراير الذى يخول الرئيس حسب تقديره أن ينهى الحكومة القبلية وملكية الأرض على الشيوخ بين الهنود الحمر وأن تقسم الأراضى بنسبة ١٦٠ فدانا لكل رئيس من رؤساء القبائل مع وقف حق الملكية الزراعية التامة مدة ٢٥ سنة وفى عام ١٩٠٦ صدر قانون بيرك الذى يخول وزير الداخلية أن يمنح الملكية الكاملة متى اقتنع بصلاحية الهنود لذلك.

وفى ٢ يولية سنة ١٨٩٠م سن قانون شيرمان لمقاومة الاتحادات المالية الكبرى (الترست). بعد تشكيل الترسى الخاص بشركات ستاندرد أوليل فى عام ١٨٧٩م

(عدل فى عام ١٨٨٢م). ظهرت فى الأفق اتحادات مماثلة لعدد كبير من الشركات الكبرى، وبذلك بدأ شبح الاحتكار ماثلا للعيان الأمر الذى أدى إلى مطالبة الكونجرس بإصدار تشريع لمقاومته. قضى قانون شيرمان "بعدم شرعية كل عقد أو اتحاد على صورة ترست أو أى صورة أخرى أو كل تأمر لعرقلة سير الاتجار أو التجارة بين عدة ولايات أو مع الدول الأجنبية "

وكانت صياغة القانون عامة العبارة بحيث تركت عددا من الأسئلة بلا جواب. مثلا هل ينطبق القانون على اتحادات العمال؟ هل ينطبق على اتحادات السكك الحديدية وهل تؤول كلمة "كل بمعناها اللفظي أو بمعناها النطقي؟ ردت المحكمة العليا في قضية "دبز" عام ١٨٩٥م بالإيجاب عن السؤال الأول كما ردت في قضية هيئة ميسوري لنقل البضائع عام ١٨٩٧م على السؤالين الآخرين بطريقة إيجابية.

وفي ١٤ يولييه من نفس السنة صدر قانون شيرمان لشراء الفضة: أدى النزول المستمر في السعر التجارى للفضة بالإضافة إلى تدعيم مركز القوى المنافسة عن الفضة في مجلس الشيوخ بعد حضور الشيوخ يمثلون الولايات المنظمة للاتحاد حديثا من الشمال الغربى، أدى هذا إلى المطالبة بإصدار تشريعات إضافية بالنسبة للفضة وقد استطاعت مجموعة المنافحين عن الفضة في مجلس الشيوخ أنتفوز بالتشريع المرغوب ثمنا لتأييدها لتشريعات التعريف الجديدة التى كان يؤيد إصدارها الجناح المحافظ فى الحزب الجمهورى. خول القانون الخزانة أن تشتري ٤,٥٠٠,٠٠٠ أوقية من الفضة كل شهر بقصد سكها عملة للتداول على شكل دولارات وأباح القانون للخزانة إصدار سندات يمكن سدادها بالذهب أو الفضة حسبما تراه الخزانة.

أما قانون ماكنلى للتعريف الجمركية فقد أصدر كان الغرض من القانون العمل على زيادة رسوم الحماية الجمركية بما يقلل الدخل من الرسوم الجمركية، وبالتالي يخلص الخزانة من الفائض، فمثلا وضع السكر فى القائمة الحرة وتقديم معونات مالية لإنتاج السكر المحلى حقا خفضا ملموسا فى الدخل. وقد أباح القانون فى نطاق محدود عقد معاهدات تبادل.

وشهدت الفترة (١٨٩٣-١٨٩٥) إضرابات عمالية دعا اتحاد عمال الحديد والصلب في ٣٠ يونيو ١٨٩٢ العمال في مصنع هومستيد التابع لشركة كارنيجي لصناعة الصلب إلى الإضراب عن العمل نتيجة للخلاف على فئات الأجور وقد أدى استخدام شركة كارنيجي لمخبري بنكرتون إلى التصادم والتف مما دعا إلى تدخل قوات الولاية لحماية ممتلكات شركة كارنيجي وكان الشعب في بداية الحركة يعطف على العمال ولكنه لم يلبث أخيراً أن عاداهم وانتهى الأمر بتحطيم اتحاد العمال. وفي ١١ مايو سنة ١٨٩٤م وقع إضراب آخر في مصنع شركة بولمان اشترك فيه اتحاد عمال السكك الحديدية الأمريكية الذي كونه السنة السابقة أوجين ف. دبز ونجم عنه تعويق البريد وإتلاف الممتلكات مما حدا بكليفلاند دون استشارة التجلد الحاكم إلى إرسال القوات الفيدرالية إلى شيكاغو وأخذة بمشورة النائب العام أولنسي فأصدر أمر لأعضاء الاتحاد بالكف عن تعويق البريد وتخريب ممتلكات السكك الحديدية وحين أغفلوا الأمر ولم يستمعوا له قبض على دبز بتهمة احتقار المحكمة وأودع بالسجن. أقرت الدائرة القضائية المتنقلة في الولاية إصدار الأمر وحكمت على دبز بالسجن ستة أشهر كما أقرت استخدام قانون شيرمان لمقاومة الترسد ضد اتحادات العمال إذا دبسروا مؤامرة لتأخير وتعويق التجارة الداخلية فيما بين الولايات، وفي العام التالي أيدت المحكمة العليا قرار المحكمة الابتدائية وهكذا أدى استخدام الأمر إلى إعطاء أصحاب رعوس الأموال سلاحاً هائلاً ضد العمال.

وظهر زعر عام ١٨٩٣م. بدأ بادر الأزمة تنتشر في العالم الغربي في عام ١٨٩٠م عندما أفلس بنك نتيجة لاستثمارات غير موفقة وبدأ المستثمرون في الأوراق المالية الأمريكية من افنجليز يبيعون سنداتهم مما أدى إلى خروج الذهب من البلاد وأدى التوسع الزائد في الخطوط الحديدية نتيجة لتدفق

رعوس الأموال البريطانية إلى خلق حالة من الرواج لم تلبث أن انهارت نتيجة لعجز السكك الحديدية عن مواجهة أعبائها وازداد الموقف صعوبة نتيجة لتبديد فائض الخزائن في تشريعات المعاشات بلا روية ولائحة التعريفة لعام ١٨٩٠ التي خفضت الدخل تخفيضاً شديداً. اعتقد كليفلاند أن هذا الذعر مرده إلى شيء واحد: الخوف المنتشر في العالم من عدم قدرتنا على التمسك بقاعدة الذهب أدى استفاد حصيلتنا من هذا المعدن النفيس وعزا كليفلاند هذا الخوف إلى قانون شيرمان لشراء الفضة وعده مسئولاً عن هذه الحال، ولذلك طلب إلى الكونجرس في اجتماع خاص إلغاء هذا القانون ووافق الكونجرس بعد مناقشة حادة على إلغاء قانون شيرمان لشراء الفضة.

وتم بيع سندات الحكومة في محاولة للإبقاء على احتياطي الذهب من البلاد عمدت وزارة الخزائن رغبة في الحصول على الذهب إلى تنظيم عملية بيع سنداتنا عن طريق البنوك في يناير ونوفمبر سنة ١٨٩٤. وفي فبراير سنة ١٨٩٥م باعت نقابة مورجات بلمونت ما قيمته ٦٠ مليون دولار من السندات محقة ربحاً قيمته ٧ ملايين دولار مما أثار عاصفة من النقد، وفي يناير سنة ١٨٩٦ عرضت سندات للاكتتاب العام.

وفي ١٨ أغسطس ١٨٩٤م صدر قانون كارى الذى بمقتضاه منحت كل من ولايات كولورادو، وايداهو، ومونتانا، ونيفاذا، وأوريجون، وأوتان وواشنطن، ووايو، مليون فدان من الأرض لتشجيع الرى عن طريق تدخل الولاية. وفي عام ١٩٠٨م حصلت كل منها على مليون فدان أخرى.

وفي ٢٧ أغسطس سنة ١٨٩٤ صدر قانون ويلسون- جورمان للتعريفة الجمركية وهو خرق لقرارات الحزب الديمقراطي ومبادئه. أصبح قانون دون توقيع الرئيس كليفلاند ونتيجة للتعديلات التى أدخلها الكونجرس

على مشروع القانون الأصلي أصبح هذا القانون محتفظاً بمبدأ الحماية على الرغم من أن الضرائب خفضت إلى حوالى ٤٠% وتضمن القانون نصاً يقضى بفرض ضريبة ٢% على الدخل إذا زاد على ٤٠٠ دولار وفى ٢٠ مايو ١٨٩٥م أعلن أن الضريبة على الدخل غير دستورية فى القضية المرفوعة من بولوك ضد شركة فارمرز للقروض مما أثار مزيداً من النقد. أعلن أن ضريبة الدخل ضريبة مباشرة يجب طبقاً لأحكام الدستور أن تقسم بين الولايات بالنسبة لعدد سكانها.

وشهدت الأعوام (١٨٩٧-١٩٠١) عودة الرخاء بسبب توافر عاملين هامين هما زيادة إنتاج الذهب فى العالم والإقبال غير عادى فى الخارج على المنتجات الزراعية الأمريكية. زيادة احتياطي الذهب زيادة كبيرة. فترة من النشاط المتزايد فى تكوين الشركات الكبيرة المتحدة فى ميدان العمال على الرغم من قانون شيرمان لمقاومة افتحادات المالية الكبرى. وقد أسفرت هذه الحركة عن قيام مؤسسة الولايات المتحدة لصناعة الصلب سنة ١٩٠١ وهى أول مؤسسة رأس مالها بليون دولار، قامت اتحادات البيوت المالية بتركيز إشرافها فى ميدان العمال المالية.

وصدر ٢٤ يولييه ١٨٩٧م قانون دنجلي للتعريفى الجمركية وهو القانون الذى استهدف أولاً زيادة الحماية أكثر من زيادة الدخل على الرغم من أهداف ماكنلى. زاد هذا القانون الضرائب الجمركية زيادة ضخمة كما نص على قيام اتفاقيات متبادلة لتوسيع نطاق التجارة الخارجية.

وفى ١٤ مارس ١٩٠٠ صدر قانون العملة الذى ينص على أشكال النقود المختلفة التى يمكن دفعها بالذهب عند الطلب والذى ينص على إيجاد احتياطي من الذهب قيمته ١٥٠ مليون دولار. أدى هذا القانون إلى التوسع

فى إصدار أوراق النقد القومية من ٩٠% من قيمة سندات الحكومة إلى ١٠٠% من قيمتها الاسمية. وبذلك قلل من متطلبات رءوس الأموال الخاصة بفروع البنوك فى المدن الصغيرة.

وفى سنة ١٩٠١م حسم قضايا أرضى الجزر. قررت المحكمة العليا أن هذه الأراضى تخضع للولايات القضائية للولايات المتحدة دون أن تضم هذه الأراضى إلى الولايات المتحدة. وكان الدستور غير مطبق بكل تفاصيله على الأراضى التى تمارس عليها سيادتها وقد مكن هذا للولايات المتحدة من أن تضع سياسة واضحة للمستعمرات ومن أن تنفذ تشريعات خاصة بحم الشعوب المختلفة حيث تدعو الحاجة إلى نوع الرعاية الأبوية.

وشهدت الفترة (١٢ مايو - ١٣ أكتوبر ١٩٠٢) إضراب عمال منجم الفحم النتراسيت ومطالبتهم بالاعتراف باتحادهم وتحديد يوم العمل بتسع ساعات وزيادة الأجور. تدخل روزفلت مهددا بتشغيل المناجم بمعرفة القوات الفيدرالية ونتيجة لهذا التدخل وافق أصحاب المناجم على مقترحاته بتشكيل لجنة للتحقيق فى الموضوع وعاد عمال المناجم للعمل ولكن عندما قدمت اللجنة قراراتها أوقف تنفيذ القرار الخاص بالاعتراف باتحاد عمال المناجم ولم يتم الاعتراف بالاتحاد إلا فى سنة ١٩١٦ مع تقرير ثمان ساعات للعمل اليومي.

وفى ١٧ يونيو صدر قانون الأراضى الجديدة الذى ينص على رى الأراضى القاحلة فى الغرب. قامت ماريلاند بسن أول قانون محلى للولاية بتعويض العمال، وفى عام ١٩٢٠م سنت كل الولايات هذا القانون عدا خمس منها فقط. أصدرت ولاية أوريجون قانونا باستخدام حق اقتراح القوانين والمطالبة بالإستفتاء. بدء تنفيذ الولايات للتشريعات الخاصة بتحديد ساعات

العمل لتشغيل الأطفال وإنشاء إدارات للعمل فى الولايات أو مجالس إدارات صناعية وفى عام ١٩٣٠م طبقت الولايات نظام لتشغيل الأطفال لمدة ٤٨ ساعة فى المصانع أسبوعيا. أصدرت ولاية ويسكونسين أول قانون بشأن حق الانتخاب المباشر. وصدر تشريعات السكك الحديدية: فى عام ١٩٠٣م أقر الكونجرس قانون الكنز لتدعيم قانون عام ١٨٨٧م للتبادل التجارى بين الولايات الذى ثبت عدم فاعليته. حظر قانون الكنز على السكك الحديدية أن تخرج عن جداول الأسعار المنشورة وجعل موظفى السكك الحديدية هم والشركات مسئولين فى حالات التخفيض عن الأسعار المنشورة ومد قانون هيب بيرن لعام ١٩٠٦م سلطة اللجنة المشرفة ليشمل شركات القطارات السريعة وعربات النوم وخطوط الأنابيب والناقلات البحرية وشركات التسهيلات عند المحطات النهائية وخولت اللجنة حق تخفيض الأسعار التى تراها غير معقولة وألغيت التراخيص المجانية وأضيفت مادة خاصة بمعدل أسعار السلع. كما أن قانون مان-الكنز لسنة ١٩١٠ وسع فى اختصاص اللجنة بحيث يشمل شركات التليفون والبرق والمواصلات السلكية واللاسلكية ووضع النص الخاص بالمسافات القصيرة والطويلة موضع التنفيذ.

وفى أول مارس سنة ١٩١٣ وافق الرئيس تافت على قانون تقويم الممتلكات الذى طالب اللجنة بتقويم ممتلكات السكك الحديدية ليكون ذلك أساسا لتحديد الأسعار التى تمكن الشركات من الحصول على عائد يتناسب مع الأموال المستثمرة من جانبها.

وفى ١٤ مارس ١٩٠٤ تم الفصل فى قضية الأوراق المالية الشمالية: أدت جهود هاريمان للسيطرة على مؤسسة بيرلنجتون أولا ثم على مؤسسة شمال الباسفيكى إلى صراع بين هاريمان وهيل ارتفعت فيه سندات شركات

الباسفيكى الشمالى ارتفاعا خياليا نتج عنه ما أطلق عليه ذعر شمال الباسفيكى عام ١٩٠١ وقد انتهى هذا الصراع باتفاق بين الأطراف المتنافسة على إدماج مؤسسة شمال الباسفيكى ومؤسسة الشمال الأعظم ومؤسسة بيرلنجتون عن طريق شركة الأوراق المالية الشمالية ولكن المحكمة العليا قضت بأن هذا الإدماج مخالف لقانون مقاومة الاتحادات المالية الكبرى (الترست) وأمرت بحل هذه الشركات المندمجة.

وصدر قانون الطعام النقى والدواء النقى فى ٣٠ يونيه سنة ١٩٠٦ بتحريم خلط الأغذية أو غشها. اخترع "لى دى فورست" الأوديون المتذبذب وهو اختراع له أهميته البالغة فى تطوير الراديو. طبقت أوريجون سنة ١٩٠٨ مبدأ إعادة استدعاء كل الموظفين المنتخبين.

حكمت المحكمة العليا فى قضية مولر ضد أوريجون باستمرار قانون ولاية أوريجون الخاص بتشغيل النساء عشر ساعات فى المصانع وما أن جاء عام ١٩٣٠ حتى كانت كل الولايات ماعدا خمسا قد سنت قوانين تحدد ساعات العمل للنساء.

طبقت تعريفه باين- الدريش الجمركية فى ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩م التى لم تعط اعتبارا للتعهدات الحزبية وأقرت الحماية دون أى تعديل، وقد عارضها بشدة الجمهوريون المعارضون فى الغرب وكانت هذه أول خطوة أدت إلى سقوط حكومة تافت.

كان إعلان هنرى فورد أن شركته سوف تنتج طرازات فقط من شاسيهات السيارات إيدانا باستخدام السيارات على نطاق عالمى كوسيلة لانتقال الأفراد. وذلك بجعل ثمنها فى متناول الرجل العادى.

أمرت المحكمة العليا في أول مايو سنة ١٩١١ بناء على مرسوم شيرمان المضاد للاتحادات المالية الكبرى (الترست) بحل شركة ستاندرد أويل وشركة الطباقي الأريكية، ففي قضية شركة ستاندرد أويل أعلنت المحكمة بوضوح سياسة اتباع المبادئ السليمة وأعلّبت عن اعتقادها بأن الحكومة لا تحاول أن تلغي كل احتكار تجاري ولكن تصرفها سيقصر على العقود التي تؤدي إلى احتكار "غير معقول" للتجارة، وكان إعلان هذه السياسة إيذاناً بتغيير نظرة المحكمة إلى ما يسمى "بالترست".

قانون تعريف أندروود الجمركية في ٢ أكتوبر سنة ١٩١٣م الذي خفض متوسط نسبة الرسوم إلى ٢٦,٦٧ % مبنية على أساس الرسوم القيمة لا النوعية. شمل التخفيض إلى حد كبير تلك السلع التي أدت فيها الحماية غرضها أو السلع الأمريكية المتحركة في الأسواق وبلغت الضريبة الإضافية التصاعدية على الدخل أكثر من ٢٠,٠٠٠ دولار.

صدر قانون بنك الاحتياطي الفيدرالي ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٣. أظهر الذعر المالي العام سنة ١٩٠٧ مدى ضعف النظام المصرفي العام في الولايات المتحدة. صدر قانون الدريش فريلاندر سنة ١٩٠٨ على أن يكون إجراء مؤقتاً. نص هذا القانون على تشكيل لجنة مالية قومية لدراسة المشكلة وقدمت اللجنة تقريرها سنة ١٩١٢م. طالب ويلسون بتسريع لإصدار عمالة مرنة تتبنى على أساس الموجودات التجارية لا على أساس سندات المدينة، وعلى أساس اللامركزية لا على أساس المركزية. نص على كل ذلك قانون ١٩١٣ فقسمت البلاد إلى ١٢ منطقة لكل منها بنك احتياطي فيدرالي.

أما في المجال الاجتماعي، فإنه تم في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٦٥م، التصديق على التعديل الثالث عشر بإلغاء الرق، كما اعترض الرئيس

جونسون في فبراير سنة ١٨٦٦م على قرار الكونجرس بمد أجل مكتب المعتوقين، وبذلك زاد حدة التوتر بينه وبين الكونجرس وأدى ذلك إلى قرار الكونجرس بالرغم من إعتراض جونسون قانون الحقوق المدنية الذي يقرر أن كل الأشخاص المولودين في الولايات المتحدة يصبحون مواطنين للولايات المتحدة ويخولون حق التمتع بالمساواة في المعاملة أمام القانون، وقد وضع هذا النص لضمان المساواة في المعاملة لزوج الولايات الجنوبية. وقد تم التعديل الرابع عشر، فأرسل للولايات للتصديق عليه، وأعلن في ٢٨ يوليو سنة ١٨٨٦م أنه قد تم التصديق عليه. وأدخل التعديل في الدستور مبدأ قانون الحقوق المدنية، وأعطى للولايات الجنوبية حق الاختيار بين إعطاء حق الانتخاب للزوج أو تخفيض تمثيلهم في مجلس النواب بالكونجرس كما منع تعديل من تولى الوظائف العامة المتحالفين السابقين الذين كانوا موظفين عموميين. أما في الولايات وأما في الحكومة الاتحادية قبل الحرب ما لم يحصلوا على عفو بأغلبية ثلثي الأعضاء في الكونجرس. ونص التعديل أيضاً على عدم دفع ديون الحرب في الجنوب أبداً عن عبيدهم. على أن أهم نص في التعديل في ضوء الأحداث التالية هو "لا يسمح لأية ولاية أن تحرم أى شخص من حياته أو حريته أو ممتلكاته إلا بالطرق القانونية المقررة.

وكان المفروض بصفة عامة في ذلك الوقت أن هذا النص قد وضع خصيصاً لضمان تمتع العبيد المحررين بحقوقهم المدنية. وهكذا فسرت النص المحكمة العليا في قضايا سلوتر هاوس سنة ١٨٧٣م، ولكن عام ١٨٨٦ قضت المحكمة العليا في مقاطعة سانتا كلارا ضد شركة السكك الحديدية الباسيفيكية الجنوبية بأن الشركة هي شخص في إطار المعنى الذى قصده التعديل وأنها لذلك مستحقة للحماية التى وردت في النص، ومنذ ذلك الوقت أخذت عبارة "بالطرق القانونية المقررة" الواردة في التعديل معنى جديداً،

ورويدا رويدا أخذت المحاكم تطبيق هذا النص لحماية الشركات والمؤسسات ضد الإجراءات التشريعية المعادية التي تتخذها الولايات، وبإستقرار مبدأ حرية التعاقد من النص اتخذت منه المحكمة حاجزا ضخما ضد تنفيذ التشريعات الاجتماعية التي كانت الولايات في مسيس الحاجة إلى إصدارها.

وفي ٢٦ فبراير سنة ١٨٦٩م يقر الكونجرس التعديل الخامس عشر حيث خشي الراديكاليون أن يحرز البيض الجنوبيين سلطات واسعة في ولايتهم، فيعمدوا إلى إلغاء الموارد الواردة في دساتير ولايتهم التي تمنح الزنوج حق الانتخاب فتبنوا هذا التعديل الذي يقضى بأنه لا يجوز الحد من حق التصويت بسبب "الجنس أو اللون أو حالة الرق السابقة، وقد أعلن التصديق على هذا التعديل في ٣٠ مارس سنة ١٨٧٠م وأجبرت سكان فيرجينيا ونكساس والميسيسي وجورجيا على التصديق على هذا التعديل وجعل تصديقها شرطا لإعادة ضمها للاتحاد.

وافتحت جامعة جون هوبكنز في بلتيمور وأدى افتتاحها إلى تنشيط الدراسات العليا باعتبارها أول جامعة حقيقية في أمريكا. وفي ٢١ مايو سنة ١٨٨١م تم تكوين جمعية الصليب الأحمر الأمريكية، وقد أدت زيادة هجرة الصينيين وعلى الأخص كاليفورنيا إلى حوادث شغب عنصرية في أوائل عام ١٨٧١م وترتب على ذلك تشكيل حزب للعمال في هذه الولاية أن برزت المشكلة بروزا خطيرا لفت نظر الكونجرس ولذلك صدر قانون عام ١٨٨٢م بمنع دخول العمال الصينيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية لمدة عشر سنوات. وفي عام ١٩٠٢م أصبح الخطر دائما كما حظر هذا القانون نفسه هجرة الصينيين إلى الولايات المتحدة من هاواي ومن الفلبين. وفي عام

١٨٨٥م أصدر الكونجرس قانونا يحظر دخول كل العمال ولو على سبيل التعاقد.

وفى ٢٢ ابريل ١٨٨٩م بدأ فتح أبواب أوكلاهوما للهجرة فى سنة ١٨٩٠م نظمت أراضي أوكلاهوما. وأدت حركة الانتقال غربى المسيسيبي إلى قبول الولايات الأخيرة ضمن الاتحاد على النحو التالى: نيفادا (١٨٦٤) نبراسكا (١٨٦٧) كولورادو (١٨٧٦) داكوتا الشمالية وداكوتا الجنوبية وواشنطن مونتانا (١٨٨٩) وايمنوج وايداهو (١٨٩٠) يوتاه (١٨٩٦) أوكلاهوما (١٩٠٧) نيومكسيكو واريزونا (١٩١٢).

وصدر ٢٧ يونيه سنة ١٨٩٠ قانون معاشات العجز. وهو فى الواقع قانون معاشات للخدمة العسكرية؛ إذ قضى بمنح معاشات لكل المحاربين القدماء الذين قضوا فى الخدمة ٩٠ يوما والذين يستطيعون أن يثبتوا إصابتهم بعجز بدنى أو عقلى، بغض النظر عن مصدره، يمنهم من كسب معاشهم بالعمل اليدوى. تقرر منح معاشات لأرامل الجنود بغض النظر عن سبب وفاة الزوج إذا كان الزواج تم قبل عام ١٨٩٠م.

وفى ٢٢ فبراير ١٨٩٢م، تم تكوين حزب الشعب فى سانت لويس. ظلت عوامل السخط تتجمع فى صدور الفلاحين خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة لسوء حالة الزراعة وظهرت تبعا لذلك منظمات الفلاحين المعروفة بالحلف الشمالى والحلف الجنوبى وعقدت اجتماعات فى سانت لويس (ديسمبر ١٨٨٩) وفى أوكلالا (ديسمبر ١٨٩٠) وفى سنسناتى (مايو ١٨٩١) وانتهوا أخيرا إلى تكوين حزب الشعب أو الحزب الشعبى وفى يولييه ١٨٩٢ أنشأ اجتماعهم فى أوماها اختاروا جيمس بز ويفر وهو من قدماء الدعاة للتضخم المالى مرشحا لهم فى انتخابات الرئاسة وعقدوا مؤتمرا لهم

أعلنوا فيه برنامجهم الذى تضمن المطالبة بإصدار نقد قومى دون وساطة هيئات البنوك وحرية سك القضى لاستخدامها فى العملة دون أى تحديد والضريبة التصاعدية على الدخل وإنشاء صناديق للتوفير بالبريد وتملك الحكومة لخطوط السكك الحديدية والتليفونات والتلغرافات. وفى انتخابات الرئاسة هزم كليفلاند هاريسون ورفض كليفلاند تعريفه مساكنلى وقانون الإلزام وحصل كليفلاند على ٢٧٧ صوتا وهاريسون على ١٤٥ صوتا وحصل ويفر مرشح حزب الشعب على ٢٢ صوتا.

وكان تأسيس جماعة منع محلات بيع الخمر فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٣م خطوة فى تطور حركة تحريم الخمر فى الولايات المتحدة. بدأت الجماعة حملة واسعة النطاق فى البلاد كلها فى عام ١٨٩٥م وسنت ولاية إلينوى أول قانون عام لمساعدة الأمهات اللاتى يعلن أطفالا. وفى سنة ١٩١٢ طبقته ولاية كلورادو وفى خلال سنة ١٩١٣ طبقت ١٨ ولاية أخرى قوانين مماثلة أقامت ولاية ماساتشوستس لجنة لوضع قوائم بالحد الأدنى لأجور النساء والأطفال وحتى سنة ١٩٢٣م كانت ١٤ ولاية أخرى فضلا عن منطقة كولومبيا قد اتخذت إجراءات مماثلة بأن وضعت قوانين بالحد الأدنى أو قضت لبعض اللجان سلطات لتنظيم ذلك، وقد لاقت جميع القوانين ضربة شديدة بقرار المحكمة العليا فى قضية ادكنز التى قضت فيها المحكمة بعدم دستورية قانون منطقة كولومبيا باعتبار أنه يجرّد الفرد من حرية التعاقد.

الفصل السابع

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الأولى

تؤلف السنوات الواقعة بين سنة ١٨٩٠م والحرب العالمية الأولى خطاً فاصلاً في التاريخ الأمريكي. فعلى أحد جانبي الخط كانت الصفة الغالبة على أمريكا على أنها ريفية زراعية. وأنها تلتزم عزلة تقليدية، وأنها بعد متشبثة بتقاولية القرن الثامن عشر وبروح المساواة التي اقترنت بالقرن الثامن عشر. وعلى الجانب الآخر نجد أمريكا في الشؤون العالمية عميقة الانشغال بمشكلات ظلت طويلاً تبدو مقصورة على الدنيا القديمة وهي تمر بتغيرات مصحوبة باختلاجات تشنجية في الاقتصاد والمجتمع والثقافة.

وكان على الولايات المتحدة، بعد خروجها من الحرب الأهلية أن تعيد بناء ما تحطم مادياً أو معنوياً، ولكن عملية "إعادة البناء" هذه لم تكن تعرقل النمو الديموغرافي، تيار الهجرة، أو التنمية الاقتصادية، وزاد عدد السكان فيما بين سنة ١٨٧١م، ١٨٩٣م من مليون ونصف إلى ٦٢ مليون، وفي هذه الزيادة كان نصيب الهجرة هو ٣١% وامتدت عملية التوطين والاستعمار الداخلي نتيجة لإنشاء السكك الحديدية الكبرى عبر القارة والتشريعات الخاصة بنزع ملكية الأراضي إلى كل المنطقة بين المسيسيبي وجبال روكي، وأصبحت السهول الوسطى في الولايات المتحدة أكبر منطقة إنتاج في العالم للحبوب والماشية وفي نفس الوقت حقق الإنتاج الصناعي

تقوفاً بدرجة أنه زاد قيمته منذ سنة ١٨٩٠م على الإنتاج الزراعى وبدرجة أنه سيحتل منذ سنة ١٨٩٤م المكان الأول فى العالم.

ورغم سرعة هذا النمو فإن الولايات المتحدة لم تشعر بالحاجة إلى ممارسة توسعاً خارج أقاليمها. ووجد إنتاجها الزراعى فى أوروبا بسهولة الأسواق التى كان يحتاج إليها، وكان للأمريكيين وعلى نفس أرضهم ميدان عمل من الاتساع بشكل لا يجعلهم يفكرون فى المشروعات الامبريالية، ولم يكونوا كمنافسين للأوروبيين فى أمريكا الوسطى أو فى أمريكا الجنوبية. واقتصروا على الاحتفاظ بنظرية مونرو. أى بوضع القارة الأمريكية بعيدة عن خطر المحاولات الممكنة للاستعمار الأجنبى، ولم يكن عليهم أن يبذلوا أى مجهود للوصول إلى ذلك إذ أن التوسع الأوروبى كان ينظر إلى ميسادين أخرى.

ولم يبدأ "التقوقع" فى إثارة النقد إلا بعد سنة ١٨٥٥ وظهرت آراء جديدة وأعلن جون فيسك John Fiske فى سنة ١٨٨٥م فى كتابه الذى سماه "بيان المصير" Manifest Destiny أن على الأمريكيين بعد أن استعمروا أمريكا الشمالية أن ينشورا نفوذ تجارتهم ووجهات نظرهم السياسية فى كل مناطق العالم التى لن يصطدموا فيها بحضارة "قديمة" واعتقد استرونج Josiah Strong فى كتابه الذى باع منه ١٧٠,٠٠٠ نسخة أن على الولايات المتحدة أن تسيطر على أمريكا اللاتينية وجزر البحر، وفى سنة ١٨٩٠م قال جون بورجيس John Burgese الذى خرج عدة أجيال من طلاب جامعة كولومبيا، أن من واجب الانجلوسكسونيين أن "ينظموا" الشعوب غير المتحضرة، وفى نفس السنة ذكر الفريد ماهان Alfred Mahan لزملائه المواطنين، أهمية القوة البحرية فى التاريخ. وكان هذا مناخاً ثقافياً جديداً،

وهو الذى كان ينمو فيه تيودور روزفلت Theodore Roosevelt ولكن المناخ السياسى لم يتغير حتى هذا الوقت، رغم أن آراء ماهان لم تظهر على أنها سهلة بالنسبة لجيمس بلين James Blaine الوزير الأمريكى الذى أثار بين عامى ١٨٨٩م، ١٨٩٢م مسألة ضرورية الحصول على قواعد بحرية على الطرق الكبرى فى المحيط. ولم يجد المجددون الذين تحدثوا بوجه خاص عن أمور العزة القومية صدق فى الكونجرس ولدى الرأى العام، إذ إن المصالح الاقتصادية لم تكن قد ظهرت بعد فى هذه الفترة. ولذلك فإن رجال الأعمال قد بقوا غير مبالين إلى مشروعات التوسع والتى كانت نتائجها المباشرة هى زيادة الأعباء الضرائبية، وبقي جمهور الناخبين محتفظاً بالتقليد الذى يقول أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تفكر فى فرض نفسها على شعوب أخرى بعد أن خلصت نفسها من السيطرة الإستعمارية منذ قرن مضى من الزمان.

وودرو ويلسون والحرب العالمية الأولى:

كان وودرو ويلسون فى كثير من الإعتبارات أبرز شخصية فى السياسة الأمريكية بعد "جيفرسون" كان رجل علم وفكر، لم يعود حلبة الحياة العامة وضجيجها ولكنه كان بارع الذكاء واقعياً، اسع الحيلة، ومع أنه كان حالماً ومثالياً، فقد كان فى الوقت ذاته أكثر الزعماء السياسيين بعد لنكولن واقعية ودهاء، كان من المتمسكين بالأخلاق فى السياسة والشئون الدولية، وقد بعثت فيه روح أسلافه من أصحاب العهد وكان دارساً للعلوم السياسية، وقد وضع عدة كتب فى الحكومة تعتبر حجة، كما كانت له آراء خاصة تامة النضوج فى طبيعة منصب الرئاسة. والنظام الحزبى، ومكانة الولايات المتحدة بين دول العالم، كما كان مستعداً لتنفيذ هذه الآراء عملياً.

ولقد مضى ويلسون الشطر الأكبر من عمره فى الأروقة الأكاديمية كأستاذ للسياسة ورئيس لجامعة برينستون.

وفى سنة ١٩١٠م أبرزه كبار الميسيرين على الحزب الديمقراطى فى نيوجيرسى ليكون "نافذة عرض ناطق" لهم، فإذا به يستولى على "الحانوت السياسى" بأكمله. ولم ينقص عامان حتى كان قد طرد الميسيرين "من المعابد السياسية"، وحول نيوجيرسى من ساحة ثانوية للسياسة الأمريكية إلى ولاية مثالية، وصقل فى هذه العملية كثيراً من الأساليب التى قدر له فيما بعد أن يستخدمها ببراعة: الإقدام الجرىء، والإخلاص الصادق الذى يأسر المشاعر والمثالية البارزة، والإصرار على مركزه كزعيم حربى، ومخاطبة الشعب نفسه متجاوزاً السياسيين و"استراتيجية" الهجوم الخاطف، المتواصل. وكانت منجزاته اللامعة فى نيوجيرسى هى التى جعلته شخصية قومية، واجتذبت له تأييد رجال من أمثال "بريان" وأتاحته له الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية. وكان صدقه الشفاف، وبلاغته التى لا تبارى فى الحملة الانتخابية اللذين مكناه من الانتصار على روزفيلت.

وأعلن برنامج الإصلاح فى التغيير بقوله والذى عرف بالحرية الجديدة وحدده فى تعريفه جمركية أداة سهلة فى أيدي ذوى المصالح الخاصة. ونظاماً مصرفياً ونقدياً مهيئاً بأكمل تهيؤاً لتركييز النقود السائلة وتقييد القروض، ونظاماً صناعياً يقيد الحريات ويحد من فرص العمالة، واقتصاداً زراعياً عديم الكفاءة وغير معتنى به. واستغلال الموارد الطبيعية للكسب الخاص، وكان على الحكومة من الناحية الإيجابية أن تكون فى خدمة الإنسانية، وصون صحة وخير النساء والأطفال والمستضعفين.

واستدعى الرئيس ولسون الكونجرس إلى دورة خاصة حتى إذا اجتمع، أحيا ولسون تقليداً كاد أن يكون منسياً، إذ خاطبه شخصياً فقال: "إن الرسوم الجمركية يجب أن تعدل. فلم ينقض ستة أشهر على تولى ولسون الحكم، حتى وقع قانوناً للتعريف الجمركية، عكس بصورة صادقة الوعود التي تضمنها البرنامج والعهود التي تضمنتها الحملة الانتخابية، إذ حقق أول تنقيح حقيقى فيما يزيد على خمسين عاماً لتخفيض الرسوم الجمركية. أما الخطوة الثانية فكانت تتضمن فى إصلاح نظام مصرفى ونقدى قام على حاجة الحكومة لبيع سنداتهما قبل خمسين عاماً، ومهياً أكمل تهيؤاً لتركيز النقود السائلة وتقييد القروض، وكان هذا الموضوع كموضوع التعريف الجمركية، يقابله العديد من العقبات، فلقد عانت الأمة طويلاً من نظام إئتمانى ونقدى غير مرن، وكان كل الناس تقريباً متفقين على تشخيص الداء ولكن الذين اتفقوا فى رأى بصدد العلاج كانوا قلة. ولقد صدر فى عهد حكومة روزفيلت قانون النقد، إذ سمح للمصارف القومية عملة للطوارئ وقدمت لجنة لبحث نظام النقد سلسلة مفصلة من التقارير عن الأعمال المصرفية فى الدول الأخرى بيد أن الوقت كان قد حان من عهد طويل لتحقيق إصلاح شامل للنظام المصرفى. واحتشد أصحاب المصارف ليضعوا قانوناً يستمرون بمقتضاه فى السيطرة أما "بريان" الذى طال جدله بأن مسألة المال مسألة ذات أهمية علا، فقد صمم على وجوب سيطرة الحكومة على الائتمان. وقد إنحاز إليه ولسون الذى لم يكن على دراية واسعة بالنواحى الفنية للنظام المصرفى. ولكن دراسته لتاريخ مصر فى الدولة الأولى والثانى لم يكن عبثاً. وقد حقق هذه المطالب قانون الإحتياطى الإتحادى. الذى صدر بعد نقاش طويل. فقد قضى على مركزية النظام المصرفى. وهى تسهيلات مصرفية أفضل للجنوب والغرب الذين كانا مهملين ووفر بالأوراق المالية للإحتياطى الإتحادى عملة

مرنة تحت سيطرة الحكومة. وقد جاء نظام الإحتياطي الإتحاى فى الوقت المناسب، فلولاه لما كان للحكومة أن تنجو من أزمة الحرب العالمية.

وتمثل إنجاز تشريعى ثالث للحكومة الجديدة فى تنظيم "الترستات" ذلك أن قانون شيرمان كان أشد أثراً على العمالة منه على التجمعات الصناعية الكبرى. وقد كشف أن حركة تركيز السيطرة فى الصناعة والنقل والعمليات المصرفية تسير بسرعة كبيرة. فما أن فرغ ويلسون من التشريعات الجمركية والمصرفية. حتى سار فى تنفيذ تعهداته الانتخابية. وإذا قانون كلايتون لمناهضة "الترست" الصادر فى سنة ١٩١٤م يحدد بعناية عدداً من إساءات التصرف، ويحرم التفرقة فى السعار مما ينمو إلى خلق احتكارات، ويمنع الربط بين الشركات الكبيرة "ب" إدارات متداخل بعضها فى بعض، ويجعل مديرى الشركات مسئولين شخصياً عن انتهاكات القوانين المناهضة للترستات، ولقد أحبطت المحاكم إلى حد كبير حركة لعلها كانت صادرة عن قصد لإقصاء العمالة عن دائرة تطبيق القانون، وأقيمت فى الوقت ذاته لجنة إتحادية للتجارة، لتحقيق فى العمليات التجارية والصناعية وتنصت إلى الشكايات من الأساليب غير العادلة، وتوقفت الإجراءات الضارة عن طريق إصدار أوامر الكف والإرتداع.

ولم يكن المزارعون والعمال نسياً منسياً فقد يسر قانون اتحادى للإقراض الزراعى القروض للمزارعين بأسعار الفائدة منخفضة، كما أن قانوناً لمخازن الإيداع، حقق إلى حد كبير مشروع "الشعبين" القديم بأن تبسر خزانة الدولة القروض للزراعيين، إذ خول تقديم القروض بضمان المحصولات الرئيسية. أما قانون لافوليت "للعاملين فى البحار" الصادر فى سنة ١٩١٥م، قد حرر المغلوبين على أمرهم من العاملين فى البحار من

الظلم الذى طال عناؤهم منه. فى حين أن قانون "أدامسون" لصادر فى العام التالى اقر بأن يكون يوم العمل لعمال السكك الحديدية ثمانى ساعات. ولقد أجاز الكونجرس قانونى يهدفان إلى وضع نهاية لفضيحة تشغيل الأطفال فى الصناعة. بيد أن المحكمة العليا أبطلتهما بحجة أن الكونجرس لم يؤت سلطة إصدار لوائح للعمل سواء بمقتضى سلطته الضريبية أو سلطته فى الإشراف على التجارة. وفى حركة تكفير عامة نادراً ما تصدر عن المحكمة. أقدمت بعد ذلك باثنين وعشرين عاماً على الاعتراف بأنها ضلّت عن الصواب بقرارها السابق، وسمحت للكونجرس بأن ينهى تشغيل الأطفال.

وهكذا دفع ويلسون فى ثلاث سنوات من التشريعات العامة أكثر مما فعل أى رئيس من عهد لينكولن. وكشف عن إمكانيات لا تحوم حولها شبهات فى قيادة السلطة التشريعية للكونجرس وفى قيادة رئيس الجمهورية للحزب. وبرهن على أن بوسع الديمقراطية أن تعمل بسرعة وكفاءة إبان الأزمة.

أما سياسته الخارجية. فقد انحرفت انحرافاً حاداً عن سياسة سلفه، كما كان الأمر بالنسبة للسياسة الداخلية. إذ أن روزفلت قد لوح مبتهجا بـ "العصا الغليظة فى السياسة الخارجية" فى حين شجع تافت ما أصبح معروفاً "دبلوماسية الدولار" وما من مرأى فى أن السياسيين قد عادنا على الولايات المتحدة بمزيد من النفوذ فى الشؤون العالمية. ولكن فى مقابل إثارة عدد من دول أمريكا اللاتينية، وتعرض رفاهيتهم، الولايات المتحدة للخطر نتيجة إقحامهم فى مغامرات دبلوماسية وتجارة عشوائية لم تكن لهم مصلحة حقيقية. وكان أول الأعمال الرسمية لويلسون هو سحب الموافقة الرسمية على مشروع قرض مصرفى للصين، بسبب أنه لم يكن يقر شروط القرض أو

ملايسات المسئولية، وفي الأسبوع نفسه أعلن غرضه الرامى إلى "تممية الصداقة والظفر بالثقة" لدى جمهوريات أمريكا اللاتينية. وبعد ذلك بقليل. أوضح فى خطابه فى "موبيل" شجبا موضوعيا لدبلوماسية الدولار بالذات، ومع أن الولايات المتحدة لن تسعى قط مرة أخرى إلى اكتساب أراضي بالغزو. لكان مقدرا أن تدفع الظروف الولايات المتحدة إلى التورط فى شئون عدد من جمهوريات حوض البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، بيد أن ويلسون رفض بإصرار طيلة حكمه أن يجعل التدخل عنرا للاستغلال.

ولقد كانت العلاقات مع المكسيك مثالا وافيا لمصاعب السياسة الويلسونية: فقد ظلت تلك البلاد الخمسة وثلاثين عاما تثن تحت وطأة حكم "بورفيريو دياز" الطاغية الذى هبط بشعبه إلى مصاف العاملين بالسخرة. بينما كان يبيع بلاده للشركات التعدينية والتجارة الأجنبية وفى سنة ١٩١١م، ثارت الطبقات الوسطى والكادحون، وطردها "فرانسيكو ماديرو" رئيسا للجمهورية، بيد أنه لم تكد تكتمل سنتان حتى قامت حركة ثورية مضادة بزعامة "فيكتورياتوهورتا" وأطاحت بماديرو واغتالته. واغتطبت الشركات الأجنبية للبترول والسكك الحديدية والمناجم، إذ توقعت عودة أيام "دياز" المثقلة بالخيرات، كما أن معظم الدول الكبرى سارعت إلى الاعتراف بارئيس الجديد. ولكن ويلسون لم يحدو حدو سواه. فقد شعر بأن الاعتراف بهورتا بمثابة الرضى عن القتل، ولم يزرجه عن موقفه إلحاح أصحاب الأعمال الأمريكيين الذين كانت أرباحهم هى الغاية الأولى، وقال وهو يستبق الموقف الذى قدر له أن يتخذه فيما بعد، فى أزمة كبيرة من هذه. ولقد تعرضت هذه السياسة التى تقيم الاعتراف على اعتبارات خلقية للنقد غ ذاك وفيما بعد، بوصفها تحولا عن العادة الصحيحة، وعن إملاءات النفعية. ولقد قال إمبراطور ألمانيا: "لا بأس بالقواعد الخلقية ولكن ما مصير حصص

الأرباح؟ غير أن ويلسون تبين كما تبين فرانكلين دى، وروزفيلت يعد بحيل مدى خطورة العواقب القاضية التى قد تترتب على الإنصياح للأعمال غير القانونية أو الاعتراف بشمار العنف، ولعله لم يقدر تمام التقدير مصاعب جعل الاعتراف مستنداً إلى حكم الاختلافات الخلقية بين الأطراف المتضادة، وهى فوارق دقيقة ومعقدة دائماً.

لم يكتف ويلسون برفض الاعتراف بل استدرج بريطانيا إلى تأييد سياسته.. وهو تأييد كسبه بتنازلات جاءت فى وقتها بالنسبة لمسألة رسوم قناة بنما. ومع ذلك فإن العلاقات مع المكسيك أخذت تسوء بسرعة، حتى إذا قبض "هورتا" على بعض فلاحين أمريكيين فى "تامبيكو" بادر ويلسون إلى إنزال مشاة البحرية فى "فيراكروز" وبدأ أن الحرب محتومة، ولكن ويلسون لم يكن ينتوى أن يسمح للموقف بأن يفلت من يده. وبفضل إقامته فاصلاً مميزاً بين الشعب المكسيكى الذى كان يرجو صداقته والحكومة المكسيكية التى عقد العزم على القضاء عليها. نجح فى كبح صيحة الحرب القاضية فى بلاده. وهو يستدرج هورتا إلى وضع لا يستطيع الصمود فيه، ثم استغل فرصة الأزمة المكسيكية، فأخذ يبرز سياسته القائمة على معاملة جمهوريات أمريكا اللاتينية على قدم المساواة بأن أوغر إلى الأرجنتين والبرازيل وشيلي بالمعونة فى تسوية النزاع، وعندما وقفت هذه الدول فى صف الولايات المتحدة، اضطر هورتا إلى الفرار من البلاد، وتولى الحكم "كارانرا" زعيم أنصار الدستور. ولقد استمرت المتاعب بعد ذلك. وعندما أغار زعيم قطاع الطريق المكسيكى "بانثوفيل" على كولمبس فى نيومكسيكو. أوفد ويلسون حملة بقيادة الجنرال بيرشينج لتأديبه. فأبى كارنرا هذا الغزو وتصاعدت صيحات الغضب من أنصار العنف الأمريكيين مطالبة بالحرب. بيد أن السلام ساد الموقف، وسمح للمكسيك أن تتول إنقاذ نفسها بنفسها. ونجحت

سياسة "الانتظار والمراقبة" التي كانت ترمى بأنها سياسة تخاذل، في تحقيق هدفها المزدوج: مساعدة المكسيك وكسب ثقة جمهوريات أمريكا اللاتينية.

على أن سياسات ويلسون أخفقت في أن تتطابق مع المبادئ في أي مكان آخر في حوض البحر الكاريبي وعلى أية حال، فلم يكن هناك ثمة فارق يذكر بين مسلك ويلسون نحو نيكاراغوا وسانتو دومنجو وهاييتي وتصرفات الحكومات السابقة. فإن المعاهدة التي توصل إليها "بريان" مع نيكاراغوا انتقصت سيادة هذه الدولة اللاتينية انتقاصاً قاسياً، حتى أن محكمة الصلح في أمريكا الوسطى استنكرتها رسمياً، فقد أخذ الوزير المفوض الذي أوفده بريان إلى سانتو دومنجو يتصرف كأنه حاكم عام لتلك البلاد، كما أن مشاة الأسطول الذين نزلوا في هاييتي وتقاضوا ضريبة باهضة من أرواح أهلها، لم يبارحوها إلا في سنة ١٩٣٠م.

وكشفت حكومة ويلسون في ميدانين آخرين عن حرصها على صون السلام وقدااسة الإتفاقات التعاهدية فإن بريان الذي تربع على رأس وزارة الخارجية، كان موقفاً من عهد بعيد بأن كافة المنازعات الدولية قابلة للتحكم، ووضع وأبرم بتشجيع من ويلسون معاهدات لتهدئة الخواطر مع دول أجنبية. وقد نص فيها على التحكيم والتراضي في كل المسائل دون إستثناء لما يمس منها الكرامة القومية وإرجاء كل استعداد حربي لمدة عام يكون فترة تهدئة للخواطر. ولقد دارت المفاوضات حول ثلاثين من هذه المعاهدات، ولم تبرم سوى اثنين وعشرين منها. فقد رفضت ألمانيا بصلف قبول واحدة منها وعندما قدمت اليابان في سنة ١٩١٥م إلى الصين مطالبها الواحد والعشرين المستهجنة، وهي ماضية في سياستها التي أدت آخر الأمر إلى حرب مع

الولايات المتحدة، قدمت وزارة الخارجية الأمريكية إحتجاجاً بأن هذه المطالب كانت إنتهاكاً شنيعاً لسياسة "الباب المفتوح" وللقانون الدولي.

ثانياً: الحياد الإيجابي فى الحرب العالمية الأولى

وعندما اشتعلت الحرب العالمية الأولى وقفت الولايات المتحدة على الحياد بين دول الوسط (ألمانيا وتركيا) ودول الحلفاء (انجلترا وفرنسا وإيطاليا). وامتنعت عن الدخول فى المعارك الحربية تمثيلاً مع طبيعة التكوين النفسى للرئيس ويلسون وهى الطبيعة الخيرة السليمة، ولكن هذه الطبيعة لم يكن باستطاعتها إغفال واقع الحياة الإقتصادية الأمريكية كما أمنتها مقتضيات توازن القوى. وأدرك الرئيس ويلسون أن الحياد السلبى أى العزلة فى الوقت الذى تشمل فيه الحرب العالمية الأولى يضر بالمصلحة الأمريكية اقتصادياً واستراتيجياً. فمع اقتناعه فى مبدأ الأمر بالإستمرار فى الوقوف على الحياد بين الطرفين المتقاتلين وعدم الدخول فى المعارك الحربية فى جانب أى من الطرفين المتقاتلين، وعدم الدخول فى المعارك الحربية فى جانب أى من الطرفين إلا أنه رأى أن الحياد الإيجابى هو الطريق الذى يحقق المصالح الأمريكية.

وتتمثل وجهة النظر الأمريكية فى الحياد الإيجابى وفى إيقاف الحرب بواسطة أمريكية دون انتصار فريق على الآخر انتصاراً تاماً. لأن انتصار طرف على الآخر انتصاراً كاملاً سيؤدى إما إلى سيطرة روسيا القيصرية وإما إلى سيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية وبالتالي السيطرة على العالم. كما أن الحياد الإيجابى سيؤدى إلى رواج التجارة الأمريكية حيث أصبحت الولايات المتحدة أكبر الدول المصدرة للسلع إلى الدول المتحاربة ومن ثم أثرى الأمريكيون ثراءً كبيراً من وراء هذه التجارة.

استمرت الوساطة الأمريكية بين الطرفين المتحاربين وكانت آخرها محاولة الرئيس ويلسون نفسه التوسط بين الطرفين فى ديسمبر ١٩١٦م. ولكن دون نتيجة بسبب إصرار كل طرف على تحقيق نصر عسكري على الطرف الآخر. فى الوقت الذى تعرضت فيه المصالح الإقتصادية الأمريكية لخطر التوقف بسبب القيود الأوروبية ضد الموانى الألمانية. وبسبب حرب الغواصات الألمانية التى بدأتها ألمانيا منذ فبراير سنة ١٩١٥م ولم تسلم منها السفن المدنية والتجارية الأمريكية.

واستمر الموقف الأمريكى صامداً أمام التحريضات والاستقرازات الأوروبية لجر الولايات المتحدة للدخول فى المعارك الحربية. ولكن هذا الصمود لم يكن من الممكن أن يظل على حاله أمام تهديد المصالح الإقتصادية والإستراتيجية الأمريكية. وأمريكا دولة رأسمالية النشأة والتكوين، وإذا كان بقاء الولايات المتحدة بعيداً عن ميادين المعارك الحربية يمثل إتجاهاً سياسياً وعسكرياً. فإنها من وجهة إقتصادية وسياسية إلى حد ما كانت تقدم قروضاً ومعونات لدول الحلفاء وتبيع الأسلحة والمواد الغذائية لكلا الطرفين المتحاربين.

ويرى البعض أن الألمان كانوا ينظرون إلى الولايات المتحدة منذ بداية الحرب إلى أنها لم تكن محايدة، وأنها اتخذت سياسة متشددة مع دول الوسط أكثر مما أظهرته نحو إنجلترا وفرنسا، وقد أتضح هذا فى التعامل الأمريكى مع دول الوفاق (إنجلترا وفرنسا) وتطبيق سياسة الحصار الإقتصادى مع دول الوسط، بل أن دول الوفاق تسلمت فيما بين نوفمبر ١٩١٤م ونوفمبر ١٩١٦م فى شكل حسابات ائتمانية أو قروض ما قيمته ١٩٢٩م مليون دولار، بينما لم تسلم ألمانيا ما تزيد قيمته على خمسة مليون

دولار، وكان هذا تحايلاً جديداً على الحياد كما قال الألمان. وهذا صحيح إلى حد كبير إذ كانت أغلبية الشعب الأمريكي ترجو النصر والفوز لبريطانيا وفرنسا وبلجيكا. وكانت ثمة مائة رابطة من الحضارة والتقاليد ووحدة النظام ووحدة التفكير تربط الأمريكيين بالشعب البريطاني. ولم تكن ذكرى المعاونة التي قدمتها فرنسا في أيام الثورة الأمريكية. والإعجاب ببطولة الفرنسيين والبلجيكيين في مقاومتهم للغزاة بأقل شأنًا. كما كان واضحاً أن الألمان كانوا يؤمنوا بنظرية السلطة المطلقة في الحكم وفي المجتمع. وأنهم إذا أخضعوا أوروبا فإنهم لا شك سوف يقفون موقف الخصومة إن عاجلاً وإن آجلاً من الديمقراطية الأمريكية.

وكان واضحاً أن الولايات المتحدة في علاقاتها بأوروبا أثناء السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى كانت تسعى للسلام في إطار من الحضارة الحديثة والسلام الذي تعينه الولايات المتحدة يحقق النظام والاستقرار والبعد عن العنف، واحترام القانون والتخلي عن استخدام القوة العسكرية وجميع الوسائل ذات الطابع البربري.

ثالثاً: الاشتراك فى الحرب

وفى يوم الجمعة السادس من أبريل سنة ١٩١٧م، دخلت الولايات المتحدة الحرب "وقد رفع الرئيس ويلسون شعار القوة، القوة إلى أقصى مدى، القوة دون حصر ولا حد" هكذا وعد الرئيس ويلسون. وقد سارعت الأمة للوفاء بوعده، وما أبدت الحكومة فى أية حرب سابقة من الذكاء والكفاءة ولا كشف الشعب الأمريكى عن طاقة، وسعة حيلة، وعبقريّة إبداعية أعظم مما حدث فى هذه الحرب وأثبت ويلسون أنه من أعظم رؤساء الحرب، وهو يسيطر على كل ناحية من نواحي المجهود الحربى، ويحرص على الروح المعنوية فى الداخل وفى الخارج، ولا يغفل عن الغايات النهائية التى كانت الأمة تقاىل من أجلها، يعاونه وزير حربه "تيوتن دى بيكر" ووزير ماليته "وليم ماكادو" ورئيس مجلس الصناعات الحربية "برنارد باروك" كان على الحكومة أن تتخذ خطوات أشد وأقصى من كل ما خطر بالبال فى أية حرب سابقة، وقد فعلت ذلك بسرعة وهمة. فأصبحت ديكتاتوراً على الصناعة والعمالة والزراعة واستولت على خطوط السكك الحديدية والبرق. وكانت الحاجة ماسة إلى الطعام فأزدد إنتاج المزارع بحوالى الربع، وكانت الحاجة ماسة إلى الفحم، فارتفع إنتاج الفحم بحوالى الخمسين، وجمعت الحكومة عن طريق القروض والضرائب حوالى سنة وثلاثين بليوناً من الدولارات، أقضت الحلفاء عشرة منها، وأنفقت الباقي فى الداخل. وقد ركزت الحكومة جهودها، فوق كل شئ على الفوز فى معركة الأطلسى.. التى كان يبدو فى ربيع وخريف سنة ١٩١٧م أنها خاسرة. وكسبت المعركة فعلاً بفضل الاستيلاء على السفن الألمانية فى مياه المحيط. ومصادرة السفن المحايدة للأغراض الحربية، والإستحواذ على السفن الملاحية الخاصة، والقيام

ببرنامج هائل لبناء السفن إذ صنعت ما يزيد عن ثلاثة ملايين من الأطنان فى عام واحد والإجراءات البطولية فى مقاومة الغواصات.

ولقد أقر الكونجرس التجنيد فى وقت مبكر، وقبل أن تنتهى الحرب كان تسجيل حوالى ٢٥ مليون رجل يوحى بشىء عن ضخامة موارد القوى البشرية لهذه الدولة. ولكن أكان بوسع الولايات المتحدة أن تحرب جيشاً وتوفده إلى فرنسا فى وقت كاف لصد تيار الزحف الألمانى؟ كانت هذه هى المشكلة الكبرى. فى سنتى ١٩١٧م، ١٩١٨م.

لقد هبطت أول دفعة أمريكية إلى فرنسا فى يونيو سنة ١٩١٧م، أوفدت على عجل إبتغاء تأثيرها المعنوى. أكثر مما كانت ترجى لأغراض عسكرية. وفى ٤ يوليو قام الجيش الصغير بعرض عسكري فى الشانزليزية وعلمه الأحمر والأزرق يرفرف فى الهواء.

بيد أن هذه لم تكن سوى قوة رمزية، فإن الجيش الأمريكى الحقيقى كان يعد فى معسكرات التكريب فى الولايات المتحدة وكانت الحاجة ماسة إليه، لأن الحرب كانت تتجه فى سنة ١٩١٧م إلى الأسوأ. ففى أكتوبر تحطم الجيش الإيطالى فى "كابو رينو". وكان على الحلفاء أن يعجلوا بالتعزيزات ليوقفوا تقدم النمساويين، وبعد شهر انسحب الروس، وقد مزقتهم الثورة، وطلبوا الصلح. فأرسلت على عجل أربعون فرقة ألمانية جديدة، سحبت من جهتى روسيا البلقان إلى فرنسا. ولم يحن ربيع عام ١٩١٨م. حتى كان للألمان تفوق عدى فى الغرب. وعززوا أنفسهم تأهباً للضربة القاضية ضد جيوش بريطانيا وفرنسا المرهقة المضناه. وفى مارس سنة ١٩١٨م حان الهجوم الكبير الأول، وفى أسبوع كان الألمان قد شبقوا طريقهم خلال خطوط الجيش الخامس البريطانى مستوليين على تسعين ألف أسير، وعلى مخابر

هائلة ثم حان هجوم كبير آخر شهر أبريل، ثم شن هجوم ثالث فى يوليو. وازاء وجود الألمان على الضفة اليسرى للمارن. رفع الحلفاء المارشال فوش إلى القيادة العليا. فأشار على الرئيس ويلسون، ضرورة إيفاد الجنود الأمريكيين إلى الحرب لكى يكسب الحلفاء الحرب.

وكان السباق مع الزمن قد بدأ فعلاً. فاستجمعت حكومة الولايات المتحدة قواها لبذل مجهود جبار، ومنح النقل البحرى أولوية على كل شئ، وأبحرت القوافل الضخمة من الموانى الأمريكية واحدة بعد أخرى محملة بالمشاة، وأرسلت دفعات من الجيش الأمريكى حتى بلغ ما يتجاوز مليوناً وثلاثة أرباع مليون.

ولقد جاءوا فى الوقت المناسب تماماً. ولقد أثبتوا صلابة معدنهم فى "مونديه" و "كانتينى" أولاً: ثم فى غابة "بيلو" وإذا القيادة الألمانية التى كانت قد أسقطت المساعدة الأمريكية من حسابها، تقر بأن "الجندى الأمريكى يثبت شجاعته وقوة وجلد ومهارة، ولا ترهبه الخسائر فى الأرواح" بيد أن الأزمة الكبرى لم تكن قد حدثت بعدز فى منتصف ليل ١٤ يوليو شن الألمان هجومهم الذى طال انتظاره على "المارن" والذى كان يرمى إلى تصديع آخر خط للحلفاء. وفتح الطريق إلى باريس، التى لم تكن تبعد بغير خمسين ميلاً. وتدفعوا عبر "المارن" موفقين فى كل مكان عدا النقاط التى صادفوا فيها فرقاً أمريكية حديثة الوصول، ولم يحن ١٨ يوليو حتى كان الهجوم الألمانى قد انحسر، ودعا "فوش" الأمريكيين إلى القيام بهجوم مضاد. وقد فعلوا وبنجاح رائع.

وفى سبتمبر حدث الهجوم على النتوء البارز من خط الدفاع عند "سان ميهيل"، وأدى ذلك إلى إرتباك الألمان. وبلغت الخسائر فى الأرواح سبعة آلاف، بيد أن الأمريكيين اكتسحوا النتوء وأسروا فوق هذا ستة عشر ألفاً. وفى الشهر التالى، قام جيش أمريكى يزيد على المليون بدور طليعى فى هجوم "الموز - أرجون" الواسع النطاق، والذى أنهى بتخطيط خط "هيندينبرج" الذى طال التشق به، فتصدعت روح الألمان المعنوية.

ولم يكن جهد ويلسون فى هذه الأثناء بأقل من دور القوات المسلحة فى تأكيد النصر، بفضل تحديده البليغ المسهب لأهداف الدول الديمقراطية. غد كان قد حاول من البداية إيقاع الفرقة فى ألمانيا بترديد أن قتالنا لم يكن ضد الشعب الألمانى، وإنما ضد حكومته الإستبدادية الطاغية. كذلك أصر على أنه لا ينبغى أن تتضمن شروط الصلح ضم شعوب على غير رغبة منها، أو دفعات من المال على سبيل العقاب وفى رسالة إلى الكونجرس فى يناير سنة ١٩١٨م عرض النقاط الأربع عشر المعروفة. كأساس لصلح عادل وقد تضمنت اتفاقات صريحة يتم التوصل إليها علانية، وحرية البحار فى السلم والحرب، وإزالة الحواجز الاقتصادية بين الدول وتخفيض الأسلحة، وتعديل غير متحيز للمطالب المتعلقة بالمستعمرات، والتعاون مع روسيا لإرساء سياستها القومية بمؤسسات من اختيارها الخاص، وإعادة تعديل الحدود فى أوروبا مع العناية اللازمة بمبدأ حق الشعوب فى تقرير المصير، وإقامة "جمعية عامة للأمم" لتوفير الضمانات المتبادلة للاستقلال السياسى وسلامة وحدة الأراضى.

رأت الحكومة الألمانية، وقد اندحرت جيوشها، وأوشك حلفاؤها على الانهيار وإزراء تدفق القوات الأمريكية على الجبهة بأعداد لا تبدو لها نهاية،

أن صلحا فورياً هو الوسيلة الوحيدة لمنع غزو التراب الألماني. لهذا ولست وجهها شطر ويلسون وناشدته التفاوض على أساس النقاط الأربع عشرة. وبينما كان النزال الدبلوماسي دائراً، إذا بالعصيان والثورة في ألمانيا يجعلان المقاومة الألمانية مستحيلة، ونزل القيصر عن عرشه وفر من بلاده. وفي ١١ نوفمبر بلغت الحرب ختامها.

وقد تم التوقيع على معاهدة الصلح في فرساي في يونيه سنة ١٩١٩م وقد تضمنت المعاهدة إنشاء عصبة الأمم. وهذا بموجب النقطة الرابعة عشر من نقاط الرئيس ويلسون، وإن كانت بقية النقاط التي هدف لها ويلسون تحقيق سلام عادل لم تطبق كاملة، مما دعا ألمانيا إلى الإحتجاج، ولكنه إحتجاج المنهزم. وكان الرئيس ويلسون أول من وقع وثيقة الصلح معتقداً أنه فعل كل ما وسعه. وإن المعاهدة ستمنع الحروب في المستقبل، وبعد أن وقع الوثيقة أرسل ويلسون إلى مجلس الشيوخ الأمريكي يطلب المصادقة على عمله.

وعرض الرئيس على مجلس الشيوخ في ١٠ يوليو ١٩١٩م معاهدة فرساي، وفي ٢٩ يوليو ميثاق الضمان الذي كان قد وعد الحكومة الفرنسية به، وفي يوم ١٩ أغسطس وفي المؤتمر المعقود بين وودرويلسون ولجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ، دارت المناقشة حول المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم التي ذكر الرئيس أنها تمثل "العمود الفقري" للمعاهدة واعتبرتها المعارضة على أنها لا تتماشى مع الدستور. ولكي تظهر لجنة مجلس الشيوخ مثالب المعاهدة، وتظهر أن الرئيس قد اتخذ قرارات هامة دون أن يلتفت لاعتراضات معاونيه، قررت هذه اللجنة من مجلس الشيوخ عندئذ أن تبدأ عملية تحقيق كبيرة، استعملت فيها إلى ستين من الشهود، وقام

ويلسون من ناحيته ولكي يحاول إرغام مجلس الشيوخ على التسليم، بالاتصال مباشرة بجمهور الناخبين، ولكنه أصيب بنوبة شلل، فى يوم ٢٥ سبتمبر منعتة من الاستمرار فى هذه الحملة. ولم تكن المعركة متساوية بين الرئيس الذى أصبح "خارج المعركة" وإن كان يحتفظ بتصميمه كاملاً، وبين لجنة مجلس الشيوخ، وفى ٢٠ نوفمبر سنة ١٩١٩م رفض مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرساي التى لم تحصل على أغلبية ثلثي الأصوات التى نص عليها الدستور.

ومع ذلك فإن الهزيمة لم تبد على أنها كاملة ونهائية ذلك أن السيناتور لودج Lodge مقرر اللجنة أعلن أنه سيوافق على التصديق، إذ ما أرفق بالنص أربعة عشر تحفظاً، سيكون أكثرها أهمية يعبر عن رغبة الولايات المتحدة فى عدم تحميل "أية مسئولية" بالنسبة للمادة العاشرة من الميثاق، وترفض تدخل عصبة الأمم فى المسائل المتعلقة بمبدأ مرنرو، أو بنظام الجمارك المطبق فيما بين دول الإتحاد الأمريكى. لكن الرئيس أعلن أنه لا يوافق على هذه التحفظات. وكانت مقاومة ويلسون تكفى لفشل اقتراح لودج.

وعندئذ صوت مجلس الشيوخ والأغلبية البسيطة والتي كانت تكفى فى مثل هذه الحالة على قرار يتجاهل "معاهدة فرساي" ويطلب معاهدة صلح بين الولايات المتحدة وألمانيا. ولقد ظلت هذه المحاولة بلا جدوى فى ذلك الوقت. إذ أن ويلسون قد واجهها بحقه فى الاعتراض Veto.

وكان جمهور الناخبين هو الذى أنهى هذه المناظرة ففى انتخابات الرئاسة التى تمت فى شهر نوفمبر سنة ١٩٢٠م تمكن أعداء المعاهدة، وأعداء عصبة الأمم من جمع ١٩ مليون صوت ضد ما يزيد على تسعة ملايين. وبعد الانتخابات التشريعية أصبحت للجمهوريين أغلبية قوية ففى مجلس الشيوخ بلغت ٥٩ مقعداً ضد ٣٩. فلم يعد فى وسع أحد أن يناقش فى مسألة التبرؤ من سياسة الرئيس ويلسون.

وكان الشعور "بالإنعزالى" هو الأمر المقرر بالنسبة لهذه المناظرة فكانت الأوساط السياسية الأمريكية بعد أن تخلت عن خط سيرها التى اعتادته فى فترة لا تزيد على ثلاث سنوات، قد عادت تلقائياً إلى التقاليد التى كانت الولايات المتحدة قد سارعت عليها منذ نشأتها. وكانت بالتأكيد لا تأسف لقيامها بدور فعال فى الحرب العالمية، ولكنها دهشت من رؤية المقاومة التى أظهرها "شركاؤها" الأوروبيون من وجهة نظرهم، بالنسبة لنقط كثيرة فى أثناء إنعقاد مؤتمر الصلح، ولذلك فإنهم كانوا لا يرغبون فى تحميل مسؤوليات مباشرة بالنسبة لتنفيذ المعاهدات، وأقل من ذلك بالنسبة للاحتفاظ بالنظام الدولى. وكان هذا هو معنى النقد الذى وجهه لودج إلى المادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم "فسيكون لملك الحجاز الحق فى أن يطلب إرسال قوات أمريكية لدفع هجمات البدو عنه، وكان جمهور الأهالى يشاركه نفس هذه المشاعر لأنه كان لا يفهم خصومات القارة القديمة، وربما كذلك لأن المحاربين الأمريكيين كانوا قد أصيبوا بخيبة أمل بعد تجاربهم فى أوروبا.

ولكن هذه التيارات العميقة للفكر العام وجدت دعامة قوية لها فى اتجاهات الأحزاب، وفى الإستعدادات الشخصية لرؤسائها السياسيين.

فكان قادة الجمهوريين قد اتخذوا الموقف المعادل لنظرية ويلسون، سواء لأنهم كانوا لا يرغبون في ترك رئيس من الحزب الديمقراطي ينم بطابعه الشخصي أمر تسوية الصلح العالمي، ويؤكد نفوذه بهذه الطريقة، أو لأنهم وجدوا أن رفضهم لشعار تقليد العزلة سيدى لدى الرأى العام. وكانت نتائج انتخابات الرئاسة الأمريكية القريبة تؤثر على مصالحهم بدرجة مباشرة وأكثر من تأثير مستقبل السلام فى العالم، وكم من حالات مماثلة يواجهها التفسير التاريخى للعلاقات الدولية؟

ولقد أفاد الخصوم من موقف الرئيس. وكان وودرو ويلسون قد تدخل منذ شهر نوفمبر سنة ١٩١٨م بمناسبة التجديد الجزئى لعضوية مجلس الشيوخ. وفى الحملة الانتخابية. وربط وثيق فيما بين السياسة الخارجية وبين الخلافات الموجودة بين الأحزاب، وكان الجمهوريون قد حصلوا على ستة مقاعد، أى أنهم قد جعلوا أمر الوصول إلى أغلبية ثلثى الأعضاء، اللازمة للتصديق على المعاهدة أمراً مستحيلاً. ومع ذلك فإن الرئيس قد استمر فى طريقه فى مؤتمر الصلح، وأعلن تأكيده فى خطاب ٤ مارس سنة ١٩١٩م من أنه يستند "إلى الأغلبية الساحقة للشعب الأمريكى" وبالإجمال فإن ويلسون كان قد لعب لعبة معروفة فى تاريخ السياسة الأمريكية الاتجاه إلى الرأى العام ضد الرأى العام البرلمانى، ولكنه زاد بهذه الطريقة من ثورة خصومه. ورغم أن هذه الطريقة كانت تعتبر بديلاً، إلا أنه لم يكن له من القوة الطبيعية ما يسمح له بالاستمرار فيها حتى النهاية، ووجد نفسه مواجهاً، وفى شهر نوفمبر سنة ١٩١٩م بتصويت مجلس الشيوخ والذى اشتمل على الرفض التام للتصديق مع التحفظات أن يحصل على أغلبية الثلثين، إذا ما نصح الرئيس أصدقاء الديمقراطيين بالتصويت على قرار لودج، وإذا لم يوافق على ذلك فهل كان هذا دليلاً على شعوره بخدش كرامته، وبمحاوله

النيل من عزمه؟ أو كان ذلك ناتجاً عن عناء الذى إزداد بعد مرضه؟ كثيراً ما وافق الكتاب والمؤرخين الأمريكيين على هذا التفسير، رغم أنه لم يكن مقنعاً، إذ أن ويلسون لم يسر حتى النهاية على سياسة "الكل أو لا شئ" وانتهى به الأمر إلى أن يعلن فى ٤ مارس سنة ١٩٢٠م. وبعد تصويت مجلس الشيوخ الأخير، أنه كان من اللازم إما التخلي عن المعاهدة، وإما قبولها بدون إدخال تعديلات عليها تغير من معناها، ولذلك فإنه لم يرفض قبول بعض التحفظات، ولكن تحفظات السيناتور لودج كانت تلغى المادة العاشرة من الميثاق، وهى التى كانت بلا جدال تمثل الجزء الرئيسى من نظام ويلسون. فكيف يمكننا أن ندهش من عدم موافقة الرئيس على مثل هذا الاستسلام؟

رابعاً: العودة للعزلة

بهزيمة ويلسون. ورفض "الحركة الجديدة" و "الدولية". أصبح المسرح مهيناً لظهور العزلة وسياسة عدم تدخل الحكومة فى الشؤون الاقتصادية، فسيطرت هاتان القوتان عليه طوال عقدين من الزمن. والواقع أن الحزب الجمهورى لم يكن قد اتخذ موقفاً جليلاً من "عصبة الأمم" ولكنه بدلاً من ذلك لجأ إلى تميع بارع للمسألة. غير أن الأغلبية الحاسمة التى فاز بها الحزب فى الانتخابات سنة ١٩٢٠م، أفتعت معظم الزعماء لاسيما الرئيس "هاردينج" بأن أنصار العزلة هم المعبرون عن رأى الشعب ورفعت رجالاً مثل أعضاء الشيوخ "جونسون" و "بوراه" و "لودج" إلى مراكز ذات نفوذ استراتيجى. بينما اتجهت إلى إضعاف الثقة فى ذوى العقلية الدولية من الجمهوريين أمثال "هيوز" و "روت" و "تالف". وما إن تبوأ الجمهوريين حتى أضفوا على "العزلة" وضعاً رسمياً.

وكان هذا أمراً جديداً في تاريخ كل من الحزب الجمهورى والأمة. فما خذلت الولايات المتحدة فى أى يوم من الأيام آمال الجنس البشرى بمثل هذا التعتن. بل ان السياسة التقليدية الأمريكية كانت أقرب على تحقيق الرجاء فى قيادة عالمية. ولم يكن الحزب الجمهورى التزم يوماً من الأيام قبل بالعزلة. فقد كان "جرانت" ز "سيوارد" يحثان على التوسع فى البحر الكاريبى والمحيط الهادى، ولقد اعتنق "بلين" فكرة الرابطة الأمريكية، وقاد "ماكينلى" الأمة إلى الحرب من أجل أهل كوبا، وأحرز مستعمرات جديدة فى المحيط الهادى. ولقد سعى ثيودور روزفلت ليكون للأمة مركز مسيطر فى سياسات النفوذ العالمى. فكان تاريخ الحزب الجمهورى تاريخاً تسوده "الامبريالية" و "الدولية".

غير أن الحزب فى هذه الفترة التزم سياسة القومية الضيقة، وتغادى مسئولية من قبيل تلك التى حاقت ببريطانيا فى أواسط القرن التاسع عشر. ومع هذا فقد كانت العزلة الحقيقية مستحيلة. ولم يكن فى وسع الولايات المتحدة أن تظل بمبعدة عن الأمور الجارية فى أى مكان آخر من العالم. والواقع أن الحكومة فى هذه السنوات من الحكم الجمهورى اتخذت دوراً نشيطاً فى الوصول إلى حل لبعض المشكلات البالغة الإزعاج والتى عكرت العلاقات الدولية فبسط الرئيس هاردينج رعايته على مؤتمر لنزع السلاح البحرى، وحصل "كوليدج" على تأييد اثنتين وستين دولة لميثاق باريس، الذى قضى بعدم شرعية الحرب كأداة فى العلاقات الدولية ويرجع مشروع "ينج" ومشروع "دوس" للتعويضات فى أصلهما إلى الولايات المتحدة. وقد كانت للرئيس هوفر الصدارة فى اقتراح تأجيل دفع ديون الحرب ولقد حث الرؤساء الجمهوريين على انضمام أمريكا لعضوية المحكمة العالمية وإن ذهبت

محاولاتهم سدى، كما أنهم جميعاً قاموا بخطوات على سبيل التجربة نحو التعاون مع بعض جهود عصبة الأمم.

غير أن كافة هذه المحاولات التى اتجهت إلى نزع السلاح والسلام كانت أخف من أن تتوازن مع كفة العزوف الأمريكى عن العمل الحقيقى للعصبة، والنمو المطرد للقومية الإقتصادية.

والواقع أن العزلة أنت أشد عواقبها فى المجال الإقتصادى. فإن الأمة فى خوفها من المنافسة الأجنبية وتلفها على الأسواق الخارجية، وإصابتها بفكرة السيادة الاقتصادية المطلقة، أقبلت على سياسة عمادها المذهب التجارى الجديد، وكانت سياسة محملة بالخطر للعالم كله وليس لها وحدها.

ففى سنة ١٩٢٠م اندفع كونجرس يسيطر عليه الجمهوريين إلى إجازة مشروع قانون بتعريف جمركية للطوارئ تهدف إلى إقامة سياج لحماية المنتجات الأمريكية ضد المنتجات الأجنبية. وأعلن فيها الرئيس ويلسون نفضه هذا القانون، حث على مراعاة الإدراك السليم فى هذا الصدد. ولكن الجمهوريين أثروا تجاهل هذا النص الحكيم، وما أن استولوا على السيطرة الكاملة على الحكم، حتى أصدروا تعريف "فورتنى ماك كمبر" التى رفعت الرسوم الجمركية إلى مستويات لم يسبقها مثيل، فمنعت دول أوروبا مع بيع سلعها لأمريكا. وبعد ثمانية أعوام كانت الأغلبية القوية لا تزال للجمهوريين، وقد أجازت تعريف "سموت هولى" وهى أعلى التعريفات فى التاريخ الأمريكى، وقد صدق "هوفر" بالرغم من احتجاج كل اقتصادى ذى شأن فى البلاد تقريباً. ولم تغلق هاتان التعريفتان السوق الأمريكية فى وجه المنتجات الزراعية والصناعية الأوروبية فحسب، بل أفضنا إلى تعريفات انتقامية أغلقت الأسواق الأوروبية فى وجه السلع الأمريكية.

ولم يكن هذا سوى وجه واحد للمسألة الاقتصادية. وكان هناك آخر لا يقل عنه أهمية هو الوجه المالى. فقد شهدت سنوات الحرب وما بعد الحرب تحول الولايات المتحدة من دولة مدينة إلى دائنة. وكانت الحكومة خلال فترة الحرب وإعادة التعمير قد أقرضت الحلفاء والدول المرتبطة بهم حوالى عشرة بلايين من الدولارات، ثم أغدق المستثمرون الخاصون خلال العشرينات عشرة أو اثني عشرة بليون دولار أخرى على أسواق الاستثمار فى أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. فكيف كان من الممكن رعاية هذه الديون وتسيديها فى النهاية إذا لم تسمح الولايات المتحدة للمدنيين بأن يبيعوا سلعهم؟ لم يكن لدى ساسة الجمهوريين جواب حاضر عن هذا السؤال الوثيق الارتباط بسياساتهم لقد ظلت سياسة الجمهوريين طيلة العشرينات خاضعة لهذين الاعتبارين المتناقضين. فانتهجت الحكومة نحو مديونية العالم الخارجى موقف العناد المتعنت. كان لابد من وجود تنازلات سخية بالنسبة للفائدة، أما بالنسبة لتسديد أصول الدين، فقد كان موقف الحكومة ثابتاً، وقد عبر عنه الرئيس كوليدج بقوله "لقد استخدموا الأموال، أليس كذلك؟" غير أن التسديد كان مستحيلاً مادامت أسوار التعريف الجمركية الأمريكية قائمة لم تمس. فلم يكن من سبيل فى الواقع لكى تتمكن ألمانيا من الاستمرار فى دفع التعويضات، وللدول الأخرى كى تبتاع سلعا أمريكية إلا بإمعان فى الإقتراض. وكان نجاح الثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧م، وتبنيها الدعوة لنشر الشيوعية فى العالم، والصدام بين روسيا الشيوعية ودول أوروبا، من عوامل الدعوة إلى العزلة فى الولايات المتحدة للبعد عن ذلك الصراع الإستعماري الأوروبي، ومن ثم ترجمت هذه الدعوة إلى قوانين وافق عليها الكونجرس فى الفترة من ١٩٣٠م إلى ١٩٣٥م حرم أولهما تقديم قروض أخرى إلى البلاد التى لم تنفذ التزاماتها السابقة، والثانى حرم بيع

الأسلحة لكل المعتدين في حروب أجنبية فى المستقبل، وأعلن تحذير
للأمريكيين من السفر على سفن أجنبية للمعتدين إلا على مسؤوليتهم.

العوامل الداخلية:

أما فى الساحة الداخلية. فقد ابتدأت حكومة "هاردينج" عهد "الوضع
السوى" وكانت فكرة هاردينج عن الوضع السوى هو العودة إلى أيام "مارك
حنا" و "ماكينلى". ولم تكن هذه السياسة عدم تدخل الحكومة فى الشؤون
الاقتصادية بحذافيرها، وإنما كانت خليطاً موفقاً من سياستين: إحداهما: حرية
المشروعات الخاصة من القيود الحكومية، والآخر: مساعدات سخية
للمشروعات الخاصة. فتراجعت الحكومة عن المشروعات التجارية
والصناعية، ولكن المشروعات التجارية والصناعية تدخلت فى تشكيل معظم
السياسات الحكومية.

وكان السجل باهراً فى الناحية الإيجابية. فقد قامت التعريفتان
الجمركيتان الصادرتان فى سنتى ١٩٢٢م و ١٩٣٠م ضمناً عملياً ضد
المنافسة الأجنبية. فأنهمكت وزارة التجارة بقيادة "هربرت هوفر" الذى لم يكن
يعرف الكلل. فى فتح أسواق جديدة فى الخارج، وبررت بذلك التشدق بأنها
كانت "أمتن جهاز فى العالم لغزو التجارة الخارجية" أما فى المجال الداخلى،
فقد تعاونت الوزارة بهمة فى تنظيم حوالى مائتى جمعية تجارية واتحاد
للمنتجين (كارنيل) أشبه بتلك التى أنشئت فيما بعد، فى عهد "حكومة الإنعاش
القومى" وفى هذا قال "هوفر" فى إيجاز بليغ "إننا ننقل فى عهد "حكومة
الإنعاش القومى" وفى هذا قال "هوفر" فى إيجاز بليغ: "إننا ننقل من مرحلة
نشاط فردى للغاية" إلى مرحلة أنشطة متشاركة "فأقر الكونجرس إعانات
مالية سخية للملاحة التجارية ولشركات الطيران التى كانت تتقل بريد

الولايات المتحدة. وتوصلت وزارة الخزانة فى عهد الوزير "أندرو ميلون" إلى إلغاء ضريبة الأرباح الفائضة، وإلى تخفيضات كبيرة فى الضرائب الإضافية وضرائب الدخل المتوسط العادى وإلى تخفيضات الضرائب العقارية. وكانت النظرية المبررة لهذا أنه سينشط التجارة والصناعة، بيد أنه لسوء الحظ أذى جنون المضاربة الذى ساد أواخر العشرينات.

وفى الوقت ذاته، كانت سياسة عدم التدخل الحكومى مراعاة بنفس القدر من الإخلاص فأعيدت الخطوط الحديدية. التى كانت الحكومة قد أدارتها بنجاح باهر أثناء الحرب إلى أصحابها بشروط سخية. كذلك أحيل شطر كبير من السفن التجارية التى صنعت أثناء الحرب إلى الشركات الخاصة بأسعار زهيدة لا يكاد يصدقها العقل، وأوقف العمل بقانونى شيرمان وكلايتون لمناهضة "الترسبات" فعلاً، اتخذت السلطان التنفيذية والقضائية موقفاً يعفيهما من المطالبة بأن "تبتلا القوانين الاقتصادية". أما أبرز تعبير لسياسة عدم التدخل الحكومى، فقد جاء مرتبطاً بمشروعات قيام الحكومة بإنشاء وإدارة محطات توليد الكهرباء من القوى المائية إذا كان الرئيس ويلسون قد خول الحكومة فى سنة ١٩١٦م إنشاء سدين نهريين عند "مصب شولز" ونهر "توليد الطاقة لمصانع النترات" ولقد أصبح التصرف فى هذه المحطات والسدين بعد الحرب موضوع جدل طويل ومريز فكان المحافظون يرون تحويلها إلى شركات خاصة، وأصر التقدميون بقيادة "جورج نوريس" الجسور عضو الشيوخ عن نيراسكا على استمرار بقائها ملكاً للحكومة وتحت إدارتها. وفى سنة ١٩٢٨م، أقر الكونجرس قانوناً يقضى بأن تديرها الحكومة ولكن الرئيس كوليدج رفض التصديق عليه. واتخذ قرار مشابه فى سنة ١٩٣١م فحذله الرئيس هوفر.

"إننى أعارض بكل حزم دخول المحكمة فى أى عمل تجارى وصناعى غرضه الأكبر منافسة مقصودة.. فإن هذا يقضى على ما لشعبنا من مساواة فى الفرص، وهو إنكار للمثل العليا التى قامت عليها حضارتنا.. وإنى لأجفل من تصور مستقبل نظمنا، وبلادنا إذ لم يعد هم المسئولين فيما هو نشر العدالة والمساواة فى الفرص، وإنما يكسر همهم للمقايضة فى الأسواق، فهذه ليست ليبرالية وإنما هى تحلل".

وكان هذا الاهتمام بالمساواة فى الفرص خليقاً بأن يلقى تكريماً أفضل، لو أن حكومتى هاردينج وكوليدج أظهرتا اهتماماً صادقاً ومعززاً لرفاهية فئات العمال والمزارعين بيد أن هاتين الحكومتين لم تكونا تهتمان بغير "رجل الأعمال". وكان مفهومهما للتجارة والصناعة ضيقاً. فلم يحظ المزارعون ولا العمال بنصيب من الرخاء المتدفق فى العشرينات. ولقد طرأ انخفاض وجيز وحاد على أسعار المنتجات الزراعية فى سنة ١٩٢١م، ولم تحن أواسط العشرينات حتى بدأ انهيار تدريجى ومتواصل دون ما انقطاع إلى أن بدأ تطبيق وسريان إصلاحات "النظام الجديد". فانخفض الدخل الزراعى فيما بين سنتى ١٩٢٠م و ١٩٣٢م من خمسة عشر بليوناً ونصف البليون من الدولارات إلى خمسة ونصف من البليونات. وفى سنة ١٩٢٠م در حوالى ثمانمائة مليون بوشل من القمح ما يقرب من بليون ونصف البليون. بينما در محصول يقل عن ذلك بدرجة ضئيلة ما يقل عن ثلاثمائة مليون دولار فى سنة ١٩٢٣م. ولقد بيعت ثلاثة عشر مليون بآلة من القطن فى سنة ١٩٢٠م بما تجاوز بليون دولار بقليل، بينما بيع نفس المقدار بعد اثنى عشرة سنة بأقل من نصف بليون دولار. ونفس القول ينطبق على معظم المحصولات الأخرى. وظلت الأسعار التى كان المزارع يدفعها لآلاته ومخصباته ومروحاته منها على ما كانت عليه وتجات النتيجة فى تصاعد

أرقام تأجير المزارع وبيع المرهون منها لقاء الديون. ولم يحن عام ١٩٣٠م حتى كان ٤٢ فى المائة من مزارع البلاد تدار بواسطة مستأجرين، وكان مجموع المديونية لقاء رهن قد ارتفع فوق تسعة بلايين من الدولارات، فى حين أن ما لا يقل عن عشر الممتلكات الزراعية بيع فى المزادات العلنية سنئى ١٩٢٧م، ١٩٣٢م لقاء ديون كانت مرهونة فى مقابلها.

ومع هذا فإن حكومتى هاردينج وكوليدج فى حرصهما على وضع الحكومة رهن المشروعات التجارية والصناعية، أظهرتا فى هذا الموقف عدم اكتراث بالمصالح الزراعية. وكان أول حل من الجمهوريين لمشكلة الزراعة، هو إصدار تعريفة جمركية للمنتجات الزراعية، وأقل ما يقال بصدد هذا الحل أنه لم يكن مناسباً، لأن الولايات المتحدة كانت تصدر من المنتجات الزراعية أكثر مما تستورد، واستخدم الرئيسان حق النقض "الفيتو" لرفض مقترحات سليمة كانت تدعو إلى مساعدات مالية وإشراف على المحصولات، ورغم أنها كانت مقترحات مؤيدة من الهيئات الزراعية. وقيل قوات الفرصة أنشأ الرئيس هوفر مجلساً زراعياً مجهزاً بسلطة واعتمادات لمساعدة التسويق المنسق للمحصولات . ومع أن هذا حقق بعض الخير فإنه لم يكن كافياً.

ولقد كان عهد "الوضع السوى" هذا فترة خمول ورتابة لم تخفف منهما سوى فضائح هاردينج المثيرة، والمعارك الحزبية المهلكة التى تخللت فترتى حكم هوفر. وما كانت حكومة الولايات المتحدة من قبل إدارة فى أيدي الجماعات ذات النفوذ بعلائية أكثر جرأة منها إذ ذاك، فتانرا ما خضعت إدارة شؤون الدولة لحكم الاعتبارات السياسية إلى هذا الحد من عدم التحفظ، لقد كان "وارين جى هاردينج" عضواً بمجلس الشيوخ عن ولاية أوهايو، أمتاز بالطف ولكنه كان ضعيفاً. وقد رشح للرئاسة لمجرد أن أحد لم يعرف

عنه ما يعيبه، وتم انتخابه لأن البلاد كانت قد سئمت المثالية الويلسونية. وكان انصياحه السهل لاستغلال المصالح التجارية والصناعية الكبرى للحكومة، وتسامحه إزاء الفساد الشنيع خلال العامين ونصف العام التي تولى فيها المنصب محققين لآمال أولئك الذين كانوا يتطلعون إلى إنهاء المثالية. وكان كالفين كوليدج الذي خلقه سياسياً محدوداً للغاية، غشياً غير واسع الأفق مقلاً في الكلام والآراء مكرساً جهوده للإبقاء على الوضع القائم شديد التوجس من الليبرالية في أي أشكالها. أما هيربرت هوفر الذي تولى الرئاسة في سنة ١٩٢٩م فكان ذا مقدرة تفوق ما لسلفية بكثير، وذا شهرة كأداري كفء ورجل حكم ذا عقلية دولية، ومصلحاً اجتماعياً عظيماً ولكنه فقد كل هذه الصفات في أربع سنوات وعمد إلى ارتكاب أخطاء في الحكم على الأمور أشد خطراً مما ارتكب أي رئيس منذ عهد جرانت.

الكساد الاقتصادي الكبير:

تولى هيربرت هوفر الحكم في ظروف مواتية تفوق تلك التي رافقت أي رئيس للجمهورية بعد "تافت". فقد كانت كل المظاهر توحى بأن البلاد لم تكن أكثر رخاء ولا كان المجتمع أكثر ازدهاراً عما كانا إذ ذاك. كانت الأوراق المالية قد ارتفعت إلى مستويات شاهقة، فكان مئات الملايين من الدولارات تدفع شهرياً من سندات وأسهم جديدة، من المستثمرين الطامعين في أن يشتركوا في اللعبة الجديدة، لعبة تكوين ثروة من لا شيء. ولم تعد المصانع قادرة على أن تنتج من السيارات، والبرادات (الثلاجات)، والمضخات (الراديو) والمكانس الكهربائية، والمواقد البترولية ما يلحق الطلب على الأجهزة الجديدة. وأخذت السكك الحديدية تزرع بأحمالها، وبرزت مئات الآلاف من المنازل الجديدة في خليط عجيب من الأطرزة:

طراز عهد الاستعمار، والتبؤورى، والقوٲى، والأسبانى، والمكسىكى والمستحدث فى ضواحى المدن الكبرى أو فى مدن الصناعات الجءىءة فى الجنوب والغرب واكنظت الكليات وءور السىما، وأصبء تزوءء الرءال بسلع الأنافءة والنساء بمعاىءن التءمىل ءارة كبرى بىما ارءقى الإعلان من مسوءى مهنة ءاراءة إلى أعلى المسوءىاء كعلم وفنز وفى كل يوم أءظهر ءءسءن ءكنولوءى ءءىء ورائع أو ءءءم علمى مطمئنا على أن ءمة أزمان أءسن وأفضل فى الطرىق. كان هءا هو "العءء ءءىء"، وإءا كان المزارعون أو العمال ءىر المهرة لم يءظوا بنصىب من ءىرائه، فقء كان هءا مقءرا لهم فى وءء لاءق. وكان من المناسب أن يائى اسءهلال ءلك "العءء ءءىء" على ىءى رءل كسب شهرءه بوصفه مهندسان وأءبء أنه مصلء اءماءى، وكشف عن فهمه للءضارة القائمة على ءءارة والصناعة بءءمائاه ءلبىلة وهو وزىر للءارة. ولقء قال هوفر مزهوا: "إننا فى أمرىكا أقرب إلى الانتصار النهائى على الفقر مما كان سوانا فى أية بلاد، فى أى وءء سابق من ءاءارىء". ولقء كان كل أمرئ ءقربا يءووع أن يءءقل هوفر نفسه بهذا الانتصار النهائى "ولكن القءر كان قاسىا".

ءلك أن انهىار أءءوبر سنة ١٩٢٩ من ءاء بءءاءة ءرامىة ومءىرة، ففى الرابع والعشرىن منه، انءقلت ملكىة ما ىزىء على أءئنى عشر ملىونا من الأسهم من ىء إلى ىء فى إءبال مءموم على البىع. وفى ءاسع والعشرىن منه ءاءء الطامة. وءسرت الأسهم المءىنة المكانة كأسهم "أمرىكان ءلفىون أنء ءلىءراف" و"ءنرال الىكءرىك" و"ءنرال موءورز" ما بىن مائة ومائىى بنط فى أسبوع واءء. ولم ءءن نهائة الشهر، ءءى كانت ءساره ءملة الأسهم المءسوبة قء ءءاوزء ١٥ بلىون من ءالواراء. ولم ءءن نهائة العام ءءى كان الانكماش فى قىمة الأوراق المالية من كافة الأنواع قء بلىع مبلعا ءىالىا

قدره أربعون بليوناً من الدولارات وخسر ملايين المستثمرين مدخرات أعمارهم بيد أن درامة الكساد الإقتصادي لم تتوقف عند هذا الحد، فلماذا دور الأعمال تغلق أبوابها. والمصانع تتوقف عن العمل. والمصارف تهبط إلى الحضيض وملايين المتعطلين يزرعون الشوارع بحثاً عن عمل. وفقدت مئات الآلاف من العائلات بيوتها وهبطت تحصيل الضرائب إلى الدرجة التي عجزت عندها المدن والمقاطعات عن دفع رواتب المدرسين. وتوقفت أعمال الإنشاء والبناء تماماً وتقلصت التجارة الخارجية التي كانت قد أضيرت من قبل إيما ضرر إلى درك لم تتحدر إليه من قبل.

ما أسباب هذا الفراغ والكساد الطويل الذي أعقبه؟ ليس من المقنع ولا من المفيد القول إن ذلك الكساد جزء طبيعي من الدورة التجارية، وإن كان هذا صحيحاً إلى قدر كبير عندما تعاف الحكومة التدخل للسيطرة على جموح المشروعات الفردية. ففي حالة فزع عام ١٩٢٩م كانت ثمة عوامل من الواضح تماماً أنها أفضت إلى الانهيار. وأول كل شيء أن الطاقة الإنتاجية للأمة كانت أعظم من طاقتها الاستهلاكية. وكان هذا راجعاً إلى حد كبير إلى أن قسماً من الدخل القومي أكبر مما ينبغي أخذ يتجه إلى نسبة ضئيلة من السكان الذين كانوا يحولونه على الفور إلى مدخرات أو إلى الاستثمار، بينما كان نصيب طبقات العمال والمزارعين والمستخدمين من الدخل غير كاف، في الوقت الذي كان نظام المشروعات يستند إلى مقدرتهم المستمرة على الشراء. وكان ثمة العوامل أن سياسات الحكومة فيما يتعلق بالتعريفات الجمركية وبديون الحرب اقتضت بدرجة كبيرة السوق الخارجية للسلع الأمريكية، فلما حدثت الضائقة الاقتصادية التي سادت العالم في أوائل الثلاثينات، انهارت تلك السوق. وكان ثلث العوامل أن سياسات الائتمان السهل كانت قد أفضت إلى توسيع مشتط في الإقراض. وتوسع هائل في

الشراء بالنسيئة (التقسيط) وإلى مضاربات جامحة وقد بلغ مجموع الديون الحكومية والخاصة ما بين مائة بليون ومائة وخمسين بليوناً من الدولارات، كما أن المضاربة دفعت الأوراق المالية والعقارات إلى أبعد من قيمتها الحقيقية. وأخيراً فإن الكساد الزراعى المطرد والبطالة المستمرة فى الصناعة، والإتحاد المتواصل نحو تركيز الثروة والنفوذ فى كثير من الشركات الكبرى، أدت إلى اقتصاد قومى غير سليم فى جوهره.

ومهما تكن الإيضاحات، فلم يلبث أن اتضح أن الأمة فى قبضة أشد كساد مدمر فى تاريخها، فإن الفرع عام ١٨٣٧م استمر ثلاث سنوات أو أربعاً، وفرع عام ١٨٧٣ امتد إلى خمس سنوات، كما أن كساد سنة ١٨٩٣م الفظيع انتهى فى ربيع سنة ١٨٩٧م. فى حين أن فترات الفرع الاقتصادى فى أعوام ١٩٠٤م و ١٩٠٧م و ١٩٢١م كانت قصيرة الأجل. بيد أن الكساد الكبير فى سنة ١٩٢٩م استمر قرابة عقد كامل. فلم يسبقه مثيل فى طول الأمد، وفى الفقر الشامل والمأساة التى صبها على المجتمع. كذلك كان يختلف فن نوبات الكساد السابقين فى ناحية أخرى إذ من الواضح أنه كان نتاج الوفرة لا العوز. كان مثلاً أكمل من أى كساد آخر لانتهيار نظام توزيع الثروة وتوزيع وفشل قيادة التجارة والصناعة.

وما دام الكساد لم ينبعث عن أسباب طبيعية، وإنما عن أسباب مصطنعة، فإنه كان يدعو بالحاج إلى تصرف حكومى نضالى. بيد أن هذا لم يحدث إذ أن الرئيس هوفر كان "كملايين غيره" يؤمن بقوى الإنعاش التلقائية فلم يستبعد تماماً التزام الحكومة بالتصرف، بيد أنه ظل مؤمناً بأن النجدة كانت مهمة المبررات الخاصة والحكومات المحلية وحدها. وقد قال فى هذا "علينا كأمة أن نصد الجوع والبرد عن أولئك الذين يعانون الضائقات الحقة

من شعبنا" بيد أنه كان يرفض في إصرار المشروعات الموضوعية للإغاثة القومية المباشرة للمتطلين والمتضررين جوعاً. وانتهج من البداية سياسة التهوين من مدى الكساد، فلما لم يعد هذا ممكناً أعتق نظرية أن الرخاء "غريب لا ريب فيه". وفي الناحية الإيجابية قنعت حكومة هوفر بسلسلة من العلاجات النوعية الجزئية: برنامج لإنشاء الطرق والبنائيات العامن والخطوط الجوية، واعتماد ٣٠٠ مليون دولار للقروض الزراعية، وقانون "جلال ستيجال" لتوسيع التسهيلات الإئتمانية في نظام الاحتياطي الفيدرالي، وفوق كل هذا إنشاء شركة لتمويل التعمير مع بليونين لإقراض المصارف والمكك الحديدية وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية.

ولكن هذه الإجراءات لم تكن كافية لسوء الحظ، فأخذ الموقف ينحدر من سبي إلى أسأ بإطراد. ولم تحن سنة ١٩٣٢م حتى كان عدد المتطلين قد تجاوز إثنى عشر مليوناً، وحتى أغاق ما يزيد على خمسة آلاف مصرف أبوابها، وبلغت الإقلاسات التجارية إثنين وثلاثين ألفاً، وهبطت أسعار المنتجات الزراعية إلى أدنى مستوى في التاريخ. وتعرضت الطبقة الوسطى لخطر الزوال، وهبط الدخل القومي من أكثر من ثمانين بليوناً في سنة ١٩٢٩م على أربعين بليوناً، وبدأ الإقتصاد القومي للبلاد بأكمله يتصدع ويتحلل، وصار الشعب في حالة نفسية بشعة.

والأمريكيون ليسوا مبالين للثورة، لذلك تطلخوا في هذه الأزمة نحو قيادة مختلفة بأمل. وكان فريق من التقدميين الجمهوريين قد هاجموا بقيادة الشيوخ نوريس، ولافوليت، وكوستيجان وكيبتج سياسات هوفر، ولكنهم لم يكونوا من المقرة بدرجة تمكنهم من انتزاع السيطرة على الحزب من المحافظين، ودعت الضرورة البلاد إلى التطلع إلى الديمقراطيين من أجل

الخلاص. وفى سنة ١٩٣٠م فاز الديمقراطيون فى انتخابات الكونجرس بأغلبية ساحقة، ولم يقد محافظوا الحزب الجمهورى من دروس الكساد، فأعادوا ترشيح الرئيس هوفر فى تحد.. وعاد هوفر يهيب بـ "الفردية الخالصة" لحل الأزمة القومية. وقدم الديمقراطيون "فرانكلين دى. روزفلت" ذا الشخصية الفائزة الحمس، الشديدة الجاذبية، وكان كمحافظ للمبايرسيت قد كشف عن شخصية واسعة الحيلة، جسور، وعن أنه زعيم ومصلح إنسانى وسياسة داهية، وقد وعد الأمة بـ "نظام جديد". وفى انتخابات نوفمبر شق روزفلت طريقه مظفراً إلى "البيت الأبيض" على سيل جارف من أغلبية شعبه بلغت سبعة ملايين من الأصوات.

الفصل الثامن

الولايات المتحدة الأمريكية والحرب العالمية الثانية فرانكين روزفلت والنظام الجديد

وقفت الديمقراطية الأمريكية دواماً في الإهداء إلى قادة عظام في أوقات الأزمات الكبرى. ولقد كان الاختيار مبنياً على منطق ومقصد. كما في حالة "واشنطن". وفي أوقات أخرى كان الاختيار مصادفة. كما في حالات "لينكولن" و "تيودور روزفلت" و "ويلسون". وليس من الممكن بأن "فرانكلين روزفلت" كان كما كان غير معروف عندما انتخب لرئاسة الجمهورية. بل من الجائز أن تؤكد أن فئة قليلة من الذين منحوه أصواتهم والأمل يحدهم. كانوا يدركون أنهم أوتوا في شخص "روزفلت" زعيماً كان في الدفاع عن الديمقراطية والقومية نداً "لينكولن" وفي القيادة نحو نظام عالمي أفضل كان رصيفاً لويلسون.

وكانت الحاجة تدعو إلى ذلك "النظام الجديد" من أمد طويل. إذ أن رجال السياسة كانوا قد قضوا ما يزيد على عقد من الزمن، بأوراق مغشوشة، وقد جمعت المشروعات التجارية والصناعية كل المكاسب تقريباً. ولقد اعتزم روزفلت أن يعيد قواعد اللعب الديمقراطي. وبدأ "النظام الجديد" لكثير من المعارضين بمثابة ثورة. والواقع أنه كان نظاماً محافظاً إلى حد بعيد، محافظاً بالقدر الذي كانت به للديمقراطية الجيفرسونية والويلسونية محافظة. كان يهدف إلى حماية الضرورات الجوهرية الديمقراطية الأمريكية

من العنف الصادر عن اليسار أو عن اليمين. إلى صون الموارد الطبيعية والبشرية.. إلى حفظ التوازن في المصانع في ظللال الدستور، والأمن والحرية.

كان "النظام الجديد" من ناحية الفلسفة ديمقراطياً. ومن ناحية الأسلوب ثورياً. ولما كانت الإصلاحات التشريعية قد احتجزت خمسة عشر عاماً. فإنها لم تلبث أن تفجرت على البلاد بما بدا أنه عنف غير أنه اتضح حين هدأت المياه أنها تسير في قنوات مألوفة فكانت سياسة صيانة الموارد في "النظام الجديد" قد بدأت على يدى "تيودور روزفلت". وكانت قوانين تنظيم السكك الحديدية و"الترستات" ترجع إلى الثمانينات من القرن التاسع عشر، وكانت بعض الإصلاحات المصرفية والنقدية قد أنجزت على يدى "ويلسون". أما برنامج الإغاثة الزراعية فقد استعار الكثير من "الشعبيين". واستعار تشريع العمالة الكثير من إجراءات تطبيقها ولايات مثل ويسكونس وأوريجون. بل إن الإصلاح القضائى الذى أثار ضجة عاتية. كان مما تطلع إليه لينكولن وتيودور روزفلت. وفى مجال العلاقات الدولية كانت سياسات "النظام الجديد" استطرادات واضحة للسياسات التقليدية الرامية إلى تدعيم المن القومى والحفاظ على حرية البحار. ومساندة القانون والسلام والدفاع عن الديمقراطية فى العالم الغربى.

تطبيق "النظام الجديد":

كان الكساد الإقتصادى فى دركه الأسفل عندما تولى فانكلين روزفلت الحكم فى ٤ مارس سنة ١٩٣٣م، وكان النظام الإقتصادى للبلاد على شفا الانهيار التام، وتصدى روزفلت للأزمة بجرأة وحمية. وقبل أن تنتهى مدة

حكمه الأولى كان قد دفع إلى حيز الوجود بمجموعة من التشريعات أكثر تنوعاً وأهمية مما صدر عن أى واحد من سابقه منذ "واشنطن" وكان "النظام الجديد" الذى أتاحت حكمة روزفلت للبلاد مكوناً من إجراءات للإنعاش والإغاثة من ناحية ومن إجراءات للإصلاح من ناحية أخرى. والواقع أن كثيراً من الإجراءات يجمع بين الغرضين، فليس من الممكن باستمرار تعيين حد فاصل بين إنتهاء الإنعاش وبداية الإصلاح. ففى مجال الإغاثة ساعدت حكومة المشروعات التى برحت بها الضائقة. بقروض اتحادية سرعان ما وصلت إلى بلايين من الدولارات. ولقد أرسلت دعائم برنامج واسع الإنفاق على الإنشاءات العامة وإقراض مشروعات الإسكان. والطرق، والجسور والتحسينات المحلية، لكى تنشط التجارة والصناعة وتوفر العمالة. وقد أنشأت نظاماً فضفاضة لإغاثة المتعطلين. فلم تكن سنة ١٩٤٠م حتى كانت قد أنفقت حوالى ستة عشر بليوناً من الدولارات على الإغاثة المباشرة، وسبعة بلايين أخرى على مشروعات عامة متباينة. كما أنها بدأت برنامجاً واسع المدى للحفاظ على الموارد الطبيعية، كان من أدواته الرئيسية "قبلق الصيانة المدنى". الذى أتاح عملاً لحوالى ثلاثة ملايين من الشباب. ولقد خفت لمساعدة السكك الحديدية. وحقت تدعيم التسهيلات، ومولت تحسينات تأخرت كثيراً عن موعدها وبفضل الرعاية الاتحادية لمشروعات التأليف، وللمسارح والفرق الموسيقية والزخرفة وزينة البنايات العامة، ساعدت الحكومة الكتاب والفنانين والموسيقيين على الذين عضتهم الضائقة، وبهذا أثرت الحياة الثقافية للأمة بدرجة كبيرة. ولقد كان كثير من الإصلاحات الطويلة المدى فى الزراعة والصناعة مرسوماً كذلك للإغاثة السريعة.

وكان من الطبيعى أن تحدث أخطاء بعضها خطير. فقد أثبتت "إدارة الإنعاش القومى" فمثلاً حتى قبل أن تقضى عليها المحكمة العليا فى سنة

١٩٣٥م. ولم يؤد تخفيض الدولار إلى رفع الأسعار، وهو غايته الرئيسية بدرجة تذكر. ولقد بددت كثير من الأموال دون جدوى، ونما الدين القومي بمعدل سريع. كما اتسمت الحكومة بكثرة المنازعات الداخلية فيها، بيد أن السجل العام للنظام الجديد كان طيباً.

وفى اتجاه الإصلاح الدائم. اتجه نظر الحكومة إلى العمليات المصرفية وتوليد الطاقة من القوى المائية، والزراعة، والعمالة. والتأمين الاجتماعى، والتشريع السياسى. فأغلق "النظام الجديد" المصارف، ثم أعاد فتحها تحت أشد رقابة وبضمانات حكومية للودائع المصرفية. ولقد هجر قاعدة الذهب وخفض قيمة الدولار لتحقيق تضخم معتدل وتحت سيطرة موجهة، وبذلك رفع أسعار السلع. وأقام رقابة دقيقة على بيع الأسهم والسندات وغيرها من الأوراق المالية. كما أنه كسر شوكة الشركات الكبرى التى كانت تفرض سلطاتها على شركات أخرى. والتى كانت قد ظفرت بسيطرة على قطاع كبير من عمليات إمداد البلاد بالإتارة الكهربائية، والتى ما كانت تدار فى كثير من الأحيان إلا لمنفعة فئة قليلة من المهيمنين عليها. كذلك وضع مجموعة من القوانين بقواعد عادلة لممارسة التجارة والصناعة. ترمى إلى القضاء على المنافسة المتلاعبة. ورفع الضرائب على دخل الأغنياء والشركات. وسد ثغرات التهرب فى القوانين الضريبية، وبدد كثيراً من الارتباك الذى طال وجوده بالنسبة إلى السياسات الضريبية لحكومات الولايات والحكومات الاتحادية.

إعادة انتخاب روزفلت: انصراف جديد إلى الإصلاح

فى أواخر الحملة الانتخابية لرئاسة الجمهورية فى سنة ١٩٣٦م. تنبأ "جيمس إيه. فارلى" المؤيد المتحمس لروزفلت. بأنه سيفوز بأصوات جميع

الولايات ماعدا "مين" و "فيرمونت" وقد تحقق تغاؤه. ففي تنافس مع حاكم لولاية كنتساس جدير بالاحترام، ولكنه بدون لون سياسى هو "الفريد أم. لاندرون" فاز روزفلت بأكبر أغلبية شعبية فى التاريخ إذ نال ٢٧,٤٨٠,٠٠٠ صوت فى مقابل ١٦,٦٧٥,٠٠٠ نالها "لاندون" وأحرز فى المجمع الانتخابى ٥٢٨ صوتاً فى مقابل ٨ لمزاحمه. وكانت مئاة مكانة الرئيس فى المدن بارزة بوجه خاص، كما أن الولايات العشر التى تضم أكبر إثنى عشر مدينة فى الدولة أوشكت أن تسيطر على أى انتخاب قومى. ولم يهزم روزفلت الجمهوريين وحدهم، بل إنه هزم مجموعة كانت تسمى "رابطة لينكولن" ضمت المحافظين الديمقراطيين من أمثال "جون دبليو. ديفز" و"الفريد إى. سميث".

ولقد أعلن روزفلت فى آخر خطاب مهم فى حملته الانتخابية، أن قوى رجعية شديدة البأس كانت تحاول أن تعيد إقامة حكومة "لا أسمع ولا أرى، ولا أفعل شيئاً" وقال: "أنهم على قلب رجل واحد فى كراهيتهم لى... وأننى لأرحب بكراهيتهم". وكان من الصحيح أن الجماعات التى تخصصت فى الكراهية والتحامل، والزعماء الذين كانوا يدعوا إلى العاطفة بدلاً من العقل والمنطق، قد احتلوا مكانة بارزة مثيرة للجزع فى البلاد، وقد خلقتهم الألام التى ترتبت على الكساد والإغراء الطبيعى الموحى بتجربة ألوان العلاج الشاملة لكافة العلل، وإنفعالية أشد المؤيدين بل واشد المعارضين، لإجراءات روزفلت الكاسحة، والمخاوف من أى تغير مقبل. وكان لمنظر الاضطراب والقلق فى الدنيا القديمة نصيب فى ذلك فقد شهد عام ١٩٣٦م عدواناً يابانياً ضد الصين، وقيام الحرب الأهلية الأسبانية.

وكانت إحدى الجماعات المتطرفة، وهى جماعة "مجتمع المشاركة فى الثروة" التى أنشأها "هيوى لونج" تمثل اختلاجة احتضار. إذ كان "لونج" أول حاكم للويسيانا، ثم عضو مجلس الشيوخ قد اغتيل فى خريف سنة ١٩٣٥م. فانتهى بذلك خطر قيام نظام حكم سبه فاشى فى الولاية. ولقد تمسكت فئة ضئيلة من أتباعه بأرائه الغوغائية، واشتركت مع الجماعتين اللتين كانتا تحت قيادة دكتور "فرانسيس تاونسند" والأب "تشارلز كوغلين" فى طرح قائمة للمرشحين فى انتخابات سنة ١٩٣٦م، تصدرها "ويليم ليماك" نائب داكوتا الشمالى، وكان "تاونسند" قد ابتكر هتافاً لدفع معاشات متغيرة لكل أمرئ بلغ الستين من العمر أو تجاوزها، أما "كوغلين" فقد استخدم الإذاعة فى الدعوة إلى العزلة وكراهية الدول الأجنبية أو عدم الإطمئنان إليها. وعندما اخفق مجموع الأصوات التى نالها "ليماك" فى بلوغ ٩٠٠,٠٠٠، تمزقت منظمته المتعددة الألوان، ولقد كان هو شخصياً مثل الدكتور تاونسند حسن المقصد، غير مؤذ فى جوهره. بيد أن هذا لا يمكن قوله عون "كوغلين" أو الإنتهازى "جيرالد كيه. سميث"، وهو قس من لويزيانا، اعتنق قسماً من أسوأ آراء "لونج". أما "رابطة الحرية"، فإن استخدام هيربرت هوفر إياها للنيل بعنف من سياسات روزفلت ساعد على إفقادها ثقة الناس، ثم قضت عليها الانتخابات.

ومن الطبيعى أن فوز روزفلت الساحق فى عام ١٩٣٦م منح حكومته اعتداداً ذاتياً متزايداً كان سير الأحداث فى داخل البلاد وخارجها يبلور تغيراً فى السياسة. وكانت أولى الملابس القاسية للكساد فقد انقضت فأصبح بوسع الحكومة أن تمنح الإصلاح منفصلاً عن الإنعاش مزيداً من العناية، وقد اضطرتها القلاقل العالمية إلى أن تنهج سياسة خارجية أكثر فاعلية ونشاطاً.

وقد اهتم بالميادين الأربعة الكبرى للنظام الجديد، الزراعة، والعمل والتأمين الاجتماعى، والإدارة الحكومية. فكانت الغايات فى الزراعة هى رفع أسعار السلع إلى مستوى ما قبل الحرب العالمية، وتخفيض الإنتاج الزراعى إلى الحد الذى يمكن عنده تقليل الفائضات المسببة للتلف، وتشجيع الحفاظ على خصوبة التربة، وزيادة تيسير القروض للمزارعين، وإنقاذ المزارعين المستأجرين للأراضى والمزارعين فى الأراضى الحدية. وفتح أسواق جديدة فى الخارج وفى الداخل للمنتجات الزراعية. وقد حققت كل هذه الغايات إلى حد كبير، فصدر فى سنة ١٩٣٣م قانون التعديل الزراعى، بغية التخفيض الاختيارى لإنتاج بعض محاصيل رئيسية معينة. فى مقابل مساعدات مالية من الحكومة. وقد أبطلته المحكمة العليا بعد ثلاث سنوات، وإذ ذاك أقر الكونجرس قانوناً ثانياً أفضل للإعانة الزراعية. وقد نص على أن تقدم الحكومة مبالغ من المال للمزارعين الذين يخصصون جزءاً من أرضهم لمحاصيل تبقى على التربة. ولم يحن عام ١٩٤٠م حتى كان ستة ملايين من المزارعين قد انضموا إلى هذا البرنامج، وأخذوا يتلقون إعانات مالية زاد متوسطها على مائة دولار لكل مزارع، كذلك نص القانون الجديد على قروض سليمة على فائض المحاصيل، وتيسيرات فى التخزين لضمان "مصدر كاف باستمرار للقمح" مع التأمين على القمح. وقد أفلح التناقص فى إنتاج المحاصيل الرئيسية المترتب على هذه السياسة وفتح أسواق جديدة فى رفع أسعار السلع الزراعية: فلم يحن عام ١٩٣٩م حتى كان الدخل الزراعى يفوق ضعف ما كان فى سنة ١٩٣٢م. ويسرت "دائرة ائتمان زراعى" القروض بمعدلات أسمية للفائدة. وتولت "دائرة الضمان الزراعى" تمويل عملية تمليك المستأجرين لأراضى واستصلاح المزارع الحدية.

ومن "النظام الجديد" فى ميدان العمالة، مجموعة من القوانين التى تؤدى إلى عهد جديد. فحاول قانون الإنعاش القومى فى سنة ١٩٣٣م نشر العمل، وتقصير ساعاته، ورفع الأجور، وإنهاء تشغيل الأطفال، كما كفل المساواة الجماعية، وحرّم العقود الخارجة على نقابات العمال، ولقد أبطلته المحكمة العليا فى سنة ١٩٣٥م، بيد أن موادّه نحتت فى قانونين أساسيين عظيمين: قانون واجنر لسنة ١٩٣٥م، وقانون مستويات عادلة للعمل فى سنة ١٩٣٨م. فقد كفل قانون واجنر للعمال حق المطالبة والمساومة عن طريق نقابات من اختيارهم هم، وحرّم على أصحاب العمل التفرقة التى تغيب أى عضو نقابى، وأقام مجلساً لعلاقات العمل لفض كل النزاعات العمالية. ولقد أثار القانون معارضة عنيفة، بيد أنه منح العمال معاملة أفضل مما حظوا بها فى أى وقت سابق. فتجددت حيوية "إتحاد العمل الأمريكى" تحت رعايته وظهر إلى الوجود تنظيم جديد وقوى النشاط للعمال. هو "مؤتمر التنظيم الصناعى". وقد بعث مؤتمر التنظيم الصناعى هذا النقابية الصناعية التى كانت فيما مضى لفرسان العمل، وأفلح فى تنظيم عمال الصلب والنسيج والسيارات وغيرها من الصناعات التى كانت منيعة على الحركة النقابية. ولم يحن عام ١٩٤٠م حتى كان عدد أعضاء النقابات قد ازداد إلى تسعة ملايين. ولم تحن نهاية الحرب حتى كان العدد قد بلغ خمسة عشر مليوناً تقريباً. أما قانون مستويات عادلة للعمل فكان المقصود به وضع حد أعلى لساعات العمل وحد أدنى للأجور. فحدد أربعين ساعة كحد أدنى أسبوعى سوى، وأربعين سنناً للساعة كحد أدنى سوى للأجر، وقدّر لتحديد الساعات أن يظل على حاله إلى الجيل التالى، أما الحد الأدنى للأجور فأخذ يرتفع بإطراد كذلك حرم القانون تشغيل الأطفال فى صناعات مشتركة فى التجارة بين الولايات.. وهو تحريم أبقت عليه المحكمة العليا لحسن الحظ.

ومن التشريعات ذات الأهمية الجوهرية كذلك، تشريع لحماية المتعطلين والمسنين والعجزة، وكانت هذه الأمور قد تركت حتى ذلك الحين للولايات. فسنت بعض الولايات قوانين بمشروعات كافية لتأمين البطالة ومعاشات الشيخوخة. بيد أنه كان من الواضح أن الولايات كانت عاجزة عن أن تعالج المشكلة بمفردها، إذ أنها كانت مشكلة قومية فى أبعادها. فسن الكونجرس فى سنة ١٩٣٥م، بإلحاح من الرئيس مجموعة من قوانين الضمان الإجتماعى. توفر معاشات للمسنين، وتأمينات للبطالة، وإعانات مالية للعميان، وللأمهات غير العاملات، وللأطفال الكسحين، واعتمادات لخدمات الصحة العامة. وكان على أصحاب العمل أن يوفرأ جزءاً مكن تمويل هذه البرامج، وعلى العمال توفير جزء آخر على أن تديرها الولايات تحت إشراف الحكومة الاتحادية. وسرعان ما ظفر برنامج الضمان الاجتماعى بتأييد شامل، بالرغم من المعارضة الأولية الواسعة النطاق. وقد زيد سخاء مواده ووسع مجاله فى السنوات التى نتابعت بعد ذلك.

وقد كان من أهم منجزات "النظام الجديد" إنشاء "هيئة وادى تنيسى" لتنمية موارد حوض من أكبر أحواض الأنهار الداخلية فى البلاد. عن طريق استخدام السدود التى تمتلكها الحكومة لتوليد الطاقة الكهربائية. وعن طريق برنامج واسع للإصلاح الإقتصادى والزراعى. وقد أُرْدِف هذا المشروع الجرى البالغ النجاح مشروعات مشابهة. وإن كانت أقل طموحاً، فى الغرب الأقصى، واقتبس على نطاق واسع فى الخارج.

وأخيراً أدخلت حكومة روزفلت إصلاحات مهمة وبعيدة المدى على الجهاز الإدارى فأعيد تنظيم الشعبة التنفيذية التى كانت قد نمت عشوائياً وبدون تنسيق، والى اتسمت بعدم الكفاءة وبالإسراف تنظيمياً جزئياً وإن ظل

ثمة الكثير الذى لابد من إصلاحه. ولعل أهم إجراء لإصلاح الخدمة المدنية منذ قانون الإصلاح الأصلى الصادر فى سنة ١٨٨٣م، هو قانون "هاتش" لسنة ١٩٣٩م، وقد حرم على المستخدمين الحكوميين "الأنشطة السياسية الضارة" ووجه الضربات إلى فساد الأحزاب السياسية وشططها. وفى سنة ١٩٣٧م. اقترح الرئيس مشروعاً لإصلاح المحكمة العليا، إذ أقلقته أعماق القلق سلسلة القرارات التى لم يسبقها مثيل. والتى كانت تلغى معظم إجراءات "النظام الجديد". وكان أسلوبه هو تحقيق نقاعد القضاة المسنين، وتزويد المحكمة بدم جديد، بغية إقناع المحكمة بالعودة إلى التقليد العظيم الذى وضعه "مارشال" و "ستورى" و "هولمز"... تقليد تفسير الدستور على أنه أداة مرنة للحكومة وليس حاجزاً فى طريق المحكمة بدأوا فى تلك الأثناء يتغيرون، ولم يطل الوقت حتى أخذوا ينظرون نظرة أكثر استنارة إلى التشريعات التى يصدرها فرعاً نظام الحكم الآخرين، المساويين للقضاء، والمستقلان عنه. فعكست معظم قراراتها السابقة التى كانت تشل الحكومة، وإذا الجدل الكبير الذى أثاره روزفلت بصدد المحكمة، وإن أنتج كثيراً من الارتباك والسخط. ينهى إلى خطوة نحو تلقين الأمة الطابع الحقيقى المميز للنظم الدستورى الأمريكى، وحمل المحكمة على أن تبدى احتراماً أكثر واقعية للنصوص الدستورية القاضية بفضل سلطات الحكم الثلاث وتساويها، وإن تتكيف مع الديمقراطية الأمريكية.

شبح الحرب:

قطع صخب الشؤون استرسال البرنامج الداخلى لروزفلت على نحو مزعج كما حدث لبرنامج ويلسون. وقبل أن يقطع شوطاً فى فترة حكمه الثانية. كان قد اتضح أن المشكلات الدولية خليفة بان تتقدم على المشكلات

الداخلية. كان نظام الأمن الجماعى الذى وضعه الرئيس ويلسون وهم مفعم بالأمل، قد تصدع ابتداء من العشرينات، وواصل تصدعه فى الثلاثينيات دون علاج شاف. ولابد من أن تتحمل الولايات المتحدة بعض مسئولية هذا التصدع. إذ أن سياسة العزلة التى اعتنقتها بكل اعتداد حرمت عصابة الأمم من الدعم المعنوى والعلمى من أعظم الدول الكبرى العالمية وأكثرها استقلالاً. وساهمت سياستها الجمركية فى الإنهيار الإقتصادى العالمى، كما لاح أن انسحابها من الشرق الأقصى شجع استمرار العدوان اليابانى، وادعى السعى المهتاج إلى نزع السلاح إلى صرف الدول الديمقراطية عن اتخاذ موقف واقعى إزاء مشكلات الاستعداد البحرى والحربى.

وتتغلغل أصوات الحرب العالمية الثانية فى عقد العشرينات من القرن. فقد شعرت اليابان بأن عصابة الأمم قد صفتت الباب بشدة فى وجه المضى فى التوسع، وكانت تعاف بشم سلطان بريطانيا والولايات المتحدة فى الشرق. ولم تكن إيطاليا راضية عن ثمار اشتراكها المتأخر (فى الحرب العالمية الأولى) فى جانب الحلفاء، كما كان زعيمهما "بنيتو موسوليني" فى جوع وظمأ إلى المجد. وكانت ألمانيا مفعمة بالامتعاض من هزيمتها، ومتململة من قيود معاهدة فرساي، ثم كان هناك الكساد الإقتصادى، وضغط التزايد السكانى، والفوضى الاجتماعية والخلقية، وقد مهدت هذه جميعاً لظهور قيادات جديدة نافذة الصبر إزاء بطء عمليات التوافق السلمى، ولظهور فلسفات تحدث مسلمات واستنتاجات الفلسفات القديمة. ولم تكن اليابان فى الواقع بحاجة تذكر إلى فلسفة جديدة، فما كانت بحاجة لغير أسلحة تنفذ بها فلسفتها القديمة. وتحولت إيطاليا إلى الفاشية. وسمحت ألمانيا بعد عقد حافل بالإرتباك لمتعصب نمسوى من مقاتلى الحرب الأولى، هو "دولف هتلر" بأن ينظم حزباً ثورياً هو "الحزب الإشتراكى

القومى" وبأن يستولى على مقاليد الحكم. فلم تحن أوائل الثلاثينات حتى كانت الدول الثلاث جميعاً قد شكلت حكومات ديكتاتورية، وحتى كانت ثلاثتها متأهبة لإلغاء معاهدة فرساي والمعاهدات التى ترتبت عليها. بل وكيان القانون والنظام التولييين بأكمله.

وأخذت الأحداث من ذلك الحين تجرى بسرعة مخيفة، فقد سلكت كل من الدول الديكتاتورية طرق العدوان. وأخذت كل منها تنمى وتغزز جهازها الحربى، وتهدد جاراتها الضعيفة، وأقبلت على مجازفات استعمارية (إمبريالية). وقد بنيت معظم هذه المجازفات منطقياً على أسس معقولة، ونفذت بطريقة عززت مكانة المعتدين بدرجة كبيرة بيد أنها لم تستفز بشدة معارضة الدول الديمقراطية. فغزت اليابان فى سنة ١٩٣١م منشوريا وأقامت دولة "مانشوكو" التى كانت دمية لها، ومن هذه المنطلق الممتاز أصبحت تتآخم سيبيريا الروسية شمالاً، والصين جنوباً إما إيطاليا التى كانت قد دعمت مركزها فى "الدوديكانيز" من قبل فاستولت على "قيومى". ووسعت حدودها فى ليبيا وبدأت إحياء الإمبراطورية الرومانية بشن الحرب على الحبشة فى سنة ١٩٣٥-١٩٣٦م وأخضعت هذه الدولة العريقة، وإن كانت ضعيفة لتبعيتها، أما ألمانيا فالتفت معاهدة فرساي وعادت إلى احتلال إقليم الراين، وأقبلت بجسارة على التسلح على نطاق واسع. ولقد احتجت عصبة الأمم، وأبدى الدبلوماسيون أساهم لما حدث، واستنكره الزعماء الديمقراطيون، وعانت منه الضحايا، ولكن ما من أمة أو مجموعة من الدول إعترضت وأقامت حاجزاً فعالاً فى وجه الأطماع الديكتاتورية.

وكان معظم الأمريكيين يرقبون هذه التطورات فى غير إكتراث.. وإن خالط هذه اللامبالاه استهجان فى الواقع. ولقد ايقنوا أن هذا ليس سوى

فصل جديد فى قصة قديمة، قصة إحياء الإمبرياليات. ولم يدركوا ما للقوى التى أطلقت فى العالم إذ ذاك من طبيعة ثورية بأكثر مما أدركها معظم الإنجليز. فلم يفتنوا إلى أنهم كانوا إذ ذاك فى مواجهة شر أشد خطراً، وأشدّ تفجراً من أى شئ سابق فى التاريخ الحديث، بل إنهم كانوا يهتئون أنفسهم على أنهم بمأمن خارج هذه التطورات جميعاً، يحميهم محيطان شاسعان، ويتمتعون بكفاية ذاتية، وغنى، وقوة سلطان.

كان من العسير على معظم الأمريكيين أن يفهموا الكنه الحقيقى للخطر المعلق فوقهم وفوق العالم بأسره. فهم لم يكن مجرد خطر عسكرى، ولقد تصدعت الولايات المتحدة من قبل لأخطار عسكرية وخرجت منتصرة. وإنما كان هذا شيئاً جديداً ومبهماً. وكان الأمريكيون شعباً وادعاً طليقاً، لم يعرف الهزيمة ولا ثبوت المعنويات، كما كانت نوازع الشر غريبة على العقلية الأمريكية كما أشار "سانتايانا" فلم يكن بوسعهم أن يصدقوا أن ثمة فلسفة جديدة قد ظهرت، فلسفة رفضت نهجهم فى الحياة وقيمهم الموروثة وأعلنت الحرب عليها.

والفرد هو لب فلسفة الحكم الأمريكية والإنجليزية. والفرد هو مصدر الحكم، وله حقوق وحريات فى المجتمع: حق العبادة كما يشاء وحق القول والكتابة وحق التنقل حيث يلائمه، وحق اختيار عمله، وحق الزواج بمن يشاء وحقوق أسرته وفق رغبته دون مضايقة من الدولة، وكيفما يكن تفكيره أو تدبيره أو عمله مكيفاً وفقاً للمجتمع، فإن الهدف النهائى لحكومته ومجتمعه واقتصاده القومى هو خلق الإنسان الحر وحمايته.

وإزاء هذه الفلسفة فإن الديكتاتورية كما طبقت فى إيطاليا وألمانيا واليابان، كانت تقيم فلسفة مختلفة تمام الاختلاف. فالفلسفة الاستبدادية تخضع

الفرد للدولة أو العنصر. ففي النظامين الفاشي والنازي كان الفرد غير مهم نسبياً ولم تكن لحياته وحقوقه وممتلكاته ومطامحه وآماله وعلاقاته الاجتماعية والعائلية قيمة.

وإذا تجلى كنه الديكتاتورية الحقيقي، أخذ توجس الأمريكيين يزداد بإطراد ثم تحول إلى سخط إذ جددت ألمانيا وإيطاليا واليابان اعتداءاتها. وأخذت تنقض على الدول الصغيرة واحدة إلى أخرى. وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ حدثت محنة إسبانية حيث ساعدت جيوش وطائرات موسوليني وهتلر "القوميين" في الإطاحة بنظام الحكم الجمهوري، بينما وقفت الدول الديمقراطية مكتوفة الأيدي، يشل التردد حراكها، وفوق هذا فبينما كانت الفياق الأجنبية المنتصرة تدق أبواب مدريد، بادرت اليابان بتعجيل "حادث الصين" الذي قدر له أن يمتد سنوات عديدة حتى دخل في حرب عالمية عامة. ثم حدث أن ضم هتلر النمسا إلى الرايخ بالعنف، في سنة ١٩٣٨م وبدأ تحقيق "ألمانيا الكبرى". وتلتها تشيكوسلوفاكيا. فقبل أن تكون الدول الديمقراطية أفاقت من صدمة ضم النمسا، أخذ هتلر يطالب بضم إقليم "السوديت" المنطقة الديمقراطية الصغيرة التي كانت بريطانيا والولايات المتحدة قد ساعدتا على قيامها. وفي غمرة الإنزعاج دعا قادة بريطانيا وفرنسا إلى التحكيم في الموضوع. فلما رفض التحكيم طار مستر تشمبرلين إلى ميونخ، وهناك أسلم تشيكوسلوفاكيا إلى سادة الحرب الألمان، وقال تشمبرلين عند عودته "هذا سبيل السلام في عصرنا". ولكن وينستون تشيرشل قال: "كان على بريطانيا وفرنسا أن تختارا بين الحرب أو الخزي. وقد اختارنا الخزي وستفرض عليهما الحرب".

ولم يكن رد فعل امريكا إزاء هذا كله تصرفاً تذكره الأجيال المقبلة. فقد انتهجت فى بادئ الأمر سياسة تدعو للسلام بأى ثمن، وقد بددت أحلامها نتائج الحرب السابقة وخشيت من التورط فى حرب جديدة، وقررت فى نفسها أن فى يدها هى القرار الذى يؤدى إلى الحرب أو إلى السلام. وفى تسرع هجرت كثيراً من تلك الحقوق التى حارب أبأؤها وأجدادها مرتين للحفاظ عليها، وأعلنت على العالم أنه ليس لأية دولة محاربة، فريسة أو معتدية أن تتطلع إليها طلباً للعون، مهما تكن الظروف. وقد أدرج هذا كله فى تشريع الحياد فى ١٩٣٥ - ١٩٣٧م الذى حرم الاتجار مع أية دولة محاربة أو إقراضها.

ولقد أخطأ الرئيس روزفلت بالتصديق على هذا التشريع، الذى لم يكن يقره، ولا كان وزير خارجيته "كوردل هـ" يقره. فلما ازداد الموقف الدولى سواء آلى على نفسه أن يثبت فى الشعب الأمريكى إدراكاً لطبيعة ما كان يحدث فى العالم الخارجى. وأن يسلح أمريكا معنوياً ومادياً لتتصدى لهذا الموقف وتغلب عليه. وفى خطاب ألقاه فى شيكاغو عام ١٩٣٧م دعا إلى حجر خلقى ومعنوى ضد الدول المعتدية، فلم تقابل دعونه إلا باتهامه بأنه يتلاعب بالسياسة ويعرض البلاد للتورط فى حروب "أجنبية". ولقد استنكر عدوان اليابان على الصين، ووطد علاقات ودية مع دول أمريكا اللاتينية ومع كندا، وأخذ يهيب بالكونجرس أن يقر اعتمادات أكبر من أجل الأسلحة كضرورة لازمة، وحذر الديكتاتوريين بأن السلام بقوة الخوف لا يتسم بميزة ارفع ولا أكثر بقاء من السلام بقوة السيف ورفض أن يعرب عن خوفه، أو عن أنه يتأثر بإرهاب القوة. ومع ازدياد السياسة الاستبدادية عدواناً. ازدادت الروح الأمريكية صلابة ضدها.

مقدمة الحرب:

كذلك أخذت بريطانيا تتسلح بعجلة محمومة. وقد نال لقاء "ميونخ" من كرامتها، وأهاج غضبها ما ترتب عليه من القضاء على تشيكوسلوفاكيا. إذ نبذ أخيراً إفلاس سياسة التهدئة. بيد أن هتلر لم يشأ الانتظار حتى تحرز بريطانيا والولايات المتحدة تعادلاً عسكرياً مع ألمانيا فقد ظل طيلة ربيع سنة ١٩٣٩م وصيفها يهدد بولندا ويتوعدّها، مطالباً بضم "داننتزيغ" و "الممر البولندي". وإزداد مركزه عزة وقوة بدرجة لا سبيل إلى قياسها، عندما أبرم في أواسط الصيف تحالفاً مع أقوى دول أوروبا، وهي روسيا. ثم وجه ضربه إلى بولندا ولا تزال المفاوضات جارية ففبى أول سبتمبر تدفقت مجتازة الحدود، بينما كانت طائراته تمطر المدن البولندية موتاً وخراباً وبعد يومين أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا وفاء بالتزاماتها.

ولم ينقض أسبوعان حتى كانت ألمانيا قد اكتسحت بولندا وزحفت روسيا من الشرق لتكمل هزيمة الأمة المنكودة. ثم حدث المأزق الطويل الذى وصفه كثير من الأمريكيين فى غباء سخيف بأنه حرب "زائفة". فما إن حال الربيع حتى كان هتلر مستعداً لجولة ثانية، وبدون أى إنذار دخلت جيوشه الدينمرك والنرويج. وانتهت محاولة بريطانيا إرسال المعونة العاجلة إلى النرويج الصادمة بالفشل، وفى أقل من شهر كانت موارد الشطر الأكبر من اسكندناوه تحت سيطرة ألمانيا. وفى ١٠ مايو اتجهت ألمانيا غرباً لتهاجم هولندا وبلجيكا المحايدتين ثم فرنسا ولم يدم الهجوم الخاطف أكثر من شهر، فلما أنهى كانت هولندا قد هزمت، والجيش البلجيكى قد استسلم وفرنسا ذاتها قد سقطت، فى حين أن الحملة البريطانية اندفعت فى عجلة عبر القناة (المانش)، ولم تتج إلا بمعجزة من الطاقة النشيطة والبطولة.

أمريكا تهجر الحياد:

لقد دفع الهجوم على بولندا عجلة أكبر نقاش من أيام الرق، وهو نقاش لم يجر في قاعات الكونجرس فحسب وإنما في كل صحيفة، وفي كل قاعة عامة. وفي كل بيت من البلاد. وأخذ روزفلت يعمل بنشاط لإبطال تشريع الحياد. وبعد جدال طويل استطاع أن ينتزع من "كونجرس" متردد تشريع "ادفع وتسلم" الذى جعل موارد أمريكا في متناول الدول الديمقراطية المحاربة، ما دام بوسعها أن تدفع الثمن على الأقل. فإن سقوط فرنسا أقنع معظم الأمريكيين أخيراً بسطوة وجبروت الجهاز الحربى الألمانى، كما أن الهجوم الجوى على بريطانيا فى صيف وخريف ذلك العام ألقى فى روعهم ما جعلهم يتحققون من أن أمريكا ستقف وحدها إذا ما سقطت بريطانيا ضد أعتى تحالف عسكرى فى التاريخ.

إزاء هذا الاحتمال أقر الكونجرس مبالغ هائلة للتسلح وأبرم اتفاق مع جمهوريات أمريكا اللاتينية لبسط حماية الجماعية على ممتلكات الدول الديمقراطية فى الدنيا الجديدة، وأقامت الولايات المتحدة وكندا مجلساً مشتركاً للدفاع، وبدئ فى تجنيد ما يقرب من مليون رجل وتدريبهم عسكرياً فى وقت السلم، ولكن الاتفاق الخطير الذى تم بين روزفلت وتشيرشل كان يفوق هذه الخطوات جميعاً أهمية، إذ أجريت بريطانيا بمقتضاه للولايات المتحدة مجموعة من القواعد البحرية الممتدة من نيوفونلاند إلى غيانا البريطانية فى مقابل خمسين مدمرة عتيقة. وقد قال روزفلت إن هذه كانت أهم خطوة فى دفاعنا القومى منذ شراء "لويزيانا" وأضاف تشيرشل إلى ذلك: "إن هاتين الهيئتين من هيئات الديمقراطيات الناطقة بالإنجليزية الإمبراطورية البريطانية

والولايات المتحدة مضطرتان إلى أن تمتزجا إلى حد ما فى بعض شؤونهما من أجل النفع المشترك والعام". وكان قوله لمحة انطوت على تنبؤ.

كان روزفلت قد رسم الطريق الذى لابد للأمة من أن تسلكه؛ فهل كان فى قدرته أن يلزمها هذا الطريق؟ لقد دعى الشعب الأمريكى فى صيف عام ١٩٤٠م إلى اختيار رئيس الجمهورية الذى سيقوده خلال الأعوام الخطيرة المقبلة. واختار الديمقراطيون فرانكلين روزفلت مرشحاً عنهم مرة أخرى، نابذين فى جرة مادرجوا عليه من مناهضة تريع الرئيس لثلاث فترات متعاقبة أما الجمهوريين، فاخثاروا فى اجتماع سادة جو من الارتباك شخصية جديدة على السياسة، شخصية "ويندل ويكلى" من إنديانا ونيويورك، وكان الديمقراطيون وزعيمهم قد التزموا التزاماً لا رجعة فيه بسياسة معونة بريطانيا... وهى سياسة كان من المحتمل أن تقضى إلى الحرب أفكان الحزب الجمهورى ومرشحه الجديد، عديم الخبرة ولكنه أبى فى تصميم أن يقيم موضوع معونة بريطانيا فى المعركة السياسية. وفى هذا الموضوع الخطير، أثر أن يتخذ جانب الرئيس وأيد التجنيد وأطرى صفقة المدمرات، وتعهد بأنه لن تكون ثمة رجعة عن الطريق التى اختطها الرئيس وانتهجها الكونجرس، إذا هو انتخب. وكان هذا قرار عظيماً، نم عن حنق لفن الحكم. وكشف عن أن الحزب الجمهورى وجد فى "ويندل ويكلى" زعيماً ذا شجاعة وحكمة وسعة أفق.

وأعيد انتخاب روزفلت فى انتخابات نوفمبر، فمضى بهمة فى سياساته وقد أصبح واثقاً من التأيد الشعبى. ولما اجتمع الكونجرس فى شهر يناير قدم إليه مشروعاً كان يرمى إلى الإفلات من القيود الباقية لتشريع الحياد.. ذلك هو مشروع قانون "الإعارة والتأجير". وقد نصر هذا المشروع على أنه يجوز للولايات المتحدة أن تعير أو تؤجر أية معدات أو تسهيلات

دفاعية لأية دولة يكون الدفاع عنها حيويًا بالنسبة للدفاع عن الولايات المتحدة. وبعد نقاش مستطيل أقر الكونجرس المشروع وبمقتضى مواده الحكيمه بدأ يتدفق إلى بريطانيا وحلفائها سبيل من الطائرات، والدبابات، والخامات، والمواد الغذائية وغيرها. ومن الجلى أن هذا الإجراء لم يكن من الحياد فى شئ غير أن الولايات المتحدة كانت قد أصبحت ملتزمة بهزيمة ألمانيا وأعقبت ذلك إجراءات غير حيادية أخرى، الإستيلاء على سفن المحور، وتجميد أموال المحور، ونقل ملكية ناقلات النفط لبريطانيا واحتلال غرينلاند ثم آيسلند فيما بعد، وما نطاق "الإعارة والتأجير" إلى الحليفة الجديدة روسيا ثم فى النهاية وبعد سلسلة من إعتداءات الغواصات الألمانية على الملاحه الأمريكية الأمر الرئاسى "بإطلاق النار" على أية غواصات للعدو بمجرد رؤيتها.

ومن إمارات المشاركة المتزايدة التوثيق بين أمريكا وبريطانيا، الصياغة المشتركة لأهداف الديمقراطية فى الحرب. فقد اجتمع روزفلت وتشيرشل فى وسط المحيط الأطلسى، فى ١٤ أغسطس ووضعوا "ميثاق الأطلسى" متضمنًا بعض المبادئ المعينة التى بنوا عليها آمالهما المتعلقة بعالم أفضل فى المستقبل. وكانت هذه المبادئ لا توسع إقليمياً، ولا تغييرات إقليمية لا تتفق مع رغبات الشعب المعنى بها، وحق الناس جميعاً فى اختيار شكل الحكم الخاص بهم، واستمتاع كل الدول بحرية الوصول إلى التجارة والمواد الأولية. والتعاون الإقتصادى بين الأمم، وحرية البحار، والإبتعاد عن استعمال القوة كأداة للعلاقات الدولية. وهنا نجد نقاط ويلسون الربع عشر فى ثوب جديد، أكثر بساطة.

معركة الأطلنطى:

كانت معركة الأطلنطى قد بدأت منذ خريف ١٩٤٠م، ووصلت فى ربيع ١٩٤١م إلى عنفها، حينما أصبح فى وسع الأمبريالية الألمانية أن تحتفظ فى البحر بشكل دائم بما يقرب من أربعين غواصة، وطبقت تكتيكاً جديداً... الهجوم الليلي من سطح الماء وفى خلال ثلاثة أشهر من بداية مارس حتى آخر مايو وصلت الخسائر البحرية التجارية البريطانية بما فى ذلك السفن المحايدة التى كانت تسافر لحساب بريطانيا العظمى ١,٦٩١,٠٠٠ طن (٤١٢ سفينة) وفى خلال الأشهر التالية، ورغم أن إنتاجية سلاح الغواصات قد قلت شيئاً ما فإن المحافظة على الاتصالات البحرية مع الولايات المتحدة قد ظلت بالنسبة للحكومة الإنجليزية مشغولية ضخمة. ومن أجل تدعيم المقاومة الإنجليزية فى هذه الحرب الإقتصادية والبحرية اضطرت الولايات المتحدة إلى أن تتخلى شيئاً فشيئاً عن الحياد.

فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٠م، أعلنت الحكومة الأمريكية فى الكونجرس أنها قد وقعت فى اليوم السابق مع الحكومة الإنجليزية، على اتفاق ينص على أن تتنازل لبريطانيا عن خمسين مدمرة من طراز قديم وتحصل منها فى نظير ذلك على الحق فى أن تنشئ فى شكل إيجاز قواعد جوية وبحرية فى نيوفوندلاند، وبرمودا، وجزر الأنثيل الإنجليزية، وفى جويانا البريطانية ووعدت فى شهر أكتوبر ١٩٤٠م بتزويد الطيران الإنجليزي بـ ١٢,٠٠٠ طائرة خلال الأشهر التالية.

وفى ١١ مارس ١٩٤١م، سمحت موافقة الكونجرس على قانون الإعارة والتأجير للحكومة بأن تصنع أو تشتري. ومن حساب الميزانية الاتحادية على مهمات حربية وطائرات وسفن وآلات ومواد أولية ومواد

غذائية، ومنتجات مصنعة من كل نوع. وهذه المواد الدفاعية وهو اللفظ المستخدم كانت ستوضع تحت تصرف الدول الأجنبية التي كان الدفاع عنها يمثل مصلحة حيوية بالنسبة لأمن الولايات المتحدة أى بريطانيا العظمى، ويمكن للتوريدات أن تتم ليس فقط فى شكل بيع ولكن إيجاز بعقد أو إعاره أو "بأى طريقة أخرى" وكانت من سلطة الرئيس ان يحدد طرق الدفع التى يمكنها أن تتم "عينا" ولكنه لم يكن مكلفا بان يحدد مسبقا طرق الدفع هذه بل كان عليه فقط أن يستشير هيئات أركان حرب الجيش، والبحرية قبل أن يقرر التسليم ولذلك فإن هذا القانون كان يخلص الحكومة البريطانية من التزام الدفع الفوري للبضائع التى تشتريها من الولايات المتحدة، ويمكنه حتى أن يسمح لها بأن تستلمها مجانا، ولكنه لا يعطيها معونة البحرية التجارية الأمريكية التى استمرت ممنوع عليها الملاحه فى "مناطق المعارك".

وفى أثناء الأشهر التالية، تدخلت الولايات المتحدة من أجل أن تضمن، ورغم زيادة حرب الغواصات الألمانية، المحافظة على العلاقات البحرية فى المحيط: فقررت فى ١٨ ابريل ١٩٤١م أن تمتد إلى كل النصف الغربى للمحيط الأطلسى من جرينلاند إلى جزر الخالدات ومنطقى الأمن التى تمر فيها الداوريات البحرية الأمريكية والتى كانت مهمتها إرشاد البحرية إلى وجود الغواصات الألمانية: وفى يوم ٢٤ مايو أعلن الرئيس فرانكلين روزفلت أن هذه الداوريات سوف تسهم فى حماية قوافل السفن التجارية المتجه إلى الموانى الإنجليزية وبعد ثلاثة أسابيع قرر الموافقة على قبول السفن التجارية الإنجليزية فى القوافل الأمريكية وأخيرا وعن طريق إتفاق الدانمرك ضمن، فى ٩ أبريل المحافظة على الوضع القائم فى جلابنلاند.

وفى نفس الوقت الذى أعطت هذه المشاركة غير المباشرة فى معركة الأطلنطى كانت حكومة الولايات المتحدة مشغولة بإنقاذ المواقع التى كان يمكنها أن تضمن فاعلية التدخل المسلح.

فى شهر ديسمبر ١٩٤٠م أرسل الرئيس إلى شمال إفريقيا الفرنسى مندوباً دبلوماسياً هو روبرت مورفى Robert Murphy الذى كان هدف بعثته تحاشى إستيلاء ألمانيا على منطقة أصبح لها منذ ذلك الوقت أهمية استراتيجية "مميّنة" وحصل مورفى على انطباع بأن الجنرال فيجان المندوب السامى لحكومة فيشى كان مصمماً على تعويق مثل هذا الإستيلاء ولذلك فإنه اقترح وبشرط أن تعارض الحكومة الفرنسية كل محاولة للتوغل الألمانى أو الإيطالى، منح معونة إقتصادية كانت ضرورية من أجل إعطاء الأهالى موارد بترول، فحم، منتجات أدوية، قطنيات، كانت قد حرمت منها منذ أن أصبحت المواصلات مع الوطن الأم غير مضمونة. وكانت المشغولية المباشرة هى محاولة منع التهديد بنشأة اضطرابات نتيجة لنقص السلع والبؤس وتدعيم الوجود الفرنسى بهذه الطريقة، ونص اتفاق مورفى يوم ٢٦ فبراير ١٩٤١م على أنه يمكن لمندوبين أمريكيين المراقبة الاقتصادية أن يشرفوا هناك على عدم إعادة إرسال هذه السلع الأمريكية صوب الأراضى الفرنسية فى الوطن الأم. وسيكون هؤلاء المندوبون بالفعل ضباطاً فى إدارة المخابرات مكلفين بمراقبة التحركات الألمانية.

وفى شهر يناير ١٩٤١م، وافق رئيس الولايات المتحدة على أن تقوم هيئات أركان الحرب الأمريكية بأن تدرس فى مؤتمر سرى مع هيئات أركان الحرب البريطانية المسائل الاستراتيجية الرئيسية على المستوى العالمى، وفى الربيع أمر ببء محادثات لأركان الحرب مع البرازيل وأورجواء من أجل

دراسة وسائل منع محاولة إنزال إيطالية ألمانية فى أمريكا الجنوبية وطلب إلى الحكومة البرتغالية أن تنظم وسائل الدفاع عن جزر الخالدات ضد هجوم ألماني محتمل، ووعده بأن يزودها بالوسائل الضرورية من مهمات الحرب.

وأخيراً وفى خط مواز لهذه الإجراءات أخذ الكونجرس وبطلب من الرئيس قرارات تمهد للمشاركة فى الحرب: ففي ١٦ مايو صوت على الميزانيات اللازمة لتجهيز الجيش ولبناء الطائرات، وفى أول يوليو ١٩٤١ أصبح الجيش ١,٤٠٠,٠٠٠ جندي، موزعين على ٢٩ فرقة مشاة وأربع فرقة مدرعة: فأصبح عدده يزيد ثمانية مرات عما كان عليه فى شهر سبتمبر عام ١٩٣٩م، وأصبح فى وسع الطيران أن يضع فى خط النار ما يقرب من ٦,٠٠٠ طائرة. تشكل ٥٤ فرقة مقاتلة.

وليس هناك من شك فى أن كل هذه الإجراءات كانت تعبر عن سياسة مقررة تماماً. فلقد فهم الرئيس فرانكلين روزفلت منذ هزيمة فرنسا أنه يجب على الولايات المتحدة. ومن أجل مصلحة أمنها ألا تترك بريطانيا العظمى تسقط. وكان هو صاحب الدافع والمصمم وراء التصويت على الإجراءات التشريعية، وكان هؤلاء وطبقاً للسلطات الدستورية الذى قرر وحده الإجراءات التى تهدف ضمان النقل البحرى فى المحيط الأطلسى، وكان يعرف تماماً أنه لا يمكن حماية المصالح الوطنية دون الإلتجاء إلى الأسلحة.

ولكن ما هو سبب كون هذا الطلب بطيئاً؟ ولماذا كان فرانكلين روزفلت يتردد بعد أن كان قد أعطى وخلال عام تحويلات تزايد وضوحها بالنسبة للواجبات القانونية للمحايدين، فى أن يأخذ الخطوة النهائية؟

كانت حالة الرأى العام هى التى تعطى تفسيراً لمثل هذا التردد، فقد شعر فرانكلين روزفلت، وكما كان وودو يلسون قد شعر فى ١٩١٦ - ١٩١٧ بأنه مضطر إلى أن يوائم سياسته مع اتجاهات النفسية الجماعية. إرغام قريب مادام الرئيس كان يطلب تجديد لفترة رئاسة ثالثة فى الإنتخابات الرئاسية يوم ٥ نوفمبر ١٩٤٠م، وإرغام أقل إستعجالاً ولكنه كذلك محسوس بعد إعادة الإنتخابات هذه فكان الرئيس كما ذكر معاونة هوبكنز Harry Hopkins لا يرغب فى قيادة البلاد صوب الحرب. وكان يرغب فى أن ينتظر حتى "يدفعونها إليها".

وكان هذا الرأى العام يتأثر ومنذ خريف ١٩٤٠م بثلاث تيارات: الإتجاه الإنعزالى، واتجاه "الممتنعين" وأنصار التدخل.

وكان الأولون يطالبون بضرورة بقاء الولايات المتحدة خارج الحرب، حتى إذا ما "اشتعل" العالم بأسره. فما هو السبب الذى يدفع الأمريكيين إلى العمل من أجل إنقاذ إنجلترا أو الصين؟

وكان الثانون لا يطهونون فى أن الحرب الأوروبية، وحتى حرب الشرق الأقصى، يمكن أن تضر بمصالح الولايات المتحدة؛ ودون أن يصل بهم الحال إلى حد التفكير فى أمن الولايات المتحدة يمكنه أن يصبح مهدداً، كانوا يعترفون بأنه سيكون من النتائج المرجحة للانتصار الألماني تنظيم الحياة الاقتصادية لأوروبا فى نطاق مظام خاضع للسلطة، وأن الصادات الأمريكية سوف تقاسى من ذلك بشكل خطير؛ ولكنهم كانوا يعتقدون فى أن هذا الخطر كان مؤكداً، وأقل من ذلك أن يكون قريباً. وذكروا أنه من الواجب على الولايات المتحدة إذن أن تظل محايدة لأطول وقت ممكن، وأن تنقذ بإعطاء خصوم ألمانيا معونة اقتصادية فى نطاق الحدود التى نصت

عليها التشريعات الأمريكية لعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧م. وأعيد النظر فيها فى شهر أكتوبر ١٩٣٩م، أى طبقاً لشعار "أدفع وأحمل". وكانت هذه النظرية هى تلك التى تتشورها "الحركة الأمريكية الأولى" American First Movement والتى وحدث أذاناً صاغية فى أوساط مختلفة: نقابات لها اتجاهات متطرفة من جانب، والمنظمات الكاثوليكية من جانب آخر.

وأخيراً أنصار التدخل المسلح الذين كانوا يتجمعون حول "لجنة معونة الحلفاء". وكانت دوافعهم مختلفة، فكان البعض يعتقد فى أن انتصار ألمانيى فى أوروبا كان يهدد بكل ترجيح ليس فقط الازدهار الاقتصادى، ولكن كذلك أمن القارة الأوروبية، إذ أنه لم يكن فى وسع أى شخص أن يتنبأ بذلك الحد الذى كانت آمال التسلطية الهتلرية وترغب فى الوصول إليه؛ وكان غيرهم متأثرين بحجج معنوية، ويرفضون "النظام الشمولى" الهتلرى الذى كان يهدد بتخريب تلك القيم التى كانت الحضارة الغربية قد بنيت عليها.

ومن بين هذه الاتجاهات الثلاث، كان اتجاه "الممتنعين" هو المسيطر فى خريف ١٩٤٠م وأثبتت عملية قياس قامت بها مجلة Public Opinion Quarterly أن أغلبية كبيرة (٧٥% تقريباً) كانت فى صالح تقديم معونة اقتصادية لبريطانيا العظمى، ولكن أغلبية أكبر من ذلك (٨٣%) كانت ترفض كل إمكانية لتدخل مسلح. ولم يحاول الرئيس، ورغم معتقداته الثابتة. أن يعمل على تصحيح سريع لهذا الاتجاه؛ فلم يحتفظ فقط فى أثناء حملته الانتخابية فى عام ١٩٤٠م بالحنز اللازم، ولكنه ذهب أيضاً إلى حد أن يؤكد ذلك "أن يرسل أبناؤكم إلى المعارك فى حرب أجنبية" كما كان

ويلسون قد فعل، فى شهر أكتوبر ١٩١٦م، وسى أشعر قبل دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى.

وبعد إعادة انتخابه فقط، عمل فرانكلين روزفلت بطريقة أكثر نشاطاً، وبواسطة خطبة المذاعة بالراديو، وبرسائله الموجهة إلى الكونجرس، على تغيير اتجاه رأى العام.

فذكر فى يوم ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠م، أن المسئولين الألمان يرغبون فى "النزول بأوروبا إلى العبودية"، ثم يقومون بالسيطرة على "بقية العالم" وستصبح المصالح الحيوية للولايات المتحدة مهددة إذا ما أصبح "الإشراف" على المحيط الأطلسى أو المحيط الهادى فى أيدي ألمانيا أو اليابان؛ وهذه ستكون الحالة، إذا ما سقطت بريطانيا العظمى: "فانجلترا أو بريطانيا العظمى، والامبراطورية البريطانية هى اليوم، ومن جهة النظر العسكرية، سلاح حربه مقاومة عملية غزو العالم". وبدون هذه المقاومة، أن يكون فى وسع الألمان أن ينجحوا فى النزول فى أمريكا الجنوبية، ولذلك فإنه من الضروري مساعدة بريطانيا العظمى. عن طريق ارسال حملة؛ ولكن عن طريق المعونة الاقتصادية. فعلى الولايات المتحدة أن تكون "الترسانة الكبرى للديمقراطيات".

وفى يوم ٦ يناير ١٩٤١م. أصر على وجهة نظر أخرى، هى إنقاذ القيم المعنوية: حرية الرأى، وحرية العقيدة قد أصبحت مهددة بهذا "النظام الجديد" الذى أعلنه هتلر. وانتهاز الفرصة لى يذكر أن الحكومة الإنجليزية لا يمكنها أن تستمر، أكثر من ذلك ولوقت طويل. فى أن تدفع نقداً مشترياتها الأمريكية. فهل من الضرورى منحها قروض لإعطائها الوسائل اللازمة للقيام بهذه المدفوعات؟ الأفضل كما ذكر الرئيس. هو عدم طلب هذا الدفع

منها. ووضع الطلبات الإنجليزية "فى برنامجنا للتسليح" ورسم بذلك الطريق الذى سيصل بعد شهرين من ذلك. إلى التصويت على قانون "الإعارة والتأجير".

وتحدث فى يوم ٢٧ مايو ١٩٤١م، عن المصالح الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة. فإذا ما حصل "المعتدون" على السيطرة على المحيطين، الأطلسى والهادى، فإن منتجى الولايات المتحدة ستصيبهم "كارثة"، إذ أنهم سيفقدون، بالنسبة لصادراتهم، الأسواق الأوروبية، التى ستخضع لنظام إشراف السلطة على الاقتصاد، وأن الصناعة الأوروبية، وحيث الأجور نسبياً منخفضة، يمكنها حتى أن تنافس الصناعة الأمريكية؛ هذا علاوة على أن الولايات المتحدة ستصبح مرغمة على القيام بسياسة تسليح، ستكون قاحشة الثمن.

فهل يمكن أن ينسب هذا التطور فى رأى العام لهذا العمل الشخصى للرئيس؟ من المؤكد أن الأسباب الأخرى لم تكن أقل أهمية. فلقد كان المنتجون الزراعيون أول من اعترف (وصحف ولايات الوسط تشهد بوجود هذا التفكير) بأنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تستمر فى القيام بمشترياتها. نتيجة لنقص الإنتمانات؛ وطالبوا الحكومة بالبدء فى "تشغيل المضخة": وكانت هذه المصالح الاقتصادية قد عملت فى صالح اصدار قانون "الإعارة والتأجير". وأسهمت زيادة حرب الغواصات الألمانية. فى ربيع ١٩٤١م، وغارة البارجة بسمارك فى المحيط الأطلسى الشمالى أكثر من ذلك فى توجيه الرأى العام. وفى شهرى أبريل ومايو ١٩٤١م كان الجزء الأكبر من جمهور الناخبين قد شعر بالخطر الألمانى بكل وضوح ومع ذلك، فإنه كان لايزال يتحاشى الموافقة على ضرورة التدخل المسلح. ولاحظ المراقبون

الإنجليز أن الرأي العام كان يصير على إبعاد هذه الامكانية. وكان هذا الموقف يفرمل محاولات الحكومة. ولم يوافق الرئيس على المطالب الإنجليزية إلا في ذلك النطاق الذي اعتقد أن وسعه أن يقوم به دون أن يتسبب. لدى الرأي العام الأمريكي، في نشأة حركات أو احتجاجات، قد تؤدي نتائجها إلى عرقلة التطورات المقبلة؛ ولم يطبق حتى سياسته إلا بعد ترددات واضحة، وفي بعض الحالات تراجع للوراء، كما حدث مثلاً، يوم ٢٥ مايو ١٩٤١م، في مؤتمر صحفي؛ حين فسر تفسير مقصود به تلك التصريحات التي كان قد أعلنها في خطاب ألقاه في اليوم السابق، أو كما حدث، بعد بضعة أيام من ذلك، وترك الخبر الخاص بضرب إحدى السفن التجارية الأمريكية بطوربيد غواصة ألمانية. يمر دون القيام بأية حركة.

وبالإجمال، فإن مميزات هذه السياسة كانت خط سلوك مدروس تماماً، مع حذر كبير في التنفيذ. وكان روزفلت يعرف جيداً، وبكل تأكيد أثناء صيف ١٩٤١م، أنه، من أجل تحاشي هزيمة انجلترا، ستضطر الولايات المتحدة، في فترة قصيرة، إلى أن تستخدم السلاح؛ ولكنه وجد أنه في حالة محاولته دفع جمهور الناخبين بقوة أكثر، سيتعرض لفشل في العودة، الأمر الذي كان يهدد المستقبل.

وفي الوقت الذي بلغت فيه حرب الغواصات في المحيط الأطلسي نتائجها الأكثر ضخامة، وفي الوقت الذي فتحت فيه الانتصارات الألمانية والإيطالية في البلقان وفي برقة إمكانية مواتية أمام معركة البحر المتوسط. ألن تضعف مقاومة بريطانيا العظمى؟ لقد ظلت مقاومة بريطانيا العظمى سليمة في ذلك الوقت، ولكن رئيس الوزراء لم يكن يخفي قلقه. فكتب إلى

جون هوبكنز John H opkins "لست أدرى ما سيحدث فى عام ١٩٤٢م،
إذا ظلت انجلترا تحارب وحدها".

دخول الولايات المتحدة الحرب:

دخلت الولايات المتحدة إلى الحرب العامة فى الوقت الذى فشلت فيه
الحملة الألمانية ضد روسيا أمام موسكو. وبكل تأكيد لم تكن حكومة
واشنطن محايدة بالفعل. ما دامت قد لعبت دورا مسيطرا فى الحرب
الاقتصادية، واحتلت بطريق غير مباشر مكانا فى معركة الأطلنطى- ومع
ذلك طلب رئيس الوزراء البريطانى ، وبكل وضوح يوم ٥ مايو ١٩٤١م إلى
فرانكلين روزفلت مشاركة مباشرة فى الحرب الأوروبية، ضرورة كما قال:
من أجل تدعيم مقاومة بريطانيا العظمى، لم يحصل إلا على إجابة متهربة.
ولكن رئيس الولايات المتحدة كان قد نمي، فخلال صيف ١٩٤١م، أسبوعا
بأسبوع، سياسة التدخل غير المباشر: فى ٧ يوليو، القرار بمد "منطقة الأمن"
الخاصة بالولايات المتحدة حتى آيسلاند، التى أنشأت فيها سريعا قاعدة بحرية
أمريكية وفى يوم ٢١ يوليو، وضع مشروع بقانون من أجل الاحتفاظ فى
الخدمة بـ ٩٠٠,٠٠٠ رجل الذين كانوا قد استدعوا إلى الجيش — لمدة عام —
فى شهر أكتوبر عام ١٩٤٠م؛ وفى يوم ٢٩ يوليو، الاتفاق الذى عقد مع
الحكومة البرتغالية من أجل الدفاع عن جزر الخالدات، وفى ٣٠ يوليو إنشاء
إدارة مكلفة بالإشراف على صناعة المهمات الحربية وبإعداد، بالتالى، عملية
التعبئة الاقتصادية، ويوم ١١ سبتمبر، إصدار الأمر إلى السفن الحربية
الأمريكية بفتح النار على الغواصات الألمانية ، إذا ما تطلب أمر حماية
القوافل ذلك ؛ ويوم ٩ أكتوبر، إعطاء التصريح للسفن التجارية بحمل مدفعية
(وفى عام ١٩١٧م سبق هذا القرار ببضعة أيام الدخول إلى الحرب).وكان

التوقيع، في ١١ أغسطس على ميثاق الأطلنطي، حيث شارك الرئيس مع رئيس وزراء بريطانيا في التعبير عن الرغبة في أن يتم، وبعد القضاء النهائي على طغيان النازية، تنظيم نظام أمن جماعي، وإقامة التعاون الاقتصادي بين الدول، وإعادة حقوق السيادة للشعوب، قد أكد وبكسل قوة موقف الولايات المتحدة. ولذلك فإن الأمر لم يعد يتعلق لا بالحياد الاقتصادي، ولا بالحياد المعنوي.

ومع ذلك، فإن فرانكلين روزفلت لم يبد حتى ذلك الوقت أنه مقتنع بأن دخول جيش أمريكي إلى خط النار كان ضروريا للغاية: فرغم الرأي القاطع لمستشاريه العسكريين، كان يرغب في إقناع نفسه بأن مشاركة البحرية الحربية والطيران الأمريكي يمكنها أن تكون كافية. وعلى كل حال فإنه استمر في الاعتقاد في أنه كان من الصعب أن يتخذ "ببرود" قرارا بالتدخل، وأنه كان من المستحيل أخذه دون أن يضمن الموافقة التامة للرأي العام عليه. وفي شهر أغسطس ١٩٤١م كتب لورد بيفر بروك Beaverbrook، بعد عودته من زيارة إلى واشنطن، إلى ونستون تشرشل، أن الشعب الأمريكي لم يكن مستعدا للدخول إلى الحرب، إلا في حالة مهاجمة أراضي الولايات المتحدة بطريق مباشر.

وكانت اليابان هي التي وضعت حدا لهذا الموقف المحير، حين قامت في ٨ ديسمبر ١٩٤١م، ودون إعلان الحرب. بالدخول في عمليات عدوانية ضد الولايات المتحدة. بهجومها الجوي الموجه ضد بيرل هاربر. فالتقت حرب المحيط الهادئ بالولايات المتحدة مباشرة في الحرب الأوروبية. وأخذت ألمانيا وإيطاليا الدافع لإعلان الحرب في ١١ ديسمبر، ولكن دول المحور لم تعمل سوى تأخير مخطط الولايات المتحدة: فقبل يومين من ذلك، ألم يكن

فرانكلين روزفلت قد أعلن الشعب الأمريكى أن "تخطيط التفوق اليابانى لن تكون له قيمة، إذا ما ظل بقية العالم خاضعا لسيطرة هتلر وموسوليني؟ وربما كان تدخل الولايات المتحدة فى أوروبا سوف يحدث، وحتى بدون حرب المحيط الهادى، ولكنه كان سيصبح، بكل تأكيد أثر تأخرا، ولن يكون له بالتالى نفس النتائج على سير الحرب فى أوروبا.

وكان هذا الدافع اليابانى يمثل نهاية صدام دبلوماسى كان قد استمر منذ شهرى مايو ويونيو ١٩٤٠م.

فالحكومة اليابانية، التى كانت بالفعل مهيمنة على كل المنطقة الساحلية للصين، قد أفادت من الاحتلال الألمانى للأراضى المنخفضة ومن انهيار فرنسا، من أجل مد طموحها صوب "بحار الجنوب — الهند الصينية، والهند الهولندية، وسرعان ما أظهرت الحكومة الأمريكية تصميمها على أن تعارض هذه السيطرة اليابانية فى الشرق الأقصى، والتجأت خلال خمسة عشر شهرا، إلى وسائل "ضغط إقتصادى. فحين فرضت الحكومة اليابانية فى شهر سبتمبر ١٩٤٠م، على حكومة فيشى أمر إقامة قواعد عسكرية، وبحرية وجوية، فى شمال الهند الصينية الفرنسية، وهاجمت سنغافورة، وارسلت إلى الهند الهولندية فى شهر أكتوبر ١٩٤٠م، بعثة كوبا ياشى Kibayzshi المكلفة بالحصول (وبدون نجاح كبير) على توريدات من القصدير، والبوكسيت، والمطاط، وبخاصة البترول، منعت الولايات المتحدة تصدير المنتجات التعدينية والآلات صوب اليابان، ثم قررت قبول إفادة الحكومة الوطنية الصينية من قانون "الإعارة والتأجير"؛ وحين قامت الحكومة اليابانية فى ٢٣ يوليو ١٩٤١م بمد احتلالها العسكرى على كل الهند الصينية الفرنسية، ردت على ذلك حكومة واشنطن، يوم ٢٦ يوليو، بقرار حظر

على كل الصادرات، وبما فيها البترول وفي أول أغسطس "بتجميد" أملاك اليابانيين في الولايات المتحدة؛ وحصلت حتى على أن تقوم حكومة الهند الهولندية بأن تطبق، هي كذلك هذا الخطر.

ولم تقم الحكومة اليابانية برد فعل سريع على هذا الضغط: فكانت تفضل عرض الدخول إلى مفاوضات يمكنها فيها، من أجل الحصول على رفع هذا لعقوبات الاقتصادية وإمكانية شراء المواد الأولية من الهند الهولندية أن تظهر استعدادها لتحديد طموحاتها السياسية ولكن في أي مدى؟ إن المذكرات الدبلوماسية المتبادلة يوم ٢٠ و٢٦ نوفمبر ١٩٤١م تركز النقاش على نقطتين فمن جانب كانت الولايات المتحدة ترغب في أن تحصل على أن تتخلى اليابان مباشرة عن احتلال الهند الصينية الفرنسية. بينما كانت الحكومة اليابانية ترغب ومن أجل الاستمرار في منع المرور صوب الصين، في الاحتفاظ بهذا الاحتلال، وعلى الأقل جزئياً، وحتى الوقت الذي تنتهي فيه الحرب الصينية اليابانية، ومن جانب آخر كانت اليابان تطلب ألا تقوم الولايات بمعونة تشانج كاي شيك على أن يطيل من أمد مقاومته، بينما كانت حكومة واشنطن تنوى الاحتفاظ بالمعونة التي تعطيها للصين الوطنية، بتزويدها بالمهمات الحربية.

وربما كان الحكومة اليابانية توافق على أن تتخلى جزئياً عن خطة توسعها في الهند الصينية، ولكنها كانت لا ترغب في التخلي عن سياستها في الصين، ولذلك فإنها قررت الدخول إلى الحرب.

فماذا كانت عليه أهداف وخصائص السياسة التي أتبعها كل من طوكيو وواشنطن؟

كانت السياسة اليابانية قد ثبتت، فى خطوطها العريضة منذ شهر يوليو ١٩٤٠م، فكانت توجهها المسألة الصينية. ولكى يقضوا على الصين الوطنية، كان من الضروري فصلها عن العالم الخارجى. باحتلال الهند الصينية الفرنسية، ومضايق ملقه وبورما. وكانت الظروف مواتية ما دامت فرنسا كانت قد هزمت، وكانت بريطانيا العظمى مثلولة. ولاشك فى أن معارضة الولايات المتحدة كانت متوقعة ولكنها سوف تكون بلا فاعلية — كما قدرت الأوساط الرسمية اليابانية — لأنها سوف تقتصر على استخدام السلاح الإقتصادى.

ومع ذلك فإن تطبيق هذه السياسة قد خضع فيما بين شهر يونيو ١٩٤٠م ونوفمبر ١٩٤١م لتقلبات واضحة: استقالة وزارة يوناي Yonai، المعتدل وتشكيل فى ١٦ يوليو ١٩٤٠م، وزارة كونويى Konoye الذى قرر التدخل فى الهند الصينية بدون ترددات، فى شهر يوليو ١٩٤١م داخل نفس الوزارة والذى تخلص رئيسها من وزير خارجيته وحاول أن يتفاوض واستقال الأمير كونويى، يوم ١٦ أكتوبر ١٩٤١م، تحت ضغط المتطرفين.

وهذه التقلبات كانت نتيجة لاختلافات عميقة بين الأوساط الحاكمة فرجال الأعمال الذين كانوا غالبا مترددين، وفى عام ١٩٣٧م، حينما قامت الحكومة وأركان الحرب بالدخول فى الحرب الصينية، كانوا مترددين بدرجة أكبر من ذلك بالنسبة لبرامج التوسع صوب "بحار الجنوب" ورغم الميزات التى كان فى وسع هذا التوسع أن يمنحها للمصالح الاقتصادية، فإن الأوساط الصناعية والمصرفية كانت تقيس مخاطر سياسة مغامرة. وكان العسكريون، على العكس من ذلك، مستعدين للإقادة من الحرب الأوروبية، لكى يقوموا فى آسيا الكبرى الشرقية بعمليات استيلاء إقليمية فكانت استقالة وزير الحرب هى

التي تسببت في استقالة وزارة يوناى، وبعد خمسة أشهر، في استقالة وزارة كونويى على أنها غير قادرة، كما ذكرت هيئة أركان حرب الجيش على تحقيق الآمال القومية، وكان وصول الجنرال هيديكى توجو Tajo Hideki إلى السلطة، وهو الذى كان المنفذ الرئيسى لهذا العمل الخاص بالعسكريين، هو الذى فتح الطريق أمام سياسة الحرب. وحتى الآن، لم يحدث شيئا مثيرا للدهشة، إذ أن العداءات بين الأوساط العسكرية وأوساط رجال الأعمال كانت متكررة وبشكل مستمر تقريبا فى السياسة اليابانية منذ عشرين عاما — وكان موقف هيئة أركان حرب البحرية أكثر إثارة للدهشة. فالأوساط البحرية ورغم أنها كانت من حيث المبدأ من الأنصار الساخطين لسياسة التوسع اليابانى، كانت مترددة فى أمر مد هذا العمل حتى، بحار الجنوب أى فى أن تصطدم فى مواجهة مع المصالح الأمريكية،

وبالاختصار فقد كانت هناك سياستان متواجهتان، فكان البعض لا يجرؤن على الوصول حتى مرحلة الحرب مع الولايات المتحدة، وكانوا يقنعون بالنتائج التى سيكون من الممكن الحصول عليها بواسطة الضغط الدبلوماسى، وكان الآخرون يرغبون فى أن يحققوا برنامج التوسع بالكامل، حتى إذا ما نتج عن ذلك الدخول فى حرب مع الولايات المتحدة.

وسيكون من المهم تتبع تفاعل القوى فى الفترة الواقعة من شهر يونيو إلى شهر نوفمبر ١٩٤١م.

فقطع العلاقات بين ألمانيا وإتحاد الجمهوريات السوفيتية حرر اليابان من "الخطر الروسى". ورأى فيه ماتسوكا Matsouka وزير الخارجية فرصة مواتية للقيام باحتلال فى سيبيريا الشرقية، كما كان قد حدث فى عام ١٩١٨م يضمن أجل المستقبل أمن الأرخبيل اليابانى، وهيئة أركان حرب الجيش،

دون أن تصل إلى التفكير فى هذا الغزو إذ أنها اعتبرته صعباً، قدرت أن الوقت قد حان من أجل العمل القوى فى بحار الجنوب، أى الإقامة قواعد فى كل الهند الصينية الفرنسية، ثم القيام بغزو الهند الهولندية، وقرر الأمير كونوى أن يزيد بسرعة من حدة الدفع صوب "البحار الجنوبية" وأن يحتل بعد ذلك سيبيريا الشرقية، ولكن فقط فى اليوم الذى تكون فيه الحكومة السوفيتية مضطرة إلى أن تسحب فى أوروبا الجزء الأكبر من قواتها التى كانت تحتفظ بها فى الشرق الأقصى وهكذا تمد اليابان احتلالها حتى سايجون.

وحينما دارت الولايات المتحدة بالعقوبات الإقتصادية، أوصى رئيس هيئة أركان حرب البحرية يتحاشى الحرب التى ستكون نتيجتها مشكوكا فيها لغاية، إذ أن مخزون البترول والمواد الأولية سيكون قد استهلك فى فترة عامين، وربما فى ثمانية عشر شهراً. وكان هذا هو السبب الذى جعل الحكومة اليابانية تقرر أن تتفاوض مع الولايات المتحدة فهل كان هذا دليلاً على تخليها عن برنامجها؟ ربما كانت ترغب ببساطة فى كسب الوقت. إما من أجل إنشاء صناعة ببتترول صناعى حتى تستمر فى الحرب فى ظروف أفضل، وإما إنتظار مصير الهجوم الألمانى على إتحاد الجمهوريات السوفيتية. والذى كان نجاحه سيجر الولايات المتحدة على نقل كل اهتمامها صوب المحيط الأطلسى. وبالتالي على أن تطبق فى المحيط الهادى موقفاً أكثر اعتدالاً.

ومع ذلك فقد اتضح فى بداية شهر سبتمبر أن رئيس الوزراء لن يحصل على مقابلة مع رئيس الولايات المتحدة. وعندئذ فكرت الأوساط العسكرية فى الحرب مباشرة. وكان الإمبراطور هو الذى عارض ذلك: وقال

لرئيس هيئة أركان الحرب العامة "لقد كنت وزيراً للحرب حتى نشبت حادثة الصين... ولقد أكدت لى أن كل شئ سوف ينتهى فى مدة شهر. والحرب تستمر منذ أربع سنوات.... فإذا كانت الأقاليم الخلفية من الصين واسعة. فإن المحيط الهادى ليست له حدوداً، ولذلك فإنهم استمروا إذن فى إتباع المحاولة الدبلوماسية ولكن الأسس التى وضعت يوم ٦ سبتمبر، بواسطة المؤتمر الإمبراطورى أكدت ضرورة الحصول على "حرية العمل" فى الصين، وفى يوم ٢ أكتوبر إستخدمت المفاوضات بهذه المسألة الصينية. ففى داخل الحكومة اليابانية. استمر صراع مرير لمدة عشرة أيام. فكان الأمير كونوبى يرغب فى إرخاء العنان وكان مستعد لإعطاء وعد بأن اليابان بعد أن تتم الحرب مع الصين، لن تحتفظ فى هذه البلاد بحاميات ولا بقواعد بحرية، وحتى بأعداد محدودة وتمسكت هيئة أركان حرب الجيش ووزير الحربية بالبرنامج الذى وضعه المؤتمر الإمبراطورى، وطالبوا بقرار سريع إذ أن حصاد الشتاء كان سيأتى قريباً وبشكل يعرقل العمليات فى بحار الجنوب وحصلوا فى يوم ١٦ أكتوبر على إستقالة كونوبى.

وكان وزير الحربية هو الذى عهد إليه الإمبراطور بمنصب رئيس الوزراء دون أن يحاول اللجوء إلى أحد ممثلى الأوساط البحرية، والتى كان نظرها أقل.

ومنذ ذلك الوقت ورغم أنه من أجل المحافظة على رغبة الإمبراطور. كانت المفاوضات الدبلوماسية مستمرة خلال بعض الوقت كذلك. دفعت الحكومة اليابانية بالاستعدادات من أجل الهجوم على بيرل هاربور، وفى أول ديسمبر ومن أن تأكدت من أن الولايات المتحدة لن تقبل الشروط اليابانية، أعطاء فى سرية تامة إلى قواتها البحرية والجوية. الأمر بالهجوم الذى كان سينفذ بعد ثمانية أيام.

وكانت الأسباب الرئيسية لهذا القرار واضحة فالأوساط اليابانية الحاكمة، إذا كانت قد قنعت، بعد ترددات كثيرة، بتحديد برنامج العمل فى "بحار الجنوب" لم تكن ترغب لا فى التخلّى عن إقامة "نظام جديد" فى الشرق الأقصى ولا فى التخلّى عن النتائج التى كانت قد حصلت عليها فى الصين فى أربع سنوات من الحرب، وحين وجدت أن الشروط الأمريكية كانت لا تتماشى مع برنامج التوسع، قدرت أنه من الأفضل الدخول إلى الحرب دون تأخير، ليس فقط لأن الاستعدادات الأمريكية كانت تتزايد، ولكن كذلك لأنه منذ اتخاذ القرار الأمريكى بالحظ، عاشت اليابان على مخزوناتا وبدأت فى أن تستهلك من احتياطى البترول الذى ستكون فى اشد الحاجة إليه فى أثناء العمليات، وكانت هذه أسباباً كافية لشرح سلوك اليابان.

فهل من الواجب علينا البحث عن أسباب أخرى، والتفكير فى أن الأوساط اليابانية الحاكمة كانتا قد خضعت لضغط ألمانى؟ كانت الحكومة الألمانية قد نصحت اليابان بدون جدوى منذ ربيع ١٩٤١م، بالدخول فى عمليات ضد القواعد البحرية الإنجليزية فى "بحار الجنوب" هونج كونج وسنغافوره وفى شهر يونيو ودون نجاح أكثر من ذلك بالدخول إلى الحرب ضد اتحاد الجمهوريات السوفيتية. ويبدو أنها لم تحاول فى ذلك الوقت أن تدفع اليابان ضد الولايات المتحدة، ولكن فى أول أكتوبر كانت الحكومة اليابانية مستمرة فى التفاوض مع الولايات المتحدة دون استشارة حلفائها فى الميثاق الثلاثى فإن ألمانيا سوف تمتنع فى المستقبل عن استشارة اليابان بشأن الاتجاه العام لسياساتها. وربما يكون هذا التهديد قد أسهم فى دفع الأمير كونيى إلى الاستقالة، ولكنه سيكون من التطرف سبباً مقررًا.

ولقد أعطت دراسة السياسة الأمريكية تجاه اليابان، فى هذه السنوات الأخيرة مجالاً لمجادلات شديدة بين أنصار وخصوم النظرية "الروزفلتية" وبمناسبة هذه المناقشات، جاء نشر الوثائق والشهادات لكى يوسع نطاق المعلومات التاريخية، ولكن دون أن يسمح بإعطاء الضوء على كل المسائل التى تطرح نفسها على الفك. فكيف يمكن تفسير هذه السياسة فى الحالة الراهنة للوثائق؟

وكانت الحكومة الأمريكية على علم كامل بأبعاد المخططات اليابانية. إذ أن إدارتها قد نجحت فى فك شفرة الرسائل البرقية المرسلة من طوكيو إلى السفارة اليابانية فى واشنطن، والتى كانت تشتمل علاوة على التعليمات المرسلة إلى السفير، على اتصالات عديدة ورسائل موجهة إلى السفارة اليابانية فى برلين أو إلى القيادة العامة للجيش اليابانى فى الصين، فكانت تعرف إذن، ويوم بيوم تقريباً. بتطور خطط التوسع صوب بحار الجنوب. وكان الرئيس فرانكلين روزفلت رغم أن المصالح المباشرة للولايات المتحدة لم تكن تمتد إلى ما وراء الفلبين. يرغب فى أن يعارض السياسة اليابانية حتى يتمكن من حماية المراكز الإنجليزية والتى كان الإحتفاظ بها يتجاوب مع المصالح العامة للولايات المتحدة. وتلك هى النظرية التى شرحها فى شهر يناير ١٩٤١م. فى رسالة موجهة إلى سفيره فى طوكيو. فذكر أنه من الواجب أن تكون الإستراتيجية الدفاعية للولايات المتحدة "استراتيجية عالمية" فكان من الضرورى من أجل ضمان أمن الإتحاد الأمريكى، تزويد بريطانيا العظمى بالمواد الحربية التى كانت فى حاجة إليها من أجل مقاومة ألمانياء، وليس أقل من ذلك ضرورة أمر مساعدتها من أجل "الكفاح ضد إغلاق طرق المواصلات بين أجزاء العالم المختلفة" وقال الرئيس أن سيكون "من قصر

النظر تقديم العون لإنجلترا والموافقة فى نفس الوقت على أن تحرم من ثروات ماليزيا وأندونيسيا". وكان هذا هو سبب اهتمام حكومة واشنطن اهتماماً خاصاً بأمر إقامة قواعد يابانية فى الهند الصينية الفرنسية التى ستكون أول خطوات فى هذا الهجوم صوب الأسواق الكبرى للمواد الأولية.

ومع ذلك فإن سياسة الولايات المتحدة لا تقف عند هذا الحد، ما دامت تتوى كذلك عرقلت المخططات اليابانية فى الصين، وفى هذا الشأن لم تكن الاستراتيجية العامة هى السبب، بل كانت المصالح التجارية والمالية هى التى توجه القرارات فسوف تبعد رؤوس الأموال والمنتجات الأمريكية بشكل نهائى من السوق الصينى ومن إمكانيات المكاسب المفتوحة عن طريق تجديد البلاد إذا ما استمرت السيطرة اليابانية على الصين. الم يكن هذا سبباً كافياً لرفض ترك أسيا الشرقية لمصيرها.

وكانت المشغوليات الاقتصادية البعيدة المدى مشتركة إذن مع مخططات السياسة السريعة، فى أهداف السياسة الأمريكية.

وكانت وسيلة الضغط الرئيسية لدى حكومة الولايات المتحدة من أجل عرقلة تحقيق الخطة اليابانية هى "السلاح الاقتصادى". وكانت قبل استخدامه استخداماً كاملاً، قد ترددت لمدة عام فمن شهر يونيو ١٩٤٠م حتى شهر يوليو ١٩٤١م استمرت الولايات المتحدة فى أن تبيع البترول لليابان أى أن تسمح لخصمها المتوقع فى أن يكون احتياطياته من أجل الحرب، وفكرت حتى فى شهر أبريل ١٩٤١م أو اقترحت على الأقل إمكانية الوصول إلى وفاق يمكنه أن يودى إلى أن توزع بين بريطانيا واليابان والولايات المتحدة، المواد الأولية التى تأتى من ماليزيا ومن الهند الهولندية. ولا شك فى أن

المشغوليات الاستراتيجية وحالة الرأي العام هي التي يمكنها أن تشرح هذه الترددات.

ولم يكن الرئيس متفقاً في هذه النقطة مع الرؤساء العسكريين والبحريين يرغب في هذا الوقت، في دفع اليابان حتى النهاية، إذ أن الحرب في المحيط الهادى كانت ستمنع الولايات المتحدة من أن تستمر في الاحتفاظ بمكان لها في معركة الأطلسى. وكتب في شهر يناير ١٩٤١ م. وأنه من المهم للغاية بالنسبة إلينا ومن أجل الإشراف على المحيط الأطلسى أن نظل في سلم مع اليابان "إذ أن كل عملية صغيرة في المحيط الهادى تعنى سفناً أقل فى المحيط الأطلسى". وهذه المشغولية نفسها ظهرت في ظروف أخرى في نفس الفترة فهيئات أركان الحرب الإنجليزية والأمريكية حينما درست إفتراض. وكان في ذلك الوقت غير مؤكد إلى حد بعيد مشاركة الولايات المتحدة فى الحرب العامة. أوصت بتحويل المجهود الرئيسى صوب المحيط الأطلسى واتخاذ استراتيجية دفاعية فقط في المحيط الهادى، وحين طلبت الوزارة الإنجليزية إلى فرانكلين روزفلت التدخل من أجل حماية الهند الهولندية ضد هجوم يابانى ممكن، رفض إعطاء مثل هذا الوعد.

وظل الرأي العام مع مشغوليات انتفاعية فكانت اليابان بالنسبة للمنتجين الأمريكيين عميلاً جيداً، من الأفضل الاحتفاظ به. وقرار الحظر الذى صدر في شهرى مايو - يوليو ١٩٤٠ م على المواد الحربية والمنتجات التعدينية كان لا يضر بالصناعة والتي كانت كل انشطتها موجهة إلى الطلبات الإنجليزية ولكن مد هذا الحظر كان يفرض على الأوساط الإقتصادية تقليل الربح.

وهذه الدوافع التي كانت تدفع حكومة واشنطن إلى ألا تمارس على اليابان سوى ضغط معتدل ابتعدت مع ذلك في بداية صيف ١٩٤١م. أمام اعتبارات أخرى، فتصلب السياسة الأمريكية التي تشهد بها العقوبات الاقتصادية والمالية التي تقرر عند نهاية يوليو، كانت قد تقرر ببطبيعة الحال نتيجة المظهر الجديد للحرب الأوروبية. أى بالقطعية بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية وبين ألمانيا، فازدادت اليابان من حركة عمل أوسع في بحار الجنوب منذ أن شل العمل السوفيتي في الشرق الأقصى، لكن بريطانيا العظمى أصبحت تواجه تهديداً أقل في معركة الأطلنطي، إذ أن كل الطيران الألماني أصبح مشغولاً ضد اتحاد الجمهوريات السوفيتية. ولذلك فإن الولايات المتحدة أصبحت في وسعها أن تضع في مواجهة اليابان سداً أكثر مناعة أن تتخذ الإجراءات اللازمة دون المخاطرة بتهديد مقاومة بريطانيا العظمى.

وهذا التصلب من حيث المبدأ كان هدفه إرغام اليابان على التفاوض ولكنه سرعان ما أخذ مظهراً مختلفاً، إذ أن الحكومة الأمريكية أظهرت تشدداً لم يكن يلائم بالتأكيد نجاح الوصول إلى حل وسط، ولماذا، أخذت هذا الموقف؟ ومن أجل فهم سلوكها نجد أن هناك فترتان تستحقان جذب الإنتباه.

الأولى تقع عند نهاية شهر أغسطس ١٩٤١م، حين استلم الرئيس روزفلت من الأمير كونيوي طلباً للمقابلة وأجاب بالتأجيل إلى أجل غير مسمى Sine die وكان يعرف عن طريق البرقيات المأسورة. أن اليابان قد صممت على الاستمرار في سياسة توسع في بحار الجنوب ولذلك فإنه كان يعمل إلى أن يشك في حسن نية رئيس الوزراء الياباني وعلى كل حال في فرص النجاح التي يمكنها أن تنتج عن محادثات فردية. فهل كان هذا مع ذلك

سبباً كافياً لرفض الدخول فى التجربة؟ يبدو أن الدافع الحقيقى لهذا الرفض هو الذى أشار إليه. لدى الرئيس الوزير كورديل هل Cordell Hull. فالمقابلة ولأنها ستظهر عداءً سياسياً كانت تهدد إلى حد كبير بالإسراع بالقطيعة. ولما كانت وزارة الحربية ترغب فى الحصول على مهلة ثلاثة أشهر لإعادة تسليح الفلبين، فإنه كان من الأفضل إذن البقاء فى مرحلة تبادل المذكرات والمقابلات الدبلوماسية التى كانت تسمح بكسب الوقت بسهولة أكثر، وربما فى حالة عدم حصول الهجوم الألمانى فى روسيا على نتائج حاسمة، من رؤية الحكومة اليابانية تقلل من مطالبها.

والفترة الثانية تقع فى الأيام الأخيرة من شهر نوفمبر وكانت لها مظاهر فريدة.

فبعد سقوط وزارة كونوى فى طوكيو ووصول الجنرال إلى السلطة، كانت الحكومة الأمريكية واثقة من أن الحرب كانت مؤكدة ومع ذلك وعلى عكس رأى وزارة الخارجية، التى كانت تخشى من إنهيار مقاومة الصين، أبعد الرئيس فكرة توجيه إنذار إلى اليابان. وكان يفضل أن تقوم اليابان بوضع نفسها "بشكل واضح" فى الخطأ، وأن يترك لها أخذ الدافع للقطيعة، ليس فقط لكى يمضن تأييد الرأى العام الأمريكى ولكن أيضاً لالتفاتة إلى رأى هيئات أركان الحرب التى كانت ترغب فى الحصول على وقت لإنهاء استعداداتها

وما دامت حكومة الولايات المتحدة كانت تأمل فى تأخير الحرب، فلقد كان من المنطقى أن تتخذ وقت المبادلات النهائية للمذكرات الدبلوماسية مع اليابان، موقفاً غير متشدد وكان هذا بالفعل هو موقفها الأول. وفى يوم ٢١ نوفمبر كانت تفكر فى أن تسمح لليابان بالاحتفاظ بحاميات فى الجزء

الشمالي من الهند الصينية الفرنسية وأن تطلب أن تحترم تسوية المسألة الصينية "المبادئ الأساسية" الضرورية للمحافظة على سلم دائم، صيغة أمل غير محدودة، وهذه الألفاظ استخدمت فى مشروع الرد الذى كان سيرسل إلى الحكومة اليابانية، ولكن حين أرسل هذا الرد يوم ٢٦ نوفمبر إلى طوكيو كانت الشروط الأمريكية قد أصبحت أكثر تشدداً فاليابان مدعوة إلى الجلاء عن كل الهند الصينية الفرنسية وإلى التخلّى عن حكومة وانج شينج وى Ouang Ching Ouei التى كانت قد تشكلت تحت إشرافها فى ذلك الجزء من الصين الذى يحتله الجيش اليابانى. فإذا كان من طبيعة هذا الرد أن يسرع بالصدام فإن الأوساط الرسمية الأمريكية كانت لا تبدو على أنها كانت تشك فى ذلك، فأرسلت هيئات أركان الحرب أمراً بالطوارئ إلى كل القوات العسكرية والبحرية وكانت بعيدة عن أن تتوقع أن يتجه التهديد صوب بيرل هاربور كموقع بعيد جداً عن القواعد اليابانية كانت تتوقع "فى الأيام القليلة التالية" هجوماً يابانياً على الفلبين.

فكيف نشرح هذا التزايد لخطورة الشروط الأمريكية فيما بين ٢١، ٢٦ نوفمبر ليس هناك من شك فى أن هذا القرار قد اتخذ، ولقد أعطت أبحاث ويليام لانجر William Langer وإيفيريت جليسون Everett Gleason الدليل على ذلك من جانب الرئيس ووزير الخارجية دون إستشارة هيئات أركان الحرب العامة. ومن المؤكد كذلك أن المشروع الأول كان قد تسبب ليس فقط فى احتياجات سفير الصين، ولكن كذلك فى اعتراضات رئيس وزراء بريطانيا، فذكر ونستون تشرشل أن الحكومة الوطنية الصينية. إذ لم يكن فى وسعها أن تعتمد على تعضيد الولايات المتحدة، سيصل بها الأمر إلى التخلّى عن كفاح ولذلك فإن الصعوبات التى تواجهها بريطانيا العظمى سوف تزداد بشكل ثقیل، إذا ما تمكنت اليابان من

أن تستخدم فى جنوب شرق آسيا تلك القوات المسلحة التى ستكون جاهزة لذلك نتيجة لإنهاء حملة الصين.

ولذلك فإن سلوك الولايات المتحدة قد تقرر خلال هذه الفترة الحاسمة بقرارات الرئيس. الذى مارس دور الحكم بين وجهات النظر والتى كانت فى بعض الحالات مختلفة لهيئات أركان الحرب ولوزارة الخارجية. وكان سلوك فرانكلين روزفلت هذا هو الذى تسبب فى نشأة تفسيرات متضاربة.

فاعتقد البعض أن الرئيس قد قرر إتخاذ موقف المتصلة السياسة الأمريكية فى أثناء صيف ١٩٤١م، يهدف متعمد هو دفع اليابان إلى إتخاذ المبادرة إلى العمليات الخربية، فروزفلت الذى كان مؤمناً بضرورة دخول الولايات المتحدة إلى الحرب الأوروبية. كان قد اصطدم حتى ذلك الوقت بترددات رأى العام الأمريكى، وكان يأمل فى أن يرى اليابان تهاجم الولايات المتحدة، إذ أن هذا العدوان سوف يكتسح الترددات ويعطى مباشرة الفرصة لقطيعة مع ألمانيا شريكة اليابان فى هذا الميثاق الثلاثى. والدفع إلى خرب المحيط الهادى كان فى نفس الوقت دفع للولايات المتحدة إلى الحرب الأوروبية.

وشرح الآخرين هذا التصلب بمشغوليات استراتيجية، كانت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات بريطانيا العظمى. فروزفلت كان قد رغب فى أول الأمر فى قطع الطريق أمام التوسع اليابانى فى بحار الجنوب من أجل حماية تموين المصانع الإنجليزية بالمواد الأولية والقوات المسلحة البريطانية بالبترو، ورأى أنه من الضرورى بعد ذلك أن يعارض السيطرة اليابانية على الصين. حينما أظهر له ونستون تشرشل النتائج التى يمكن أن تحدث لسياسة الحرب لبريطانيا العظمى من تسليم الحكومة الوطنية الصينية. ومع

ذلك فإنه لم يكن يأمن في الدخول في حرب اليابان، ولكنه قبل مخاطرها فقط.

ولتأييد التفسير الأول. هنا وثيقة هامة واحدة فقط، هى المعروفة حالياً وتأتى من هنرى ستمسون Henry Stimson وزير الحربية، فبعد مؤتمر عقد فى البيت الأبيض يوم ٢٩ نوفمبر ١٩٤١م، كتب فى مذكراته الخاصة "كانت المسألة تتعلق بمعرفة كيف يمكننا أن نتحرك (نناور) بطريقة أنها (اليابان) تطلق أول طلقة، ولكن هذا الانطباع الشخصى، هل كان حقيقياً؟ من المستحيل أن نحكم نتيجة لنقص المعلومات عن سير المناقشة.

ولتأييد النظرية الثانية، فإن الحجة الرئيسية هى حالة الإستعدادات العسكرية والبحرية الأمريكية: فكانت لهيئات أركان الحرب ألسبانيا قوية للأمل فى تأجيل الصدام، فكيف دفع الرئيس متطوعاً اليابان إلى الحرب لا شك فى أنه يمكن الطعن فى طريقة التفسير هذه، إذ أنه غالباً ما يكون على رجل الدولة أن يحسب حساباً لوجهات النظر التى تزيد عن أفق التقنيين. ولكن فى هذا الموضوع. ما هى الدوافع السريعة التى كان فى وسعها أن تدفع فرانكلين روزفلت إلى عدم الإلتفات إلى وجهات نظر الهيئات أركان الحرب. وإلى تحمل مخاطر هوائى عسكرية وبحرية، كان فى وسعها حتى وإن كانت مؤقتة أن تكون خطيرة بالنسبة للولايات المتحدة وخطيرة كذلك بالنسبة لمكانته الشخصية؟ إن التاريخ يحتاج إلى دلائل أو على الأقل إلى مؤشرات جادة لا توجد هنا.

ولذلك فإنه من المشروع بالنسبة للحالة الراهنة للوثائق إبعاد النظرية التى تميل إلى إظهار أن اليابان قد دفع بها إلى الحرب بالرغبة المعتمدة من رئيس الولايات المتحدة ويبقى فقط أن الرئيس قد رأى وطبقاً لكل ترجيح

نشوب هذه الحرب دون أن يأسف على ذلك، فحين علم بنبا الهجوم الياباني، ولكن قبل معرفة خطورة الخسائر التي كانت قد وقعت للأسطول الأمريكي في بيرل هاربر. بدأ على أنه قد تنفس الصعداء.

وفيما بين فشل "الحرب الخاطفة" التي قامت بها ألمانيا في روسيا وبين بدء العمليات الحربية من جانب اليابان المحيط الهادى، فإن التوافق الزمنى ليس له قيمة كبيرة، فتركت حاملات الطائرات اليابانية المكلفة بمهاجمة بيرل هاربر، قواعد عملياتها (في جزر كوريل) في أول ديسمبر أى قبل بداية الهجوم المضاد الروسى الذى تمكن من فك الحصار عن موسكو، والحكومة الألمانية، رغم أنها كانت قد وعدت بمعونة اليابان فى الحرب ضد الولايات المتحدة. لم تكن تتوقع الهجوم المفاجئ على جزر هاواى، ولم تكن تأمل فيه. ومع ذلك وبالنسبة لإمكانيات الصدام العالمى. كان لهذا التوافق أهمية. فالألمانيا "طبقاً للاستراتيجية هتلرية" كانت ترغب فى القضاء على "اتحاد الجمهوريات السوفييتية" حتى تتمكن من أن تحاول تثبيت همة بريطانيا العظمى، ولكن كذلك من أجل أن تتمكن من أن تواجه إلى الغرب. وفى ظروف أكثر ملائمة، إذا ما دخلت الولايات المتحدة إلى الحرب ولكن هذا الدخول إلى الحرب حدث فى نفس الوقت الذى اختفى فيه الأمل فى الحصول على انتصار سريع فى روسيا ولا شك فى أن هتلر قد ذكر فى يونيو ١٩٤١م وفى خطاب لموسوليني أن التدخل المسلح للولايات المتحدة لن يكون شيئاً هاماً بالنسبة إليه مادام الاتحاد الأمريكى كان يعطى بالفعل من قبل كل معونة فى طاقته لبريطانيا العظمى، ولكنه كان قد أمر منذ نهاية شهر يونيو هيئة أركان حرب البحرية بأن تتحاشى كل حادث فى المحيط الأطلسى حتى منتصف شهر أكتوبر. وهو التاريخ الذى سيؤخذ فيه "القرار الكبير" بالنسبة للجبهة الروسية، وفى شهر يوليو وبعد احتلال الأمريكيين لأيسلندة أوصى

بأن "يؤجل" إلى أقصى درجة ممكنة ولمدة شهر أو شهرين، كل عمل عدواني ضد الولايات المتحدة يأمل أن يؤدي الانتصار الألماني في روسيا إلى دفع الرئيس روزفلت إلى إعادة النظر في خط سلوكه. وكان يقيس إذن المخاطر التي سوف تنزل بألمانيا إذا ما كان عليها أن تستمر في الحرب وفي نفس الوقت ضد روسيا وضد الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن هذه الأخطار لم تكن سريعة. فليس فقط أن الولايات المتحدة لم يكن لديها بعد جيش قادر على العمل في أوروبا ولكن أيضا المظهر الذي أخذته منذ البداية حرب المحيط الهادئ كان يجبر هيئات أركان الحرب الأمريكية على تركيز كل اهتمامها على هذه الناحية. ففي شهر ديسمبر ١٩٤١م، إنزال ياباني جوام، وفي هونج كونج، وفي ملقة، تمت دون صعوبات جادة نتيجة للخسائر التي وقعت للأساطيل الإنجليزية والأمريكية في بيرل هاربر، وبعد ذلك بيومين إنزال في خليج سيام، وفي بداية شهر يناير ١٩٤٢م سقوط مانيل، وفي شهر فبراير سقوط سنغافوره، وفي شهر مارس الإحتلال الياباني للهند الهولندية وبورما السفلى وفي نفس الوقت الأرخيبيلات التي كانت تغطي الساحل الشمالي لأستراليا. ولم تخف سرعة الهجوم الياباني إلا عند نهاية شهر مايو ١٩٤٢م، وبعد المعركة البحرية لبحر المرجان. ومنذ ذلك الوقت أصبح في وسع الولايات المتحدة أن تفكر في مشاركة واسعة في العمليات الحربية في أوروبا.

مشكلات ما بعد الحرب

١٩٤٦ - ١٩٥٢

جعلت الحرب من الولايات المتحدة "ترسانة الديمقراطيات" الثانية، والمارد الأمريكي، وفرض السلم على الرئيس الجديد الذى وصل بهذه المسئولية العليا نتيجة لوفاة روزفلت (١٢ أبريل عام ١٩٤٥م) المشكلات الدقيقة لعملية التحول.

وتعامل معها ترومان Turman بروح القانون الجديد. فكانت رسالته الأولى الموجهة إلى الكونجرس (٦ سبتمبر ١٩٤٥م) قد عملت على شرح برنامجيه يشتمل على إحدى وعشرين نقطة. والذى عمل فى نفس الوقت الذى أعلن فيه ثقته فى الدافع الشخصى "فى الأوقات العادية" على إظهار أمله فى أن تتمكن الدولة من أن تحل نفسها محله فى حالة الفشل، ولا يرى لذلك سبيلا سوى الإلغاء "التدريجى" لإشراف الحكومة ورقابتها على الاقتصاد. واقترح بالنسبة للجماعات المحرومة، وبخاصة العمال، عينات طويلة من الإجراءات الإجتماعية. وضمانات العمالة الكاملة.

ولم يكن من السهل أن يحصل مثل هذا البرنامج على أغلبية فى الكونجرس تعمل على تأييده، فكان الائتلاف التقليدى للجمهوريين والديمقراطيين المحافظين لا يظهر أى تأييد للقانون الجديد ولكل ما يتصل به. وبدأت المعركة الرئيسية حول مسألة إنخفاض سعر العملة ومراقبة الأسعار. فبدلاً من مشروعات ترومان الخاصة بالإحتفاظ بالعمل الفعال لإدارة الأسعار، وضع الكونجرس قانون ٢٧ يونية سنة ١٩٤٦م الذى أطلال أمد هذه الإدارة لمدة عام. ولكنه حرّمها من كل سلطاته تقريباً. وبدلاً من أن

يحاول ترومان الوصول إلى حل وسط. استخدم سلطته الإعتراضية الفيتو، فكانت النتيجة هي وقف مراقبة الأسعار في أول يوليو. وتبعت ذلك موجة لإرتفاع الأسعار. والتصويت على حل وسط جاء متأخراً ولم يتمكن من وقف تزايد قيمة السوق السوداء واضطرار ترومان في آخر الأمر إلى التراجع. فألغى شيئاً فشيئاً المراقبة على المنتجات الغذائية، ثم قام في ٩ نوفمبر بإعطاء الحرية للأجور وللأسعار.

ذلك أن انتخابات نصف الدورة كانت قد وقعت أربعة أيام قبل ذلك، ومثلت بالنسبة للرئيس أكبر ثقة ممكنة في ٣٤٦ جمهوري في المجلس ضد ١٨٨ ديمقراطي، و٥١ شيخ ضد ٤٥. ولم يكن الحزب الجمهوري قد حصل على مثل هذا الفوز منذ عام ١٩٢٨م. وكان علاوة على ذلك قد وجد زعيماً له في شخص روبرت تافت Robert Taft ابن رئيس الجمهورية السابق. والذي انتخب شيخاً لأوهيو. وكان الكونجرس الثمانون أقل ميلاً من سابقيه لترومان.

ومنذ شهر مارس سنة ١٩٤٧م صوت الكونجرس على التعديل الثاني والعشرين للدستور، والذي قرر أنه لا يمكن لأى أحد أن ينتخب لمسئولية الرئاسة أكثر من مرتين وكان بالتأكيد قد حدد أن هذا الإجراء لا يطبق على الرئيس الموجود، ولكن أحداً لم يقدر على رؤية ترومان يحاول أن يقف في مواجهة روح النص. وجاءت هزيمة أكبر من ذلك مع التصويت على قانون تافت (هارتلى يونيو ١٩٤٧) الذى جمع إلى جانب بعض معالم ثانوية مواد وصفتها نقابات العمال بأنها لا تطاق خطراً على الإتفاقيات التى تقصر العمل على النقابيين وحدهم، وعلى الإضرابات ومحاصرة أبواب المصانع لمنع تشغيلها في حالات الإضراب. وبادر ويليم جرين وجون إل. لويس وغيرهما

من قادة العمال لشن معركة لإبطال القانون أو تعديله تعديلاً كبيراً ولكن دون جدوى. وهزيمة أخرى في الشهر التالي مع تصويت الكونجرس. وقت مناقشة الميزانية على تخفيض الأعباء الضريبية وأمام هذا الإجراء الديماغوجي والذي يتسبب من وجهة نظر الرئيس في رفع الأسعار قام ترومان بممارسة حق الفيتو بدون جدوى، وحول مسائل بناء المساكن والمعونات الفيدرالية للتعليم، والضمانات الاجتماعية والأسعار الزراعية، وحقوق السود، حارب الرئيس الكونجرس بمرارة. وفي صالح الكونجرس بشكل واضح.

ولذلك فإن أعوام ١٩٤٦، ١٩٤٧م كانت أعواماً صعبة بالنسبة لترومان، ولكن الرئيس الجديد تمكن في هذه المعارك المستمرة. من أن يكتشف شخصيته وربما أيضاً رأى قدراته.

ذلك أن ترومان كان قد أعطى إنطباعاً ضعيفاً لمواطنيه في الأوقات الأولى لرئاسته، وكان هذا الأمريكي المتوسط، والآتي من الأقاليم هو أول رئيس منذ كليفلاند Cleveland لم يكن قد تعلم تعليماً عالياً، وكان رجلاً له مظهر بسيط، ولا يجيد الخطابة، واختياره لنياية الرئاسة، لأنه لم يكن يخيف أي أحد، وكان قد شعر بالذعر من المسؤوليات التي وقعت على كاهله نتيجة لوفاة روزفلت، ولكن خلف هذا التواضع. وما اعتقده البعض على أنه ضعفاً كان هناك عند هذا الرجل، الذي يغضب بسرعة موارد قيمة ستظهرها واجبات أعبائه وتقل مسؤولياته وبعد فترة عدم التأكد والتثبت ستشعر ترومان بالثقة في نفسه وسيظهر أنه الرجل المناسب.

الرجل المناسب في السياسة الخارجية، وكان أبناء وطنه في هذا الميدان، قد وجدوا أنفسهم منقسمين في أول الأمر، فعل مستوى رجل الشارع وضع الكثيرون ثقتهم في الأمم المتحدة، ونظروا بميل وتقدير إلى الإتحاد

السوفيتي الذي كان قد قام بتضحيات عديدة في الصراع ضد النازية، ولذلك فإن خطبة تشرشل في فيلتون قد قابلها جزء كبير من الرأي العام مقابلة سيئة، وفي الأوساط الحاكمة كانت سياسة وزير الخارجية بيرنس Byrnes والتي كانت متيقظة لطموحات الروس. تستند إلى الزعماء الجمهوريين، والشيوخ كونيالي Connally وفاندنبرج Vandenberg ولكنها كانت تلقى نقداً شديداً من هنري والاس Henry Wallace وزير التجارة الذي رأى أنه لم يعد للولايات المتحدة أن تتدخل في شئون أوروبا الشرقية، ولا للاتحاد السوفيتي أن يتدخل في شئون أوروبا الغربية. وفي شهر سبتمبر ١٩٤٦م. ولما كان ترومان قد أعلن على خطاب والاس، طلب إليه بيرنس أن يصحح موقفه، وطالب بإقالة والاس. واضطر ترومان إلى أن يتراجع. ويبدو أن ذلك كان رغماً عنه.

وانقشعت خيالاته في نفس الوقت الذي انتهت فيه خيالات مواطنيه، ففشل المفاوضات في أوروبا، وخاصة بشأن المسألة الألمانية نتيجة للتشدد السوفيتي، وعمليات الفشل الأولى للأمم المتحدة التي حوصرت باستخدام الفيتو بشكل غير معتدل من جانب ممثلي اتحاد الجمهوريات السوفيتية، والصعوبات التي لقيتها لجنة الطاقة الذرية للأمم المتحدة، جعلته يفهم أن الوقت الخاص بالثقة قد تغير وأنه لم يعد من الممكن ترك الميدان خاوياً أمام الإدعاءات السوفيتية.

وجاءت الفرصة لكي يعلن فيها ترومان عن قراره بواسطة بيفن حين أعلن هذا الأخير أنه لا يمكن لبريطانيا العظمى أن تتحمل بعد ذلك تلك الأعباء التي كانت قد قامت بها حتى ذلك الوقت من المعونة المالية والعسكرية لليونان ولتركيا (فبراير ١٩٤٧م). فأخذ الرئيس مباشرة القرار

الرئيسي بضمان أن يحل محلها، وطلب في ١٢ مارس إلى الكونجرس الموافقة على برنامج معونات تبلغ قيمته ٤٠٠ مليون دولاران برره في هذه الكلمات. "أننى أعتقد أن سياسة الولايات المتحدة يجب أن تكون مساعدة الشعوب الحرة التى تقاوم محاولات سيطرة الأقليات المسلحة أو الضغوط الخارجية". وأمام المعارضة التى كان يقودها البعض مثل والاس، وتتهمه بجر الولايات المتحدة فى مغامرة بلا نفع وخطيرة، وربما يصل بها الأمر فى ضخامتها إلى الوصول إلى التسبب فى حرب عالمية جديدة، ومعارضة الآخرين الذين كانوا أكثر اعتدالاً، وأعلنوا أسفهم لكون سياسته لا تعطى اعتباراً للأمم المتحدة، إضطر ترومان إلى أن يوافق على التعديل الذى طالب به فاندنبرج والذى نص على أنه يمكن للكونجرس أن يجبر الرئيس على وقف المعونات للدول الأجنبية إذا ما رأى مجلس الأمن أن هذه المعونة ليست ضرورية ولا مرغوب فيها. وبعد هذا التعديل وافق مجلس الشيوخ على المشروع، وفى ٢٢ إبريل ١٩٤٧م بسبعة وستين صوتاً ضد ٢٣، ووضع بذلك ما سمي "بنظرية ترومان".

وكانت حالة اليونان وحالة تركيا، والطلبات المستمرة لقروض من جانب حكومات أوروبا الغربية، والصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية التى تعرفها هذه المنطقة قد انتهت بها الأمر إلى إقناع وزارة الخارجية الأمريكية بأن إمكانية نيل التوسع الروسى من أوروبا تتوقف إلى حد بعيد على اليأس الناتج عن التخريب الضخم فى أثناء الحرب. وإذا كان على أوروبا أن تواصل حياتها فمن الضروري إعادة بناء اقتصادها وفى هذا الميدان ظهر أن "نظرية ترومان" كانت قصيرة النظر، وكان من الضروري إكمالها. وجاءت كفاءة جورج مارشال Georgr Marchall، وزير الدولة الذى حدد فى خطبته فى هارفارد يوم ٥ يونيو ما يسمى بمشروعه: "إن

هدف سياستنا هو إعادة بناء اقتصاد عالمي سليم، وبشكل يظهر الظروف السياسية والاجتماعية التي يمكن أن تعيش فيها المنظمات الحرة، وفي نفس الوقت، قام جورج كنعان George Kannan الموظف بوزارة الخارجية الأمريكية، بتحديد إستراتيجية طويلة المدى بالنسبة للإتحاد السوفيتي: لاطراد بالقوة، ولا اتفاق بدون مدى، ولا حل وسط غادر، ولكن احتواء.

وسرعان ما وضعت إستراتيجية الاحتواء على المحك وقت أزمة برلين. وأمام إجراءات الحصار، صمم ترومان على عدم التراجع، أي عدم سحب القوات الأمريكية من قطاع برلين، ولكن على كذلك عدم الدخول في اشتباك بإرسال قافلة مسلحة عبر منطقة الاحتلال الروسي. واختار حل الجسر الجوي الذي ظهرت فاعليته. وأدى النجاح في برلين إلى تغيير عميق في المناخ في أوروبا، وفي الولايات المتحدة. ثم جاء الانتطباع العميق الذي حدث في الغرب بعد "ضربة براغ"، وسمحت بالإسراع بالمفاوضات من أجل عقد تحالف بين الدول الغربية. وانتهت المفاوضات بالتوقيع في واشنطن، يوم ٤ ابريل ١٩٤٩م على معاهدة شمال الأطلسي. ويقبول ترومان، لأول مرة في التاريخ الأمريكي، التوقيع على تحالف عسكري مع دولة أجنبية. دخل ببلاده في سياسة جديدة تماماً وقضى على تقاليد اتجاه العزلة. وهذا التغيير الرئيسي كان نتيجة لحق ترومان وقد تمت موافقة الجميع عليه، أو تقريباً: فكان قد عرف بالفعل كيف يشرك إلى حد بعيد في سياسته الزعماء الجمهوريين مثل فاندنبرج، ودالاس، فحصل من مجلس الشيوخ على أغلبية واضحة من أجل التصديق على المعاهدة، تتمثل في ٦٢ صوت ضد ١٣ (٢١ يوليو ١٩٤٩م). ولكنه قابل صعوبات أكبر من أجل جعل نفس مجلس الشيوخ يصوت على قانون المساعدات العسكرية والذي كانت نتيجته

المباشرة. وكانت المعارضة القوية للسناتور تافت والمعادية لكل تعهد لمدى طويل قد سمحت بإعادة تجميع أصحاب الحنين إلى سياسة العزلة.

وكانت أزمة كوريا، مثل أزمة برلين، قد واجهها ترومان بفكرة الاحتواء. وكانت فكرة يصعب احترامها، خاصة وأن السياسة الصينية للرئيس أو أكثر من ذلك عدم وجود سياسة له، قد انتقدت بشدة من جانب بعض الجمهوريين الذين أخذوا عليه أنه، بعدم عمله قد فتح الصين أمام الشيوعية. وكانت قوة رد فعله وقت العدوان الكورى الشمالى تسمح للرئيس بأن يعيد تجميع رأى الرأى وراءه. وكان ذلك لفترة من الوقت، إذ أن قراره بعزل ماك آرثر Mac Arthur (١٠ أبريل ١٩٥١م)، رغم أنه كان فى الخط الحقيقى لسياسة الاحتواء، ورغم أنه كانت قد تمت الموافقة عليه، إن لم يكن قد اقترح، من جانب هيئة أركان الحرب ورئيسها الجنرال برادلى Bradley. وقد تسبب فى نشأة انقسام عنيف للغاية فى الكونجرس وفى كل البلاد. ووصل الحال ببعض الزعماء الجمهوريين إلى حد نصحهم بالحرب الشاملة مع الصين؛ وظهرت الجولات المنتصرة للجنرال ماك آرثر فى المدن الأمريكية الكبرى على أنها حكما شعبيا على سياسة الرئيس. ومع ذلك، وبعد بضعة أسابيع، بدأت المفاوضات من أجل الهدنة فى كوريا، وأيدت وجهة نظر ترومان: فبتمسكه بشدة "وبانتصار محدود"، كان قد أجبر الكوريين الشيوعيين على التخلي عن غزوهم لكوريا الجنوبية. وكان ذلك هو "احتواء" للاتجاه التوسعى الشيوعى.

وسنلاحظ أن دور الرئيس فى السياسة الخارجية، وبمقارنته بدور الكونجرس، كان رئيسيا "فالنظرية"، ومشروع مارشال، والجسر الجوى وحلف الأطنطى، و"الانتصار المحدود" وعزل ماك آلانتر. كانت هذه

القرارات قد أخذها رئيس السلطة التنفيذية، والتنفيذية وحدها؛ وكانت كلها تقريباً قد سيرت السياسة الخارجية للولايات المتحدة لسنوات عديدة. وفي السياسة الداخلية، كان عمل الرئيس على العكس من ذلك، محدداً إلى درجة كبيرة، وحتى مقضى عليه، بواسطة الكونجرس، وبخاصة بعد نجاح الجمهوريين في انتخابات عام ١٩٤٦م. وكان من الضروري أن يحصل ترومان، ورغم كل تنبؤات على الانتصار في انتخابات الرئاسة لعام ١٩٤٨م حتى يجرو على فرض سياسته.

وأظهر انتصار ترومان في انتخابات شهر نوفمبر ١٩٤٨م صفات الرجل. ولكون ترومان قد عرف أنه سيهزم، طبقاً لكل المظاهر بواسطة خصمه الجمهوري ديوى Dewey. فإنه قاد في الأوقات الأخيرة من الحملة الانتخابية معركة قوية، استخدم فيها كل صفاته كمحارب، وكان التأكيد الكبير لدى الجمهوريين، وتيار الشعور في صالح ذلك المرشح الشجاع، وثقل التنظيمات النقابية، وتأييد الزنوج، تشرح عودة الكسب النسبي لشعبية الرئيس السابق، وسمحت له بضحض التنبؤات والمجسات. ونجح بأربعة وعشرين مليون صوت على ديوى الذى حصل مع ذلك على ٢٢ مليون، وعلى الديمقراطي (الجنوبى) ثورموند Thurmond (١,١٧٠,٠٠٠ صوت فقط) وعلى والاس الممثل للحزب التقدمى، الذى انشق من الحزب الديمقراطى (١,١٥٠,٠٠٠ صوت).

وشعر ترومان بالقوة نتيجة للنقطة الشعبية وكرئيس منتخب، لا كرئيس بالصدفة كما كان في عام ١٩٤٥م، استعاد شبابه السياسى. وأصبح من جديد بطلا من أبطال الاتجاه المتقدم، فشرح في رسالته إلى الكونجرس فى ٢٠ يناير ١٩٤٩م، برنامجاً (الدولة الرفاهية) الذى أطلق عليه اسم قانون العدالة.

وكان ذلك بدون شك بغير خيال كبير، إذ أنه رغم وجود أغلبية ديمقراطية فى المجلسين، فإن التركيب الإعتيادى للجمهوريين ولديمقراطى الجنوب كان سيظهر من جديد لكى يقف فى وجه كل تشريع يمكنه أن يشير، من قريب أو من بعيد، الاتجاه الاشتراكى، أو حتى إلى الاقتصاد الموجه.

وكان الحساب الختامى، وفى هذه الظروف، لقانون العدالة، غير كبير: زيادة الحد الأدنى للأجور والمحددة بقانون ب ٧٥ سنت فى الساعة (مقابل ٤٠) ومد نطاق المنتفعين الجدد بقانون التأمينات الاجتماعية لعام ١٩٣٥م إلى ١٠ مليون شخص، وامتداد مراقبة الإيجارات حتى عام ١٩٥١، والتصويت على قانون الإسكان لعام ١٩٤٩م والذى أعطى إئتمانات كبيرة للبناء ولل كفاح ضد المساكن غير الصحية، وزيادة القروض لعمليات التنمية الزراعية وأخيرا، التصويت فى شهر يونيو ١٩٥٠م على قانون جديد بشأن (الأشخاص المنقولين) والذى يسمح بهجرة ٤٠٠,٠٠٠ لاجئ أوروبى. ولكن الرئيس ترومان لم يتمكن من أن يحصل من الكونجرس على الموافقة على مشروع برنان Brannan من أجل الزراعة، ولا على إلغاء قانون تافت- هارثللى. وضرب مشروعه الخاص بالتشريع من أجل الصحة العامة (قانون التأمين الصحى الوطنى) تلك الحملة الصحفية الضخمة التى أنفق عليها الإتحاد الأمريكى للأطباء، والذى اتهمه بالرغبة فى إدخال (طلب اشتراكى)؛ أما مشروعه الخاص بتقديم المعونة المالية الدولية لمؤسسات التعليم، فإنه تحطم نتيجة لمعارض الكنيسة الكاثوليكية له. وكان تخطيطه الكبير لإعطاء الزنوج المساواة فى المعاملة، والذى أعده بواسطة "لجنة الحقوق المدنية" فقد بالمعرضة المنظمة فى الكونجرس. فاضطر ترومان إلى أن يتخلى عن الطرق التشريعية وإلى أن يستخدم إجراءات القرارات والمرسومات من أجل

القضاء على التفرقة العنصرية فى الإدارة الفيدرالية، وفى داخل القوات المسلحة.

وكان القليل الذى تمكن ترومان من جعلهم يوفقون عليه من مشروعات قانون العدالة، قد حصل عليه فى الثمانية عشر شهر الأولى من مدة رئاسته. فالواقع أن الرئيس قد وجد نفسه، منذ صيف ١٩٥٠م، منزوع السلاح فى محاورته، وحتى موضوعا فى موضع الإتهام لتلك الإنطلاقة للعواطف ضد الحظر الأحمر ضد اتجاه ماك آرثر.

فمنذ وقت طويل، كانت الأوساط المسؤولة قلقة من سيطرة الشيوعية على الإدارة، أو بمعنى أدق، من توغل الشيوعيين، أو "رفقاء الطريق داخل الإدارات العامة عند نهاية سنوات الثلاثينات وبخاصة فى أثناء الحرب. ومنذ سنوات ١٩٤٥م، ١٩٤٦م قامت بعض التحقيقات، واكتشفت بعض عمليات صغيرة للتجسس. وفى شهر مارس ١٩٤٧م، عهد ترومان لإدارة التحقيقات الفيدرالية F.B.I. أن تقوم بتحقيق عن ولاء كل الموظفين الاتحاديين؛ ولقد استمر هذا التحقيق خلال أربع سنوات حول ٣ مليون موظف، وتسبب فى استقالة ٢,٠٠٠ موظف وفى فصل ٢٠٠. وأثار هذا الأمر بنوع خاص الذعر ضد الأوساط الليبرالية التى اتهمت الإدارة بعمل "تجريم بواسطة الإيحاء" الأمر الذى يهدد حقوق المواطن.

ومع ذلك، فإن هذا التناول من جانب ترومان للمتطرفين من أجل القيام بعملية تطهير لم تكف لتهدئة مخاوف الأهالى، والتى زادت قوة بالإشاعات الخارقة للعادة عن التوغل الشيوعى، وعمليات التجسس السوفيتية، والتى كانت تقوم بنشرها شخصيات مشكوك فيها وتبحث عن الشهرة. وقام أحد هؤلاء، وهو تشامبرز Chambers بمهاجمة الجرهيس

Alger Hiss أحد كبار الموظفين، والذي كان فيما مضى موضع ثقة روزفلت. وانتهت محاكمة هيس (١٩٥٠م) بعد جولات عديدة؛ رغم إنكار متهم، إلى حكم عليه بشأن التجسس فعلا، وخرج ترومان ومن حوله وقد أصابهم الرجل، الرئيس لأنه كان قد وصف مسألة هيس بأنها مناوره وضیعة للجمهوريين، وأنشيسون Acheson وزير الخارجية لأنه كان قد أظهر علنا تقديره وثقته في هيس.

وهذه المسألة، وغيرها والأقل أهمية منها مهدت الطريق للصعود السياسى غير العادى للسناثور ماكارثى Mc Carthy وهذا السناثور لويسكونسين والذي انتخب فى عام ١٩٤٦م، حصل على فكرة استخدام الاتهام بالشيوعية، والتي انتشرت بسرعة، لكى يستولى على إدارة الحزب الجمهورى، وربما يحقق مطامع أخرى. وبدأ حملته فى ٩ فبراير ١٩٥٠ معلنا انه يعرف أسماء ٢٠٥ شيوعى متوغلين فى أجهزة الدولة، ثم اتهم الأب لاتي مور Pr. Lattimore بالتجسس. ثم هاجم بعد ذلك فيليب جوسب Philip Gessop ممثل الولايات المتحدة فى الأمم المتحدة. وبقيامه بذلك وضع ماكارثى نفسه على رأس تيار رجعى قوى، كان قد نما منذ نهاية الحرب، ضد روزفلت وضد كل ما كان يذكر بسياسته. ورغم الهزيمة المؤقتة التى نزلت به أمام لجنة مجلس الشيوخ. إذ أنه لم يتمكن من تقديم أى دليل على ما كان قد ذكره، فإن ماركاتى قد استمر فى حملته، مهتما فى شهر يونيو ١٩٥١م الجنرالان مارشال وايزنهاور Eisenhower بأنهما قد ساعدا الاتحاد السوفيتى فى محاولته السيطرة على العالم.

ومع ذلك، فإن اتهامات ماركاتى كانت تعبر عن المشاعر، غير الواضحة بضرورة عمل شىء ضد الشيوعية. وكان الرئيس ترومان قد قدم،

منذ عام ١٩٤٨م أحد عشر زعيما شيوعيا أمام المحاكمة بتهمة دعوتهم لاستخدام القوة في قلب حكومة الولايات المتحدة؛ وحكم عليهم بأحكام بالسجن. ولكن الأمر خرج من أيدي الرئيس حين قام الكونجرس بالتصويت، في شهر سبتمبر ١٩٥٠م على قانون ماكاران Mc Carran بشأن الأمن الداخلي، والذي نص على أنه يجب على كل الشيوعيين أن يجلسوا أنفسهم فوق وزارة العدل، وسوف يحرمون من جوازات سفرهم، ولن يتمكنوا من تقلد الوظائف العامة. وأظهر ترومان اعتراضه ورد باستخدام الفيتو، وأعلن أنهم "في البلاد الحرة يعاقبون الناس على الجرائم، وليس أبداً على آرائهم"، وأبعد الكونجرس الفيتو، بأغلبية كبيرة. وفي شهر يوليو ١٩٥٢م، صوت الكونجرس على قانون ماكاران- والتر عن الهجرة، ذلك القانون الذي حرم دخول الأراضي الأمريكية على شكل شخص متصل بالحزب الشيوعي أو على كل منظمة على اتصال بهذا الحزب. ومرة جديدة تقدم ترومان بالفيتو، ودون أن يصيب نجاحاً أكثر.

وأعطى الكفاح ضد الشيوعية لماكارثي وللحزب الجمهوري موضوعاً ممتازاً للحملة الانتخابية في شهر نوفمبر ١٩٥٢م: اتهام الديمقراطيين بحماية الشيوعيين في الداخل، وعدم معارضتهم في الخارج، وبدا أن إقامة سد قوى في مواجهة التوسع الشيوعي هو التكتيك الفعال. وأضافوا إلى ذلك موضوع الانحراف نتيجة لاكتشاف رشاي السلطة التي اتهموا بها رجالاً من المحيطين بترومان. ورغم أن أمانة الرئيس الذي انتهت مدته كانت رغم كل شك، إلا أن الاتهام بالانحراف كان خطيراً بالنسبة للديمقراطيين.

ولكن المظهر الأساسى لانتخابات الرئاسة فى عام ١٩٥٢م كان هو الدور الذى قام به المنتخبون فى اتخاذ القرارات وبواسطة شخصية "مرشحين. فى البداية، كان التوزيع طبقاً للأفضليات الأيديولوجية تعطى الحزب الديمقراطى تقدماً كبيراً، وبنسبة ثلاثة ضد اثنين؛ ولكن وجهات نظر قواعد الحزبين عدلت قليلاً من هذه النسبة بين القوى. وما دام شخص المرشح قد أصبح هدفاً، فإن موقف منتخبين كثيرين قد تعدل. ذلك أن كلا المرشحين كانا يمثلان مظاهر مختلفة تماماً.

وكان الحزب الديمقراطى قد اختار، فى مؤتمر شيكاغو (٢١ يوليو ١٩٥١) أدلاى ستيفنسون Adlai Stevenson حاكم إلينوا. وكان ستيفنسون ذكياً مثقفاً كثيراً بالنسبة للجماهير، وكان غير معروف تماماً من العامة؛ وكان طلاقه يقلل من قدره فى نظر الكثيرين. وكان الحزب الجمهورى قد أبعد السناتور نافث، المتحدث التقليدى باسم للجمهوريين، والذى كان كبير العداء لقانون العدالة، ويميل إلى اتجاه العزلة فى السياسة الخارجية، وفى صالح الجنرال أيزنهاور والذى كان الجمهوريون فى ولايات انجلترا الجديدة، والمصممين على أن يحتفظوا بالمظاهر الأكثر حكمة (الدولة الرخاء) وعلى أن يبعدوا كل دعوة لاتجاه العزلة، وقد انفقوا، وإن كان ذلك مع بعض الصعوبة، على أن يمثلهم. وكان أيزنهاور مرشحاً ممتازاً؛ فكانت خدماته كجنرال وبطل عسكرى، قد زالت شعوراً قوياً حياله بين عناصر السكان، وحتى قبل أن يشترك فى سياسة الحزب. وعلاوة على ذلك، فإن ترشيح أيزنهاور قد ظهر على أنه يتفق تماماً مع مطالب هذه الفترة. وكانت سمعته التى لا توازى كرئيس عسكرى منتصر تسمح بإمكانية إيجاد حل لمسألة كوريا الفظيعة. وكان ابتعاده عن كل الارتباطات السياسية وأمانته الشخصية، والمعترف بها من الجميع، تسحر هؤلاء الأشخاص العديدين الذين كانوا قلقين

من انخفاض الاخلاقية السياسية فى واشنطن. وأعطت انتخابات ٥ فبراير ١٩٥٢م لأيزنهاور ٣٣,٨٠٠,٠٠٠ صوت و ٤٢٢ تفويضا ضد ٢٧,٣٠٠,٠٠٠ صوت و ٨٩ تفويض لستيفنسون. ولم يفز هذا الأخير فى أى ولاية خارج الجنوب، وحتى فى هذه المنطقة التى كانت بنقاليدها ديمقراطية، فقد فلوريدان وأوكلاهوما. تينيسى، وتكساس، وفرجينيا. وكانت الانتخابات انتصارا شخصيا لأيزنهاور أكثر من كونها انتصارا حقيقيا للحزب الجمهورى. والدليل على ذلك كان يتمثل فى أن هذا الحزب لم يحصل على الغلبة فى الكونجرس إلا بالكاد: ٢٢١ مقعدا فى المجلس ضد ٢١٣ و ٤٨ مقعدا فى مجلس الشيوخ ضد ٤٧ للديمقراطيين وواحد من المستقلين. ورغم كل شيء فقد كان فى وسع الجمهوريين أن يسعدوا برؤية نهاية ما كان بالنسبة إليهم عشرين من سيطرة الديمقراطيين.

وفى بداية سنوات الخمسينات، كانت عملية إعادة الإنشاء قد تمت فى كل مكان. وكانت فى بلاد كثيرة قد نجحت نتيجة لسياسة الاقتصاد الموجه، والناجى عن الحرب اليسار قد واصلت تمسكا بها. وفى نفس الحالات، سار الاقتصاد الموجه فى نفس الوقت مع سياسة التأميمات، والتى امتدت، كما هو الحال فى فرنسا، وفى بريطانيا العظمى، والتى كانت قاصرة، كما هو الحال فى هولندا، نيوزيلندا الجديدة وفى استراليا. وكان الاقتصاد الموجه، والتأميمات، وبخاصة الإصلاحات الاجتماعية اللازمة "لدولة الرخاء"، وهى المظاهر الأساسية "لقوة دفع قوية صوب اليسار"، مصحوب فى غالب الأحيان باستخدامات لفظية غير واضحة. وكان من الممكن فى أوروبا الغربية بنوع خاص التعرف بشكل أكثر سهولة على مناخ وطراز هذه الفترة التالية للحرب مباشرة. مناخ وطراز كانت الأحزاب الشيوعية تطالب فيها بالتحريات التى كانوا قد منحوها المقاومة وبحقهم فى الحكم، وحيث كانت

الأحزاب الاشتراكية، وحتى إن كانت الأكثر اعتدالا تعتقد أنها المضطرة إلى الإصرار على ضرورة نضال الطبقات، وضرورة الثورة، وحيث كانت حتى 'الأحزاب المعتدلة مثل C.D.U. تتخذ عند تشكيلها برنامجا "مثل برنامج آهلين في شهر فبراير ١٩٤٧" متقدما كثيرا، وهو الذي تركوه منذ عام ١٩٤٩م، وفترة من ناحية أخيرة، كانت أشكال البطولة التي تقترح فيها لإعجاب الجماهير، هي عمال المناجم في قصص أندريه ستيل Andre Stil، وعمال السكك الحديدية الذين يشتركون في المقاومة في فيلم "معركة القضبان"، والعامل الذي يبحث عن عمل في فيلم "سارق الدراجة".

ولكن بعد عدة سنوات من التقشف، ومن العمل الصعب، ومن مواجهات سياسية حادة، أصبحت الجماهير تأمل، وفي كل الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الوصول إلى مرحلة استرخاء وسمحت لهم عودة الرخاء بالفعل، بالتنفس في بعض الوقت، وبإعطاء ثقتهم لأولئك الذين وعدوهم، لا بتغييرات عميقة، وبثورات، ولكن بالتحسن الصبور والمستمر للعالم الذي يعيشون فيه.

الفهرس

- ٥ - مقدمة
- ٧ - الفصل الاول: الكشوف الجغرافية فى الأمريكتين
- ٤٧ - الفصل الثانى: حرب الاستقلال الأمريكية
- الفصل الثالث: مبدأ مترو والسياسة الخارجية
للولايات المتحدة الأمريكية..... ١٤١
- الفصل الرابع: امريكا اللاتينية فى أعقاب حرب
الاستقلال الأمريكية ١٥٥
- الفصل الخامس: الحرب الاهلية الأمريكية
١٨٦١-١٨٦٥ ١٨٩
- الفصل السادس: التطور السياسة الاقتصادى
والاجتماعى للولايات المتحدة
الأمريكية فى الفترة ١٨٦٥-١٩١٤ ٢٣١
- الفصل السابع: الولايات المتحدة الأمريكية والحرب
العالمية الاولى ٢٦٩
- الفصل السابع: الولايات المتحدة الأمريكية والحرب
والحرب العالمية الثانية ٣٠٥

Inv: 1

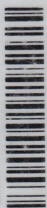
Date:27/11/2012



0128595473

Graphic : 0128595473

Bibliotheca Alexandrina



1129860



لشتر وتوزيع الكتب
٠٢٠٢٣١١٢٩٥ - ٠١٢١١٥١٢٣٧

E-mail: bostan_elma3rafa@yahoo.com